المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الخامسة والثلاثون | 35 | الثلاثاء 27 فيفري 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة وتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير النقل..... 3754
2- استئناف الجلسة..... 3769
3- عرض ومناقشة مشاريع قوانين تتعلق بغلق ميزانيات سنوات: 2017 و2018 و2019 و2020..... 3770
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشاريع القوانين..... 3791
5- استئناف الجلسة..... 3877
6- الإعلان عن تغيير في كتلة نيابية..... 3877
7- رفع الجلسة..... 3877
II. تغيير في كتلة نيابية..... 3877
III. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 3877

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وسبع وعشرين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 27 فيفري 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير النقل وللنظر في مشاريع قوانين تتعلق بغلق ميزانيات سنوات2017 و2018 و2019 و2020.

افتتاح الجلسة
وتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير النقل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

في مستهل هذه الحصة الصباحية يسعدني أن أرحب باسمكم جميعا بالسيد ربيع المجيدي، وزير النقل والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 22 فيفري 2024، يتضمن جدول أعمال هذه الحصة الصباحية توجيه خمسة أسئلة شفاهية إلى السيد وزير النقل وتكون الترتيبات عملا بالفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق.

للنائب فقط الحق في التعقيب لمرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة فاطمة المسدي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الأول للزميلة المحترمة فاطمة المسدي وينوبها في صورة التعذر النائب المحترم السيد محمد زياد الماهر.

الكلمة للزميلة المحترمة السيدة فاطمة المسدي ولها عشر دقائق على أقصى تقدير. تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكل أعوان وزارة النقل،

باسم الشعب الذي انتخبني أنا هنا اليوم، أريد أن أكون أمينة مع نفسي ومع الرأي العام. سأتحدث اليوم عن النقل قبل أن أتحدث عن ملف سيفاكس أير لاينز.

سيدي الوزير، لن أتطرق اليوم الى مشاكل النقل العادية التي يشعر بها المواطن، الجميع يعلم أن الكلّ يعاني في المترو والقطار وفي النقل المنظم الذي أصبح غير منتظم والتاكسي الجماعي والتاكسي الذي أصبح القاعدة في ظل غياب الحافلات والقطارات وبالطبع هناك مشاكل قرارات وزارية أيضا عطلت سيارات الأجرة في صفاقس. عن أي نقل نتحدث؟ كل هذا معروف.

لكن سيدي الوزير، سأتحدث عن مسألة مهمة جدا قد تكونوا تغاضيتم عنها وهي أن السلطة البحرية والسلطة المينائية التونسية ستخضع خلال الأشهر القادمة بداية من شهر ماي 2024 الى التدقيق الاجباري من طرف المنظمة البحرية الدولية OMI ورغم أن وزارة النقل على علم بذلك منذ 2013 وعقدتم اجتماعا في 2022 إلا أنكم لم تستعدوا لهذا الامتحان الصعب سوى بالشعارات الفضفاضة.

إن ميناء الصخيرة غير خاضع الآن للسلطة البحرية والمينائية وبهذا التدقيق يمكننا ضرب الاقتصاد القومي التونسي ويحرم هذا الميناء من أي نشاط لنقل الفسفاط والبترول وغيره.

سيدي الوزير، أريد أن أتحدث عن عدة أمور أخرى لكنني سأتطرق إلى ملف "سيفاكس" هذه الشركة المفلسة التي ضمن فيها وزير النقل أمام الجميع بسلامتها المالية والعكس صحيح بدليل الإفلاس. كما ضمن في سلامتها القانونية أيضا وحده بدون أن يعرض الملف على الجهات المعنية لا على المجلس الوطني للطيران الذي فيه أطراف خارج وزارة النقل من وزارة الداخلية والدفاع ووزارة المالية والاقتصاد كان بإمكانهم أن يفيدوا الوزارة في هذا الملف الشائك.

كما كان يمكن أن يعرض الملف على مجلس وزاري مضيق خاصة أنه تم عرضه سابقا سنة 2015 لكن أراد أن يتخذ القرار بمفرده وجدد الرخصة يوم 20 جوان 2023 مع كل هذه المحاذير.

اليوم يجب أن تعرف سيدي الوزير أن هناك مجلس نواب يحاسب ويراقب وأنه لا يمكنك تحمل المسؤولية كاملة على الضرر الذي حصل لسمعة تونس خارج البلاد والخطر الذي ستتعرض إليه خاصة شفافية أداء سلطة الطيران المدني ومهنيتها أمام الهياكل الدولية المكلفة بمراقبة الجمهورية التونسية في مجال الطيران.

تصوروا لو تتم دراسة ملف "سيفاكس" من قبل مدققين دوليين في الطيران والنتيجة فضيحة دولة بأتم معنى الكلمة.

أريد أن أعرف الدراسات القانونية والمالية والتقارير الفنية التي خوّلت لوزير النقل تجديد الرخصة. أريدك أن تقول أمام الرأي العام أن هذه الدراسات لم تتمّ. كيف تمّ الترخيص لشركة "سيفاكس" بكراء طائرة ليست على ملكها لشركة الطيران النيجيرية؟ وهل تم القيام بكل الإجراءات القانونية في الغرض؟ الجواب لا، لم يحدث شيء، لم يتم القيام بدراسة جدوى حول عملية الكراء ولم يقع احترام ما جاء في دليل الإجراءات المتعلق بالإدارة العامة للطيران المدني بخصوص مراقبة عملية الكراء والمصادقة عليها. لم يتم التثبت حتى من موافقة المالك الأصلي للطائرة وهو أمريكي قبل منح المصادقة.

إن المصادقة غير قانونية شكلا لأنه تم منح الموافقة من قبل المكلف بالإشراف على الإدارة العامة للطيران المدني وليس له سلطة الإمضاء وحتى تسميته لم تصدر بمقتضى أمر حكومي. كيف لشركة طيران متحصلة على رخصة الاستغلال الجوي ألا تقوم بنشاطها لمدة تفوق ستة أشهر؟

لم تقم شركة "سيفاكس" بنشاط نقل المسافرين لمدة تفوق ستة أشهر ويقترح مدّي وثيقة تثبت عكس ذلك وهناك رحلتان واحدة تجريبية وقعت من تونس إلى جربة فقط من أجل مسألة تقنية وأخرى غادرت مباشرة إلى نيجيريا وهذا ليس له علاقة بالنشاط.

ينص المقرر عدد 166 لسنة 2009 صراحة على السحب الوقتي لرخصة الاستغلال الجوي إذا لم تمارس شركة الطيران النشاط لمدة تفوق ستة أشهر، لم يحدث هذا، يعني ليس لك الحق أن تجدد لها الرخصة.

كيف يتم تشغيل موظفين نيجيريين لدى شركة طيران تونسية؟ هل رخصت السلطات التونسية لتشغيل النيجيريين لدى الشركة؟ أريد أن أعلمكم أنه لم يتم التصريح بمداولات لجنة امتحانات الأعوان الملاحيين الإضافيين المتعلقة بقبول عشرين نيجيري ضمن طاقم الطائرة وتمّ سحب الملف.

وأكثر من هذا، طلبت شركة "سيفاكس" الاستعانة بعشرين نيجيري لتأمين عملية كراء الطائرة المستغلة من قبلها لفائدة شركة نيجيرية وتمّ عرض هذا الطلب على لجنة امتحانات الأعوان الملاحيين الاضافيين إلا أن اللجنة تداولت بخصوص هذا الطلب وأثارت عدة استفسارات حول عدة نقاط إلا أن وزارة النقل طلبت حذف هذه النقطة، تصوروا أنها طلبت حذف نقطة تعترض فيها الإدارة على هذه المسألة من محضر الجلسة. وتسبب ذلك في استقالة رئيس لجنة امتحانات الأعوان الملاحيين الإضافيين باعتبار عدم استقلاليتها والضغط عليها بخصوص محتوى المداولات.

لا يتم السماح بتشغيل الأعوان في مجال الطيران المدني إلا في حالات استثنائية وظرفية عندما لا يتسنى تشغيل أعوان تونسيين نحن لدينا أعوانا تونسيين معطلين والسيد يريد تشغيل النيجيريين والحمد لله أن هناك إدارة كشفت هذا الموضوع.

مع الوضعية العامة ونسبة البطالة التي تحدثنا عنها تناول ملف "سيفاكس" بالذات عدة معطيات تدخل في الاعتبار بما أن الشركة تظلمت سنة 2022 لدى رئاسة الجمهورية وغالطته في مراسلات بخصوص طلبها الحصول على رخصة طيران للحفاظ على مواطن الشغل التونسية وأتحداكم لو تذكروا لي الآن من بقي فيها من الأعوان التونسيين المباشرين أكثر من شخص أو إثنين إن وجدوا والمطلب الذي قدم لرئيس الجمهورية مغالطة وهو مطلب وهمي استعمله النائب السابق محمد فريخة وهو الآن مسجون بسبب هذه المغالطة.

كيف لمكلف بالإشراف على الإدارة العامة للطيران المدني بوزارة النقل أن يمنح ترخيصا يسمح به لسيفاكس القيام بإعادة كراء طائرة على ملك الغير؟ في الحقيقة القانون التونسي يسمح أن يتم كراء طائرة لكن يجب أن تكون هناك موافقة من مالك الطائرة وليس خلسة.

الجواب المكلف الحالي أو في ذلك الوقت المشرف على الإدارة العامة للطيران المدني ليست له الصفة القانونية لممارسة نشاطه يعني أن السيد يحكم وليست له الصفة القانونية.

أخيرا ما هي وضعية السلامة داخل شركة "سيفاكس"؟ أقول لكم بأن وضعية السلامة داخل هذه الشركة خطيرة، أريد منكم مدي بالتقارير الفنية التي اعتمدتموها عند منحها الرخصة لأنه يجب القيام بالتدقيق الفني في وضعية الطائرات ومنظومة السلامة داخل الشركة وكل هذا أكيد ينبني على ما ينص عليه الملحق 6 من اتفاقية شيكاغو مقارنة بمؤشرات السلامة الحالية للشركة.

المهم في الأخير سيدي الوزير أنت لم تقم بالإذن للقيام بمهمة التدقيق قانونيا وماليا من المصالح الرقابية للدولة في ظل القضايا المنشورة ضد شركة "سيفاكس" في قطب الإرهاب والقطب القضائي والمالي ولم تقم حتى بعرض الملف على جلسة عمل وزارية رغم أنه يتضمن جوانب قانونية ومالية واقتصادية خطيرة تمس من مصالح الدولة التونسية مع العلم أنه منذ سنة 2015 لم يتم الرجوع إلى الحكومة لإبلاغها بما استجد بخصوص هذا الملف.

سيدي الوزير، تقول لي لست على علم، لا يا سيدي الوزير أنت على علم بكل شيء وسأمدك بوثيقة حيث حضر إليك عدل تنفيذ وتم إعلامكم أن هناك شركة نفط "Air Liners" وهي شركة إيرانية وشركة خطوط جوية ليبية وهي شركة طيران تابعة للدولة الليبية وشركة "Fly" للخدمات وصيانة الطائرات وشركة "Aviation" وهي شركة سويسرية وغيرها من الشركات "هانس ويليام" وغيرها جميع هذه الشركات قدموا شكوى ضد "سيفاكس".

وتم اعلامك بهذا الاستدعاء بالجلسة الاستعجالية للمحكمة الابتدائية في ماي 2023 يعني قبل شهر من إعطائهم الرخصة وتجديدها لهم سيدي الوزير وأنت تعلم أن لها وضعية غير قانونية وغير سليمة وحين تطلع على قانون الطيران المدني سيدي الوزير إن كنت مطلعا عليه في الفصل 108 منه حيث يقول: "يخضع الحصول على ترخيص للاستغلال الجوي الى شروط تتعلق بالكفاءة المهنية والشروط الفنية والشروط المالية" إن هذه الوثيقة تؤكد أنك سيدي الوزير تجاوزت قانون الطيران المدني وأعطيت رخصة.

جواب السيد وزير النقل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة لمعالي السيد الوزير تفضل.

السيد ربيع المجيدي، وزير النقل

شكرا سيدي الرئيس،

السيدات والسادة نواب الشعب المحترمون،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

بعد إذن حضراتكم جميعا سأتقيد بما ورد في السؤال الشفاهي ولن أتولّى الإجابة عمّا هو غير دقيق أو غير مؤسس أو من قبيل الادعاءات لأنه في النهاية جميع وثائق ملف "سيفاكس" منذ التعهد به منذ تاريخ إحداث هذه الشركة هو على ذمة السيدة النائبة المحترمة ولها الاطلاع على جميع التقارير وجميع الوثائق التي قد تستحقها وتنيرها في ما قد شابه اللبس لديها.

بالنسبة إلى السؤال المطروح سأتولى الإجابة عنه هذا اليوم أو الأسئلة التي تقدمت بها السيدة النائبة المحترمة فيما يتعلق بالترخيص لشركة "Syphax Airlines" للطيران، سأذكر بالأسئلة لو سمحتم هي الآتية:

كيف تمّ الترخيص لشركة "سيفاكس" بكراء طائرة ليست على ملكها إلى شركة طيران نيجيرية؟ وهل تم القيام بكل الإجراءات القانونية في الغرض قبل منح الترخيص؟

كيف لشركة طيران متحصلة على ترخيص ألا تقوم بنشاطها موضوع الترخيص لفترة فاقت الستة أشهر؟

كيف يتم تشغيل موظفين نيجيريين لدى شركة طيران تونسية وهي "Syphax Airlines" في حين أنها تدعي الحفاظ على مواطن الشغل التونسية؟ ما هو السبب وراء ذلك وهل رخصت السلطات التونسية لتشغيل نيجيريين لدى "سيفاكس"؟

كيف لمكلف بالإشراف على الإدارة العامة للطيران المدني بوزارة النقل أن يمنح ترخيصا يسمح به "لسيفاكس" القيام بإعادة كراء طائرة على ملك الغير؟ هل لديه السلطة القانونية لإمضاء مثل هذه التراخيص؟

السؤال الأخير، ما هي وضعية السلامة داخل شركة "سيفاكس"؟ وهل قامت وزارة النقل بكل الإجراءات القانونية لتقييم مستوى السلامة أم لا وأين التقارير الفنية؟

إن التقارير الفنية موجودة سيدتي النائبة المحترمة وهي على ذمتك للاطلاع عليها كلّما شئت.

جوابا عن أسئلتك التي تفضلت بها، بالنسبة إلى الترخيص لشركة "سيفاكس" بكراء طائرة ليست على ملكها لشركة طيران نيجيرية فإن التراتيب القانونية الوطنية والدولية تسمح بكراء شركة طيران طائرة ليست على ملكها طالما أن الطائرة مسجلة في السجل الوطني للطائرات المدنية وحاملة لعلامات جنسية شركة الطيران المعنية وهو إجراء تقوم به بعض الشركات الوطنية وجلّ شركات الطيران العالمي.

كما تجدر الإشارة إلى أن عقود كراء الطائرات على المستوى الدولي تختلف وفق عديد الوضعيات ذات العلاقة أساسا بالجوانب الاقتصادية ومسؤوليات مستغلي النقل الجوي ونوعية وخصوصية العمليات موضوع عقد الكراء أو الاستئجار.

وفي إطار ممارستها لنشاطها كناقل جوي قامت شركة "Syphax Airlines" باستئجار طائراتها طبق الإجراءات القانونية المستوجبة في الغرض بعد القيام بجميع عمليات التفقد والتدقيق الوثائقي والميداني لهذه الطائرات.

وإثر ذلك وبعد قبول الطائرات فنيا باعتبارها استوفت شروط السلامة المستوجبة تم تسجيلها بالدفتر التونسي لتسجيل الطائرات المدنية لدى مصالح ديوان الطيران المدني والمطارات طبق أحكام مجلة الطيران المدني وخاصة الفصل الرابع منها.

وباعتبار أن هذه الطائرات أصبحت مسجلة وطنيا وبالتالي خاضعة لإشراف ورقابة مصالحنا ومستغلة من قبل شركة وطنية مرخص لها وحاملة لشهادة مشغل جوي وفق التراتيب الوطنية والدولية فإنه يخول لها طبق التراتيب المعمول بها ايجار طائراتها حسب الصيغ التجارية التي تحبذها وقد اختارت شركة "سيفاكس" في الغرض صيغة "ATMI" أو ما يعرف بـ "Wet lease" و"ACMI" هو "Aircraft pro maintenances and insurance" و"Wet lease" هو كراء طائرة بطاقمها.

هذا يعني أن استغلال طائرات شركة "سيفاكس" بنيجيريا باعتماد رخصة المشغل الجوي التونسي ممكنة وتبقى بمقتضاه هذه الطائرات حتى في المحطات الخارجية مسجلة بتونس وخاضعة لإشراف ورقابة مصالح الطيران المدني التونسي بصفة دائمة ومستمرة في مختلف مجالات الاستغلال والصيانة والعمليات الجوية والتكوين والتأمين وذلك بعد موافقة سلطة الطيران النيجيرية التي مكنتها من حقوق النقل الجوي.

وللتذكير فإن هذا الاجراء تقوم به مختلف الشركات التونسية وآخرها شركة "Nouvel air" التي أجرت أيضا طائرتها للمغرب.

فيما يخص السؤال الثاني كيف لشركة طيران متحصلة على ترخيص ألا تقوم بنشاطها موضوع الترخيص لفترة فاقت الستة أشهر؟

إن ممارسة نشاط النقل الجوي مرتبط بحصول الشركة على رخصة استغلال جوّي والتي يتم منحها وتجديدها وكذلك سحبها طبقا لأحكام مقرر وزير النقل عدد 166 لسنة 2009 المؤرخ في 8 أكتوبر 2009 المتعلق بشروط الحصول وطرق تسليم وسحب رخصة الاستغلال الجوي الذي نصت الفقرة 6-1 منه، على أنه يتم سحب رخصة الاستغلال الجوي في صورة عدم ممارسة الناقل الجوي لنشاطه لمدة تفوق الستة أشهر. ولم تسجل مصالحنا مثل هذه الحالات حيث أمنت شركة "Syphax Airlines" خلال آخر رخصة استغلال رحلتين وكان عليها مسافرين.

فيما يتعلق بالسؤال الثالث كيف يتم تشغيل نيجيريين لدى شركة طيران تونسية وهي "Syphax Airlines" في حين أنها تدعي الحفاظ على مواطن الشغل التونسية؟ ما هو السبب وراء ذلك؟ وهل رخصت السلطات التونسية لتشغيل نيجيريين لدى شركة "سيفاكس"؟

إن مجال تدخل مصالح الطيران المدني التونسي بوزارة النقل يتعلق أساسا بمسار الحصول على الاجازات والكفاءات المتعلقة بها ومراقبتها وذلك وفق النصوص القانونية التي تضبط شروط تسليم هذه الاجازات. مثلا بالنسبة إلى طيار خط طائرة أو قائد طائرة، تم ضبط شروط منح الاجازة بمقتضى قرار وزير تكنولوجيات الاتصال والنقل المؤرخ في أوّل جويلية 2023 والنصوص المنقحة والمتممة له وآخرها قرار وزير النقل واللوجستيك المؤرخ في 5 نوفمبر 2020.

فيما يخص الإجازات الأجنبية، أورد القرار المذكور بابا خامسا يتعلق بتسليم إجازة طيار خط طائرة أجنبية وعليه فإن المصالح المكلفة بالطيران المدني بوزارة النقل تسلم اعتمادا وقتيا على إجازة أجنبية لمدة سنة قابلة للتجديد مرة واحدة بنفس المدة في صورة تقديم المعني بالأمر مطلبا طبق التراتيب الجاري بها العمل.

وتجدر الإفادة بأن اعتماد إجازات أجنبية هو اجراء معتمد من قبل جل الدول الموقعة على اتفاقية الطيران المدني الدولي اتفاقية "شيكاغو" باعتبار أن مجال الطيران المدني يرتكز على مبدأ المعاملة بالمثل والاعتراف المتبادل بإجازات أعوان الطيران المدني ووثائق الطائرات المسلمة من قبل سلطات الطيران المدني طبق الاتفاقية المذكورة وهو ما سمح ويسمح بالاعتراف بإجازات أعوان الطيران المدني التونسيين لدى الدول الأجنبية ويمثل فرصة كبيرة لتشغيل التونسيين بالخارج.

بالتالي فإن تشغيل شركة تونسية لملاحين أجانب يندرج في هذا الإطار واستجابة لحاجيات عاجلة متصلة باستغلال الطائرات وهو اجراء تقوم به أغلب الشركات الوطنية للطيران المدني.

بالنسبة إلى المكلف بالإشراف على الإدارة العامة للطيران المدني وهل له حق منح ترخيص يسمح فيه "لسيفاكس" بإعادة كراء طائرة فإن هذا الأمر يدخل في إطار أعمال التصنيف اليومي والروتيني لنشاط الإدارة العامة للطيران المدني.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هذا هو التوقيت حسب النظام الداخلي عشر دقائق للطرفين والتعقيب خمس دقائق.

من فضلكم، هناك نظام داخلي وإجراءات لا بد من احترامها وإذا تم خرق اجراء فسيتواصل العمل بهذه الطريقة فيما بعد.

تفضلي السيدة فاطمة، لديك الحق في الرد لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدي،

سيدي الوزير، مع احترامي لإجابتك التي استبقتها في طرح السؤال لكن هناك مغالطة حقيقية سيدي الوزير، أنت وأقول أنت مسؤول عما يحدث لتونس.

أنت يا سيدي الوزير تغالط لأن هناك مراسلات وهناك تقرير وتدقيق، صدقوني على مستوى الشكل والمضمون فإن هذه الرخصة هي رخصة غير قانونية وما ذكرته أن لها حق الكراء من شركة أجنبية صحيح لكن يجب أن تكون هناك موافقة مالك الشركة قبل الكراء بدون مغالطة.

أردت أن أقول لك سيدي الوزير أن كل الكلمات وكل التبريرات التي قيلت أعتقد أنه تم فتح بحث في العوينة من أجل رخصة "سيفاكس" وأنتم تعرفون وعلى اطلاع أن وزارة النقل متهمة في هذه الوضعية بإسناد رخصة غير قانونية.

سيدي الوزير، اليوم تتحمل مسؤوليتك كاملة فقد كانت لدينا خمس شركات طيران وأصبحت ثلاث لأن شركتين أفلستا في فترة توليك مهام الوزارة.

سيدي الوزير، خلال عامين ونصف تم الغاء الشركتين وهما شركة "سيفاكس" والشركة الأخرى ولا أريد أن أذكر اسمها اليوم فهذا ليس موضوعنا.

لكن سيدي الوزير، أريد أن أقول لك أن هناك مغالطات واقعة تتحمل مسؤوليتها لأنك أنت سلطة الإشراف والقضاء سيقول كلمته في هذا الموضوع وبكل صراحة، أطلب منك أن تتحمل مسؤوليتك كاملة في هذا الموضوع غير القانوني وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد رضا دلاعي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الثاني للزميل المحترم السيد رضا الدلاعي في صورة التعذر تنوبه النائبة المحترمة السيدة بثينة غانمي.

الكلمة إذن للزميل المحترم رضا الدلاعي، له عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد رضا دلاعي

مرحبا بك سيدي الوزير وبالوفد المرافق لك،

في إطار الدور الرقابي للنواب وإضافة إلى الوظيفة التشريعية نتوجه إليك اليوم طبعا لأننا نولي أهمية لقطاع النقل ونعتبر أن الدول التي حققت النهوض لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال تطوير النقل وتطوير البنية التحتية، كما أننا نعتبر أن هذا القطاع هو قطاع استراتيجي ونعوّل عليه لخلق النقلة النوعية في تطوير الاقتصاد الوطني.

طبعا سنهتم ربما بالتعبير عن مشاغل جهة باجة خاصة في بعض المشاريع المبرمجة والتي تقدم البعض منها ومازال جزء منها يشكو بعض التعطيل وكنت قد استجبت سيدي الوزير لدعوتنا بزيارة الجهة في زيارة غير معلنة في 13 ديسمبر 2023 وأتمنى ألا تكون الزيارة القادمة معلنة وتشرف سيادتك على مجلس جهوي للنقل بولاية باجة وتكون نتيجة زيارات لمختلف معتمديات الجهة حتى تقف على طلبات الأهالي واحتياجاتهم في تطوير البنية التحتية للنقل.

الأكيد سيدي الوزير أنك وقفت على جملة هذه الإشكاليات وأعطيت بعض التوصيات في التسريع فيها وسآخذ مثالا فقط هو محطة النقل الحديدي بمدينة باجة وأنت تعرف أن انطلاق الأشغال كان في 2015 ومازالت تشكو بعض التعطيل المؤمل أن تنتهي الأشغال في السداسية الأولى من 2024 نتمنى أن يتم هذا بالشكل السريع وتدخل حيز الإنجاز.

النقطة الثانية وربما المعضلة الأكبر تتعلق بمشروع بناء محطة النقل البري بمدينة باجة حيث تم فسخ صفقة أعيدت ثم تم الآن إعلان طلب عروض ثاني أتمنى أن يتقدم له مقاولون ومثلما أكدتم أن يتحقق هذا المكسب في مدى قريب لأنك حين ترى الوضع وكيف يتم انتظار المسافرين على قارعة الطريق فإننا نتمنى أن تتقدم هذه الأشغال بتوصياتكم سيدي الوزير وربما ننتقل إلى أهداف جديدة ونحل مشاكل أخرى وخاصة مشكلة إحداث محطة "اللواج" بمدينة باجة وهي مشكلة قائمة وهناك اكتظاظ مع العلم أن هناك رصيدا عقاريا كما تعلم سيدي الوزير ويتمثل الإشكال في عدم القدرة على الولوج لقطعة الأرض وهي على ملك الوزارة. إن شاء الله بالتنسيق مع السيد الوالي يقع حل هذا الاشكال وتحقيق الغاية المرجوة.

النقطة الثانية، تهم المشاريع محل الدراسات وهي مشاريع تعلق عليها الجهة آمالا كبيرة وليس آمال الجهة فقط فالبلاد تحتاج الى مشاريع مهيكلة وآخذ بعين الاعتبار النقطة الأولى وهي إحداث المنطقة اللوجستية مجاز الباب قبلاط يعني هي قائمة على الشراكة بين القطاع العام والخاص وان شاء الله تتأكد أكثر على الأقل في ملامحها الأولى ولا أريد أن أصادق على المطلوب.

طبعا أنتم تعرفون موقع هذه الجهة وهي مدخل وبوابة لتونس العاصمة كذلك هي بوابة للشمال الغربي والإقليم بشكل عام وكذلك القطر الجزائري ويمكن أن تكون بوابة مغاربية والعقار متوفر على مساحة 43 هكتار وهو ملك الدولة الخاص وكان تحت تصرف نادي الصيادين وتم استرجاعه.

طلب من المجلس البلدي في مجاز الباب أن يصادق على محضر جلسة وقدّم للوزارة طبعا نريد أن نعرف بشكل واضح مدى التزام الوزارة بهذا المشروع، نحن نعرف أن هناك الكثير من المشاريع من هذا النوع لكننا نريد أن يأخذ هذا المشروع الأولوية ونريد معرفة أين وصلت الدراسات وما هي الفرضيات الممكنة؟ نحن نعتبر أن هذا المشروع سيدي الوزير يمكن أن يقدم الإضافة لا إلى جهة باجة فقط ولا إلى الإقليم والشمال الغربي فقط بل إلى الاقتصاد الوطني فقط وان شاء الله يرى هذا المشروع النور ويتقدم بشكل دقيق.

سيدي الوزير، نقطة أخرى تتعلق بالخط الحديدي رقم 2 لأن هذا الخط توقف عن العمل في 1997 بسبب إقامة "سدّ سيدي البرّاق" وكان يمكن الإبقاء عليه وقتها ولكن مع الأسف كان هناك تردد ولم يتم الإبقاء عليه وتوقف نهائيا في 2005.

استجابت مصالح الوزارة من خلال السكك الحديدية لانتظارات وطلب الجهة لأن المسألة لا تهم جهة باجة فقط بل أيضا بنزرت عن طريق ماطر ثم سجنان كما تهم باجة عن طريق نفزة ووشتاتة وتهم ولاية جندوبة عن طريق طبرقة وعين صبح.

طبعا، نحن سعدنا عندما زارنا مكتب الدراسات يوم الخميس 2 جويلية 2020 كما تم عقد جلسة معه في مقر الولاية بحضور ممثلي السكك الحديدية ومكتب الدراسات كما تم الأمر في بنزرت وفي جندوبة.

وقد تواصلنا مع السيد معز شقشوق حيث نتعامل مع منطق استمرارية الدولة رغم أنهم حاولوا توقيف الدراسات لكنه أمر بتواصلها في اتجاه أن نصل على الأقل إلى الفرضيات الممكنة كما أننا نريد أن نعرف سيدي الوزير مآل هذه الدراسة وأين وصلت؟ إن الجهة تحتاج الى هذا النوع لاستعادة هذا الخط الذي له قيمة رمزية عند أهالي هذه الجهة وله دور مهم جدا في خصوص تنويع النقل كذلك هو مشروع حيوي من حيث التأثير الإيجابي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياحية لكامل المنطقة.

سيدي الوزير، أريد منكم التأكيد على استمرار هذه الدراسة ونود إبلاغنا على الأقل في قادم الأيام أين وصلت الدراسات؟ نتمنى أن تعقد جلسة إقليمية تخص بنزرت وباجة وجندوبة ويتم عرض آخر مستجدات هذه الدراسة والجهة متمسكة وخاصة في ظلّ تصور جديد للأقاليم فإن البلاد تحتاج إلى مثل هذه المشاريع التي يمكن أن تقدم الإضافة.

سيدي الوزير، نتمنى أن يقع استحثاث الدراسات والأهم هو توفير التقدم في الدراسات الأولية باتجاه الدراسة المعمقة ونبحث عن خط تمويل لاستعادة هذا الخط الحديدي رقم 2 لأنه مطلب مهم بالنسبة إلى الجهة وإلى كامل الإقليم وشكرا السيد الوزير على الانتباه.

جواب السيد وزير النقل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن لمعالي السيد الوزير ليتولى الجواب في مدة عشر دقائق.

السيد وزير النقل

شكرا السيد الرئيس،

شكرا للسيد النائب المحترم،

بالنسبة لسؤالكم الأول المتعلق بمشروع تهيئة وبناء محطة النقل الحديدي بولاية باجة هذا المشروع تمت برمجة إعادة بناء هذه المحطة في إطار المخطط الخماسي 2015/2010.

في هذا الإطار تم إبرام صفقة مع شركة مقاولات بتاريخ 26 فيفري 2015 بمبلغ جملي قدر آنذاك 2 مليون و211 ألف دينار وذلك باعتبار جميع الأداءات بأسعار فردية ثابتة وغير قابلة للمراجعة وبأجل تنفيذ مدته 12 شهرا وقد أبدت لجنة الصفقات رأيها بالموافقة بتاريخ 19 ديسمبر 2014 قبل إبرام الصفقة وصادق على ذلك مجلس إدارة الشركة بتاريخ 25 ديسمبر 2014. وسأتولى إعطائكم بسطة عن هذا المشروع ومستوى التقدم فيه.

هذا المشروع كما تفضلتم يهدف إلى تحسين خدمات نقل المسافرين وذلك من خلال تجديد المحطات وتوفير ظروف الراحة والرفاهية ووفقا لمعايير الأمن والسلامة.

تتكون عناصر المشروع من أشغال بناء مبنى وقتي لتحويل آلية الصرف والموارد القائمة بهذا الشأن،

هدم البناية القديمة،

أشغال بناء المحطة الجديدة والمتمثلة في إنشاء المبنى،

أشغال التنوير وتركيز شبكة الاتصالات،

أشغال التسخين والتبريد وأشغال صرف المياه المستعملة ومياه الأمطار.

انطلقت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية في إنجاز الأشغال في شهر أوت من سنة 2015 وتم ايقافه لمدة ثلاثة أشهر وستة أيام من 4 سبتمبر إلى 11 ديسمبر 2015 بسبب أشغال تحويل شبكات الكهرباء والاتصالات.

وتم على إثر ذلك إعداد الملاحق عدد 1 و2 للصفقة أخذا بعين الاعتبار للتعديلات اللازمة على الدراسات الفنية.

تبلغ نسبة التقدم الحالي للأشغال وهذا ما تمت معاينته بحوالي 80 بالمائة وتنتهي الأشغال مبدئيا إن شاء الله خلال شهر جوان من سنة 2024.

هناك بعض الإشكاليات التي اعترضت تنفيذ هذه الصفقة من جملتها خلاص المزود في بعض الفواتير نظرا لطول الإجراءات وليس لنية عدم الخلاص.

وشرعت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية لتلافي هذا التأخير حيث تحسنت نسبة الإنجاز لتمر من 60 بالمائة سنة 2022 إلى أكثر من 80 بالمائة في موفى سنة 2023 والمتابعة متواصلة لانتهاء الأشغال مبدئيا خلال شهر جوان بعد أن تمت برمجتها خلال الثلاثي الأول لسنة 2024.

توقف الأشغال في العديد من المناسبات يعود إلى بعض الأسباب من أهمها صعوبات داخلية لدى المقاولة وتأخر في الفواتير كما ذكرت من قبل الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية نظرا لبعض الصعوبات المالية التي تمر بها الشركة ولكن بإذن الله سيتم الانتهاء من هذه الأشغال في موفى شهر جوان من سنة 2024.

بالنسبة إلى مشروع محطة النقل البري من ولاية باجة المشروع يتكون من مبنى إداري ومنطقة خارجية تبلغ مساحتها حوالي 5300 متر مربع تتكون من أرصفة للنزول والصعود ومنطقة خزن الحافلات ومأوى لسيارات التاكسي ومنطقة خضراء.

تقدم الأشغال في هذا المشروع حاليا تبلغ 90 بالمائة وكان من المفترض الانتهاء من الأشغال خلال شهر أكتوبر من سنة 2023.

أرى أنه تم التنبيه على المقاول من طرف الوكالة الفنية للنقل البري بضرورة استئناف إنجاز الأشغال وتم ضرب أجل جديد أقصاه 29 نوفمبر 2023 غير أن المقاولة لم تستجب لذلك مما دفع إلى الاتجاه نحو فسخ الصفقة وإعداد استشارة لإنجاز الأشغال المتبقية كما تم تكليف حراس للقيام بحراسة مقر المحطة.

في شهر فيفري 2024 سيتم إصدار استشارة لاختيار مكتب دراسات لإعداد ملف طلب العروض الأولي لقسطي الكهرباء والحماية من الحرائق والسوائل. ومن المنتظر إصدار طلب العرض لاختيار مقاولة لإتمام الأشغال المتبقية خلال شهر ماي من سنة 2024.

هذا المشروع شهد تأخرا في إنجازه نتيجة لتقصير المقاولة بالأساس خاصة خلال إنجاز الأشغال من ناحية وعدم إخلاء الفضاء المخصص للمحطة من بعض الحافلات الرابضة فيها من جهة أخرى. علما بأن الوكالة الفنية للنقل البري بصدد التنسيق مع السلط الجهوية بولاية باجة من أجل التسريع في إتمام ما تبقى من أشغال وهي طفيفة في مستوى محطة النقل البري بباجة والتي إن شاء الله سترى النور عما قريب.

بالنسبة إلى مشروع المنطقة اللوجستية بمجاز الباب قبلاط، هذا المشروع يندرج ضمن المشاريع المقترحة من قبل الجهة لتطوير اللوجستية على مستوى البنية التحتية والخدمات بهدف الارتقاء بالتنمية بولاية باجة.

في هذا الإطار تم اتخاذ جملة من الإجراءات الأخرى المزمع اتخاذها قصد استحثاث إجراءات تجسيم هذا المشروع والمبنية على الآتي:

الحصول على موافقة اللجنة الوطنية المكلفة بتكوين مخزون عقاري لبعث مناطق لوجستية بعد التثبت من استجابة الموقع المقترح للمقاييس المعتمدة ببعث مناطق لوجستية.

تم إدراج الموقع ضمن الدفعة الثانية للمناطق اللوجستية المبرمجة على المدى المتوسط والبعيد التي ستشملها الأشغال التبوغرافية خلال الثلاثي الأول من سنة 2024.

تم التنسيق مع المصالح المعنية بوزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتخصيص قطعة أرض لفائدة وزارة النقل قصد إنجاز هذه المنطقة اللوجستية وبعد استكمال إنجاز الأشغال التبوغرافية المختلفة سيتم الشروع في إجراءات إحداث دائرة مدخر عقاري لفائدة وزارة النقل.

وأريد الملاحظة في هذا الخصوص بأن المصالح المعنية بوزارة النقل وهي الإدارة العامة اللوجستية والنقل متعدد الوسائط تعمل على إعداد ملف يتعلق بإحداث هيكل أو شركة أو هيئة تعنى بتطوير اللوجستية بمختلف مكوناتها وستعنى هذه الشركة بالإشراف على تجسيم الشبكة الوطنية بالمناطق اللوجستية بما في ذلك المنطقة اللوجستية مجاز الباب قبلاط من ولاية باجة علما بأن هناك مشروع قانون يتعلق باللوجستية بصدد الإعداد وسيعرض على هذا المجلس الموقر عما قريب بعد التداول فيه وتوضيب صيغته النهائية. ومشروع المنطقة اللوجستية مجاز الباب قبلاط هو من المشاريع التي تعنى باهتمام وزارة النقل وهو مشروع قائم وبصدد استكمال هذه الإجراءات التي كنت بصدد ذكرها.

بالنسبة لاستعادة الخط رقم 2 للسكة الحديدية الرابط بين ماطر وطبرقة تمت برمجة هذا المشروع في المخطط التنموي لسنوات 2020/2016 والمتعلق بإعادة تشغيل الخط الحديدي رقم 2 الرابط بين ماطر وطبرقة مرورا بغزالة وسجنان ونفزة ووشتاتة وراس الراجل على طول حوالي 103 كلم والذي تم التوقف عن استغلاله جزئيا منذ سنة 1997 كما ذكرتم بسبب إنجاز أشغال سد سيدي البرّاق على مسافة حوالي 10 كلم من السكة وتم الوقوف نهائيا عن هذا الاستغلال في سنة 2005.

تمت برمجة مشروع إعادة تشغيل هذا الخط بكلفة جملية تقدر بـ 661 م د ونشرت الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية خلال شهر فيفري 2018 طلب عروض للقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية المعمقة للمشروع وتمت المصادقة على المرحلة الأولى من الدراسة والانطلاق في المرحلة الثانية خلال شهر جويلية 2021.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد النائب رضا الدلاعي إن أردتم أخذ الكلمة لمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

السيد رضا الدلاعي

السيد الوزير، أثمن اهتمامكم بهذه المشاريع وإن شاء الله المنطقة اللوجستية خاصة واستعادة الخط رقم 2 مثلما قلت ينال اهتمامكم أكثر وأجدد دعوتي بأن يكون هناك عرض لمخرجات الدراسات على الأقل في جلسة إقليمية تخص جهة باجة وبنزرت وجندوبة.

وإن شاء الله بحضور مكتب الدراسات وحضور السكك الحديدية وكل الأطراف المتدخلة تشرفون سيادتكم على مثل هذه الجلسة ومع بعضنا تقدم مقترحات المجتمع المدني وكل المكونات باتجاه أن يستعيد هذا الخط وجوده وحيويته وبالضرورة سيقدم إضافة ليس للإقليم فقط بل لتونس ويمكن أن يكون مدخلا للربط مغاربيا عبر الجزائر، وشكرا السيد الوزير.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة ماجدة الورغي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثالث للزميلة المحترمة السيدة ماجدة الورغي وينوبها في صورة تعذر النائبة المحترمة السيد سامي السيد.

الكلمة للسيدة ماجدة الورغي ولها عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بك السيد الوزير وكل الوفد المرافق لك وخاصة إطاراتنا الذين نورونا من بنزرت مرحبا بكم وسعيدة بملاقاتي بكم تحت قبة البرلمان وهذا دليل على أن المراسلة التي أرسلناها لكم السيد الوزير لها أهمية كبيرة.

في الحقيقة كنت قد توجهت لك بسؤال حول وضعية بعض المناطق التي تنعدم فيها وسائل النقل العمومية وخاصة التلاميذ وقلتم أن تخصيص أسطول الشركة الجهوية للنقل للمؤسسات الصناعية ينعكس بالسلب على مؤسساتنا التربوية.

في الحقيقة ستجيبني فيما بعد حول هذه المناطق فقط التي لها إشكال في التنقل لكنني من تاريخ المراسلة إلى حد اليوم توسعت في تقريري السيد الوزير وأخذت وقتي لكي أقدم لك جميع المؤيدات وبما أن السيد المدير الجهوي للنقل ببنزرت حاضر معنا أتصور أننا لا نستحق وقتا مطولا لإجابتنا.

قدتم لنا إجابة تتمثل في عدم تخصيص أسطول معين لنقل العملة بصفة حصرية على حساب أبنائنا في المؤسسات التربوية.

أود قول شيء لكم السيد الوزير بعد زيارة ميدانية وفتح التحقيق أكثر وأن الشركات الصناعية المنتصبة في ولاية بنزرت تحذف منحة التنقل من رواتب العملة ثم تذهب في إطار اتفاقية بين المؤسسة الصناعية والشركة الجهوية للنقل وتبعا لهذه الاتفاقية التي تلزم الطرفين فإن الشركة الجهوية للنقل مثلا إذا كانت هي الطرف الثاني أن تتعهد بنقل العملة من محطاتهم في اتجاه المؤسسات الصناعية.

سأثبت لك أن أسطولنا يتأثر بالمؤسسات الصناعية على حساب التلاميذ، مثلا ذهبت للميدان والسيد صلاح يعرف أنني امرأة ميدان ذهبت لزيارة محيط إحدى المؤسسات الصناعية أين يقف أسطولنا العمومي بقيت أنتظر الحافلات من منتصف النهار إلى غاية الساعة الواحدة والنصف محملة بالعملة لا يوجد إشكال في هذا وبقيت أنتظر فوجدت أن هذه الحافلات تبقى تنتظر خروج الفوج على الساعة الثانية بعد الزوال وبطبيعة الحال من الساعة الثانية إلى الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال أنتم مطالبون بإعادة العملة إلى المحطات الموجودة في المخطط.

هنا سيدي الوزير التلاميذ الذين يغادرون على الساعة منتصف النهار أين سيذهبون وكيف سيعودون إلى منازلهم والتلاميذ الذين يعودون على الساعة الثانية كيف يصلون للمؤسسات التربوية؟ وهذا ما يؤكد كلامي أن هناك عدة تشكيات وردت من مديري المؤسسات التربوية يقولون أن أبنائنا يصلون متأخرين جدا لمؤسساتهم.

في إحدى الجلسات الرسمية يخرج مسؤول في بنزرت ويقول أن مائة بالمائة من أسطول الشركة الجهوية للنقل يقع تخصيصه للمؤسسات الصناعية وفي الحقيقة السيد الوزير هذه المعلومة يعرفها الجميع فبنزرت لها علم أن 270 حافلة الموجودة في بنزرت تخصص للمؤسسات الصناعية بدرجة أولى ثم تأتي فيما بعد المؤسسات التربوية.

سأحدثك عن حادثة وقعت الأسبوع الفارط، تلاميذ يقعون من الحافلة لأن السائق يسرع ونسي الباب مفتوحا والتلاميذ سقطوا وسط الطريق ولم يتوقف السائق واتصل المواطنون بالحماية المدنية أمام المؤسسة التربوية الحبيب ثامر واستمعت لهذه الحادثة كمواطنة عادية في وسيلة إعلام.

سيدي الوزير، الشركة الجهوية للنقل أعلنت إفلاسها منذ عشر سنوات وعلى امتداد عشر سنوات الدولة تضخ أموالا للشركة في إطار الدعم بما أنها شركة مفلسة إذن طوال هذه المدة نساعدها بالأموال لا يوجد إشكال في هذا ولكن عندما تضخ الدولة أموالا في إطار مساعدة للشركة الجهوية للنقل كل سنة امتيازات معينة على أساس أنها شركة مفلسة ثم 270 حافلة في بنزرت تتوجه للمؤسسات العمومية إذن هناك أموال تضخ دون الحديث عن اشتراكات التلاميذ التي تنتفع بها.

السيد الوزير، يمكنك إجابتي اليوم أو مرة أخرى، حقي وباسم المواطن الذي يجد صعوبات في التنقل نريد أن نفهم كيف يقع التصرف في الأموال؟ هذا بالنسبة للشركة الجهوية للنقل ببنزرت.

نمر الآن إلى الإدارة الجهوية للنقل ببنزرت والتي ترجع لك بالنظر مباشرة سيدي الوزير، سألت زملائي في الحقيقة على كامل تراب الجمهورية وقلت لهم هل في الإدارة الجهوية للنقل يمكن أن يكون لدينا مديرين اثنين؟ فتفاجئت بوجود مدير جهوي للنقل ومدير لنقل مسؤولين ببنزرت سادتي الكرام كلفتهم كل شهر 500 دينار بما أن أموالنا كثيرة فعادي أن يكون لدينا مسؤولين اثنين.

السيد الوزير، يمكنني أن اتصل الآن بالسيد المدير الجهوي للنقل لكي أسأله مثلا عن تأخر الفحص الفني بمنزل بورقيبة مشروع طال انتظاره وبقينا ننتظره طويلا متى يرى هذا المشروع النور لأن التاكسي الفردي واللواج والنقل الريفي والمواطنون يواجهون معاناة كبيرة في بنزرت المدينة وفي باجة وجندوبة لكن لا نجد إجابة.

ماذا يقول لي السيد المدير الجهوي للنقل؟ يقول بإمكاني التواصل مع الوكالة الفنية وعندما اتصل بالوكالة الفنية يعلموني بإمكانية التواصل مع مدير النقل لأن لدينا مديرا جهويا للنقل ولدينا مديرا للنقل وكل شهر كلفة البنزين لكل واحد 500 دينار.

حتى عندما نريد أن نسألهم السيد الوزير عن كيفية تقسيم الأسطول الجديد الذي سيرد على بنزرت سوف لن نجد إجابة وفي هذا الإطار أريد أن أعرف عندما فرح الجميع في بنزرت بدعمها بأسطول جديد للحافلات أنا للأمانة لم أفرح لأنني أعلم أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصناعية على حساب المواطن وعلى حساب التلميذ.

أريد إعلامك أنني قمت بزيارة ميدانية لمركز الفحص الفني في منزل بورقيبة في إطار متابعة ما وصل إليه المشروع وفي إطار دوري الرقابي وجدنا المقاول قد أغلق جميع المنافذ المؤدية إلى هناك مع وجود أربعة كلاب ولم نتمكن من الحصول على إجابة من أي مسؤول عن موعد انتهاء المشروع.

سيدي الوزير، للأمانة سأستغل تواجدك هنا، هذا الشخص يسمى أسامة السعيدي مواطن من معتمدية تينجة أخذت موافقته لعرض اسمه تحت هذه القبة. هذا المواطن شارك في مناظرة للشركة الجهوية للنقل واستوفى كل شروط انتدابه واستوفى كل الشروط اللازمة للنجاح في المناظرة ويوم 25 نوفمبر 2022 يتلقى اتصالا من إدارتكم من سيدة محترمة تقول له ألف مبروك لقد نجحت في المناظرة ثم يقع حذف هذا الاسم ويعوّض باسم آخر.

سيدي الوزير، هذا شخص من مجموعة آلاف تلاقيني كل يوم وبعد هذه المداخلة أنا متأكدة أنهم سيصطفون أمام منزلي إذن نريد أن نعرف لماذا حذف اسم أسامة السعيدي من مناظرة استوفى فيها كل شروط الانتداب بعد إذنكم.

السيد الوزير، بالنسبة للنقل المدرسي كنت قد راسلت في الغرض، في الحقيقة إلى غاية صباح هذا اليوم بالتواصل مع الجهات الرسمية يعني المسؤولين الذين لديهم مصدر المعلومة الصحيحة ماذا حصل في النقل المدرسي؟ لا يوجد جديد ولا يوجد ما يعرف بالنقل المدرسي وكان لدي شريط فيديو أردت أن أعرضه عليك هنا لكنه يتطلب إجراءات خاصة لذا سأرسله عن طريق البريد الإلكتروني.

أريد إعلامك أن نقطة بئر صولة اليوم النقل المدرسي متمثل في تكتك سيدي الوزير فهل التكتك اليوم وسيلة نقل مضمونة

للتلاميذ؟ يعني عندما لا تدخل الحافلة إلى مكان لأن البنية التحتية مثلما قالوا متردية وفيها حفر ونخاف من الانزلاقات إذن نسلم التلاميذ في أيادي التكتك لإيصالهم إلى المدارس. شكرا السيد الوزير.

جواب السيد وزير النقل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد ربيع المجيدي، وزير النقل لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

السيد وزير النقل

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة المحترمة،

فيما يتعلق بالنقل المدرسي ببعض مناطق معتمدية منزل بورقيبة وتينجة فإنه بالنسبة لتلاميذ بئر صولة من معتمدية منزل بورقيبة التي تفضلت بذكر حالتهم الآن فإن الشركة الجهوية للنقل تؤمن تنقل تلاميذ بئر صولة إلى مؤسساتهم التربوية والعودة بهم عبر سفرات نقل مدرسي منتظمة صباحية ومسائية على خط حي المنار بئر صولة منزل بورقيبة.

بالنسبة إلى تلاميذ سيدي منصور من معتمدية منزل بورقيبة فإن الشركة تؤمن نقل تلاميذ سيدي منصور إلى مؤسساتهم التربوية والعودة بهم عبر سفرات نقل مدرسي منتظم لخط الجواودة منزل بورقيبة بنقطة التجميع مفترق سيدي منصور.

إلى جانب تمكينهم من التنقل بالاشتراك المدرسي على خط منزل بورقيبة تونس إلى غاية مؤسساتهم التربوية ذهابا وإيابا أرى أنه توجد مسافة في حدود الكيلومتر والنصف بمنطقة جبلية وعرة مهترئة المسلك ولا تسمح بمرور الحافلات يقطعها التلاميذ للالتحاق بمحطة التجميع.

أعتذر لأنني لا أملك شريط فيديو لتمريره لكن هناك صور لبعض هذه المناطق الوعرة والتي لا يمكن لأي حال من الأحوال لاعتبارات تتعلق بالسلامة أن ترج إليها الحافلات خشية الانزلاقات ولأن الأرضية غير مهيئة لمرور الحافلات وسأمدك سيدتي بهذه الصور ونحن على استعداد للتنسيق والتحاور في شأن هذا الموضوع.

في بداية الموسم الدراسي 2022/2021 تكفلت جمعية خاصة بالنقل المدرسي الريفي بنقل تلامذة الابتدائي بسيدي منصور والحتحات وبرج والي غير أنها انقطعت عن إسداء هذه الخدمات في وقت مبكر قبل انتهاء الموسم الدراسي 2023/2022. وانعقدت آنذاك اجتماعات مع السلط الجهوية وتم على إثر ذلك تأمين الشركة الجهوية للنقل ببنزرت نقل تلامذة الحتحات وبرج والي وتكفل جمعية المدنية بنقل تلامذة سيدي منصور.

إلا أنه بداية من الموسم الدراسي 2024/2023 سجلت جمعية المدينة صعوبات مع أصحاب سيارات النقل الريفي وهي سيارات وليست وسائل أخرى بسبب التأخير في خلاص مستحقاتهم مما تسبب في تأخر الإنجاز.

وعلى إثر جلسة العمل المنعقدة بولاية بنزرت بتاريخ 24 أكتوبر 2023 بحضور كافة المتدخلين تم الاتفاق على مواصلة تكفل جمعية المدنية بنقل تلامذة الابتدائي القاطنين بسيدي منصور.

بالنسبة إلى تلاميذ السودان وسوق الإثنين من معتمدية منزل بورقيبة والمسافتين من معتمدية تينجة فإن الشركة الجهوية للنقل ببنزرت تؤمن نقل تلاميذ هذه المناطق إلى مؤسساتهم التربوية والعودة بهم عبر سفرات نقل مدرسي منتظم لخط حي المنار بئر صولة غير أن المسالك المؤدية إلى هذه المناطق الريفية أيضا لا تسمح بوصول الحافلة إلى غاية مناطق سكنهم وذلك بمعاينة مسؤولي الاستغلال بالشركة والسلط الجهوية.

بالنسبة إلى تلاميذ جومة من معتمدية تينجة فإن الشركة الجهوية للنقل ببنزرت تؤمن نقل تلاميذ هذه المناطق إلى مؤسساتهم التربوية والعودة بهم عبر سفرات نقل مدرسي منتظم لخطي البلاط منزل بورقيبة بحساب أربع سفرات يوميا من نقطة التجميع مفترق بركان مع الإشارة إلى أن الطريق الفاصلة بين نقطة التجميع المذكورة وجومة تبلغ كيلومترا واحدا تقريبا وهي وعرة وغير مهيئة لمرور الحافلات.

بالنسبة إلى تلاميذ جبل اشكل من معتمدية تينجة، تؤمن الشركة نقل تلاميذ هذه المناطق لمؤسساتهم التربوية والعودة بهم عبر سفرات نقل مدرسي منتظم لخط الزعرور منزل بورقيبة حيث تم التمديد في مسار هذا الخط بحوالي 3 كلم سابقا إلى حد ما تسمح به الطريق غير أنه بقيت مسافة لا تسمح بمرور الحافلة تقدر تقريبا 2 كلم.

وعلى إثر جلسة العمل المنعقدة بولاية بنزرت يوم 24 أكتوبر 2023 السابق ذكرها تم الاتفاق على مواصلة جمعية المدينة بنقل تلامذة جبل اشكل من معتمدية تينجة على غرار ما تم اعتماده خلال الموسم الدراسي الفارط.

حول سؤالك سيدتي فيما يتعلق ببرنامج فك العزلة عن المناطق المعزولة، لا تنطبق صفة مناطق معزولة على هذه المناطق بل هي مناطق بها تجمعات سكنية متفرقة ذات مسالك ريفية لا تسمح بمرور حافلة أو تشكّل خطورة في مرور الحافلة منها خاصة عند تهاطل الأمطار وذلك تحسبا من الانزلاقات.

ويقع التنسيق بشكل متواصل مع السلط الجهوية لتهيئة المسالك بهذه المناطق حتى يتسنى مرور الحافلات بها حسب ما تقتضيه مقومات السلامة المطلوبة. ويتم التمديد في مسالك الخطوط المعنية كلما توفرت التهيئة على غرار ما تم إنجازه بمناسبة العودة المدرسية للموسم 2024/2023 بكل من منطقة البروز بمعتمدية سجنان والحسايرية بمعتمدية بنزرت الجنوبية.

كما أن الشركة الجهوية للنقل ببنزرت تعوّل على مساهمة الفاعلين في برنامج النقل الريفي على المستوى الجهوي قصد مواصلة معاضدة مجهود الشركة في ضمان النقل المدرسي في أفضل الظروف لجميع التلاميذ وذلك بالتنسيق مع ديوان الخدمات المدرسية وعلى الأقل عدم التخلي عن تأمين المسالك المعتاد التعهد بها من طرفهم على غرار منطقة اشكل في اتجاه منزل بورقيبة وماطر.

فيما يخص تخصيص أغلب أسطول الشركة الجهوية للنقل أو مائة بالمائة من أسطول الشركة الجهوية للنقل ببنزرت لنقل عملة المصانع لا يتم سيدتي تخصيص أسطول معين لنقل العملة بصفة حصرية بل يتم توظيف عدد من الحافلات لتنقل عملة المصانع ابتداء من الساعات المبكرة صباحا انطلاقا من الساعة الخامسة صباحا ليتم بعد ذلك استغلال الأسطول في النقل المدرسي ومن ثمة في النقل المنتظم كما يتم توظيفه في ساعات متأخرة من الليل بداية من الساعة العاشرة ليلا لنقل العملة في المداومة الليلية والتمشي نفسه يتم اعتماده في السفرات المسائية.

مع الإشارة إلى أن توفير النقل لفائدة العملة بصفة تعاقدية لا يتم على حساب النقل المنتظم العادي والمدرسي اللذان يحظيان بالأولوية في برمجة الاستغلال بل هو خيار تنظيمي لتنقلات العملة في اتجاه المناطق الصناعية بما يمكّن من تقليص الاكتظاظ على الخطوط المنتظمة وتفادي لجوء العملة إلى استعمال أكثر من خط للوصول إلى مقرات عملهم.

ويندرج النقل العرضي ضمن مجال نشاط الشركة للمساهمة في إنعاش النسيج الصناعي والاقتصادي بولاية بنزرت.

كما أفيدكم سيدتي بأن الشركة لم تستجب إلى عديد طلبات النقل التعاقدي لفائدة العملة التي تتزامن أوقات سفراتها مع النقل المنتظم العادي والمدرسي باعتبار طاقة أسطولها ومحدودية مواردها البشرية في الوقت الحالي.

فيما يخص تساؤلكم للقيام بزيارة ميدانية لمعاينة معاناة المناطق المذكورة من انعدام وسائل النقل، عملا بتوصيات سلطة الإشراف فإن الإدارة الجهوية للنقل ببنزرت كغيرها من الإدارات الجهوية بكافة جهات البلاد تقوم بأنشطة عن طريق زيارات ميدانية لمنشئات ومحطات النقل البري ومناطق الجولان بمختلف المعتمديات.

ويتم تنظيم زيارات متابعة ميدانية على مدار السنة وموافاة سلطة الإشراف بتقارير دورية والتي تتخذ على أساسها جملة من الإجراءات التصحيحية.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل ترغب السيدة ماجدة الورغي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق. تفضلي.

السيدة ماجدة الورغي

شكرا السيد الرئيس،

فقط توضيح في الحقيقة للمعلومات التي كان يسردها السيد الوزير وواضح أنها وردت عليه في إطار تقرير كالعادة وفيها عدة مغالطات.

أولا، سنبدأ بجومة وهي تتبع معتمدية تينجة وليست معتمدية منزل بورقيبة وتحية كبيرة إلى كل متساكني تينجة.

ثانيا، الطرقات التي تحدثت عنها هي طرقات وليست مسالك فلاحية بدليل أنه استعدادا للعودة المدرسية كنا قد نسقنا مع المندوبية الجهوية للتربية والإدارة الجهوية للتجهيز للقيام بما يعرف بترقيع للطرقات لكي تتمكن الحافلات من الدخول إذن كيف يمكن دخول التجهيز للترقيع في مسلك فلاحي؟ بالنسبة للحفر في الطرقات تعهدت المعتمدية مع المندوبية الجهوية للتربية والتجهيز بالترقيع لغاية دخول الحافلة للتلاميذ.

سيدي الوزير، أحترم كثيرا الجواب الذي قدمته وأحترم أكثر الجملة التي ذكرتها أنه سيقع التنسيق فيما بيننا وشكرا على الثقة التي ستكون متبادلة ولكن أريد إعلامك أن ما بيدك تقرير عادي وبسيط جدا وسطحي للأسف لأن هناك فرق كبير بين تقرير ورد أمامك وتقوم بقراءته وبين الزيارات الميدانية التي أقوم بها والجميع يعلم أني أؤمن كثيرا بالصورة وأؤمن كثيرا بالفيديو.

سأرسل لك فيديو التلاميذ بطبيعة الحال هناك قانون يحميهم لا يمكن أن أبينهم وهم يتحدثون عن ظروفهم وأعرض عليك الطرقات غير المحطمة.

وفي هذا الإطار هؤلاء هم الأولياء بالإمضاء الذين يقدمون الشكاوي والمطالب وهم من الحتحات وسيدي منصور وجومة يعني إذا كان هناك نقل مدرسي منتظم فما الذي يجعلهم يتذمرون اليوم، وشكرا على تواصلك السيد الوزير.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد محمد اليحياوي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الرابع للسيد محمد اليحياوي وينوبه في صورة التعذر النائب المحترم السيد صلاح الفرشيشي.

الكلمة للزميل المحترم السيد محمد اليحياوي وله عشر دقائق على أقصى تقدير تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وبإطارات الوزارة،

في الحقيقة، كنت قد وجهت إلى سيادتكم سؤالا شفاهيا منذ 8 نوفمبر 2023 واليوم نحن بصدد طرحه في مجلس نواب الشعب. ويتكون من ثلاث أجزاء سيدي الوزير:

الجزء الأول يتعلق بمركز الفحص الفني في مدينة طبرقة ورغم أنه أثير في الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانية ولكن في الحقيقة اعتبرت الإجابة على معيار وحيد وهو نسبة الأسطول في مدينة طبرقة الذي يمثل 10 % على المستوى الجهوي.

اسمحوا لنا سيدي الوزير، لأن هناك اعتبارات أخرى، لماذا نتشبث بهذا المركز باعتبار أن مدينة طبرقة هي أبعد معتمدية على مركز الولاية اليوم على المستوى الوطني؟ بعد تحويل الطريق الوطنية عدد 17 تبعد اليوم 82 كلم بالإضافة إلى صعوبة الطريق الوطنية عدد 17، فهو مسلك جبلي صعب جدا مع الانزلاقات الحادة وهذا ما يجعل الأمر ملحا في مدينة طبرقة.

سيدي الوزير، لماذا لا يتم التفكير في جمع ثلاث معتمديات وهي عين دراهم طبرقة ونفزة وذلك لتسهيل عملية التنقل أثناء الفحص الفني، اليوم تتنقل السيارات في مدينة طبرقة إلى ولاية الكاف على بعد 180 كلم وأيضا إلى ولاية باجة وهذا أمر مرهق جدا.

سيدي الوزير، اسمحوا لنا أن نمدّكم ببعض التوضيحات، هذا الطلب في الحقيقة طلب قديم جدا ويعود إلى سنة 2010 حسب مراسلة وجهت من الوكالة إلى بلدية طبرقة سأقتصر على الجزء الأخير وذلك لطلب النظر بما يمكن اتخاذه من تدابير للتقدم نحو تجسيم المشروع الذي خصصت له الاعتمادات اللازمة بميزانية استثمارات الوكالة لسنة 2011 إلا أن هذا المشروع لم ير النور إلى يومنا هذا ثم هناك مراسلة ثانية في سنة 2010 ودائما حول البحث فقد تم الاتفاق على تخصيص قطعة أرض على ملك الدولة إلى الوكالة ولكن لم ير النور بعد.

كما أن هناك مراسلة ثالثة تتعلق بإنجاز هذا المشروع في سنة 2021 ولكنه إلى يومنا هذا لم ير النور وربما إجابتكم على مستوى الميزانية أن الاعتمادات غير متوفرة لكن أحيطكم علما سيدي الوزير

أن هذا المطلب ملح بالنسبة إلى أهالينا في هذه المنطقة نتيجة لما ذكرته لكم من مشاكل تعيق التنقل للقيام بالفحص الفني.

على مستوى الخط الحديدي وسأعود إلى الحديث عن الخط الحديدي ماطر-طبرقة.

سيدي الوزير، فعلا بالنسبة إلى السد بدأ إنجازه سنة 1997 وقد تم إتلاف 10 كلم على مستوى السد من السكة الحديدية ولكن في الحقيقة هذا الخط متوقف منذ نهاية الثمانينات بالنسبة إلى خط ماطر- طبرقة وخرج عن الخدمة منذ سنوات طويلة جدا.

عندما نطرح هذا السؤال فإننا نطرحه من باب التصورات الاقتصادية والجدوى الاقتصادية، تم إجراء دراسة سنة 2020 حول هذا الخط ومحاولة التعرض للمحطات الموجودة فيه وللمنطقة بأكملها. نحن نرغب أن يرى هذا الخط النور من جديد لما له من انعكاسات إيجابية على مستوى الجهة فهذه المناطق الحدودية هي شبه معزولة وعندما نقول شبه معزولة لأنه لا يوجد مثلا مسلك أو طريق سيارة أو حتى طريق سريعة تربط باجة بطبرقة على امتداد 70 كلم وخروج هذا الخط عن الخدمة يسبب عائقا إن كانت لدينا تصورات اقتصادية على مستوى تنظيم المجال وإعادة هذا الخط إلى جدواه الحقيقية.

أيضا على مستوى المخطط 2023-2025، هناك ذكر لإعادة تأهيل هذا الخط ونحن ننتظر الدراسة حتى نتعرّف عليه، أعلمكم السيد الوزير أننا نسمع أحيانا حديثا عن الجدوى الاقتصادية. أقول أن تنظيم المجال هو الذي يعطي الجدوى الاقتصادية فعندما تكون لدينا رؤية في التحكم في المجال فنحن سنثمن هذه المناطق وسنعطيها دفعا وبعدا اقتصاديا وليس العكس لأنه لا يمكن الحديث عن جدوى اقتصادية في ظل غياب بنية تحتية دامجة لهذه المناطق.

السيد الوزير، أتساءل أيضا هل تحصلت الوزارة على تعويضات من وزارة الفلاحة أو تحديدا من الإدارة العامة للسدود نتيجة إتلاف هذا الخط الحديدي؟ فإن كانت هناك تعويضات فهذا سيؤدي إلى إعادة استثمارها في الجهة حتى تستفيد هذه المنطقة ونعيد لها إشعاعها من جديد.

على مستوى النقطة الثالثة وهي تتعلق بمطار طبرقة عين دراهم، اسمحوا لنا سيدي الوزير أن هذا المطار أيضا كان درة في الشمال الغربي وكان له إشعاع كبير جدا على الجهة إلا أنه اليوم خرج عن الخدمة وأصبح يمثل عبئا على مستوى الميزانية العمومية حيث ذكرتم سيادتكم أنه يتكلف تقريبا سنويا 8,5 مليون دينار إضافة إلى الصيانة وفي هذه السنة تمت برمجة صيانة هذا المطار.

نحن نريد أن نبحث عن حلول في اتجاه إعادة الإشعاع لهذا المطار فعندما نتصفح مثلا أرقام المسافرين قبل سنة 2010 لدي بعض الإحصائيات تقريبا كل عشر سنوات: سنة 1996 لدينا أكثر من 40 ألف مسافر، سنة 2006 لدينا أكثر من 60 ألف مسافر، سنة 2016 لدينا أقل من 1000 مسافر.

عندما نلاحظ اليوم أن أكبر عدد تقريبا سجل سنة 2010 بأكثر من 65 ألف مسافر، لماذا؟ لأنه كانت هناك خطوط لنقل المسافرين على مستوى الدول الأوروبية إضافة إلى النشاط السياحي.

سيدي الوزير، عندما يتوقف النشاط السياحي لا يمكن أن يتوقف هذا المطار ولابد من البحث عن بدائل أخرى. نحن نعلم أن القطب السياحي متعثر ولهذا علينا أن نطرح بدائل جديدة والبدائل لا تأتي من وزارة النقل فحسب فهذه الوزارة لديها جزء يتعلق بنقل المهاجرين أو البحث عن فتح خطوط مع جيراننا سواء الجزائر أو ليبيا ولماذا لا نفكر أيضا بأن يقوم هذا المطار بدور transitaire في اتجاه القارة الإفريقية ونحن نريد الدخول والاستثمار في القارة الإفريقية، فلماذا لا تفكر وزارة النقل بهذه الطريقة؟

أيضا لا بد من تشريك بعض الوزارات الأخرى مثل وزارة السياحة التي لابد أن تلعب دورا كبيرا جدا.

أيضا وزارة الشباب والرياضة وقد تحدثت بهذا الخصوص مع السيد الوزير وهو مستعد للتفاعل نتيجة وجود مركبات رياضية في المنطقة وهي قادرة على الدفع بالنشاط في مطار طبرقة- عين دراهم.

أيضا لماذا لا يتم التفكير في إقامة منطقة صناعية للصناعات ذات القيمة المضافة وربطها بالتصدير نحو أوروبا وبهذه الكيفية يمكن تنويع الإنتاج في هذا المطار إضافة إلى الثقافة باعتبار وجود معالم ثقافية كبيرة جدا على مستوى الشمال الغربي يمكن استغلالها وإدماجها في الدورة السياحية.

إذن السيد الوزير، لابد من التفكير في بعث خطة جديدة لإعادة التنشيط فوزارة النقل لا يمكن أن تقوم بذلك بمفردها ولهذا لابد من التفكير في حلول أخرى ممكنة ونحاول إرجاع هذا المطار إلى سالف نشاطه لأن له إشعاعا على كامل منطقة الشمال الغربي ونحن مستعدون كل الاستعداد للتفاعل مع سيادتكم في اتجاه الحلول البديلة ولكم الشكر.

جواب السيد وزير النقل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى السيد ربيع المجيدي، وزير النقل لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

السيد وزير النقل

شكرا سيدي الرئيس،

السيد النائب المحترم، اسمح لي أن أبدأ بالسؤال الأخير المتعلق بإعادة تنشيط مطار طبرقة-عين دراهم والذي كما ذكرتم يمثل لدينا أحد المطارات الهامة من حيث موقعه وطابعه العمراني المتميز المنصهر في محطيه وفي البيئة المتواجد فيها.

بالنسبة إلى الإستراتيجية المعتمدة بمطار طبرقة-عين دراهم منذ سنوات عديدة تتمثل أولا وقبل كل شيء في المحافظة على الجاهزية العملياتية لهذا المطار على غرار المطارات الأخرى الداخلية التي هي مفتوحة للجولان الجوي العمومي على مدار الساعة وعلى مدى كامل أيام الأسبوع وطيلة السنة.

ورغم تكبد ديوان الطيران المدني والمطارات خسائر سنوية قدرت سنة 2022 كما ذكرتم بـ 8,5 مليون دينار نتيجة مصاريف الاستغلال للمحافظة على هذه الجاهزية العملياتية وتواصل سياسة الإعفاء من المعاليم الخاصة بالمطارات وبخدمات الملاحة الجوية من ناحية أخرى فإن الديوان يواصل وسيواصل سنة 2024 برمجة استثمارات أخرى تقدر بـ 5 مليون دينار.

إن مطار طبرقة يشمله نفس التوجه الاستراتيجي الجديد لتنشيط المطارات الداخلية من حيث تشجيع القطاع الخاص

للاستثمار بالمطار في إطار لزمات على غرار تركيز مراكز صناعية ولوجستية ذات علاقة بالطيران اعتماد سياسة تسويقية بالتنسيق مع جميع المتدخلين بالقطاع السياحي لخلق خيارات سفر جديدة إضافية من خلال:

- ترويج وجهة الشمال الغربي وتوفير خيارات أكثر ملاءمة بالسفر،

-تطوير العلاقة مع شركات الطيران بتنمية شبكة الطيران وفتح خطوط جوية جديدة،

-التسويق للوجهة عبر موقع الواب الجديد الخاص بمطار طبرقة-عين دراهم الدولي والتسويق الجهوي بالتنسيق مع جميع الهياكل المحلية خاصة منها القطاع السياحي مع إبراز مؤهلاتها ومميزاتها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية لجلب الاستثمارات الواعدة.

كما تمّ إعداد ندوات تحضيرية بمطار طبرقة-عين دراهم الدولي تحت شعار "المطار في خدمة المسافر والجهة" وذلك للبحث عن سبل الارتقاء بأداء المطار.

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك سياسة تحفيزية عبر الإعفاء من معاليم الطيران لاستقطاب شركات النقل الجوي بالنسبة إلى الرحلات التجارية الدولية تم منذ سنوات الإعفاء من المعاليم الخاصة بالمطارات الداخلية وبخدمات الملاحة الجوية لعدد من المطارات الداخلية في الواقع وآخرها أمر جديد صدر في أواخر سنة 2023 من أجل إعفاء المطارات الداخلية من معاليم المطارات ومعاليم الملاحة الجوية لمدة إضافية أخرى تقدر بثلاث سنوات.

بالنسبة إلى الرحلات التجارية الداخلية فإنه تم إعفاء المسافرين والطائرات على الرحلات التجارية الداخلية من المعاليم الخاصة بالمطارات وبخدمات الملاحة منذ سنة 2014.

كما أن هناك سياسة تشجيعية للقطاع الخاص حيث يحرص الديوان من خلالها على تشجيع الاستثمارات بمطار طبرقة- عين دراهم وذلك في إطار لزمات كما ذكرت.

هنالك أيضا توجه إستراتيجي جديد لتنشيط مطار طبرقة عين دراهم الدولي من خلال اعتماد سياسة تسويقية جديدة وتطوير شبكة الطيران وفتح خطوط جوية جديدة بالتنسيق مع ممثلين من الديوان الوطني التونسي للسياحة وممثلين عن مشروع " USAID TUNISA VISIT" ويعمل الديوان حاليا على الترويج لمطار طبرقة- عين دراهم كوجهة مميزة وتحفيز شركات النقل الجوي ببرمجة رحلات جوية بمطار طبرقة- عين دراهم.

أيضا يشارك ديوان الطيران المدني والمطارات في عديد المعارض والمؤتمرات وسجل الديوان خلال شهر ماي 2023 أول حضور له بالمعرض وهو ملتقى عالمي يضم عديد شركات النقل الجوي للتعريف بالمطارات الداخلية وبالجهات التي تخدمها.

كما عقد ديوان الطيران المدني العديد من الاجتماعات مع شركات الطيران العاملة في المطارات التونسية بالتسويق للمطارات الداخلية بما فيها مطار طبرقة- عين دراهم الدولي وإدارة علاقات جديدة مع الحرفاء والعمل على الربط مع شركات الطيران ومع الجهات العاملة في قطاعات السفر والسياحة.

بالنسبة إلى وضع الخط الحديدي عدد 2 لو تسمح لي حضرة النائب المحترم أن أحيلكم إلى الإجابة التي كنت قد قدمتها إلى السيد النائب المحترم رضا الدلاعي ولكم أيضا في الكتاب الذي تمت موافاتكم به في إطار الإجابة عن الأسئلة التي تفضلتم بها خلال الجلسة العامة ليوم الأربعاء 29 نوفمبر 2023 التفاصيل المتعلقة بالخط الحديدي رقم 2 الرابط بين طبرقة وماطر.

أما بخصوص مدى تقدم إنجاز مشروع مركز الفحص الفني للعربات بطبرقة، كما ذكرتم السيد النائب المحترم أن عدد العربات المسجلة بولاية جندوبة يبلغ 42814 عربة منها ما يقارب 4334 عربة يقطن ساكنوها بمعتمدية طبرقة أي تقريبا 10 % من الأسطول بولاية جندوبة.

يوجد بولاية جندوبة مركز فحص فني يحتوي على رواقين ويؤمن نشاطا يوميا في حدود 138 عربة أي 50 % من طاقة استيعابه.

تجدر الإشارة أن بلدية طبرقة تقدمت باقتراح تخصيص قطعة أرض للوكالة الفنية للنقل البري بهدف بناء مركز الفحص الفني للعربات إلا أنه تبين أن هذه الأرض على ملك الدولة ويتعين اقتناؤها على أساس القيمة التقديرية لوزارة أملاك الدولة.

هذا ما يمكن إفادتكم به سيدي النائب المحترم بخصوص ما تفضلتم به من أسئلة ونبقى على ذمتكم من أجل أي معطيات إضافية تطلبونها سواء بصفة كتابية أو شفاهية.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد محمد اليحياوي التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

في الحقيقة إن السؤال الذي أطرحه، هل لدينا اليوم إرادة حقيقية في تفعيل هذه المشاريع أم لا؟ إذا كانت لدينا إرادة فلابد أن نمرّ إلى الإنجاز وبتصورات جديدة.

سيدي الوزير، على مستوى المطار أعتقد أن الندوات غير كافية لتفعيل مشروع بحجم مطار طبرقة- عين دراهم وأقترح على سيادتكم تشكيل لجنة وطنية تضمّ خمس وزارات وهي وزارة النقل السياحة الرياضة والشباب الثقافة والصناعة وتكون تحت إشراف السيد رئيس الحكومة لأن مشروعا بهذا الحجم ومطار بهذا الحجم ونحن لا نبني تصورات حقيقية لتفعيله فهذا يمكن أن يكون سلبيا على المستوى الوطني، صحيح أن لدينا اليوم نقائص مالية وعجزا ماليا ولكن هذه المشاريع الكبرى لابد أن نراهن عليها اليوم هناك صراع دولي كبير جدا في دعم شركات الطيران المدني، اليوم هناك مشروع السماء المفتوحة نحن مازلنا بعيدين كل البعد وهناك نوع من الانكماش ونوع من الخوف في مجاراة هذه المشاريع الكبرى فإن كنا نرغب فعلا فلابد من المرور إلى التنفيذ وتكوين لجنة وطنية تعهد إليها وجود حلول لتفعيل هذا المطار لأنه يمكن أن يحدث نقلة نوعية في كامل الشمال الغربي.

ثانيا، على مستوى السكة الحديدية أيضا سيدي الوزير، أنا لا أرغب فقط في مجرد أن يكون هناك خط لنقل المسافرين أنا أريد أن تكون لدينا تصورات إستراتيجية في دعم المجال وفي دمجه، اليوم عندما نلاحظ أو نقارن بين تونس والجزائر، الجزائر تعد خمس

شبكات حديدية على كامل المجال الوطني هناك سكة حديدية تنطلق من الجزائر العاصمة من البحر الأبيض المتوسط إلى النيجر على مسافة 2500 كلم لماذا لا نفكر نحن في إحداث الاندماج مع الجزائر عبر إرجاع هذا الخط الحديدي وربطه بالجزائر العاصمة؟ صحيح تنقصنا الموارد المالية ولكن لابد من البحث عن شركاء لتمويل هذه المشاريع الكبرى التي يمكن أن تحدث نقلة نوعية فنحن لا نتحدث فقط عن مجرد نقل بعض المسافرين من منطقة إلى أخرى نحن نتحدث عن اقتصاد دامج لمجاله دامج لمحيطه وإحداث نقلة نوعية وهذه التصورات هي التي يمكن أن تبني اقتصادا فيه قيمة مضافة.

أيضا سيدي الوزير، ربما طلب أخير أعتقد أنه بسيط جدا وفي متناولكم، نهاية الخط الحديدي عدد 2 ينتهي بقطعة أرض كانت فيها محطة تم كراؤها سابقا لوزارة السياحة وهذه القطعة مهملة وتمثل نقطة سوداء في مدينة طبرقة تقدمت بلدية المكان بطلب لكرائها واستغلالها بصفة مؤقة ولكم الشكر إن تم الترخيص لهم.

ثم هناك طلب ثاني سيدي الوزير، يمر القطار فوق الطريق الوطنية عدد 17 على مستوى عمادة عين صبح سقطت فيها السكة منذ عشرين سنة تقريبا وهي بعرض 5 أو 6 أمتار وتمثل نقطة سوداء وتحدث فيها حوادث تقريبا تكاد تكون يوميا ووزارة التجهيز ترغب في الترخيص على الأقل لتوسعة الطريق الوطنية عدد 7 لتجنب هذه الحوادث ولكم مني كل الشكر.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد ظافر الصغيري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الخامس والأخير للزميل المحترم السيد ظافر صغيري وينوبه في صورة التعذر عليه النائب المحترم السيد ياسين مامي.

الكلمة إذن للزميل المحترم السيد ظافر صغيري وله عشر دقائق على أقصى تقدير، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

مرة أخرى موضوع "RFR" ومروره بباردو.

قبل أن أبدأ أريد أن أقدم الإطار العام: إن هذا المشروع هو مشروع وطني هام جدا يشمل خمسة خطوط زيادة على الخط "E" و"D" الخطوط التي يتم العمل فيها الآن، هناك خط باتجاه المحمدية ونعسان وهناك خط حديدي في اتجاه السيجومي وأريانة الشمالية أي تقريبا باتجاه كل تونس الكبرى وأحوازها.

الخط"E" جزء منه يعمل ما شاء الله والخط "D" في لمساته الأخيرة. سأتحدث عن الخط "D" الخط الذي كان يتضمن سبع فرضيات واختارت الوزارة الفرضية الأولى وهي فرضية مرور القطار على الأرض وسيكون هناك سور سيقسم باردو الجنوبية والشمالية. كيف ستمر السيارات؟ هل ستمر عبر الأنفاق؟ كيف سيمر المواطنون؟ سيمرون على جسر مخصص للمترجلين وقد يتم بناء مصاعد للمترجلين بقينا عشر سنوات في باردو في نفس هذا المنوال، المجتمع المدني، بلدية المكان وجميع الفاعلين والمواطنين. هذه الفرضية الأولى، لم تجد أي تجاوب بل قوبلت بالصد ووجدت غضبا ولكن في نفس الوقت تم تقديم العديد من الحلول وفي عديد المرات حظي بتجاوب إيجابي خاصة من قبل شركة "RFR" وكانت المقترحات على أساس الحفاظ على باردو والحفاظ على ساحتها وعلى باردو "communicante" على أساس ألا يتم قطع الحركة بين باردو الجنوبية وباردو الشمالية ونحافظ على باردو التاريخية وعلى باردو التي نعرفها جميعا.

حسب "communiqué" وزارة النقل حاليا سيمر القطار فوق الأرض بدون بناء جسر ولا أنفاق ذلك هو الموجود وطبعا من أين ستمر السيارات من أين كان يمر المواطنون سيتم بناء "des barrières" في الحقيقة هناك مشكل خلال المدة الأخيرة تتمثل في مشكل التواصل ومشكل الثقة.

مشكل التواصل كان دائما موجودا بين الوزارة والشركة وبين أهالي باردو ولكن هذا التواصل انقطع للأسف الشديد وبسبب مشكل الثقة هذا لأنها موجودة مع الأسف، خيرت أن آخذ مداخلتين إعلاميتين موجودتين: المداخلة الأولى في 9 أكتوبر 2019 تم بثها في الإذاعة الوطنية للسيد المدير العام لشركة "RFR" في الدقيقة 18 ماذا يقول؟ يقول لن يقوم "RFR" بتقاطع مع الطرقات أو أنه ليس قطارا سريعا، يعني بالنسبة إلينا عندما نجد أن "RFR" يقوم بأي تقاطع فهذا يعني أننا لسنا في القطار السريع، اليوم الفرضية الموجودة في باردو هناك تقاطع مع الطرقات.

أيضا لنتقدم قليلا في الدقيقة 20، يقول أنه لضمان سلامة المسافرين وضعنا المصاعد ولا يجب على المواطن أن يمر على السكة، أقول سيمر المواطن على السكة في باردو.

أيضا قيل أن الخط 2 سيشرع في العمل في سنة 2021 و تم عقد عديد الجلسات مع بلدية باردو وهذا حتى استجابة للمانحين يجب أن تكون هناك دراسة وهذه الدراسة يجب عرضها على أهالي باردو لتلبية جزء من تطلعاتهم وطبعا إلى حد الآن نحن ننتظر هذه الدراسة.

المداخلة الثانية يوم 26 مارس 2023 أي مؤخرا يعني أقل من سنة في إذاعة شمس إف إم تحدث بإطناب عن أسباب التأخير أنه تم تقسيمها إلى "6 lots" وأن كل مقاولة تعمل في "lot" وحدها وبأن هناك مشاكل بين المقاولين وكان من الممكن أن يكون المشروع " clé en main" وكان من المفروض أن يكون مشروعا جيدا ولكن هناك عديد المشاكل في تحرير الحوز وتحرير الشبكات خاصة وأن المقاول الذي شرع في العمل هو مقاول إيطالي وقد تسبب في بعض المشاكل في العمل وهناك مشاكل أيضا مع شركة "SOMATRA" وقد أخذت المشروع في جزء كبير منه وذكر بأنه في سنة 2019 أقل من 50% من المشروع تم إنجازه، طبعا لو تنظرون إلى اللوحة الموجودة في ساحة باردو ونحن الآن موجودون في باردو كتب عليها بأن المشروع سينتهي سنة 2013 أي أن المشروع تأخر 11 سنة ومن بين المشاكل أيضا السرقات والاعتداءات الموجودة هنا.

بخصوص الخط "د" ذكر أيضا أن هناك مجلسا وزاريا سيناقش مع مكونات المجتمع البلدي في باردو وأن هذه "variante 1" التي فيها أنفاق للسيارات وممرات سفلية وعلوية للمترجلين مجهزة بمصاعد آلية وأن هناك إمكانية أن يكون هذا الجسر على هذه الحوزة، حوزة

1200 م وهناك قرار دائما بتشريك جميع الأطراف ويمكن أن تكون هناك فرضية انتقالية وهذه الفرضية نجدها اليوم، المفروض أن تكون هكذا تواترا بربع ساعة ولكنها تبقى دائما فرضية انتقالية لأنه لا يمكن أن يكون قطارا سريعا يمر على الأرض لأنه ليس ميترو في النهاية لا يجب أن يتقاطع مع الطرقات.

شهد "RFR" دائما رفضا من الأهالي ومن البلدية ومن نواب الشعب السابقين والحاليين ومن كل شيء، لكن مع هذا كان هناك تجاوب من السلطة مع رؤساء الحكومات السابقين كل من تحدثه عن هذا المشروع يتجاوب معك لأنه من غير المعقول أن تقسّم باردو من غير المعقول أن يمر القطار بهذه الطريقة وأنفاق وقطرة ماء تتسبب في توقف البلاد وساحة باردو التاريخية التي سنضيعها.

وزراء النقل الذين تقلدوا مهام هذه الوزارة جميعا وقد التقيت بالعديد منهم كانوا متفهمين، عندما تحدثهم عن هذا المشروع يقولون لا يمكن القيام به، هناك منطق أيضا.

ولاة ولاية تونس وآخرهم السيد كمال الفقيه التقيت معه مباشرة إلى جانب فاعلين في باردو ومهندسين يقولون لا يجب البحث عن "variante" أخرى حتى السيد الحبيب الصيد سنة 2016 نفس الشيء في اجتماع 3 ماي قال عليكم أن تبحثوا عن "variante" أخرى لأنه من غير المعقول أن يتم تقسيم باردو هكذا.

مع الأسف، كل هذا التسويف والتعطيل غير مفهوم أن نصل إلى هنا لقد رأينا التعطيل، ها أنكم تلاحظون هل وقع ذكر كلمة باردو في التعطيل؟ كما ترى التعطيل في المقاولات وفي كل شيء، وفي ظرف عشر سنوات لم نستطع إيجاد "variante" أخرى لباردو.

طبعا للتاريخ لقد فهمنا بأن المشروع سيكون على الأرض في باردو وبدون أن نسمع المجتمع المدني والمواطنين وبدون مراعاة لساحة باردو عندما تولت السيدة معتمدة باردو سنة 2016 المهمة لمدة قصيرة وأصدرت قرارا بهدم البناية التابعة لمجلس نواب الشعب التي كانت موجودة جانب ميترو باردو، عندما تم هدم تلك المحطة فهمنا أن الأمر قد حسم والقطار سيمر سيمر بدون نقاش وهذا الموضوع مرت عليه ثماني سنوات منذ ذلك الوقت وشركة "RFR" لم تجب عن احترازات كل من المعهد الوطني للتراث والوكالة الوطنية لحماية المحيط وحتى مكاتب الدراسات الذين وكلتهم الشركة نفسها التي تقول أن النسيج الوطني والاقتصادي والتاريخي كل هذا سيتم إلحاق الضرر به في باردو إذا مر القطار بهذه الطريقة.

قرار إيقاف الأشغال الذي اتخذته بلدية باردو سنة 2019 لم يمنع الشركة من مواصلة العمل وقد تم مدّ "les câbles" في تلك اللحظة وفي ذلك الوقت وتم تجهيز السكة الموجودة وراء خزندار وبناء جزء كبير من السور وجسر للمترجلين على مستوى مدرسة نهج مدنين التي تربط مع "Saint clément" القرار موجود ولم يتم تنفيذه بالطبع والشركة تعمل وتواصل في هذا، فقد صادق المجلس البلدي في باردو في دورته العادية يوم 26 سبتمبر 2020 على قبول مقترح جاءت به وزارة النقل وشركة "RFR" يتعلق بإنجاز فرضية مرور القطار السريع عبر جسر نفس الشيء كل هذا لم يحصل منه شيء.

الحل حاليا ونتمنى ألا يكون الحل النهائي في انتظار إجابة السيد الوزير سيقسم باردو، سيعطل حياة المواطنين وسيتسبب في اكتظاظ مروري غير عادي، باردو توجد فيها مؤسسات الدولة والمؤسسات السيادية وأكثر من خمسين مؤسسة تعليمية خاصة وعمومية، سيعرّض حياة المواطنين للخطر لا قدر الله تسبب لنا حالات وفاة هذا الذنب سيكون في رقبة من؟ الوضع البيئي سيزداد صعوبة وطريقة تصريف مياه الأمطار وهذا سيتسبب في قتل المدينة، المدينة السيادية والمدينة التاريخية، باردو "صرّة " البلاد.

أيضا الفرضية الحالية سيدي الوزير، هي ضد توجهات الوزارة، لقد رأيتكم على صفحة الوزارة خلال الأيام الأخيرة تتحدثون عن سلامة النقل مع الأسف هناك حادث جد بين قطار صفاقس وقطار الكاف على مستوى محطة الملاحة رحم الله الذين توفوا ذلك القصاص الذي سيحدث وطريقة المرور عبر هذا الطريق إلى ماذا ستؤدي، ستؤدي إلى حوادث موت رحمهم الله نتمنى ألا يقع هذا في باردو.

النقل المدرسي بعدد من مناطق القصرين، أريد أن أقول لكم أنه بهذه الفرضية، النقل المدرسي لمتساكني وللتلاميذ في باردو سيتضرر، نحن نقوم بحل مشاكل بمناطق بعيدة جدا عزيزة علينا في القصرين لكننا بصدد القضاء على نقل التلاميذ في باردو.

شاهدتك تتحدث في باب عليوة السيد الوزير عن العدل وعن المساواة وعن ذوي الهمم والمعاقين إن أي معاق في باردو لم يعد بإمكانه أن يمر في الطريق.

جواب السيد وزير النقل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد ربيع المجيدي، وزير النقل لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

السيد وزير النقل

شكرا السيد رئيس المجلس،

شكرا السيد النائب المحترم،

في الحقيقة كان لدينا عديد المراسلات أو عديد الإجابات آخرها كان في الجلسة العامة التي انعقدت في 29 نوفمبر 2023 بمناسبة مناقشة ميزانية مهمة النقل ولكن لو يسمح لي السيد النائب المحترم المرور مباشرة إلى صلب الموضوع يعني اختزال ما تم ذكره أو الإجابة عنه سابقا وأجيب على بقية الأسئلة التي تفضل بها وهو مآل تنفيذ قرار رئاسة الحكومة باستكمال الأشغال وفي حال استكمال الأشغال وفق المثال المذكور المخططات الزمنية أو الرزنامة المطروحة لاستبدال هذا المثال وتاريخ تنظيم الاستشارة المواطنية التي وعدت وزارة النقل بإنجازها والالتزام بتطبيق مخرجاتها.

في هذا الإطار أود التذكير أنه في إطار المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بإحكام خاصة للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية والخاصة تم إقرار إحداث لجنة عليا للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية.

عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول بإشراف السيد رئيس الحكومة يوم 10 نوفمبر 2023 بقصر الحكومة بالقصبة والاجتماع الثاني لها كان يوم 15 ديسمبر 2023.

وتناول هذا الاجتماع الصعوبات التي تعيق التقدم في تنفيذ جملة من المشاريع المتعلقة بقطاع النقل والبنية التحتية ومن بينها الخط "د" الرابط بين محطة تونس ومحطة القباعة بمنوبة مرورا بالسيدة المنوبية، الملاسين، الروضة، باردو والبرطال ومنوبة والبرتقال.

وقد أذن السيد رئيس الحكومة باقتراح من وزير النقل باستئناف أشغال إنجاز الخط "د" من القسط الأول من مشروع الشبكة الحديدية السريعة وفق الصيغة التعاقدية الأصلية وبإنفاذ سلطة القانون والدولة بالتنسيق مع الوزارات المعنية حتى يتسنى الانطلاق التدريجي في استغلال الخط "د" لمشروع الشبكة الحديدية السريعة بداية من شهر سبتمبر من سنة 2024 واستغلاله بصفة كلية إن شاء الله خلال سنة 2026 وتدارك التأخير الكبير الذي حصل في إنجازه واستكمال بقية مكوناته رغم تقدم الأشغال بنسبة هامة جدا فيه.

وعلى هذا الأساس قامت شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة بوضع جدول زمني للأشغال التحضيرية للصيغة النهائية التعاقدية من دراسات تنفيذ تحويل الشبكات تحرير الحوزة العقارية وإزالة البناءات الموجودة بحوزة المشروع والتابعة بالخصوص لشركة النقل بتونس والشركة التونسية للكهرباء والغاز كما تمت مراسلة المكلف العام بنزاعات الدولة للانطلاق في إجراءات التحوّز بالعقارات المنتزعة.

وبتاريخ 27 نوفمبر 2023 تمت دعوة المقاولات باستئناف الدراسات التنفيذية والاستعداد للأشغال مع تحيين الصيغة التعاقدية.

وفي إطار إتمام الأشغال التحضيرية المستوجبة للاستغلال التدريجي المؤمن للخط "د" وبرمجة الانطلاق في استغلاله خلال الثلاثية الثالثة من سنة 2024 تم إجراء ما يلي:

الانطلاق في الأشغال داخل حرم السكة في إطار الملك الحديدي كمرحلة من مراحل إنجاز الصيغة التعاقدية الأصلية يعني أيا كانت الفرضيات فإن هذه الأشغال أيا كانت الفرضية سيتم إنجازها وداخل حرم السكة والتي ستمكّن هذه الأعمال من الاستغلال التدريجي والوقتي لهذا الخط.

ثم تكوين لجنة فنية صلب وزارة النقل للإعداد لمرحلة الاستعداد الوقتي للاستغلال للخط "د" تتكون من ممثلي كل من الإدارة العامة للنقل البري بوزارة النقل وشركة تونس للشبكة الحديدية السريعة والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية وشركة النقل بتونس.

وفي إطار الحرص على احترام المستلزمات البيئية والعمرانية عند اختيار مسار تركيز البنية الأساسية للنقل مثل طرقات السيارة والطرقات المرقمة ومسالك السكك الحديدية فقد تم اتباع هذه المستلزمات عند دراسة تحديد مسلك الخط "د" من الشبكة الحديدية السريعة ومرورها بساحة باردو مع القيام بدراسة مقارنة متعددة المقاييس لكل الفرضيات الممكنة.

وقد تم اختيار الفرضية الأنسب آنذاك من ناحية إمكانية الإنجاز والكلفة والمحافظة على طابع ساحة باردو وتم إمضاء عقد الإنجاز مع مجمع مقاولين بناء على الفرضية التي تمت المصادقة عليها يعني نتحدث عن عقد ممضى وعن أشغال تم القيام بها وعن قروض نحن بصدد دفع أقساطها منذ تاريخ التعهد بها.

تم التأكيد خلال الاجتماع الأول للجنة العليا بتسريع إنجاز المشاريع العمومية التي شهدت تعطيلات على تنفيذ القانون وإنجاز الفرضية التعاقدية إيفاء بتعهدات الدولة والشركة إزاء الممولين وإزاء المقاولين وإزاء المواطنين حتى يتم استكمال بقية إنجاز ما تبقى من هذا المشروع الذي هو كما ذكرت بقي معطلا فقط على مستوى ساحة باردو.

أما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية لإنجاز السكك الحديدية السريعة يعني بعد استكمال الخط "د" فسيتم تحيين الدراسات مع إمكانية اعتماد فرضيات أخرى تأخذ بعين الاعتبار التكنولوجيات الحديثة لتركيز مثل هذه الخطوط والتي يمكن أن تؤدي إلى استعمال مساحات أقل وبأقل كلفة على غرار اعتماد تكنولوجيات المونوراي أي قطارات تسير على سكة منفردة.

أريد أن أشير إلى مسألتين مهمتين حضرة النائب المحترم، فيما يتعلق بالاستشارة العمومية أو الاستشارة المواطنية التي كان يطالب بها أهالينا ببباردو وذلك تأسيسا على مقتضيات الأمر الحكومي عدد 328 لسنة 2018 المؤرخ في 29 مارس 2018 والمتعلق بتنظيم الاستشارة العمومية حيث ينص هذا الأمر في فصله الرابع على أنه يتعين على الهياكل المعنية القيام باستشارات عمومية حول السياسات العمومية في مرحلة إعدادها والتي من شأنها أن يكون لها تأثير على المصالح الحيوية للأطراف المعنية ما لم تمس الاستشارة من متطلبات الحفاظ على الأمن العام والدفاع الوطني والعلاقات الخارجية للدولة التونسية.

ثم صدر في 07 نوفمبر 2019 قرار عن المجلس البلدي يحمل رقم 5815 صدر عن السيد رئيس بلدية باردو وقضى هذا القرار بإيقاف الأشغال المنجزة من طرف شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة والمتمثلة في بناء إحداثات والشروع في إقامة سياج وأشغال تحت الطريق وما زاد عنه.

تم يوم 09 فيفري 2024 التصريح من قبل المحكمة الإدارية بأن هذا القرار معدوما ولا أثر عليه مع العلم أن إنجاز المشروع في الصيغة التعاقدية الأصلية ونظرا لطبيعة مشروع الخط الحديدي السريع فإنه لا يمكن أن يكون هناك تقاطعا مع الطريق عند استكمال إنجاز المشروع ولكن هناك فرضية مؤقتة سيتم فيها الاستغلال.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب السيد ظافر صغيري في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد ظافر صغيري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد الوزير على هذه الإيضاحات،

ربما لم تتح لك الفرصة لكي تكمل إجابتك، هل هذه فرضية مؤقتة وأن الفرضية النهائية مازالت غير موجودة أو هذه هي الفرضية النهائية لأنه لو هذه هي الفرضية النهائية هناك تقاطعات مع الطريق ويمكننا الاطلاع عليها مع بعضنا المهم لا أحد في باردو أو في تونس أو أي وطني غيور على بلاده لا يرغب في انتهاء أشغال مشروع وطني أنفقت عليه الأموال.

في النهاية يمكن أن نقبل بـ"variante provisoire" لكن ما يجب أن يبقى لمدينة باردو لأننا نحن سنمر جميعا ونريد أن نترك لأبنائنا وأبناء أبنائنا فضاء "communiquant" تكون فيه الحياة موجودة

وخارج الاكتظاظ المروري الموجود وهو شيء يمكنه أن يتسبب في قتل مدينتنا.

فإذا الدولة تقول أنه بعد ثلاث أو أربع سنوات يمكننا إنجاز جسر أو ممر فأهالي باردو يمكنهم أن يصبروا لكن هذا "provisoire" يمكن أن يبقى طيلة حياتهم يمرون عبر "barrière" وهناك من توفوا جراء هذا والسيد رئيس الجمهورية عاين إمكانية حدوث عطب في "barrières" فماذا سيحصل مع قطار يمر كل 15 دقيقة أو كل 20 دقيقة وفي "variante final" يمكنه أن يمر كل سبع دقائق ذهابا وإيابا يعني كل ثلاث دقائق ونصف سينزل "barrière" في النهاية لن يكون هناك تواصلا بين باردو الجنوبية وباردو الشمالية يعني هذا هو الخوف وهذا هو مربط الفرس، في النهاية إذا تعهدت الدولة بإنجاز فرضية الجسر إذا توفر المال يكون قد حل إشكالا في النهاية ولا يوجد أي مشكلة ومثلما مر "RFR" لا وجود لتقاطع في السيجومي وفي الملاسين والحرايرية ونراه يمر بصفة طبيعية.

في منطقتي في باردو نفس الشيء محطة البرطال التي أنجزت في ولاية منوبة تسمى محطة البرطال من المفروض أن تخدم أهالي البرطال وهو حي شعبي كبير في مدينة باردو لكن المشكلة أن المحطة في ولاية منوبة وهناك طريق سريعة كبيرة تربط بين باردو ومنوبة يعني لا يمكن للمواطن العبور.

كنت قد زرت مع السيد المدير العام بالـ "RFR" وتعهد بإيجاد حل لنقل المواطنين من هذه الضفة للضفة الأخرى لأنه حي شعبي يضم أقل شيء 8000 مواطن والمحطة اسمها البرطال وهذا الإنجاز موجه لأهالي البرطال وفي منوبة الحي الذي ركز فيه هو حي صغير أغلبهم "des villas" لا يستحقون للتنقل فهذه في الحقيقة نقطة هامة جدا.

أحييكم سيدي الوزير ونشد على أياديكم ونعرف أن وزارة النقل غير سهلة وكنت قد تقدمت بمطالب أخرى لمدينة باردو أتمنى أن تنظروا فيها بعين الاعتبار.

لو أمكن التذكير بها:

الحافلات المعطلة منذ سنوات أتحدث عن 30 و50 و3A تهم مدينة قصر سعيد وحي التحرير لأنني نائب عن باردو وحي التحرير والحافلات 410 و460 تذهب إلى منوبة لكنهم يمرون من منطقة خزندار باردو وتواترهم لم يعد بالكيفية اللازمة.

أتمنى السيد الوزير، أن يتم التجاوب مع طلبنا هذا خاصة أنه تم وعدنا بأن تكون الأولوية لـ 30 و50 و3A حال توفر الحافلات والتمعن لو أمكن في الحافلات رقم 460 و410 وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، وردت أثناء الجلسة منذ بدايتها ملاحظة كتابية من الزميلتين المحترمتين ريم الصغير وزينة جيب الله أتلوها على مسامعكم الكريمة:

سيدي رئيس مجلس النواب الموقر،

هذا النظام الداخلي وضعه الأحزاب منذ سنة 2015 ويفتقر إلى العدالة في حق الرد للسلطة التنفيذية وهذا التمشي مغلوط ولا يمكن العمل به وسيخلق فتنة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ونرجو من سيادتكم تعجيل الموازنة وإعطاء الوزير حق الرد حتى لا تمر العديد من المغالطات إلى الرأي العام.

ألاحظ وأن الأسئلة الشفاهية أولا تدخل ضمن صلاحيات السادة الأعضاء ومنصوص عليها بالدستور ثم إن الفصل 130 من النظام الداخلي نظم إجراءات الأسئلة الشفاهية وبالتالي باعتباري مؤتمنا على سلامة تطبيق الإجراءات كنت ولا زلت وسوف أبقى حريصا على سلامة الإجراءات لأن في سلامة الإجراءات هي سلامة المناخ داخل قبة البرلمان.

وأذكر بأن الفصل 169 من النظام الداخلي يمكن للسادة النواب وعددهم لا يقل عن عشرة التقدم بتنقيح النظام الداخلي، كما يمكن للجنة النظام الداخلي التقدم بهذا المقترح مقترح التعديل.

ولذلك فالمبادرة لكم إن رأيتم في ذلك إجحافا لطرف ما تعديل هذا النظام الداخلي وعلى أية حال أنا أعتقد وأن هناك تناغما بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.

فالغرفة الأولى للوظيفة التشريعية وهي مجلس نواب الشعب منذ تسلم العهدة إلى اليوم قامت بدورها مثلما يفرضه عليها الدستور وغايتنا هي استرداد ثقة الشعب في العمل البرلماني ولا أعتقد وأن الأسئلة التي توجه إلى السادة أعضاء الحكومة من شأنها أن تمس بأي دور للوظيفتين وعلى أية حال فنحن دائما في تفاعل مستمر للوصول إلى تحقيق الرؤية المشتركة وهي تحقيق مصلحة الوطن.

ولذلك استدعي السيد الوزير لإبداء رأيه بكل أريحية حول هذه الجلسة وحول الأسئلة التي قدمت وهي تدخل في صلاحياتي باعتباري أنظر في الجو العام للجلسة.

تفضل الكلمة للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل

شكرا جزيلا السيد رئيس المجلس،

في الحقيقة هي فرصة مجددا لكي ألتقي بالسيدات والسادة نواب الشعب المحترمين حتى نتحدث حول هذا القطاع الحيوي الذي ولئن كان يعرف العديد من الإشكاليات والعديد من الصعوبات نتيجة لتراكمات عديدة ونتيجة لبعض التوجهات التي كانت تحكم هذا القطاع والتي نحن بصدد مراجعتها في إطار ما يتم العمل عليه من خلال تحيين النصوص القانونية المنظمة لمختلف أنماطه بما في ذلك النقل البري والنقل الجوي والنقل البحري.

ولكن أستسمح السيدات والسادة النواب المحترمين مجددا وكانت لي دائما محادثات معهم فيما يتعلق بهذا القطاع الحساس فإنني ألتمس منهم أن تكون كل المعلومات التي يتفضلون بالإدلاء بها في هذه الجلسة الموقرة مستقاة من مصادر معلومة مخوّلة أن تمدهم بكامل تفاصيل بعض الملفات هي في الواقع ملفات حساسة ولها تاريخية معينة ويمكن أن نتحدث في هذه المسائل بكل إطناب.

في الواقع العشر دقائق المخصصة للإجابة عن التساؤلات في ملفات كثيرة مثلما تفضلتم بذكره في هذه الجلسة قد يكون غير كافي السيد الرئيس وقد يكون من المتوجه تمكين أو إضافة بعض الدقائق حتى تكون الإجابة مكتملة وتأتي على جميع العناصر فيما يرغب السيدات والسادة النواب المحترمين في الاطلاع عليه أو معرفته هذا من جهة. من جهة ثانية هناك العديد من الأسئلة الكتابية التي ترد على وزارة النقل ونتولى بكل حرص وعناية الإجابة عنها مع تقديم جميع التفاصيل والتنسيق التام مع جميع الهياكل سواء على الميدان أو على المستوى الجهوي أو على المستوى المركزي أو أيضا على مستوى البرامج والمخططات.

ونحن دائما على استعداد لأن نوافي كل من يرغب في الحصول على أية معلومات تهم هذا القطاع الذي يهم جميع المواطنين بمختلف شرائحهم بالمعلومة المحيّنة والدقيقة والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تجانب الحقيقة أو الصواب. فنحن بصدد العمل في إطار رؤية متكاملة تهدف إلى إرساء أسس جديدة لتوفير نقل نظيف وآمن وأخضر وغير مكلف لفائدة المواطنين وتدارك كل هذا التأخير الذي عشناه في تجسيم بعض المشاريع الكبرى أو التوجهات الكبرى التي تنهض بقطاع النقل بما يجعله مساهما فاعلا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

ولكن في إطار هذه الرؤية الإستراتيجية التي تتفرع عنها برامج عملية ومخططات محدودة في الزمن أو ذات أسقف زمنية هناك أيضا ما هو عاجل وحيني وفوري ولا يمكن لنا بأي حال من الأحوال أن نتغاضى عنه أو أن لا نرد الفعل إزاء أي شيء يتعرض له أحد أنماط قطاع النقل. الأولوية دائما لنقل المواطنين أينما كانوا في كامل ربوع هذا الوطن العزيز بما يتوفر لنا من إمكانيات ولكن أيضا من خلال تأمين تنقلهم في ظروف آمنة وفي ظروف لائقة وفي ظروف تستجيب بالقدر المطلوب من الأمان والسلامة المستوجبين في النقل العمومي ولكن تعطل الاستثمارات في تجديد الأسطول واهتراء البنية الأساسية للنقل يعني من تجهيزات ومعدات ومن محطات ومن غير ذلك وجاري العمل على تدارك هذه الاخلالات.

ولكن أريد أن أؤكد على شيء مهم ومهم جدا وهو أن مستقبل النقل في هذا البلد العزيز يجب أن يقوم على نقل مستدام من خلال الانصراف نحو الاستثمار في النقل الحديدي الحضاري المكهرب والذي يمثل وسيلة لنقل أعداد كبيرة من المسافرين بأقل كلفة ممكنة يخفف من التلوث البيئي ومن استهلاك المحروقات التي تمثل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة من خلال الدعم ويخفف من الزمن الذي يقضيه المواطنون للتنقل في قضاء شؤونهم.

وهذا البرنامج الذي تنكب الوزارة على ضبط أسسه وحشد التمويلات الضرورية لتمويله حتى تعود لقطاع النقل العمومي موازناته التقليدية للسنوات السبعين حينما كان 70 بالمائة من التونسيين يستعملون وسائل النقل العمومي مقابل 30 بالمائة المستعملين لوسائل النقل الخاصة.

نريد العودة إلى هذه المعادلة ونريد النهوض بهذا القطاع من خلال العمل الجدي والصادق والدؤوب والبحث عن أفضل الحلول التي تكفل كرامة المواطن وتحقق جميع هذه الأهداف في ظل التوجهات العامة للدولة بما سيمكّن هذا القطاع من تدارك ما فاته من تأخير نتيجة كل ما تفضلتم به من أسئلة.

أريد التأكيد مجددا على أن وزارة النقل دائما في الاستماع وعلى الذمة من أجل موافاتكم في أي وقت بأي معلومات ترونها صالحة من أجل إنارتكم في إبلاغ ما تقوم به هذه الوزارة لفائدة مواطنينا في كامل ربوع هذا الوطن العزيز.

أشكر لكم كل ما تفضلتم به من أسئلة وحرص واهتمام على هذا القطاع الحيوي ونبقى على الذمة من أجل التباحث في مواعيد أخرى إن شاء الله ستكون قريبة. شكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أولا أريد أن أعبر عن ارتياحي لمستوى هذه الجلسة.

السادة النواب المحترمون قاموا بدورهم أحسن القيام ولهم الحق في ذلك واستعملوا حقهم الدستوري وتوجهوا بالأسئلة بكل حرية وغايتهم وراء ذلك هو المصلحة العليا للوطن لا أكثر ولا أقل.

كما أحيي السيد الوزير والوفد المرافق له لأن في إصغاء الحكومة وفي إصغاء الوظيفة التنفيذية للمجلس التشريعي هو في الحقيقة والواقع أنه يرمي إلى إنجاح مسار الحكومة.

نحن نريد أن تنجح الحكومة في كل أعمالها ولذلك فإن دورنا عندما نقوم به بكل حرية ودون أي خلفيات غايتنا من وراء ذلك هو تحقيق المصلحة العليا للوطن لا أكثر ولا أقل. لذلك فإننا سنعمل على تأكيد هذا التمشي وتحسين ظروف هذا الحوار وهذا النقاش الذي يرمي في الحقيقة والواقع إلى أن يتحمل كل طرف مسؤوليته في خدمة الصالح العام.

لذلك فإني أختم وأقول شكرا جزيلا لكل الزميلات والزملاء، نشكر السيد ربيع المجيدي وزير النقل والوفد المرافق له متمنيا لهم السداد والتوفيق في مهامهم والأكيد سوف ندعوكم في إطار الأكاديمية البرلمانية للمشاركة في حوارات أكثر عمقا تخص رؤاكم ومشاريعكم بالنسبة لوزارة النقل وبالتالي هناك فائدة مشتركة للطرفين بالنسبة للسادة النواب وبالنسبة لإطارات وزارتكم.

كذلك أؤكد أن يدنا دائما ممتدة للعمل المشترك ولكل ما يطلب من هذا المجلس خدمة للصالح العام في نطاق الصلاحيات الدستورية المخولة له.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا في هذه الجلسة الصباحية على أن نشرع في الحصة المسائية بداية من الساعة الثانية بعد الظهر والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة منتصف النهار وخمس وثلاثين دقيقة)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الثانية وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني أن أرحب باسمكم جميعا بالسيدة سهام البوغديري نمسية، وزيرة المالية والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن نشرع في أشغالنا نتأكد من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء وذلك عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

الحضور 133 إذن النصاب متوفر.

زميلاتي زملائي،

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 22 فيفري 2024 يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة النظر في مشاريع قوانين تتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنوات 2017-2018-2019 و2020 على التوالي عدد 42 و43 و44 و45 لسنة 2023.

وتبعا لإعداد لجنة المالية والميزانية للتقرير الموحد حولها فإن النقاش العام سيكون متعلقا بكل مشاريع هذه القوانين وهو يخضع كما جرى به العمل إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي ويتم طلب الكلمة عملا بأحكام الفصل 102 منه.

أما فيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا بخصوص النظر في مشاريع هذه القوانين فإنها تخضع إلى مقتضيات القانون الأساسي للميزانية وأحكام النظام الداخلي في الغرض وتتمثل هذه الترتيبات بالخصوص في التالي:

1-تلاوة تقرير لجنة المالية والميزانية،

2-النقاش العام،

3-ردود السيدة وزيرة المالية،

4-التصويت تباعا على مشاريع القوانين محل النظر بما في ذلك التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع المعني ذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي والمرور إثرها إلى التصويت على أحكام مشروع القانون المعني بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية: 54 عضوا.

كما أنه تبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية كلّما طلبوها.

وقبل الشروع في النقاش العام حول مشاريع القوانين محل النظر تجدر الإشارة أنه فيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخولة للسيدات وللسادة النواب فقد تم استيفاء الآجال القانونية في الغرض وفقا لمقتضيات الفصلين 67 و74 من النظام الداخلي ويبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل لجهة المبادرة وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة توزع على جميع النواب في الجلسة وتعرض على التصويت بدون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة

مشاريع قوانين تتعلق بغلق ميزانيات سنوات: 2017 و2018 و2019 و2020

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني باسمكم جميعا أن أتوجه إلى مكتب لجنة المالية وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المتواصل والعمل الجاد.

وأحيل إليها الكلمة لتستعرض تقريرها الموحد حول مشاريع القوانين محل النظر.

المصدح للجنة.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

مرحبا بالسادة النواب،

في مستهل هذه الجلسة أريد أن أذكر بالفقرة الثانية من الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية والتي تنص " يحيل رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق ميزانية الدولة للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية للسنة وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية للسنة. السؤال المطروح هنا، كيف سننظر في مشروع قانون يتعلق بغلق الميزانيات من سنة 2017 إلى سنة 2020؟

نحن كلجنة مالية وهذا في النقاش قلنا سننظر في دراسة هذا المشروع لعدة اعتبارات: الاعتبار الأول وهو في نطاق استمرارية الدولة والاعتبار الثاني والأهم من غادروا المجلس النيابي السابق يتحمل مسؤوليته لأنه لا يعرف حجم الخطورة التي تنجر عن عدم غلق الميزانية وهو في المنظمة الدولية للشراكة حول الميزانية وتونس تحتل المرتبة 71 من ضمن 117 دولة وتحتل المرتبة الرابعة عربيا والمتمثل في صورة عدم غلق الميزانية فإنه سيكون لهذا تأثيرا سلبيا على الدولة التونسية، أخذنا هذا لعدة اعتبارات على عاتقنا كلجنة مالية واتجهنا نحو دراسة هذه المشاريع.

أختم، إن ما شجعنا كلجنة المالية على تمرير والمصادقة على هذا المشروع هو وجود التطابق بين دائرة المحاسبات والتقرير المعروض من وزارة المالية.

ونحيل الكلمة إلى السيد المقرر لتلاوة أعمال اللجنة باختصار، تفضل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح إلى السيد المقرر.

السيد البحري الجابري، المقرر

شكرا،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مشاريع قوانين تتعلق بغلق ميزانيات الدولة لسنوات 2017 و2018 و2019 و2020
(عدد 42 و43 و44 و2023/45)

طبقا للنظام الداخلي سنورد عليكم تقرير موجز لأعمال اللجنة.

(تمت تلاوة تقريرا موجزا)

التقديم

I-تقديم مشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية 2017 :

عملا بأحكام الفصل 45 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في13 ماي 2004، يتضمن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2017:

ـ النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة وإلغاء الاعتمادات الباقية،

ـ الترخيص في نقل نتائج السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المداخيل ذات الاستعمال الخاص.

وقد رُسّمت المبالغ النهائية بمشروع قانون غلق الميزانية بعد أن تمّ إقرارها من قبل محكمة المحاسبات التي مارست رقابتها وأعدّت تقريرا يتضمن:

- تحليلا إجماليا حول تنفيذ عمليات الميزانية،
- تحليلا مفصّلا لموارد ميزانية الدولة وتكاليفها وميزانيات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وميزانيات المؤسسات العمومية والصناديق الخاصة،

- النتائج العامة لتنفيذ أحكام قانون المالية لسنة 2017،
- التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2017.

II ـ نتائج تنفيذ الميزانية :

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017 إلى النتائج التالية:

1) ميزانية الدولة:

بلغت جملة موارد ميزانية الدولة (العنوانين الأول والثاني وصناديق الخزينة باعتبار فواضل 2016) ما قدره 36650,3 م د وبلغت جملة نفقاتها ما قدره34288,1 م د وبذلك تجاوزت الموارد النفقات بما قدره 2362,2 م د.

أ ـ العنوان الأول والعنوان الثاني:

بلغت موارد العنوانين الأول والثاني 33697 م د بينما بلغت نفقاتهما 33449,7م د ممّا أسفر عن فائض في الموارد المحقّقة على النفقات المنجزة في حدود 247,3 مد يتم نقله إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

وتمّ تسجيل اعتمادات باقية قدرها 335,5 م د يقع إلغاؤها.

ب ـ صناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة):

ـ بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة ما قدره 2572,3م د باعتبار فواضل سنة 2016 والبالغة 1812,3 م د بينما بلغت النفقات ما قدره792,1 م د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 1780,2م د تنقل إلى السنة المالية 2018.

ـ بلغت مقابيض حسابات أموال المشاركة ما قدره 381,1 م د باعتبار فواضل2016 والبالغة 301,1 م د بينما بلغت النفقات ما قدره 46,4 م د مما أسفر عن فواضل بلغت 334,7 م د تنقل إلى السنة المالية 2018.

2) المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج:

بلغت الاعتمادات المفوضة للمراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية ما قدره 151,9 م د بينما بلغت الدفوعات ما قدره 148 م د ممّا أسفر عن فائض بلغ 3,9 م د يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

3) المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة:

بلغت موارد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما قدره1185,9 م د بينما بلغت نفقاتها النهائية 981,3 م د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 204,6 م د تنقل إلى سنة 2018 واعتمادات باقية في حدود 453,1 م د يتم إلغاؤها.

4) الصناديق الخاصة:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة باعتبار فواضل 2016 البالغة 358,9 م د ما قدره 708,9 م.د مقابل دفوعات قدرها 407,7 م د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 301,2 م د تنقل إلى سنة 2018.

III ـ خلاصة تنفيذ الميزانية :

يترتب عن تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017 إجراء العمليات التالية:

1) عمليات الحساب القار لتسبيقات الخزينة:

ـ إحالة مبلغ قدره 247,3 م د إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة بعنوان الفائض الحاصل في الموارد الحاصلة بالمقارنة مع النفقات المنجزة للعنوانين الأول والثاني.

ـ إحالة مبلغ 3,9 م د إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة بعنوان فائض مقابيض المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج على مصاريفهما.

2) نقل الفواضل إلى سنة 2018:

- نقل فواضل صناديق الخزينة والبالغة 2114,9 م د (الحسابات الخاصة في الخزينة: 1780,2 م د وحسابات أموال المشاركة: 334,7 م د).
- نقل فواضل المؤسسات العمومية والبالغة 204,6 م د.
- نقل فواضل الصناديق الخاصة والبالغة 301,2 م د.

3) إلغاء الاعتمادات الباقية:

- إلغاء الاعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2017 والبالغة 335,5 م د.
- إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2017 والبالغة 453,1 م د.

4) تسوية الترخيص في الاقتطاعات من صناديق الخزينة:

تضمن الجدول "أ" من قانون المالية لسنة 2017 اقتطاعات من بعض صناديق الخزينة بلغت جملتها 1128,2 م. د .

وتضمن الجدول "أ" من قانون المالية التكميلي لسنة 2017 اقتطاعات جملية بلغت 1176,2 م. د بينما بلغت الاقتطاعات المحققة فعليا 1135,6 م. د.

ـ تقديم مشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية 2018:

عملا بأحكام الفصل 45 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في13 ماي 2004، يتضمن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018:

ـ النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة وإلغاء الاعتمادات الباقية،

ـ الترخيص في نقل نتائج السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المداخيل ذات الاستعمال الخاص.

وقد رسمت المبالغ النهائية بمشروع قانون غلق الميزانية بعد أن تمّ إقرارها من قبل محكمة المحاسبات التي مارست رقابتها وأعدّت تقريرا يتضمن:

- تحليلا إجماليا حول تنفيذ عمليات الميزانية،
- تحليلا مفصّلا لموارد ميزانية الدولة وتكاليفها وميزانيات المراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج وميزانيات المؤسسات العمومية والصناديق الخاصة،
- النتائج العامة لتنفيذ أحكام قانون المالية لسنة 2018،
- التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2018.

II ـ نتائج تنفيذ الميزانية :

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018 إلى النتائج التالية:

1) ميزانية الدولة:

بلغت جملة موارد ميزانية الدولة (العنوانين الأول والثاني وصناديق الخزينة

باعتبار فواضل 2017) ما قدره 38641,9 م. د وبلغت جملة نفقاتها ما قدره

37447,5 م. د وبذلك تجاوزت الموارد النفقات بما قدره 1194,5 م. د.

أ ـ العنوان الأول والعنوان الثاني:

بلغت موارد العنوانين الأول والثاني 35577,2 م.د بينما بلغت نفقاتهما36453,5 م.د ممّا أسفر عن فائض في النفقات المنجزة على الموارد المحققة في حدود 876,3 م.د يتم تحميله ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

وتمّ تسجيل اعتمادات باقية قدرها 648,4 م.د يقع إلغاؤها.

ب ـ صناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة):

ـ بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة ما قدره 2686,1م. د باعتبار فواضل 2017 والبالغة 1780,2 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره919,7 م.د مما أسفر عن فواضل بلغت 1766,4 م.د تنقل إلى السنة المالية 2019.

بلغت مقابيض حسابات أموال المشاركة ما قدره 378,6 م.د باعتبار فواضل2017 والبالغة 334,7 م. د بينما بلغت النفقات ما قدره 74,3 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 304,3م. د تنقل إلى السنة المالية 2019.

2) المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج:

بلغت الاعتمادات المفوضة للمراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية ما قدره 194,8 م. د بينما بلغت الدفوعات ما قدره 189,8 م.د ممّا أسفر عن فائض بلغ 5 م. د يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

3) المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة:

بلغت موارد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما

قدره 1293 م. د بينما بلغت نفقاتها 1089,5 م. د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 203,5 م. د تنقل إلى سنة 2019 واعتمادات باقية في حدود 393,2 م. د يتم إلغاؤها.

4) الصناديق الخاصة:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة باعتبار فواضل 2017 البالغة 301,2 م. د ما قدره 667,3 م. د مقابل دفوعات قدرها 334,4 م. د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 332,9 م. د تنقل إلى سنة 2019.

III ـ خلاصة تنفيذ الميزانية :

يترتب عن تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018 إجراء العمليات التالية:

1) عمليات الحساب القار لتسبقات الخزينة:

ـ تحميل مبلغ قدره 876,3 م. د إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان الفائض الحاصل في النفقات المنجزة بالمقارنة مع الموارد الحاصلة للعنوانين الأول والثاني.

ـ إحالة مبلغ 5 م. د إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان فائض مقابيض المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج على مصاريفها.

2) نقل الفواضل إلى سنة 2019:

- نقل فواضل صناديق الخزينة والبالغة 2070,7 م.د (الحسابات الخاصة في الخزينة: 1766,4 م.د وحسابات أموال المشاركة: 304,3 م.د).
- نقل فواضل المؤسسات العمومية والبالغة 203,5 م.د.
- نقل فواضل الصناديق الخاصة والبالغة 332,9 م.د.

3) إلغاء الاعتمادات الباقية:

- إلغاء الاعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2018 والبالغة 648,4 م.د.
- إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2018 والبالغة 393,2 م.د.

4) تسوية الترخيص في الاقتطاعات من صناديق الخزينة:

ـ تضمن الجدول "أ" من قانون المالية لسنة 2018 اقتطاعات من بعض صناديق الخزينة بلغت جملتها 1271,2 م.د.

ـ وتضمن الجدول "أ" من قانون المالية التكميلي لسنة 2018 اقتطاعات جملية بلغت 1395,2 م.د بينما بلغت الاقتطاعات المحققة فعليا 1299,1 م.د.

ـ تقديم مشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية 2019:

عملا بأحكام الفصل 45 من القانون الأساسي عدد 53 لسنة 1967المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وخاصة القانون الأساسي عدد 42 لسنة 2004 المؤرخ في 13 ماي 2004، يتضمن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2019:

ـ النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة وإلغاء الاعتمادات الباقية،

ـ الترخيص في نقل نتائج السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المداخيل ذات الاستعمال الخاص.

وقد رُسّمت المبالغ النهائية بمشروع قانون غلق الميزانية بعد أن تمّ إقرارها من قبل محكمة المحاسبات التي مارست رقابتها وأعدّت تقريرا يتضمن:

- تحليلا إجماليا حول تنفيذ عمليات الميزانية،
- تحليلا مفصّلا لموارد ميزانية الدولة وتكاليفها وميزانيات المراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج وميزانيات المؤسسات العمومية والصناديق الخاصة،
- النتائج العامة لتنفيذ أحكام قانون المالية لسنة 2019،
- التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2019.

II ـ نتائج تنفيذ الميزانية :

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019 إلى النتائج التالية:

1) ميزانية الدولة:

بلغت جملة موارد ميزانية الدولة (العنوانين الأول والثاني وصناديق الخزينة باعتبار فواضل 2018) ما قدره 44659,3 م.د وبلغت جملة نفقاتها ما قدره 42350,4 م.د وبذلك تجاوزت الموارد النفقات بما قدره 2308,9 م.د.

أ ـ العنوان الأول والعنوان الثاني:

بلغت موارد العنوانين الأول والثاني 40149,8 م.د بينما بلغت نفقاتهما 41223,1 م.د ممّا أسفر عن فائض في النفقات المنجزة على الموارد المحققة في حدود 1073,3 م.د يتم تحميله ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

وتمّ تسجيل اعتمادات باقية قدرها 890,1 م.د يقع إلغاؤها.

ب ـ صناديق الخزينة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة):

ـ بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة ما قدره 4069,7 م.د باعتبار فواضل 2018 والبالغة 1766,4م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 1038,9م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 3030,8 م.د تنقل إلى السنة المالية 2020.

ـ بلغت مقابيض حسابات أموال المشاركة ما قدره 439,7 م.د باعتبار فواضل 2018 والبالغة 304,3 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 88,3 م.د مما أسفر عن فواضل بلغت 351,4 م.د تنقل إلى السنة المالية 2020.

2) المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج:

بلغت الاعتمادات المفوضة للمراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية ما قدره 217,2 م.د بينما بلغت الدفوعات ما قدره 210,3 م.د ممّا أسفر عن فائض بلغ 6,9 م.د يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

3) المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة:

بلغت موارد المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما قدره1389,3م. د بينما بلغت نفقاتها 1180,5 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 208,8 م.د تنقل إلى سنة 2020 واعتمادات باقية في حدود 435,9 م.د يتم إلغاؤها.

4) الصناديق الخاصة:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة باعتبار فواضل 2018 البالغة 332,9 م.د ما قدره 826,9 م.د مقابل دفوعات قدرها 449,3 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 377,6 م.د تنقل إلى سنة 2020.

III ـ خلاصة تنفيذ الميزانية :

يترتب عن تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019 إجراء العمليات التالية:

1) عمليات الحساب القار لتسبقات الخزينة:

ـ تحميل مبلغ قدره 1073,3 م.د ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان الفائض الحاصل في النفقات المنجزة بالمقارنة مع الموارد الحاصلة للعنوانين الأول والثاني.

ـ إحالة مبلغ 6,9 م.د إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان فائض مقابيض المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج على مصاريفها.

2) نقل الفواضل إلى سنة 2020:

- نقل فواضل صناديق الخزينة والبالغة 3382,2 م.د (الحسابات الخاصة في الخزينة: 3030,8 م.د وحسابات أموال المشاركة: 351,4 م.د).
- نقل فواضل المؤسسات العمومية والبالغة 208,8 م.د.
- نقل فواضل الصناديق الخاصة والبالغة 377,6 م.د.

3) إلغاء الاعتمادات الباقية:

- إلغاء الاعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2019 والبالغة 890,1 م.د.
- إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2019 والبالغة 435,9 م.د.

ـ تقديم مشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية 2020:

عملا بأحكام القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، يتضمن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2020:

ـ النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة، المؤسسات الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة، الحسابات الخاصة وعمليات الخزينة.

ـ الترخيص في نقل نتائج تنفيذ ميزانية الدولة للسنة المعنية بالتصرف دون احتساب نتائج الحسابات الخاصة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

ـ الترخيص في نقل فوائض الحسابات الخاصة للسنة الموالية.

ـ الترخيص في إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانية الدولة والمؤسسات الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة.

وقد رُسّمت المبالغ النهائية بمشروع قانون غلق الميزانية بعد أن تمّ إقرارها من قبل محكمة المحاسبات التي مارست رقابتها وأعدّت تقريرا يتضمن:

- تحليلا إجماليا حول تنفيذ عمليات الميزانية وعمليات الخزينة،
- تحليلا مفصّلا لمداخيل ميزانية الدولة وتكاليفها وميزانيات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة.
- النتائج العامة لتنفيذ أحكام قانون المالية لسنة 2020،
- التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2020.

II ـ نتائج تنفيذ الميزانية :

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020 إلى النتائج التالية:

1) ميزانية الدولة:

بلغت جملة المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة (باعتبار فواضل الحسابات الخاصة المنقولة من سنة 2019) ما قدره

33898,1 م.د وبلغت جملة نفقاتها المنجزة ما قدره 40747,8 م.د وبذلك تجاوزت النفقات المنجزة المداخيل المستخلصة بمبلغ قدره 6849,7 م.د.

أ ـ إنجازات ميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة:

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة ما قدره 28098,0 م.د بينما بلغت نفقاتها المنجزة ما قدره 39486,5 م.د ممّا أسفر عن فائض في النفقات المنجزة على المداخيل المستخلصة في حدود 11388,5م.د يتم تحميله ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

ب ـ إنجازات الحسابات الخاصة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة):

ـ بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة ما قدره 5185,7 م.د باعتبار فواضل 2019 والبالغة 3030,8 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 1141,4 م.د مما أسفر عن فواضل بلغت 4044,3 م.د تنقل إلى السنة المالية 2021.

ـ بلغت موارد حسابات أموال المشاركة ما قدره 614,4 م.د باعتبار فواضل2019 والبالغة 351,4 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 119,9 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 494,5 م.د تنقل إلى السنة المالية 2021.

ج ـ اعتمادات النفقات غير المستعملة:

تم تسجيل اعتمادات نفقات غير مستعملة لميزانية الدولة قدرها 1522,5 م.د يقع إلغاؤها.

2) المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج:

بلغت الاعتمادات المفوضة للمراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية ما قدره 204,9 م.د بينما بلغت الدفوعات ما قدره 200,7م.د ممّا أسفر عن فائض بلغ 4,2 م.د يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

3) المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة:

بلغت الموارد الحاصلة للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما قدره 1412,3 م.د بينما بلغت نفقاتها 1073,9 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 338,4 م.د تنقل إلى سنة 2021 واعتمادات باقية في حدود575,0 م.د يتم إلغاؤها.

III ـ خلاصة تنفيذ الميزانية :

يترتب عن تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020 إجراء العمليات التالية:

1) عمليات الحساب القار لتسبقات الخزينة:

ـ تحميل مبلغ قدره 113888,5 م.د ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان الفائض الحاصل في النفقات المنجزة بالمقارنة مع المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة.

ـ إحالة مبلغ 4,2 م.د إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان فائض مقابيض المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج على مصاريفها.

2) نقل الفواضل إلى سنة 2021:

نقل فواضل الحسابات الخاصة والبالغة 4538,8 م.د (الحسابات الخاصة في الخزينة: 4044,3 م.د وحسابات أموال المشاركة: 494,5 م.د).

نقل فواضل المؤسسات العمومية والبالغة 338,4 م.د.

3) إلغاء الاعتمادات الباقية:

إلغاء الاعتمادات الباقية على مستوى ميزانية الدولة والبالغة 1522,5 م.د.

إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2020 والبالغة 575,0 م.د.

IV ـ عمليات الخزينة :

1) نتيجة عمليات الخزينة لسنة 2020:

بلغت الموارد المستخلصة للخزينة لسنة 2020، بعد تمويل عجز الميزانية البالغ 6849,7 م.د ما قدره 307386,6 م.د.

بلغت نفقات الخزينة لسنة 2020 ما قدره 306401,5 م.د.

وبالتالي بلغ فائض عمليات الخزينة لسنة 2020 ما قدره 985,2 م.د.

2) نتيجة عمليات الخزينة المنقولة من سنة 2019:

- بلغ فائض مقابيض عمليات الخزينة المنقول من سنة 2019 ما قدره37912,2 م.د.
- بلغ فائض نفقات عمليات الخزينة المنقول من سنة 2019 ما قدره34228,9 م.د.

وبالتالي بلغ فائض عمليات الخزينة المنقول من سنة 2019 ما قدره3683,3م.د.

3) النتيجة النهائية لعمليات الخزينة بعد تمويل عجز الميزانية لسنة 2020:

بلغت النتيجة النهائية لعمليات الخزينة بعد تمويل عجز الميزانية لسنة 2020 ما قدره 4668,5 م.د وتتوزع كالآتي:

- فائض عمليات الخزينة لسنة 2020 في حدود 985,2 م.د.
- فائض عمليات الخزينة المنقول من سنة 2019 في حدود 3683,3 م.د.

تنقل النتيجة النهائية لعمليات الخزينة والبالغة 4668,5 م.د لسنة 2021.

II ـ أعمال اللجنة :

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الثلاثاء 09 جانفي 2024 للنظر في مشاريع القوانين المتعلقة بغلق ميزانيات الدولة لسنوات 2017 و2018 و2019و2020، حيث استمعت في شأنها إلى ممثلين عن وزارة المالية ثم إلى محكمة المحاسبات.

وفي بداية الجلسة، أفاد رئيس اللجنة أن لجنة المالية والميزانية تعهّدت بالنظر في مشاريع قوانين غلق ميزانيات الدولة لسنوات 2017 و2018 و2019 و2020 في نطاق استمرارية الدولة لكنها لا تتحمّل أي مسؤولية نحوها لأنها لم توافق على قوانين المالية المتعلقة بهذه الميزانيات مُضيفا أنه لن تتم الموافقة على مشاريع قوانين غلق هذه الميزانيات إلا في حال وجود تصريح بالمطابقة من قبل محكمة المحاسبات.

1 ـ جلسة الاستماع إلى ممثلين عن وزارة المالية:

قدّم السيد المدير العام للمحاسبة العمومية بسطة عن كيفية غلق ميزانية الدولة بصفة عامة حيث يتعلق الأمر بنتائج تنفيذ ميزانية الدولة للسنة المعنية، فإذا فاقت الموارد النفقات يكون الفائض إيجابي وفي حالات أخرى يُمكن أن تفوق النفقات الموارد وتكون هذه النتيجة سلبية وتتنزّل بالحساب القار لمكشوفات الخزينة لدى الأمين العام للبلاد التونسية. أما بالنسبة للحسابات الخاصة في الخزينة والتي عادة ما تُسجّل فائضا في الموارد على النفقات، يتم نقل هذه الفواضل من سنة إلى أخرى ما لم يتقرّر ما يخالف ذلك.

وبيّن ممثلو وزارة المالية أن قانون المالية هو ترخيص من الوظيفة التشريعية للوظيفة التنفيذية لتنفيذ ميزانية الدولة التي هي تقديرات وفق ما يضبطه القانون الأساسي للميزانية ومجلة المحاسبة العمومية، مشيرين إلى أنه كما يتمّ تقديم مشروع ميزانية الدولة مُرفقا بجداول وأحكام، يتمّ تقديم مشروع قانون غلق الميزانية مرفقا بأحكام وجداول. ووضّحوا أنه يتمّ في قانون غلق الميزانية التّفرقة بين ما تمّ صرفه من طرف الإدارات المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية وبين ما تمّ صرفه على مستوى الحسابات الخاصة في الخزينة التي هي استثناء لمبدأ شمولية الميزانية وهو ما يعني تخصيص موارد معيّنة لإنجاز نفقات معيّنة، علما وأن الموارد التي يتم تحقيقها في الحسابات الخاصة والتي لم يتمّ صرفها تُنقل في نفس الحساب من سنة إلى أخرى ويمكن استغلالها في تمويل ميزانية الدولة.

كما بيّنوا أن الوظيفة التنفيذية هي التي تقوم بإعداد مشروع قانون غلق الميزانية وإحالته إلى محكمة المحاسبات التي تُبدي فيه ملاحظاتها وترفعها للإدارة المعنيّة وتتم الإجابة عنها وفي الأخير تُصدر محكمة المحاسبات تقريرها بالمطابقة أو عدم المطابقة بين حسابات المحاسبين العموميين والحساب العام للدولة.

وأبرزوا أن قوانين غلق الميزانية مهمّة جدّا على مستوى التّقييم السيادي للبلاد وعلى مستوى الاقتراض الخارجي وكذلك على مستوى الشفافية، مؤكدين أن مصالح وزارة المالية حريصة على تلافي التأخير في إعداد مشاريع قوانين غلق الميزانيات حتى لا يؤثر سلبا على ترتيب تونس.

ووضّح ممثلو وزارة المالية أنه يتم على مستوى الادارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص إعداد مشروع قانون غلق الميزانية بالاعتماد على النتائج الواردة بالحساب العام للدولة على أساس نتائج تنفيذ نفقات الميزانية من قِبَل آمري الصرف وحسابات التصرّف المقدّمة من طرف المحاسبين العموميين، ومن ثم يقع إحالته إلى محكمة المحاسبات التي تتولى مراقبة هذا المشروع بناءً على النتائج الواردة في الحساب العام للدولة وإصدار تقرير حول غلق الميزانية والتصريح العام بمطابقة حسابات المحاسبين العموميين للحساب العام للدولة.

وفي هذا السياق، أفادوا أن مشروع غلق الميزانية يحتوي على:

- النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة وصناديق الخزينة،
- الترخيص في نقل نتائج تنفيذ ميزانية الدولة للسنة المالية المعنية بالتصرف دون احتساب نتائج صناديق الخزينة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة،
- في إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانية الدولة وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة.

وقدّم السيد المدير العام للمحاسبة العمومية عرضا شَمِل الإطار القانوني والتنظيم لغلق ميزانيات الدولة لسنوات 2017 و2018 و2019 حيث تمّ طبقا للقانون عدد 53لسنة 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية والذي كان ساري المفعول في تلك السنوات. وبالنسبة لغلق ميزانية الدولة لسنة 2020 فقد تمّ طبقا للقانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019.

وأضاف أنه تم إعداد مشروع قانون غلق الميزانية لسنة 2017 وإحالته على محكمة المحاسبات بتاريخ 21 فيفري 2019، وقد تم التوصّل بالتصريح العام بشهادة مطابقة حسابات المحاسبين العموميين للحساب العام للدولة بتاريخ 27 جوان 2019مضيفا أنه تمّ عرض هذا المشروع على المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 23 أوت2019 وعليه تمّت إحالته إلى مجلس نواب الشعب السابق بتاريخ 10ديسمبر 2019 إلاّ أنه لم تُعقد في شأنه جلسات نقاش إلى حدّ تاريخ حلّ المجلس.

كما تم إعداد مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018 وإحالته إلى محكمة المحاسبات بتاريخ 13 مارس 2020 وتم التوصّل بالتصريح العام بشهادة مطابقة حسابات المحاسبين العموميين للحساب العام للدولة بتاريخ 23 جويلية 2020. وقد انعقد مجلس وزاري في شأنه وتمّت إحالته إلى مجلس نواب الشعب بتاريخ 02 أكتوبر2020 إلا أنه لم تُعقد في شأنه جلسات نقاش إلى حين حله.

وأفاد أن مصالح وزارة المالية تولّت إعادة صياغة مشروع قانون غلق ميزانيتي الدولة لسنتي 2017 و2018 في شكل مشروع مرسوم وأحالته بتاريخ 21 ديسمبر2021 إلى محكمة المحاسبات لإبداء الرأي إلاّ أن هذه الأخيرة لم تُبد رأيها في شانهما إلى حدّ تاريخ افتتاح مجلس نواب الشعب الحالي.

وتمّ إعداد مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2019 وإحالته إلى محكمة المحاسبات بتاريخ 17 أوت 2021 ولم يتم التوصّل بشهادة مطابقة الحساب العام للدولة لحسابات المحاسبين العموميين إلا بتاريخ 25 أوت 2023.

كما تم إعداد مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2020 وإحالته إلى محكمة المحاسبات بتاريخ 17 أوت 2021، وبتاريخ 16جوان 2023 تمّ توجيه نسخة معدلة باعتبار ملاحظات المحكمة وتم التوصّل بشهادة مطابقة الحساب العام للدولة لحسابات المحاسبين العموميين بتاريخ 25 أوت 2023.

وتفاعلا مع ما تمّ تقديمه وفي تدخلهم اقترح بعض النواب تجميع الوثائق المتعلقة بغلق ميزانيات الدولة في قاعدة معلومات حتى يتسنى متابعة تطوّر نسب النمو وكل المؤشرات وفقا للنتائج المحققة وليس باعتماد الفرضيات.

كما استفسر نواب آخرون عن صناديق الخزينة المفعلة وغير المفعّلة ومعرفة موارد كل صندوق في سنة 2024 وعن مآل الصناديق غير المفعّلة وكيف تمّ التصرّف في مواردها.

وتساءل البعض الآخر عن أسباب عدم نشر التقارير المتعلقة بالرقابة وبلجنة التحاليل المالية على بوابة وزارة المالية خلال السنتين الأخيرتين، وطلبوا مدّ المجلس بكل تقارير الرقابة المتعلقة بالمالية.

أوصى بعض النواب أن يتم عرض مشاريع قوانين غلق ميزانيتي سنتي 2021و2022 وفق المعايير الدولية وتقديمها لمجلس نواب الشعب طبقا لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 مؤكدين على ضرورة احترام الآجال مستقبلا في تقديم مشاريع قوانين غلق الميزانيات، كما أكّدوا من جهة أخرى أن التقرير السداسي المتعلق بتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2023 الذي تم عرضه على مجلس نواب الشعب في جويلية الفارط لا يتضمن تفصيلا.

وفي ردّهم، أفاد ممثلو وزارة المالية أن الوزارة تنشر تقاريرها حول تنفيذ الميزانية وحول المديونية، أما تقارير لجنة التحاليل المالية فهي ترجع بالنظر إلى البنك المركزي، وبالنسبة إلى تقارير الهياكل الرقابية الأخرى فهي تُنشر على موقع الهيكل المعني. وأضافوا أن تقارير الرقابة التي تهمّ الوزارات والإدارات والهياكل العمومية المكلفة بتنفيذ أو تداول أموال عمومية أو التصرف في مصالح عمومية تُنشر على بوابة الوزارة وتتضمن ملاحظات تكون محل متابعة من قبل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية إلى أن يتم تجاوز كل الملاحظات.

وأضافوا أن هناك تقارير شهرية حول تنفيذ ميزانية الدولة وتقارير سداسية تنشر على موقع وزارة المالية، وفيما يتعلق بتقارير غلق الميزانية أكدوا أن كل ميزانية بعد غلقها يتم تحيين كل المعلومات وتنشر على بوابة وزارة المالية على أساس نتائج غلقها.

وبالنسبة إلى الحسابات الخاصة في الخزينة، أكدوا أن التقارير الشهرية والإحصائيات المالية متوفرة ويمكن مدّ مجلس نواب الشعب بها.

وفي آخر هذه الجلسة، ذكّر رئيس اللجنة أن لجنة المالية والميزانية تتحمل مسؤولية أمام الشعب التونسي وأمام النواب وكل مشروع قانون يُعرض عليها تدرسه بدقة وفصلا فصلا، ولكن فيما يتعلق بمشاريع قوانين غلق ميزانيات السنوات من2017 إلى 2020 ستأخذ قرارها بعد الاستماع إلى محكمة المحاسبات.

2 ـ جلسة الاستماع إلى محكمة المحاسبات:

أفاد قضاة محكمة المحاسبات أن هناك تأخيرا متواصلا في تقديم الحسابات العامة للدولة حيث تتمّ إحالتها خارج الآجال القانونية وكذلك بطء في إصدار النصوص الترتيبية أساسا الأمر الحكومي المتعلق بتوزيع الاعتمادات وبإسناد اعتمادات تكميلية وبتحويل اعتمادات من قسم إلى قسم ومن فصل إلى فصل بعنوان ميزانية الدولة وكذلك الأمر الحكومي المتعلق بتوزيع اعتمادات التعهّد والدّفع المرتبطة بموارد خارجية موظفة فصلا فصلا وأيضا قرار وزير المالية المتعلق بالتّرفيع في اعتمادات التعهد والدفع التي تقع تغطيتها بواسطة موارد خارجية موظّفة.

وهذا التأخير المتراكم والذي تجاوز سنة ونصف بخصوص ميزانية 2020 التي كانت سنة مفصلية حيث قامت وزارة المالية بتعديلات على طريقة العرض للحسابية مما أنتج عديد الإشكاليات على مستوى التطبيقة المعلوماتية "أدب" التي تعمل على التصرف في المالية العمومية لكنها لم تعد تواكب مرونة التصرف في الميزانية حسب الأهداف ولم تستوعب كل التعديلات المدخلة في مستوى الإطار القانوني، وهذا يتطلب الاستعجال في مراجعة المنظومة المعلوماتية على مستوى الوزارة.

كما قدّموا أهمّ الأرقام والمؤشرات المتعلقة بتنفيذ ميزانية الدولة من حيث مقارنة تقديرات قوانين المالية الأصلية وتقديرات قوانين المالية التعديلية وتطوّر نسب عجز الميزانية والضغط الجبائي والتداين العمومي، مشيرين إلى أن أبرز استنتاجات محكمة المحاسبات بخصوص إعداد وتنفيذ العمليات المالية للدولة تتمثّل في وجود اختلال فهيكلة الميزانية ونقص في دقّة ضبط التقديرات عند إعداد الميزانية حيث يتم اعتماد فرضيات اقتصادية غير واقعية سواء بالنسبة إلى قانون المالية الأصلي أو التعديلي أدت إلى رصد فوارق هامّة بين التقديرات والإنجازات، إضافة إلى النقص في تعبئة الموارد الذاتية وذلك نتيجة أهميّة الديون المثقّلة وغير المستخلصة وضعف أرباح المنشآت والمساهمات العمومية وأهميّة مخاطر الارتباط المالي بين الدولة والمنشآت وضعف الموارد المتأتية من التصرّف في أملاك الدولة.

وخلال النقاش، أثار النواب مسألة تفاقم المديونية وضعف الادخار الوطني وتراجع الاستثمار واستفسروا عن مدى صحّة الأرقام المصرّح بها في هذا المجال عموما وخاصة فيما يتعلق بالضغط الجبائي.

كما عبّر بعض النواب عن استيائهم من عدم الالتزام باحترام المبادئ العامة للميزانية وتساءلوا عن كيفية التعامل مع الفرضيات الاقتصادية غير الواقعية نظرا لتأثيرها على الدقّة في ضبط تقديرات ميزانية الدولة والمؤشرات الاقتصادية.

وتساءل أحد النواب كيف يمكن لمحكمة المحاسبات مساعدة الوظيفة التشريعية في خصوص ميزانية الدولة لسنة 2025.

وأفادت رئيسة دائرة المالية العمومية أن التمويلات الخارجية يتمّ أحيانا توجيهها للاستهلاك وليس للاستثمار وخلق الثروة. وأضافت أنّ كيفية التصرّف في الدين والتصرّف في التمويلات العمومية أصبح يُشكّل مصدر قلق بالنسبة إلى محكمة المحاسبات، مشيرة إلى ضرورة مراجعة القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 بما يساهم في مزيد تكريس الشفافية القبلية عند إعداد الميزانية وليس عند تقديم الحسابات في غلق الميزانية.

وبخصوص الضغط الجبائي، وضّحت انه عند احتساب الضغط الجبائي يتم احتساب المساهمة الاجتماعية وكل ما يتم دفعه على الأجير ليتم تضخيم الضغط الجبائي في باب الحركة الاقتصادية للمؤسسة.

وأوردت أن وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة المالية والبنك المركزي هياكل وطنية تزخر بالكفاءات التي تعمل على توفير أرقام ومؤشّرات وإحصائيات دقيقة ومحيّنة، موضّحة أن هيكلة الميزانية حافظت منذ سنة 2011 على طابع خاصّ يتمثل في أن نسبة نفقات التصرّف تبلغ 51 % بينما لا تمثّل نسبة نفقات الاستثمار كحدّ أقصى إلاّ 10 %، وكذلك بالنسبة إلى موارد الاقتراض لتغطية نفقات الاستثمار حيث يتمّ الاقتراض لتسديد نفقات الأجور وتسديد القروض القديمة.

وحول دور محكمة المحاسبات وما يمكن أن تُفيد به، وضّحت أن هذه المحكمة مهمتها إصدار الأحكام في الجانب القضائي، وأما

فيما يتعلق بمساعدة الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية حول إعداد وتنفيذ الميزانية فدورها يتمثّل في التوضيح وإبداء الرأي فحسب ولكنها ليست مخولة لاتخاذ قرارات، فالقرار يعود أصالة إلى الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية.

وبخصوص هيكلة الميزانية، أكد قضاة محكمة المحاسبات على ضرورة تحسين النظام المحاسبي وجاهزية مصالح وزارة المالية ومصالح كل الوزارات لاعتماد الميزانية حسب الأهداف، وشددوا من جهة أخرى على ضرورة التناسب بين موارد ونفقات صناديق الخزينة وأموال المشاركة حيث يُلاحظ فائضا في موارد الصناديق التي تكتسي طابعا حيويا على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي ولذلك تضمّن القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 إجراءات تتعلق بصناديق الخزينة حيث أي حساب يبقى ثلاث سنوات دون صرف موارده يتم إلغاؤه آليا وهذا يعتبر ضمانا وإنجازا في حدّ ذاته.

وبالنسبة إلى الموارد الذاتية للدولة، تتوقّف محكمة المحاسبات كل سنة على النقص الحاصل في تعبئة هذه الموارد سواء المتعلقة باستخلاص الديون المثقلة أو المتعلقة بأرباح المنشآت والمؤسسات العمومية أو على مستوى استغلال أملاك الدولة. وقد تم الشروع في تصنيف الديون وتحسين الاستخلاص. كما تمّ تكثيف المراقبة الجبائية وتعزيز الإمكانيات للاستخلاص.

وأضافوا أن محكمة المحاسبات تُعوّل على لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب في متابعة تقارير المحكمة مبينين أن هناك آليات عديدة للمتابعة والمراقبة منها تقارير محكمة المحاسبات مع الأخذ بملاحظاتها وتوصياتها كما يفعل ذلك المجتمع المدني. ويمكن للوظيفة التشريعية متابعة الوظيفة التنفيذية بالاستعانة بمحكمة المحاسبات التي تعتبر الجهاز الأعلى للرقابة.

وأكدوا في ختام الجلسة أن الحساب العام للدولة لسنة 2017 وسنة 2018 وسنة2019 وسنة 2020 مُطابق لحساب تصرف المحاسبين العموميين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليات ميزانية الدولة أو العمليات التي أنجزتها الخزينة العامة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجمالية لعمليات ميزانيات المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبا بميزانية الدولة.

III ـ قرار اللجنة :

قررت لجنة المالية والميزانية الموافقة على:

* مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2017 بإجماع الحاضرين،

*مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2018 بإجماع الحاضرين،

*مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2019 بإجماع الحاضرين،

*مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2020 بإجماع الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم.

ننتقل الآن إلى النقاش العام، قائمة أولية: النواب المحترمون السيدات والسادة: محمود شلغاف، معز الرياحي، عبد الستار زارعي، حاتم لباوي، عبد القادر بن زينب، المختار العيفاوي، رشدي الرويسي، أحمد سعيداني، صابر المصمودي ويوسف التومي.

المصدح للنائب المحترم السيد محمود شلغاف غير منتمي له ثلاث دقائق. المقعد رقم 212.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

سيدي رئيس المجلس،

الجلسة العامة ليوم 2 نوفمبر 2023 المتعلقة بمقترح قانون تجريم التطبيع والذي تضمن طلب استعجال النظر ممضى من طرف 97 نائب وقع تعليقها بعد المصادقة على الفصلين الأول والثاني وأعلنتم آنذاك أنها ستتواصل يوم غد أي يوم 3 نوفمبر 2023 ولكن يوم الغد لم يقع أي شيء وبعد مدة تم تحديد موعد مواصلة الجلسة ليوم 26 فيفري 2024 لكننا فوجئنا مرة أخرى بعدم الالتزام بهذا الموعد بدون أي تفسير.

سيدي رئيس المجلس،

يبدو لي أنه بمرور الوقت عوض أن نصدر قانون تجريم التطبيع نحن بصدد التطبيع مع تدمير غزة والإبادة الجماعية وسلاسل الجرائم والتجويع والتعطيش للشعب الفلسطيني في غزة بالخصوص.

لقد أثبتت عملية طوفان الأقصى منذ انطلاقها يوم 7 أكتوبر يوما بعد يوم العديد من الحقائق أولها أن طريق تحرير فلسطين هو المقاومة ولا شيء غير المقاومة وأسقطت نهج أوسلو وجميع أنهج الاستسلام الأخرى.

الحقيقة الثانية هي عملية طوفان الأقصى بلورت جبهات إسناد عربية شملت كل من المقاومة اللبنانية والعراقية والسورية واليمنية التي لعبت دورا كبيرا في تخفيف العبء على المقاومة الفلسطينية واستبسالها وكانت سندا معنويا كبيرا للشعب الفلسيطني.

الحقيقة الثالثة هي أن أمريكا والكيان الصهيوني هما جسم واحد من خلال استعمال حق النقض للمرة الخامسة على التوالي ضد الوقف الفوري لإطلاق النار كشفت أمريكا أنها مع الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني.

والغريب أنه عوض التنديد بالموقف الأمريكي واستدعاء سفيرها للاحتجاج عن الموقف الأمريكي ولم لا طرده يتولى والي بنزرت استدعاءه وتكريمه.

لقد فضح طوفان الأقصى المنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي فقد ظهرت بالكاشف أنها أدوات في يد القوى العظمى لحماية مصالحهم.

طوفان الأقصى يؤسس لمشهد عالمي جديد حيث أن القديم يحتضر والجديد في حالة مخاض والمتمثل في منظمات عالمية تستجيب لطموحات الشعوب التواقة للحرية والانعتاق من براثن الإمبريالية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق. المقعد 186.

السيد معز الرياحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والطاقم المصاحب لها،

سيدي الرئيس، لن أخوض في مشاريع قوانين هذه الميزانية، سأركز على ثلاث نقاط:

أولا، أتوجه إلى السيد رئيس الحكومة رأسا بنداء: خمس عائلات بمجاز الباب أرباب هذه العائلات هم من عملة الحضائر الذين بلغ سنهم الستين سنة وهم اليوم يطالبون بحقهم في الجراية خاصة وأن الحصول على الجراية بعد سن الستين سنة يتطلب الكثير من الوقت وهذا ليس معقولا.

نرجو تدخلا سريعا لحل هذا المشكل خاصة وأن هذه العائلات تعاني من إشكاليات ظروفها المادية صعبة منذ البداية فما بالك اليوم تتقاضى هذه العائلة 200 دينار ماذا يمكنهم أن يشتروا بهذا المبلغ؟ هل سيسددون به ثمن الماء والكهرباء أو تأمين المعيشة والأبناء يدرسون؟

أرجو من سيادتكم السيد رئيس الحكومة التدخل السريع خاصة وأن البعض من هؤلاء العائلات مهدد بما لا يحمد عقباه. أرجو من سيادتكم التدخل السريع السيد رئيس الحكومة.

ثانيا، فيما يتعلق بمنحة 200 دينار، هذه المنحة لا تكفي للمعيشة في الحقيقة لابد أن تتم مراجعتها في إطار عقد اجتماعي تضامني يكفل كرامة المواطن التونسي وخاصة أبناء دائرتي مجاز الباب من ولاية باجة والمشكل وطني بالأساس سيدي الرئيس.

ثالثا وأخيرا، لقد تقدمنا بمطالب رسمية لبلدية مجاز الباب وللسيد المعتمد الأول بولاية باجة والسيد وزير الداخلية لتخصيص عقار بلدي شاغر حاليا لتخصيصه للأطفال المعاقين وخاصة أطفال طيف التوحد، نرجو منهم التدخل السريع لإيجاد مركز يأويهم ويهتم بهم.

كما لا يفوتني في الأخير أن أترحم على فقيد مجاز الباب السيد فاكر التوكابري، كاتب عام بلدية باجة الذي وافاه الأجل، نرجو له الرحمة وليتغمده الله برحمته الواسعة ويرزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان إنا لله وإنّا إليه راجعون وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل له سبع دقائق. المقعد رقم 144.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بوزارة المالية وعلى رأسها السيدة الوزيرة،

كما نحيي زملائي الكرام،

السيد الرئيس، إن الشعب التونسي وسأظل دوما أتحدث باسمه لا تهمه غلق ميزانية ولا فتحها مادام الفساد مستشريا بجميع أنواعه على مستوى لوبيات مالية فاسدة وعلى مستوى إداري للأسف.

أنا محمل برسالتين: الرسالة الأولى السيدة الوزيرة، من حضائر 45-55، هذه الفئة التي يتلاعب بها الجميع وخاصة التلاعب الإداري وفي كل مرة تأتون إلينا بموضوع حارق تارة موضوع ذوي الاحتياجات الخصوصية وتارة أخرى موضوع الحضائر إلى درجة أن هناك من اتهم هذا البرلمان ليس برلمانا وطنيا وليس شعبيا ولكن كل هذه الأمور تدار داخل الغرف الإدارية.

سيدتي الوزيرة، لقد أنصف هذا البرلمان هذه الفئة وبدأ الناس يتفلسفون وبدأت الإيحاءات وكل شيء حمّلوه للبرلمان.

هذا البرلمان سيدتي الوزيرة وقد ناقشت هذا الموضوع مع السادة في لجنة المالية إن تطبيق القانون ليس من 1 جانفي 2024 بل من 27 أكتوبر 2021 وهذا يعني حتى الشخص الذي سنه 58 سنة يشمله هذا القانون.

مسألة أخرى، هناك من تحدث في هذا الموضوع وقال كل شخص سيجدون له مكانا فسيتم تشغيله والبقية سيتم التخلي عنهم وهذا عيب إذا كان عامل حضيرة عمل مدة 13 سنة وضحى بوقته وبعمره فهذا غير معقول وعيب علينا كدولة وكشعب تونسي يجب تسوية وضعيات هذه الفئة وإذا أحيل شخص على التقاعد وحتى من لا يشملهم هذا القانون يا إلاهي وتجاوز سنه 60 سنة ويحال على التقاعد ويتقاضى 180 دينار. ماذا يمكن أن يفعل بـ 200 دينار؟ 180 دينار لا يمكنك أن تحتسي بها قهوة نعم أتحدث في العموم السيدة الوزيرة فـ 180 دينار ماذا يمكنها أن تفعل؟

لذلك نرجو أن مثل هذه المواضيع التي تسبب إحراجا للبرلمان وتحرجكم أنتم كحكومة وكوزارة مالية يقع حلها السيدة الوزيرة، يجب حل مثل هذه المشاكل فنحن لا نشعر بسعادة عندما توضعون أنتم في حرج ما يهمنا هو مقاومة الفساد.

السيدة الوزيرة، بعد موضوع الحضائر الذي بلغناك به هناك موضوع فساد وأنا محمل برسالة من عائلة المنصف العكرمي أو الزارعي، نعرفه كما نعرف الشمس أكيد أنك تعرفينه، هذا إنسان ذو كفاءة علمية منذ صغره لم يتحزب وهو بعيد عن كل ما سياسي تكنقراطي إنسان وطني بأتم معنى الكلمة يجد نفسه متهم وهذا من منظوريك ومن واجبك سيدة الوزيرة حماية كل شريف وكل إداري وكل وطني من هذه اللوبيات المالية الفاسدة التي تريد أن تلعب إلى حد الآن وتنخر باقتصاد بلادنا ولهذا السبب ذكرته فقط للعديد من المعطيات ولست على استعداد بأن أذكر أي معطى لأنني أحترم القضاء وأحترم القانون.

السيدة الوزيرة، إن رسالتي إليك مباشرة وإلى السيد رئيس الجمهورية بأن يحمي كل وطني شريف يقاوم هذا الفساد ويقاوم المنصف العكرمي الضريبة الوحيدة أنه رئيس مدير عام الشركات الكبرى والصغرى الوطنية والخارجية ولا توجد لدي معلومات ثابتة مائة بالمائة تم تعيينه تقريبا منذ 2019 وحسب قولهم أنه بعد مجيئه إلى هذا المكان أصبحت الضرائب التي تدخل للدولة التونسية في العشرة ونحن كبرلمانيين وكحكومة نبحث ونريد هذه الجباية لدولتنا وإلى وطننا حتى نصلح الشأن الاقتصادي والاجتماعي.

لذلك لدي ثقة كبيرة في القضاء وفي القطب القضائي بأن ينصف هذا الرجل ولا قدر الله إذا كان متهما فأنا مستعد كما دافعت عنه أن أعتذر ولكن أنا متأكد ألف بالمائة أنه بريء فقط هو يدفع ضريبة أنه وطني ويريد أن ينهض بهذه البلاد وشكرا لكم أتمنى أن يكون مطلبي قد بلغكم وأن تحمي منظوريك ولابد أن يكون القضاء عادلا في مثل هذه المسائل حتى نقاوم الفساد وننقذ تونس وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، مرحبا مجددا بالسيدة الوزيرة وأعضادها ضيوفا على مجلسنا، مجلس نواب الشعب وممثليه، نتمنى أن تكون لقاءاتنا بك كما تعودنا بها لقاءات مثمرة ولقاءات خاصة وشفافة من أجل المضي بتونس إلى برّ الأمان اقتصاديا إن شاء الله وسياسيا واجتماعيا.

شكرا مرة أخرى ومرحبا بكم.

الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، المقعد رقم 108. فليتفضل.

السيد حاتم لباوي

مرحبا بوزارة المالية،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

شكرا السيد الرئيس،

نحن اليوم أمام غلق ميزانية 2017-2018 وسنة 2019 و2020، السؤال الذي يجوب بخاطري، أين ميزانية سنة 2021؟ أين ميزانية سنة 2022 وأين ميزانية 2023؟ من المفروض ومن المنطق أن تختم وتغلق كل ميزانية في نفس السنة ولا تبقى مفتوحة بهذا الشكل إذن بهذا الشكل فإن ميزانية سنة 2024 التي تمت مناقشتها قد يتم غلقها في سنة 2030.

أنا أتساءل عن قلة دراية وربما عن "جهل" لماذا لا يتم غلق هذه الميزانيات في آجالها كما حدث في عدة دول أخرى؟ حتى أننا أصبحنا اليوم نتحدث عن عرف حيث أصبح من العادي أن ميزانية سنة 2017 أو ميزانية سنة 2018 لم يقع غلقها، لقد أصبح هذا عرفا ولكن نتمنى أن يكون العرف في أشياء جيدة ولا يتم تطبيقه في مثل هذه الأشياء هو عرف تكميلي. وهذا طبعا سينعكس سلبا على مصداقية الدولة التونسية في المجتمع الدولي وربما حتى على علاقتها بالجهات المانحة ونخشى أن يضر هذا بتصنيف الدولة التونسية مما سنعكس سلبا على الاستثمار.

بقي لدي بعض الوقت سأخرج عن الموضوع لكن في نطاق العمل بما أنك سيدتي الوزيرة تترأسين وزارة سيادية وتلتقين برئاسة الحكومة وبسيادة رئيس الجمهورية دوريا إن المقاولين في تونس وخاصة مقاولو الأشغال العمومية في بعض الأحيان أصبحوا أقوى من الدولة وذلك بمفعول القانون، اليوم يتعهد المقاول بمشروع ويتركه معلقا ولا يقوم بإتمامه ولا يتم غلق الصفقات، لماذا؟ لأن السلطة الجهوية أو غيرها تخشى أن تغلق الصفقة فهي تقول لو أقوم بغلق الصفقة سأبقى أنتظر مدة ستة أشهر أو مدة سنة أخرى لذلك تضطر إلى انتظار إنهاء المقاول لأشغاله عوض البحث عن مقاول آخر فالوضعية مثل وضعية المرأة التي بقيت متمسكة بزوجها من أجل أطفالها.

عندما أتحدث عن القصرين سيدتي الوزيرة، هناك مشروع المسبح البلدي فقد مرت حاليا سنة بالضبط وزارة الشباب والرياضة ووزارة التجهيز في حيرة من أجل إيجاد أموال لدفع مستحقات مقاول علما أن هذا المشروع تم الشروع فيه سنة 2017.

سيدتي الوزيرة، عندما أتحدث عن منتزه وادي الدرب بالقصرين فإن الأشغال لم تنته إلى يومنا هذا، عندما أتحدث عن الملعب الرياضي بالقصرين غادر المقاول منذ 2009 ولا وجود لمتابعة ولا رقيب ولا حسيب.

السيدة الوزيرة، عندما أتحدث عن معتمدية فوسانة في القصرين هذه المعتمدية أصبحت جزيرة معزولة طريق وحيد يربطها بالجمهورية التونسية الطريق الوطنية عدد 13 عين عليها مقاول تقريبا منذ سنتين أو أكثر في كل مرة يتم العفو عنه وإرجاعه، الأطفال لا يدرسون ولا يذهب أحد للمستشفى الفلاحة معطلة علما بأن هذه المنطقة قطب فلاحي صاعد وكبير جدا والسيد المقاول أقوى من الوزارة، لو كنا في العهد السابق لتم تشغيل أحد الصناديق وتم إنجاز الطريق الوطنية عدد 13 وتم فض هذا المشكل ولكننا بقينا بين أخذ ورد.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق. المقعد رقم 198.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم،

نريد الترحيب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، نفس التساؤلات التي تقدم بها زميلي، ميزانية سنة 2017-2018-2019 وسنة 2020 وهناك ميزانيات أخرى لم يتم غلقها بذلك فإن معظم الذين يتولون غلق الميزانيات مورطون فإن صادقت معكم سيتم استدعائي في البحث وأنا لم أفعل أي شيء يعني أن هذه الميزانيات لم يصادق عليها المجلس الفارط والمجلس الذي سبقه والذي قبله منذ سنة 2017 والآن يتم عرض هذه الميزانيات علينا في إطار القانون وفي إطار تواصل الدولة وفي إطار كذا نجد أنفسنا نصادق على ميزانية لم نرها أصلا حتى عندما كنا خارج المجلس نعارض هذه الميزانيات، الميزانية كلها مديونية فأنت السيدة الوزيرة وجدت نفسك تعانين ونحن كذلك، هل تعني موافقتي أن أعطي الشرعية لهذه الميزانية، كيف ذلك؟ مع العلم بأننا لا نعرف شيئا عن هذه الميزانية ولم نرها. هذا الكلام غير معقول. يجب محاسبة هؤلاء الأشخاص ويجب أن نعرف كيف أتت هذه الأموال وأين تم صرفها ثم سنصادق، أقل ما في الأمر أن الإنسان عندما ينام ويضع رأسه على الوسادة ينام مطمئنا ولكن الآن ميزانية 2017-2018-2019 و2020 للقائل أن يقول كأن السنة بيوم وفي الأخير نأتي هنا إلى المجلس في إطار أن الدولة كذا علينا أن نصادق على الميزانية.

هنا أطمئنك السيدة الوزيرة أنني لن أصادق على هذه الميزانيات "لا تعمل يدك ولا تخاف" أنا أصادق على ميزانية درستها وقرأتها وسهرت هنا ونمت في السيارة إلى طلوع الفجر، لا أصادق على ميزانية قام بها الجماعة، هذا أولا.

ثانيا سيدتي السيدة الوزيرة، هناك مشاريع معطلة في ولاية نابل نأخذ MC 27 توفيت أجيال وجاءت أجيال وجاء مدير تجهيز وذهب مدير تجهيز وجاء والي وعزل والي ولم يستطع أي شخص إكمال هذا المشروع إلى أن أصبح طريق الموت وفي الشتاء هذا الطريق كله حفر وأمطار وكذلك في فصل الصيف "غبار" والوضع سيء والناس يموتون.

نريد أن نعرف هل أنه ليس هناك اعتمادات أو أن هناك أشخاصا أقوى من الدولة أم أن السلط الجهوية نوابغ ونحن لا ندري؟ نريد أن نفهم.

السيدة الوزيرة، في مجال الصحة هناك ولايات أخرى نحن لدينا تقريبا 2 مليارات و900 ميزانية ولاية نابل وهناك ولايات أخرى تتحصل على 10 مليارات، نابل "الاسم العالي والمربط الخالي" لذلك يجب أن نضيف لها نقطة لتصبح "تابل" هذا الاسم أضرّ بنا وأهلكنا تسمع بأقطاب سياحية وصناعية وفلاحية ولا يوجد شيء المناطق الداخلية أفضل منا نحن نود أن تكون كل الأمور متوازنة ما نريده هو التوزيع العادل للثروات، نحن لم نر هذا.

لدينا الآن في ولاية نابل صيانة دور الثقافة ودور الشباب، ولاية نابل بأكملها خصص لها 670 مليون، هذا المبلغ لا يكفي لبناء منزل. بالنسبة إلى سليمان، تهيئة القاعة الرياضية وصيانة القاعة خصص لهما 300 مليون. ماذا تكفي 300 مليون؟ سعر الخروف 2 مليون، هل أن 300 مليون كافية لصيانة قاعة لبلد يضم 60 ألف ساكن ونحن نسير إلى الوراء.

بخصوص أمر آخر السيدة الوزيرة، هناك شركات وهناك مصانع قائمة الذات تقول السوق في سوق سيدي عبد السلام تأخذ عليها وزارة المالية 10% كتسبقة كدفع لـ "TVA" ألا تعلمون بأن الناس ظروفها المادية أصبحت صعبة، ألستم على علم بهذا الموضوع، ألا تعلمون بأن الناس لم تجد أموالا لدفع مستحقات العاملين، لم تجد أموالا لدفع فواتير الكهرباء وكذا وتطلبون منهم دفع تسبقة وأعود وأقول دائما بأن القانون فيه ظلم وفيه حيف تشتري بـ 19 وتبيع بـ 7 وسندفع لك.

يا أولادي إن الجميع الآن في أزمة، كما تعيشها الدولة يعيشها المواطن.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل دقيقة للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب.

السيد عبد القادر بن زينب

السيدة الوزيرة، لقد جئنا هنا من أجل تغيير منوال التنمية نريد نظرة أخرى للبلاد نريد أن نبني يمكنك بالسلطة أن تأخذ من المواطنين ولكن الناس ستفلس ويصبح من كتن يشغل 100 عاملا يصبح يشغل 20 عاملا بما أن حق الدولة 7 % خذي حقك، لا تقولي سأرجع لك ولا يجب أن تبقوا شركاء، إذا كان حقك 19 % خذي 19 %، أما أن تشتري بـ 19 وتبيع بـ 7 ثم تقولين سأعيد لك ويجب عليك أن تدفعي تسبقة، تصوري أن صاحب شركة يشتري بـ 19 ويدفع تسبقة 10% "TVA"، 29 ويبيع بـ 7 الفارق 22 من سيعوض له؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم مختار عيفاوي غير منتمي له أربع دقائق. المقعد رقم 213.

السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

تبدأ المقاومة عندما يبدأ الطغيان فما بالكم عندما يتعلق الأمر بالإبادة الجماعية لشعب والتي ذهب ضحيتها أكثر من 30 ألف شهيد فألف شكر لمن آمن بالمقاومة سبيلا للتحرّر وشكرا للمقاومة الفلسطينية الصامدة والتي آمنت أن الخذلان لا يمكن أن يكون إلا عربيا.

السادة النواب، من باع فلسطين نوعان خونة بوجوه مكشوفة وخونة يلبسون القناع الثوري الكاذب.

السادة الكرام، إن هذا المجلس تحوّل الى سوق عكاظ حيث لا شيء يباع فيه ويشترى سوى الشعر والخطابة الرنانة في زمن لا صوت يعلو فيه سوى صوت المدافع والرشاشات والإبادة لشعب أعزل.

إن هذا الصمت الرهيب والمريب تجاه الجرائم الصهيونية وتأجيل الجلسة العامة المتعلقة بقانون الخيانة العظمى للشعب يجعلني أعتقد أن الحركة الصهيونية تمسك بألسنة الكثير من السياسيين والمثقفين والإعلاميين حتى تحولوا إلى بوق دعاية تتغنى زورا بالمصلحة الوطنية ومصلحة الوطن العليا الهدف منها قبر هذا القانون نهائيا، رهانهم في ذلك انتهاء وتوقف الحرب وانتصار عدوّ غاصب في حرب إبادة ولكن تناسوا أن الكيان الصهيوني منذ احتلاله الأراضي الفلسطينية لم يتوقف يوما عن ارتكاب المجازر في حق أصحاب الأرض تقتيلا وتهجيرا قسريا واعتقالا.

السادة النواب، كنت أعتقد لبرهة أننا ضمير الشعوب الثائرة من أجل الحرية والعدالة لكنني أصبحت مقتنعا أننا لم نتجاوز بعد الشعارات دون المرور للفعل والتشريع، نحن لم نخذل الشعب الفلسطيني فحسب بل خذلنا قضية إنسانية جوهرها الحرية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

السادة النواب، إن رئاسة المجلس ومكتبه مازالا ماضيان في سلسلة الخروقات التي دأب عليها للنظام الداخلي والسطو على إرادة النواب حتى أصبح مجلسنا لا يختلف عن سابقيه والتي رفضها الشعب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الزميل رشدي الرويسي غير منتمي له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

كان مقررا أن تكون هذه الجلسة جلسة تصويت لغلق ميزانيات سنوات خلت لكني لن أتحدث في صلب هذا الحديث وأبدأ بالتحية تحية وطنية ديمقراطية أصالة عن نفسي ونيابة عن كل من وضع ثقته في شخصي من أجل إبلاغ صوت الشارع الذي ظل يهتف: "الشعب يريد تجريم التطبيع".

تحية لكل من قاوم وقال لا.

يقول محمود درويش:

"حَاصِر حصَارك... لا مَفَرّ!

سَقَطت ذِرَاعك فَالتَقِطهَا!

واضْرِب عدُوَّك... لا مفرُّ..

وَسَقَطْت قربَكَ، فالتَقطنِي!

واضْرُب عَدُّوك بِي، فأنت الآن:

حُرٌّ وحُرُّ وَحُرّ".

معركتنا اليوم هي معركة اقتصادية ضد الإمبريالية وضد الكيان الصهيوني الغاصب هذه المعركة يجب أن تتواصل في ضرب المصالح

الاقتصادية للعدو معركتنا هي معركة إعلامية بأن نوصل صوت من لا صوت له في مختلف المنابر.

معركتنا أيضا هي معركة سياسية ويجب أن يكون عنوانها الأكبر اليوم هو تجريم التطبيع وخيانة الشعب التونسي العظمى لكل من طبّع ووضع يده في يد العدو ولكل من قام بدعاية ولو بسيطة من أجل فرض أمر واقع نحن نرفضه.

تحية لكل من سقط في ساحة المعركة ولنا تونسيون عديدون سقطوا هناك من أجل الدفاع عن قضية عادلة.

اليوم لا يمكن أن نناقش أي قانون دون أن نحيي المقاومة ودون أن نجرم التطبيع ودون أن نقول نحن سند للمقاومة ونحن هنا من أجلكم ومن أجل أنفسكم شكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم أحمد سعيداني عن كتلة الخط الوطني السيادي له خمس دقائق، فليتفضل.

السيد أحمد سعيداني

شكرا سيدي الرئيس،

ولكم تمنيت لو كنت أنت سيد الأنور المرزوقي رئيس مجلس نواب الشعب.

اليوم الرابع والأربعين بعد المائة في مجزرة ترتكب ضد شعبنا العربي في فلسطين المحتلة قبل أن أتساءل ماذا قدم مجلس نواب الشعب للشعب الفلسطيني هذا المجلس ماذا قدم للشعب التونسي؟

بعد الثالث عشر من مارس 2023 لم يستطع مجلس نواب الشعب تمرير مقترح قانون واحد على الجلسة العامة سوى مقترح قانون تجريم التطبيع وكل ما تم تمريره في هذا المجلس كانت مشاريع قوانين فالمجلس الذي يعجز عن تمرير مقترحات قوانين لا يستطيع ان يقدم شيئا لا للشعب الفلسطيني ولا للشعب التونسي.

في دولة المواقف العابرة للقارات هناك وزراء يعجزون عن اتخاذ إجراءات في صميم الديبلوماسية الاقتصادية وعن التمثيلية الديبلوماسية وتدعيمها في البلدان التي تشهد توترا والتي جاءت منها موجات هجرة ستصبح بمئات الآلاف إن لم تكن بالملايين.

هؤلاء العباقرة عباقرة الجغرافيا السياسية اليوم يستكثرون على مجلس نواب الشعب انتخب وللمرة الأولى في تاريخ هذا الشعب بصفة ديمقراطية مباشرة تعبر عن الإرادة الحرة لأوسع فئة شعبية ولأوسع جماهيره والتي نادت وقالت بأن الشعب يريد تجريم التطبيع.

في دولة المواقف عبر القارات برلمان يصادر مكتب مجلسه الإرادة الجماعية صوت أعضائه بأكثر من تسعين صوتا على تمرير فصلين في قانون تجريم التطبيع.

في دولة المواقف العابرة للقارات رئيس مجلس نواب الشعب يعتمد سياسة الأرض المحروقة وندعوه من هنا الى الاستقالة لأنه عجز عن تسيير هذا المجلس وعجز عن حل التناقضات التي تشق هذا المجلس بل الأدهى والأمرّ أن رئيس مجلس نواب الشعب هو المتسبب الرئيسي في كل التناقضات والتناحرات الموجودة به.

ما الذي سيقدمه هذا المجلس لعموم شعبنا؟ أتساءل وأدعو الزملاء إلى أن يتساءلوا في هذا الغرض، أين القوانين التي تتجه نحو الاقتصاد الاجتماعي؟

أين القوانين التي تغير حياة المواطن؟ لنسأل أين القوانين التي تجرّم التطبيع في الدولة التي ترفع شعار السيادة الوطنية والعدالة الاجتماعية والتعويل على الذات شعارات لا تغني ولا تسمن من جوع.

مرة أخرى بكل لطف وبما يخوله لي الدستور من حرية تعبير أدعو الرئيس إبراهيم بودربالة الى تجنيبنا الصراعات في هذا المجلس وإلى أن يستقيل من رئاسة المجلس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له سبع دقائق، فليتفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

في الحقيقة أردت أن أسوق ملاحظة قبل أن أمر للقانون الذي نحن بصدد مناقشته وأعبّر عن استيائي لما ورد في المراسلة التي توجهت للسيد رئيس المجلس فلا وجود لمشكل أن تطالب بتعقيب ثان للسيد الوزير لكن ما ورد فيها وخوفا من أن تمر العديد من المغالطات للرأي العام لا أتصور أن السادة النواب أو أحدا منهم يمرر مغالطات للرأي العام. لذا في الحقيقة أعبر عن استيائي لما ورد في نص الرسالة الكتابية والتي وقعت تلاوتها من السيد رئيس المجلس.

أيضا ملاحظة أخرى في الحقيقة كنا نتمنى أن يمكننا النظام الداخلي اليوم من التحادث مع السيد وزير النقل وصراحة تعدّ طلبات مقابلته بالعشرات ولكن الى حد الآن لم يقابل أحدا رغم أن المشاكل عديدة ونحن هنا في إطار تداول هذه الإشكاليات وقد حدثت فاجعة أليمة البارحة في صفاقس حيث توفي طفل مقبل على اجتياز مناظرة البكالوريا في السكة التي تشق صفاقس.

في الحقيقة خلف الحادث حزن كبير في صفوف أصدقائه وزملائه واحتجاج أطفال من المعهد النموذجي كنا نتمنى أن نتحاور على الأقل فيما يمكن إنجازه في خصوص أعمدة تقاطعات أنشأت من الثمانينات ويعتبر هذا حقيقة مشكلا كبيرا.

عذرا سيدتي الوزيرة، بالنسبة لي في الحقيقة قانون غلق الميزانية هو قانون مهم ومهم جدا ويجب أن نبين للرأي العام أن غلق الميزانيات لم تكن حكومتكم طرفا فيها.

وفي الحقيقة ما ورد في تقرير محكمة المحاسبات وأعتقد أنكم واعون به مهم جدا أولا في طلب التعجيل في الميزانيات السابقة 2021 و2022 من حيث تقديم قانون غلق الميزانية.

الملاحظة في شأن النفقات التي لم تتجاوز 50% بالنسبة الى التسيير والتصرف و10% للاستثمار، لماذا قلت بأن هذا القانون مهم؟ لأن الأكيد أنه سيمكننا من أن يكون إعداد ميزانياتنا أقرب الى الواقع. صحيح أن إعداد الميزانية يعتمد بعض المعادلات كسعر البرميل والنمو وغيره لكن حتى إمكانية صرف الميزانية مهم جدا لأخذه بالاعتبار.

في الحقيقة اندهشت حين لاحظت مثلا أنّ قانون المالية التعديلي سنة 2020 وقع تقديمه في شهر ديسمبر وحين رأيت الفارق بين قانون المالية التعديلي وقانون غلق الميزانية أقول بأن هناك إشكالا فنحن نبني للإمام ونود أن يرجع غلق الميزانية 2021 -2022 لكم خاصة ويكون لدينا في أقرب الآجال ويمكننا حقيقة من البناء مع بعضنا للميزانية القادمة.

في الحقيقة ككتلة وكنائب نتابع بكل انتباه اللقاءات الأخيرة مع البنك الدولي والصندوق السعودي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الاستثمار وقد توجهت إليك شخصيا بسؤال لمن سنتوجه لجلب الاستثمارات؟ وهنا أرى بعض الردود ان شاء الله تتوفق حكومتكم ورأينا بعض البشائر مثل الهبة اليابانية التي ستمكن من وحدة نموذجية لمعالجة المياه وهناك استثمار بخصوص قطار لنقل الفسفاط بصفاقس ونتمنى العديد من الاستثمارات.

كما رأينا أيضا مداخيل المواطنين بالخارج تبشر بالخير والسياحة ونطلب منكم أكثر عمل صراحة في هذا الظرف الصعب هم كانوا السند ونود أن يكون العمل أكثر.

السيدة الوزيرة، في الحقيقة كنت قدمت لك طلبا في الجلسة الفارطة ومن الممكن أنه لم يقع التفاعل بسرعة يتعلق بخطايا إرجاع محاصيل صادرات بعد الآجال وهي مذكرة منذ 2019 وأحاول أن أبسط اليوم في عملية تدقيق نجد شخصا استرجع أمواله وحتى إن طرأ عليه تأخير يوم او اثنين فإنه يسدد 30% فنقوم بعملية تدقيق لشخص نجده لم يسترجع أمواله فنعطيه حلين يسترجع أمواله ويدفع 30% مثل السيد الآخر حسب رأيي يمكن أنه لم يمنح لتأخير في ورود هذه المحاصيل للصادرات.

إذن هنا أرى أن هناك حيفا وأتساءل عن تأثيره؟ العديد من المصدرين يقولون لا أتعامل إلا مع حريف متأكد أنه سيدفع لي في الوقت ولا يمكن أن يتعامل مع حريف يمكن أن يتأخر عليه بعض الوقت. إذن هنا توجد إشكالية ويجب مراجعتها مثلما قلنا الإنسان الذي استرجع المال دون أن ندقق عليه مجرد تأخير حسب رأيي لا يمكن أن نحتسبه مثل الشخص الذي استرجعها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للنائب المحترم صابر المصمودي.

السيد صابر المصمودي

التي استرجعها بعد التدقيق وحتى بعد أن قمنا بالتدقيق إن استرجعها تحصل على 30% وإن لم يحصل على المال نفس الشيء 30% وهي مذكرة يمكن أن تطلع عليها في إطار الامر الذي تم تسجيله هنا في الصلح الديواني إذن إن كانت هناك إمكانية الأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة ولكم سديد النظر يمكن أن يكون لكم تفسير لهذا المنشور وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم المختار عبد المولى عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق، فليتفضل.

السيد المختار عبد المولى

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة المحترمة والفريق المرافق لها،

بصراحة سأتحدث عن آلام بعض المواطنين في ولاية تطاوين اليوم فقد تأخّر لأكثر من شهر صرف أجور أعوان شركة البستنة والغراسات بتطاوين هذا الإشكال يعتبر عنصرا اقتصاديا ولابد من إصلاح يضمن حقوق هؤلاء المواطنين التونسيين في هذه الشركة والدعوة موجهة إلى المسؤولين في هذه الحكومة لضرورة العمل على صرف رواتب هؤلاء المواطنين التونسيين واحترام حقوقهم نظرا لما قد يترتب عن عدم صرف هذه الرواتب من ظواهر قد تكون أكثر خطورة وقد تؤدي إلى تفكك المجتمع وتشوه رقيه الأخلاقي والاجتماعي.

أريد أن أسأل سيادتك السيدة الوزيرة فهؤلاء الناس لهم عائلات والتزامات وحاجيات يومية ومصاريف وفواتير يجب تسديدها ومن غير المعقول أن يبقوا أكثر من شهرين دون صرف رواتبهم ولم أفهم لماذا تتكرر هذه العملية أكثر من مرّة ونتحدث عن نفس الموضوع منذ سنة سواء من قبل نواب الجهة من جهة أو السلط الجهوية من جهة أخرى ولا تتم حلحلة هذا الموضوع ولا أفهم ألا يعني لكم هؤلاء الناس شيئا؟!

يجب عقد جلسة وزارية في هذا الغرض إلى متى تبقى معاملة هؤلاء الناس بهذه الطريقة؟ هذا غير معقول خاصة حين نبعث مراسلات كتابية لبعض الوزارات ذات العلاقة ومؤخرا مراسلة للسيد رئيس الحكومة حتى يجد حلا لهذا المشكل وحتى تلتزم الأطراف بخلاص الأجور كما تم الاتفاق في 2020 على خلاص أجور عمال شركة البستنة في 5 من كل شهر يرجع مراسلة لنائب الشعب بأن الأطراف ملتزمة بهذا الأمر ولكن المراسلة شيء يعني رد رئاسة الحكومة شيء والواقع شيء آخر السيدة الوزيرة.

لا يعقل أن لا يتقاضى الناس رواتبهم منذ شهرين رغم مباشرتهم فهم يحضرون قبل الموظفين ويغادرون بعدهم في كل الإدارات الجهوية في تطاوين أكثر من 1600 عامل يقومون بواجبهم ويعملون يوميا ولكن للأسف الشديد نرى تقصيرا ممنهجا من رئاسة الحكومة أو من وزارة المالية وكل الأطراف المتداخلة في هذا الموضوع، رجاء لا يحق لكم تجويع التونسيين وتهميش هؤلاء الناس فهم أصحاب الحق وليسوا شحاذين ومن حقهم أن تسددوا لهم رواتبهم وأن تعطوهم منحا إضافية أيضا نظير العمل الجبار الذي يقومون به في كل الإدارات الجهوية والبعض منهم في حصص مسائية وليلية في تنظيف كل الشوارع والأنهج في مدينة تطاوين وفي كل عماداتها وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية لها أربع دقائق، تفضلي.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا سيدتي الوزيرة،

حقيقة في العادة لدي دوما نقد لاذع وعديد الأسئلة لكن هناك اليوم إحساس غريب حين قرأت أن المشروع يتعلق بغلق ميزانيات الدولة لسنوات 2017 و2018 و2019 و2020 أجد نفسي سعيدة للغاية حيث عشت غلق ميزانيات 2013 و2014 و2015 و2016 حين رأيت 2013 والثغرة المالية التي كانت وكيف بذلنا كل جهدنا حتى نغلق تلك الثغرة المالية فإنني اليوم فرحة لأنني ما زلت على قيد الحياة وعشت هذا الوضع الذي سنغلق فيه ملفا كبيرا جدا ملف فترة كبيرة من "قودجو" وملف فترة كبيرة من الفساد المستشري في البلاد وملف أشخاص كانوا صراحة عصابة يحكمون بتعلة أنهم يكافحون الفساد في حين أنهم كانوا عصابة تبتزّ رجال الأعمال وتقايض من أجل حملاتها الانتخابية وكان راشد الغنوشي رئيس

البرلمان وكان الإرهاب يحكم هنا بجانبي وأمامي ولا يمكنني فعل أي شيء لا مشروع قانون ولا الحديث عن إصلاحات اقتصادية، كنت فقط أدافع لأتمكن من حماية هذه البلاد شرّ إرهابهم.

أتذكّر فترة الجهاز السري وفترة الديوانة التي كانت طاغية ويوسف الزواغي ومهدي بن غربية والأشخاص الذين كانوا بجانب يوسف الشاهد وفترة النفايات الإيطالية وفترة الأشخاص الذين رأيناهم وكل الملفات المتعلقة بالديوانة والابتزاز وغيرها وإن شاء الله كل هؤلاء الناس الذين يقبعون الآن بالسجون وحتى عملائهم يحاسبون كلهم واحدا واحدا.

أتذكّر أيضا الفترة التي كانت فيها الشعارات الرنانة والقول بأننا سنفعل وسنفعل والحديث الدائم عن الأموال ولكن كلها كانت شعارات وزجّوا بنا في أزمة مالية واقتصادية حقيقية.

أتذكّر أيضا فترة الكورونا التي طرأت علينا وفترة الذين كانوا يتاجرون بأرواح الناس وفترة الكذب والنفاق والإرهاب سنغلقها اليوم ونغلق هذه الميزانية ومهما يكن في هذه الحكومة وفي مجلس النواب فدوما نحمد الله وما أشعر به شخصيا أنه:

"إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر"

واستجاب القدر لنا وتخلصنا من الإخوان ومن الإرهاب ومن الفساد وصحيح أننا نعيش في ضائقة مالية وفي تراكمات وفي وضعية اقتصادية صعبة لذلك يريد النواب أن ينجحوا في تمثيل الشعب وإيصال صوته وإصلاح كل هذه التراكمات.

السيدة الوزيرة،

سادتي النواب،

أشعر اليوم أنني في لحظة تاريخية، لحظة غلق فترة الإرهاب والفساد وإرهاب اليوم مهما يكن أيها السادة النواب اليوم نحن سندخل فترة جديدة فترة الإصلاحات التنموية وهي تقتضي أن نتكاتف مع بعضنا ونساهم ونتعامل ونتعاون.

وإن رأت السيدة وزيرة المالية النواب منزعجين فلأن هناك قطيعة بين مجلس النواب والحكومة يجب إصلاحها ويجب أن تنفتح الحكومة على النواب ويجب أن يستقبلوا النواب في المقرات وأن لا تكون هناك مؤسسات تعمل ضد بعضها البعض لقد خرجنا من فترة أن يقيم كلّ نفر دولة بمفرده...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لك،

بكل ألم لن أبدأ مداخلتي دون أن أذكّر بوضع إخوتنا في فلسطين اليوم وأنّ الأمة قد تخلت عنهم تماما فالمرأة في فلسطين تموت جوعا والطفل أيضا كان الله في عون المقاومة الفلسطينية والمقاومة في كل شبر من تراب الأمة ولا لوم وهي نتيجة منتظرة من أمة قتلت وتآمرت على أسودها وأتحدى من ينسب نفسه من القيادات العربية الى الأحرار أن يكمل الصاروخ 40 تكملة لـ 39 صاروخ التي أطلقها القائد الشهيد صدام حسين رحمه الله. وأقول أنه سيأتي اليوم الذي تنتفض فيه الشعوب العربية وتحرر فلسطين، النصر آت والنصر سيكون حليف المقاومة الباسلة.

في علاقة بموضوعنا اليوم حول المصادقة على مشاريع قوانين تتعلق بغلق ميزانيات الدولة لسنة 2017 و2018 و2019 و2020 فلن أناقش الجوانب الفنية ولكن كمواطن تونسي بعد هذه الميزانيات وهذه السنوات التي مرت سأقيّمها من خلال واقع الجهات الذي ازداد سوءا تقريبا حيث أنّ الخدمات الأساسية تشكو الى الآن غيابا تاما وخدمات سيئة ونقص في مواد أساسية وغير ذلك.

وبالعكس هذه الميزانيات تقريبا ما وقفنا عليه فيما بعد من خلال لجان مجلسنا الموقر هنا اكتشفنا أننا جئنا ووجدنا تركة ما أنزل لنا الله بها من سلطان فحالة البلاد مزرية ولا يعلم بها سوى الله واليوم إن صادقنا أم لا أعتبر هذه الوثائق المتعلقة بالميزانيات كأنها جريمة أو إثبات جريمة لمن مروا كجراد على هذه البلاد ولم يرحموا شعبها.

على كل حال على الأقل يمكن التدارك اليوم في الميزانيات الجديدة وفي مسار 25 جويلية علينا التسريع قليلا على الأقل في المشاريع المبرمجة ولا نكون مثل سابقينا كثيري الحديث وقليلي الإنجاز مثلا نذكر في علاقة بمناطق التبادل الحر مع الجزائر تقريبا خلال هذا الأسبوع تدشين الرئيس الجزائري ونظيره الموريتاني معبر تندوف بين الجزائر وموريطانيا وآمال تخدم الشعبين مسألة كبيرة نتمنى أن ينجز هذا المنوال في معابرنا ومناطق التبادل الحر في أسرع وقت.

في نقطة أخرى ولكي ننجح ولا نقوم بعرض في كل مرة ميزانية على الحكومة أن تكون جدية مع ممثليها الجهويين وهناك مشاغل تخص المواطنين فمثلا ليس من الضروري أن يجتمع نائب ووزير في أمر يتعلق بحنفية ماء أو حي أو طريق أو حافلة للتلاميذ أيعقل أن يجتمع لأجل إنجازها نائب ووزير وحكومة؟ الأصح على المصالح الجهوية القيام بدورها والإنجاز على أرض الميدان على سبيل الذكر الطريق الوطنية بين القصرين وقفصة وفريانة بالذات وقفصة يعني طريق وطنية تقريبا هو ملف فساد بامتياز نطالب وزيرة التجهيز بفتح تحقيق في شأنه، أيعقل أن توجد فيه حفر في حين أنه طريق وطنية وهناك الكثير من المواضيع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار له أربع دقائق فليتفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، تعلمين أنه في تونس استخلاص 70% من الجباية متأتي من أعوان الجباية والاستخلاص وهنا يوجد أشخاص يعملون ويجتهدون ولديكم أعوان في وزارة المالية التابعين للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص والإدارة العامة للأداءات وهؤلاء الناس يعملون ويقدمون وتعتمد عليهم الدولة وبالتالي تعتمد على الجباية التي تتحصل عليها القباضات المالية.

سيدتي الوزيرة، السؤال الأول وهو النظام الأساسي لأعوان المالية وأظن أن هناك مقترحا لنظام أساسيّ لأعوان المالية سواء التابعين للإدارة العامة للجباية والاستخلاص وكذلك هم يتساءلون عن منحة الاستخلاص وكما تعرفون هناك التزامات للأعوان فهم في انتظار هذه المنحة.

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، سألتك في إحدى المرات عن ملف عدول الخزينة وتنقيح الأمر 2013 الخاص بعدول الخزينة ومنحة التوجه المحدثة في 2013 لم تعد تتماشى مع قيمة الوقود الآن حيث نعلم جيدا كم مرة ارتفع سعر الوقود من 2013 الى الآن.

ثانيا السيدة الوزيرة، اعتقدت أنه سيكون هناك تنقيح في مستوى منحة التبليغ والإجراءات أيضا ولا أعرف لماذا لم يصدر هذا الأمر الى الآن ولو أنه في جلسات سابقة صرّحت بأن الوزارة منكبة في خصوص هذا الأمر وتعمل عليه وسيصدر في القريب، نودّ منك السيدة الوزيرة إجابتنا فيما يتعلق بموضوعي عدول الخزينة والنظام الأساسي لأعوان الجباية والاستخلاص وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن النائب المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار له خمس دقائق، تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والمرافقين،

أولا، أريد أن أقدم طلبا عبر السيدة الوزيرة ونأمل أن يبلغ إن شاء الله حول زيارة سيادة رئيس الجمهورية لولاية المهدية، استبشرنا مرتين بالزيارة ولكنه يصل إلى الحدود ثم يعود والجميع في انتظاره وليس لدينا أي إشكال فكل ولاية المهدية فرحين بتوجهات السيد الرئيس ووفقه الله في ذلك ولكن من الغير المعقول أن ولاية مثل المهدية تحتل المرتبة قبل الأخيرة في التنمية ولن أتحدث عن الجهويات ولكن المهدية بها مشروع سبخة بني غياضة ومشروع جهر وتوسعة ميناء الصيد البحري ومحطة تطهير بكلفة 100 مليارا وأيضا المستشفى الجامعي الذي سيؤول للسقوط، وعبركم السيدة الوزيرة من فضلكم أن تبلغوا سيادة الرئيس أن مواطني ولاية المهدية مع توجهاته وينتظرون زيارته عما قريب لأن لدينا بعض المشاغل التي سنبلغه بها.

أولا، من طرائف البيروقراطية الإدارية التي تحدث بالمهدية في معاوضة لبلدية المهدية في مقاسم تابعة لها من سبخة بني غياضة حصلت على 40 ألف مترا لما يسمى بمعمل الجبس وقد ذكرت أملاك الدولة أن التسجيل سيكون مجانيا فالبلدية غير قادرة على ذلك وإدارة مشروع سبخة بني غياضة أيضا كذلك فتقوم وزارة المالية بتوظيف 70 ألف دينار على تسجيل عقد من إدارة تونسية إلى إدارة تونسية هذا ما ذكرته قباضة المهدية ونحن نريد إحداث مسرح هواء طلق في 40 ألف مترا بالمهدية والبلدية مشكورة فهي تدعم هذا التوجه لكن وزارة المالية تريد أن تحرمنا من مشروع لدينا سنوات طويلة بانتظاره بتعلة وجوب دفع 70 ألف دينار من قبل البلدية أو شركة بن غياضة اللذان يتبعان الدولة لوزارة المالية فلو كنت أعلم أن كل ذلك سيحدث السيدة الوزيرة لتوسلت إلى كل الزملاء بحذف 70 ألف دينار من ميزانية وزارة المالية وإضافتها إلى ميزانية وزارة الداخلية على الأقل لضخها في اعتمادات الجماعات المحلية.

بكل لطف نلتمس منكم السيدة الوزيرة، التدخل العاجل قصد إلغاء 70 ألف دينار وأن يكون التسجيل مجانيا علما أن البلدية راسلتكم وأجبتموها بالرفض وكان في رفضكم حرماننا من مسرح هواء طلق في حين أنه أصبح يتوفر لدينا اليوم أرض لمعمل الجبس وبما أن المسألة دولة في دولة فأعيدوا إلينا ملكنا لبلدية المهدية فنحن لم نعد معنيين بمسألة السبخة وبارك الله فيك.

ثانيا، لقد صادقنا على التخفيض الضريبي ومسألة FCR وفرح المواطنون وعمالنا بالخارج لكن بلغني أن مصالح الديوانة غير راغبة في توجه مجلس النواب كما أعتقد أن وزارة المالية والديوانة لا تريد التمشي مع مسألة FCR أردت القول أن مصداقية مجلس النواب الذي يمثل الشعب لا تكبر أمامه أية مسألة لأن هذا القرار لفائدة الدولة ولفائدة السلم الاجتماعي ويصب في خانة استتباب الأمن فأي مسألة تذكر هنا لن تفكر أي إدارة عمومية في مناقشة قرارات مجلس نواب الشعب.

ثم السيارات الموجهة للمعاقين، نحن لا نريد أن نسمع دعوات الشر جراء وزارة المالية فنحن نكون مسرورين لتقديم حوافز ولكن ما راعنا إلا أن المعاق يصبح ليس لديه أي حق في الحصول على سيارة بتعلة أن راتبه لا يتجاوز 500 دينارا وأن يكون لديه أحد الفروع أو الأصول في الخارج فإن كان راتبه أقل من ذلك فهل سيقدر على ثمن بنزين السيارة وإن كان لديه إبنه أو أباه أو أخاه بالخارج فهل أنه سيحتاج إلى وزارة المالية للتخفيض في سعر السيارة بل لكان غادر إلى الخارج، نرجو مراجعة قانون إسداء السيارات للمعاقين.

ثم بطبيعة الحال قانون الشيكات لديكم رأي أساسي كوزارة المالية إن شاء الله في القريب العاجل الفصل 411.

كذلك ما يسمى بوكالة النهوض بدعم الاستثمار بوزارة المالية أعتقد أن تعود المنح لفائدة المستثمر ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للنائب أحمد بنور تفضل.

السيد أحمد بنور

هناك سؤال سريع السيدة الوزيرة، من يريد أن يسرق من الدولة عندما يجد المال سائبا سيفعل ذلك فاليوم مثلا بلغني أن هناك أحكام بالسجن لبعض إطارات شركة فسفاط قفصة ونهب المليارات للدولة، أريد أن أتساءل أين الهياكل الرقابية المحلية والوطنية والجهوية؟ لماذا لا نتفطن إلى ذلك منذ البداية؟ لماذا نعلم بذلك بعد أن تصل السرقة إلى المليارات؟ لما لا تقع الزيادة في أعوان الهياكل الرقابية بما أننا سنحفظ أموالنا العمومية.

كذلك بالنسبة إلى مكافحة الفساد المالي أريد أن أطرح سؤالا، فهل التعامل مع رجال الأعمال الموقوفين هناك تسهيلات لاسترجاع الأموال على قول الزعيم الحبيب بورقيبة "خوذ وطالب" أو نطالبهم بكافة المليارات؟ كل الخوف من عدم الحصول على مليارات التعويضات كذلك تخريب مؤسسات رجال الأعمال فهل هناك جدولة بطبيعة الحال لرجال الأعمال الراغبين في ذلك.

النقطة الأخيرة، لماذا يتم التفويت في محجوزات الديوانة عبر وزارة....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم بدر الدين القمودي عن كتلة الخط الوطني السيادي له 18 دقيقة تفضل.

السيد بدر الدين القمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبإطارات وزارة المالية،

قبل أن نتطرق إلى موضوع اليوم أذكر بأن كتلة الخط الوطني السيادي سبق وأن تقدمت بمبادرة في اتجاه تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني وذلك في بداية الصائفة الفارطة وبعد عرض هاته المبادرة على اللجنة المختصة بدأنا الاشتغال داخل جلسة عامة في مناقشة بنودها وبعد المصادقة على بعض الفصول علقت الجلسة وحدد يوم 26 فيفري لاستئناف هذه الجلسة.

أنا أقول إن كتلة الخط الوطني السيادي لا زالت منفتحة على كل التعديلات والرؤى التي من شأنها أن تحقق توافقا داخل المجلس وتوافقا كذلك مع الموقف الرسمي للدولة التونسية ونعتبر أن تعليق الجلسة إلى موعد غير محدد أمر يثير الريبة ونرجو أن لا تكون المبادرة التي تقدم بها السادة النواب منذ أسبوع حول تعديل الفصل 60 من مجلة الإجراءات الجزائية أن لا تكون مبررا لعدم استئناف الجلسة ونحن نريد أن نعبر عن موقف رسمي داعما لشعبنا في فلسطين الذي تعرض إلى إبادة غير مسبوقة.

السيدة الوزيرة، في علاقة بموضوع اليوم وهو المصادقة على مشاريع قوانين تتعلق بغلق ميزانيات 2017، 2018، 2019، 2020 انعقدت جلسة يتيمة للجنة المالية يوم الثلاثاء 9 جانفي 2024 تم النظر في مشاريع قوانين تتعلق بهاته السنوات ونحن ندرك أن نظر مجلس نواب الشعب في مشاريع قوانين غلق الميزانية يندرج في سياق عمله الرقابي وعندما نعلم أن هاته الحقبة حقبة يوسف الشاهد الموسومة بالفساد وإهدار المال العام تستحق جلسات للنظر في كيفية تنفيذ ميزانيات هذه السنوات والفصل 66 من قانون المالية ينص على تولي الوزير المكلف بالمالية إعداد مشروع قانون غلق ميزانية الدولة وإحالة رئيس الحكومة إلى مجلس نواب الشعب مشروع قانون غلق الميزانية للسنة التي تسبق بسنتين السنة المعنية بإعداد مشروع قانون المالية وذلك بالتوازي مع عرض مشروع قانون المالية أي كان من المفروض عندما عرض مشروع قانون المالية أن ننظر في نفس الوقت في غلق ميزانيات هاته السنوات صحيح أنه كان هناك تقطع في عمل المجلس ولكن هذا التأخير كان بالإمكان ونحن لدينا نية التدارك أن نتدارك ذلك تطبيقا واحتراما لروح القانون ونص مشروع القانون صريح أن ننظر فيه عندما نظرنا في قانون المالية. وإذا احتسبنا سنتين يفترض أن نكون قد نظرنا خلال عرض مشروع قانون المالية مشاريع قوانين منذ سنة 2017 إلى سنة 2022.

الملاحظة الثانية، كيف يمكن اختزال عملية النظر في مشاريع أربع سنوات في جلسة يتيمة واحدة في مستوى اللجنة وهذا لوم داخلي يخص مجلس نواب الشعب يجب أن يتوخى عملنا الرقابي قدرا كبيرا من الجدية خاصة عندما نتناول تنفيذ ميزانيات يتطلب هذا الأمر عملا رقابيا مدققا في متسع من الوقت.

الملاحظة الثالثة، كذلك كيف يتم عرض مشاريع أربع قوانين متصلة بأربع سنوات في جلسة عامة وحيدة وأظن أن الأمر كان يتطلب مزيدا من التوسع في النظر في هاته المشاريع باعتبار أن يحصل هذا العمل الرقابي على حظه.

الملاحظة الرابعة، لماذا لم يتم إرفاق قانون المالية بهاته المشاريع كما ينص عليه القانون عندما نظرنا في قانون المالية تتعلق الأربعة مشاريع بفترة يوسف الشاهد 2020/2017 أغلبها في فترة يوسف الشاهد ويغلب على هاته المرحلة التي اتسمت بالفساد والرشوة والاستيلاء على المال العام هذا ما تثبته العديد من التقارير الرقابية المتصلة بتلك الفترة حيث انخرطت الإدارة في تبييض الفساد والفاسدين وحتى لا يكون هذا الكلام غامضا سأضرب أمثلة متصلة بوزارة المالية باعتبار حضور السيدة وزيرة المالية معنا، هناك أمثلة متصلة بعديد الوزارات ولكن باعتبار أنك حاضرة معنا اليوم سأضرب أمثلة من داخل الوزارة.

المثال الذي سأضربه يعطي صورة واضحة وجلية عن درجة الفساد التي عرفتها تلك الحقبة ملف الشركة التونسية للأوراق المالية حيث نسجل عدة خروقات وتجاوزات إدارية وجزائية متمثلة في تسخير موارد الدولة من أجل ضمان الحصانة الجزائية لرئيس مجلس إدارة الشركة التونسية للأوراق المالية وانخرطت الإدارة في التستر على الأخطبوط المالي الذي نخر الاقتصاد الوطني وصولا إلى تضليل العدالة الجزائية من خلال سوء تنفيذ تعليمات بالبحث الصادر عن النيابة العمومية والمصادقة على تقارير مغلوطة تفتقر إلى الحد الأدنى من الحرفية المهنية وإلى الأساس القانوني.

السيدة الوزيرة، سنة 2014 تمت المراجعة الجبائية للشركة التونسية للأوراق المالية والتي شملت فترة 2013/2010 لتنتهي أعمال المراجعة إلى المطالبة بدفع مبلغ 4.2 مليون دينار لخزينة الدولة وهذا موثق ومعروف وأنتم تعلمون ذلك أيضا.

في سنة 2016 نسجل انحرافا بإجراءات المراجعة وحرمان الخزينة العامة من مبلغ قدره 5.4 مليون دينار وسأفسر لكم ذلك لاحقا، في هاته الفترة تولى السيد رئيس مجلس الإدارة المعنية لـ "Tunisie Valeurs " الإشراف على وزارة المالية حيث تم تعديل نتائج المراجعة وحيث تراجعت المبالغ المستحقة للخزينة من 4.2 مليون دينار إلى 202 ألف دينار كما تم منح الشركة المذكورة فائض ضريبة على الشركات يحق للشركة استرجاعه بقيمة 1.4 مليون دينار إلى درجة أننا أصبحنا على وشك أن نطلب منه أن يسامحنا، فقد انخفضت من 4.2 مليون دينار إلى 202 مليون دينار كما قمنا بمنحه 1.4 مليون دينار في علاقة باسترجاع "TVA" ثم نطلب منه أن يسامحنا ونأمل أن نحصل على ذلك إن شاء الله.

وهكذا تتخلى الدولة عن مبلغ قدره 5.4 مليون دينار وهاته الجريمة أشرف عليها وزير المالية الأسبق وهو في نفس الوقت رئيس مجلس إدارة "Tunisie Valeurs" والذي نفذ الجريمة هياكل الوزارة المعنية بالمراقبة والأبحاث الجبائية التي دققت في هذا الملف والذين تلاعبوا بملف شركة "Tunisie Valeurs" يشتغلون إلى اليوم في مواقع حساسة داخل الوزارة ويفتقرون إلى الحد الأدنى من المصداقية وهو ما نستخلصه من خلال التعاطي مع ملفات محددة حيث تتم التغطية على الجرائم والخروقات وعدم استغلال نتائج التحقيق الجزائي المتصل ببعض المؤسسات على غرار " le grand hôtel" الكائن بالمنطقة السياحية سيدي فرج قرقنة والشركة المختصة في توريد الموز وشركة "SQA Export" المختصة في تصدير الزيت النباتي وهنا نسجل عدم ترتيب الآثار الجبائية لمثل هاته الملفات من حيث المراجعات والتدقيق والأبحاث اللازمة للبحث عن الجرائم الجبائية واستخلاص الديون المستحقة.

هذا يجرنا لموضوع يشغل الرأي العام اليوم سواء داخل وزارة المالية أو خارجها حيث يتم إيقاف أحد كبار إطارات الوزارة المشرف على إدارة المؤسسات الكبرى هاته المؤسسة التي تضطلع بدور كبير في استخلاص الجباية والتي باتت المورد الأساسي لموارد الدولة في ظل غياب موارد ذاتية أخرى.

أولا، تكلف إدارة المؤسسات الكبرى بالتصرف في الملفات الجبائية لصنف من المؤسسات باعتبار طبيعة نشاطها أو أهميته أو أهمية رقم معاملاتها وأظن أنه حسب التشريع الجاري به العمل أن كل المؤسسات التي تساوي أو يفوق رقم معاملاتها 20 مليون دينار تحت أنظار هذه المؤسسة وهي تتولى في حدود مجال تدخلها السهر على تطبيق التشريع الجبائي الجاري به العمل وتأمين عمليات المراقبة الجبائية للأدآت والمعاليم.

السيد المنصف العكرمي تم تعيينه على رأس المؤسسة في سبتمبر 2018 ليضاعف مداخيل المؤسسة من الجباية مرتين في 4 أشهر، في نهاية 2019 حققت المؤسسة 1540 مليارا، في نهاية 2020 حققت 1620 مليارا، في نهاية 2021 حققت 2000 مليارا، في نهاية 2022 حققت 2800 مليارا وفي ديسمبر 2023 حققت 2960 مليارا وذلك يعني أنها تقفز من 300 مليارا إلى قرابة 3000 مليارا عشر مرات خلال أربع سنوات وهذا يعكس أداء جيد لهاته المؤسسة ويعكس مسألة أخرى أيضا الملفات المخفية التي بها "تعكعيك وتمكميك" تضاءلت هذه الظاهرة وصار نوع من التطبيق العادل والمجدي للقانون أفضى إلى استخلاص هذه المعاليم التي قفزت من 300 مليارا إلى 3000 مليارا وما تحققه هاته المؤسسة اليوم يفوق 60% من الموارد الجبائية للدولة.

لدي مجموعة من الملاحظات في هذا الصدد، المؤسسات الكبرى التي كانت مداخيلها السنوية لا تفوق 300 مليارا قبل تولي السيد منصف العكرمي كانت تدفع هذا المبلغ والسيد المذكور لم ينخرط كغيره وأتحمل مسؤوليتي عندما أدافع عن إنسان متهم وأقوم بهذه المسألة لأول مرة لمعرفتي الجيدة بهذا الشخص وأتحدى كل إنسان يثبت أنه أخذ 5 مليمات ولكن بإمكاننا أن نتحدث عن الدواعي للزج به في السجن. السيد منصف العكرمي لم ينخرط كغيره في التلاعب بملفات الجباية وإخفائها.

سنة 2020 سألت وزارتكم عن مآل إخفاء 300 ملف جبائي دون جواب وعملية التلاعب لا زالت متواصلة، الذين تلاعبوا بالملفات على غرار ملف "Tunisie Valeurs" عندما تولى رئيس مجلس إدارة المؤسسة الإشراف على هاته الوزارة وحتى الفترة اللاحقة هؤلاء لازالوا يتحكمون في ملفات الجباية ويزعجهم أن يطبق القانون على الجميع دون استثناء ولدي أدلة على ذلك لدي أدلة على انزعاجهم الدولة العميقة وأعداء المسار الذين يعملون جاهدين على اختراق الأزمات من أجل إرباك سياسة الدولة اليوم استهدفوا أهم حلقة متصلة بموارد الدولة المالية وهي إدارة المؤسسات الكبرى التي توفر ما توفره من نسبة من الجباية ونحن نعلم جيدا دور الجباية في موارد الدولة الأمر الذي سيكون له تداعياته على الوضع الاقتصادي في وقت تعيش فيه تونس حصارا اقتصاديا وماليا متمثلا أساسا في صعوبة الحصول على القروض مع غياب رؤية بديلة من شأنها تسخير إمكانياتنا وحسن التصرف في مواردنا في إطار التعويل على الذات.

وفي انتظار حسم الملف قضائيا وأنا لدي ثقة أن القضاء سينصف منصف العكرمي وأنا على يقين من براءة الرجل الذي تم الزج به في إطار حسابات سياسوية ضيقة وفي إطار كما أسلفت ضرب المسار من خلال خلق أزمة مالية فمن حقي أن أسأل عما قدمته الوزارة لحماية موظفيها؟

من حقي كذلك أن أتساءل عن تنامي ظاهرة الإيقافات والدعوات لأعوان الجباية والاستخلاص لدى المصالح الأمنية والقضائية والحال كان من المفروض أن تشتغل أجهزة الرقابة على هاته الملفات وفرز الغث من السمين قبل إحالتها على القضاء وللتذكير فقد سبق وأن تم إيقاف إطارات عليا من الوزارة ليفرج عنهم بعد فترة لعدم ثبوت الإدانة مما يمس من معنوياتهم وصورتهم ويقلل حتى من أداءهم داخل مؤسساتهم ومنهم من فكر بالهجرة لكي لا يقع التنكيل به في إطار حسابات نعلم جيدا من وراءها ونعلم الأطراف التي تتواطأ في علاقة بهاته الدسائس للإيقاع بكبار رجالات الدولة في سياق هرسلة الموظفين وإطارات الدولة وضرب هذا المسار ولن أعمم ذلك حتى لا يفهم كلامي على أني أخلط هذا بذاك بل هناك أشخاص مدانين ويستحقون السجن وأنا أدافع عن الأبرياء والأشخاص الذين يتسمون بنظافة اليد وأنتم إطارات وزارة المالية تعرفون جيدا هذا الشخص وبأنه كفء وبنظافة اليد التي يتسم بها وأتحدى أي كان أن يقول أن هذا الشخص قد اختلس 5 مليمات فوقته ليس لأبنائه فعندما نتصل به لمقابلته نجده متواجد بالمكتب إلى الساعة 10 و11 ليلا وتعلمون جيدا الجهد الذي يبذله من أجل توفير هذه الموارد.

يقع الزج به في مؤامرة وأقول ذلك بأتم معنى الكلمة مؤامرة لضرب رجالات الدولة الشرفاء لأن العديد اليوم يشتغل على ضرب المسار وضرب الدولة وضرب ما نحن عليه اليوم ولم تكفهم الأزمة التي نعيشها اليوم بل يريدون تعفين المناخ أكثر وللأسف أجهزة الدولة تحتاج إلى وقت طويل حتى تستعيد عافيتها وحتى يقع تطهير القضاء والإدارة ومن حين إلى آخر يشير رئيس الدولة إلى هذا ونحتاج إلى عملية تطهير فعلية حتى تحصل الكفاءات على مكانها ويقع إزاحة هؤلاء اللصوص الذين يتآمرون على اقتصاد البلاد وقدمت إليكم عينات مثل ملف "Tunisie Valeurs" لما يصبح رئيس مجلس إدارة هذه المؤسسة وزيرا وتصبح 4.2 مليون دينار 200 مليونا والملف اليوم لدى القضاء فماذا أنتم فاعلون كأعضاء حكومة في علاقة بمثل هكذا ملفات؟

نحن لا نتعامل مع ملف شؤون مكتبية عادية بل هذا مصير بلاد بأكملها إذا لم ينخرط الجميع في تطهير البلاد من مثل هكذا دسائس التي من جراءها يتم الزج بأفضل ما أنجبت تونس فهو الوحيد المتحصل على الدكتوراه في المحاسبة في اختصاصه على مستوى وطني هذه على الأقل المعلومة التي أعلمها ثم لن أتحدث عن الجانب العلمي لأن هناك العديد لديهم شهائد علمية ولكن آدائهم دون المطلوب ومن أتحدث عنه الآن تعلمون أدائه بدليل تجديد الثقة فيه إلى حد هذه اللحظة وكل ذلك من خلال الأرقام التي قمت بتقديمها منذ حين وإذا كان هناك تكذيب لهذه الأرقام فبإمكانكم تقديم عكس ذلك.

أرجو توضيحا السيدة الوزيرة في علاقة بما قلته ولا يكفي القول أن هذا الملف لا يعنيني فقد أصبح لدى القضاء، لا السيدة الوزيرة فهذا ضرب في العمق لاقتصاد البلاد إذا مؤسسة بهذا الحجم يقع

الزج بهذا الرجل في السجن بدون تهمة وأؤكد ذلك فهذا أمر على غاية من الخطورة وكان من المفروض وهذا لوم على الأقل أن تكون هناك إجراءات تحفظية من قبل سيادتكم إن كان هناك شك يقع منعه من السفر أو الإقامة الجبرية حتى يستكمل البحث ولكن عندما تقع هرسلته فبأي معنويات سيعود وأنا على ثقة أنه بريء فهل بإمكانه بعد ذلك تقديم نفس الأداء هذا مستحيل .

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب له 14 دقيقة تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة والوفد المرافق أهلا وسهلا،

أولا، الرحمة والخلود لشهداء الشعب الفلسطيني والنصر والعزة لمقاومتنا الباسلة وفي هذه المناسبة أستغل الفرصة باسم كتلة لينتصر الشعب أن نثمن موقف مجلسنا النيابي في البيان المشرف في التجاوب مع دعوة الفصائل الفلسطينية إلى الوقوف إلى جانب الشعب الفلسطيني بتاريخ 16 فيفري الماضي والذي نص على التجاوب التام مع دعوات الفصائل الفلسطينية إلى التحرك العاجل وممارسة الضغط السياسي لوقف العدوان المتواصل منذ أكثر من أربعة أشهر على قطاع غزة، هذا الموقف يحسب للبرلمان التونسي وتم تنزيل هذا البيان على موقع المجلس وكان فعلا بيانا مشرفا ومتجاوبا مع نداءات المقاومة الفلسطينية لمزيد الضغط أكثر على إيقاف جرائم العدو الصهيوني بقطاع غزة الجريحة.

في هذا الإطار أيضا نعيد التذكير بضرورة عقد جلسة حول تطورات حرب الإبادة النازية على شعبنا في غزة كما نطالب أيضا البرلمان الموقر ورئاسته بدور نشيط مع البرلمانات العربية والإفريقية وكل برلمانات الدول المناهضة للصهيونية لمزيد عزل كيان العدو ولما يعمل البرلمان التونسي على إنجاز مؤتمر تشارك كل البرلمانات التي تناهض دولها كيان العدو على غرار الجزائر وجنوب إفريقيا وسوريا وإيران والبرازيل وفنزويلا وكوريا وبوليفيا واليمن والعراق وغيرهم لتوحيد جهودنا البرلمانية لنصرة ودعم مقاومة شعبنا في فلسطين وهذا ليس بمستحيل ولا بغريب على البرلمان التونسي وعلى الموقف الرسمي والشعبي التونسي الذي كان منذ البداية مناصرا للحق الفلسطيني في هذه الحرب التحريرية.

كذلك باسم كتلة لينتصر الشعب نشيد بموقف الطيار الأمريكي الذي أحرق نفسه احتجاجا على سياسة بلاده في دعم المحرقة الصهيونية النازية للشعب الفلسطيني فلروحه السلام وتحية من خلاله لعائلته ولكل الأحرار في شعبه وما قام به هو دليل إدانة صارخة ضد الإدارة المتوحشة الحاكمة لأمريكا ونجدد مطلبنا بمقاطعة كل أنشطة السفارة الأمريكية من قبل البرلمان وتعليق عمل اللجان المشتركة البرلمانية مع أمريكا.

السيدة الوزيرة والوفد المرافق،

نحن بصدد مناقشة مشروع قانون اعتيادي يتعلق بغلق ميزانيات سنوات سابقة وهي 2017، 2018، 2019 و2020 ولكن علينا التذكير فإن الذكرى تنفع المؤمنين.

السيدة الوزيرة، طبعا هذه السنوات التي سبقت الحركة التصحيحية في 25 جويلية 2021 لا بد من الوقوف عندها طويلا حتى نفهم ما الذي حصل في بلادنا والحقيقة في هذه السنوات أي 2017 و2018 و2019 و2020 كانت حقيقة ذروة التوحش ضد شعبنا ومصالحنا ولكن أسباب الأزمة تعود لما هو أبعد من ذلك أي إلى ما قبل 2010 حيث حصلت القطيعة النهائية بين النظام والشعب وكانت الانتفاضة الشعبية في 17 ديسمبر 2010 بتونس نتيجة لتراكمات بطيئة بدأت منذ عقود في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي التونسي حيث تفشت مظاهر الاستبداد والفساد والفقر فأدت إلى التراكم واتساع التناقضات الداخلية بين مصالح الجماهير الشعبية ومع بداية الأزمة الدورية للنظام الرأس مالي العالمي سنة 2008 وصلت التراكمات الداخلية إلى سقفها النهائي أواخر سنة 2010 حيث حكم نظام بن علي البلاد وفق معادلة نيو ليبرالية والتبعية والفساد والاستبداد ففسح المجال لعائلته وللفئات الرأس مالية الطفيلية من وكلاء المصالح الأجنبية والمهربين للتحول إلى شبكة نفوذ لا فقط اقتصادي وإنما سياسي نتيجة تشابك مصالحهم مع عناصر البيروقراطية والحزب الحاكم فنشأت منظومة كبيرة للفساد توسعت لاحقا بعد سقوط رأس النظام وصعود الإخوان وحلفائهم لتصبح المتحكمة في الدولة. فالخلاف بين النظام السابق والإخوان منذ ظهورهم على الساحة التونسية أواسط السبعينيات ليس أكثر من خلاف بين حليفين يدور الصدام بينهما أحيانا حول الحصص في السلطة والثروة ولذلك استمر نهج النهب والتبعية والزبائنية والفساد أضيف إلى كل هذا نهج التمكين الذي من أجله تحالف الحاكمون الجدد مع كل أعداء الشعب منولوقرشيا النهب إلى المهربين والجماعات الإرهابية وقوى الاستعمار حتى التحالف مع العدو الصهيوني والمشاركة في الحملات الهمجية لإبادة الشعوب وتحطيم بعض الدول وخاصة منها العربية ولعل مثال سوريا أكبر دليل.

سيدتي الوزيرة، لقد تعرضت بلادنا واقتصادنا لعملية اغتيال ممنهجة طيلة سنوات طويلة وذلك تجلى في إجراءات يوم 25 جويلية 2021 تقاطع المصالح الوجودية للدولة مع مصالح الشعب ففي كل التحركات والانتفاضات الشعبية التي عاشتها تونس منذ الاستقلال يحصل التصادم الحاد بين الشعب ومؤسسات الدولة الاستراتيجية الحامية للنظام لكن أحداث 25 جويلية 2021 كانت استثنائية حيث انحازت مؤسسات الدولة لمصالح الشعب وانضبطت لرئيس الجمهورية الذي اتخذ جملة من الإجراءات يومها أبرزها تجميد البرلمان وحل الحكومة المنبثقة عنه.

في ذلك التاريخ قام الرئيس بإعلان نهاية منظومة بعد انقضاء صلوحيتها التاريخية وكان المنقذ الحقيقي هو الشعب التونسي الذي خرج إلى الشوارع محتجا وغاضبا وكان يمكن أن يتحول غضبه إلى كتلة من النار تأكل الأخضر واليابس إزاء ما تعرض له من جرائم وتنكيل وتجويع وتقتيل فقد توفرت كل عوامل الثورة الشعبية في ذلك اليوم حيث انهار الاقتصاد بالكامل وسيطرت عليه لوبيات مالية وعصابات تهريب وأخرى احتكارية ويحكمه نمط ريعي ساهم أصحابه منذ سنوات في مزيد ضرب قطاعات الاقتصاد الإنتاجية وتعطيلها إضافة إلى فتح أسواق البلاد للخارج دون ضوابط فتكدست البضائع الأجنبية التي أغرقت السوق المحلية مما زاد من محنة أصحاب المؤسسات المحليين فما بالك بعموم الفئات الشعبية وانفلتت العصابات المتنفذة من عقالها وأوغلت في التنكيل بالشعب والدولة طيلة الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2021 حيث

تمكنت للأسف هذه الحكومات المتعاقبة وهذه الأحزاب الحاكمة من السيطرة على مفاصل الاقتصاد وضربت القطاع العام وكل القطاع المنظم ومحاوره الإنتاجية وزاد التهريب المنظم والتهرب الجبائي وانتشار الفساد وكثرت فضائح الطبقة الحاكمة وتعمقت تبعية البلاد وخضوعها للخارج وتفشى الفساد بشكل غير مسبوق في كل الميادين والمجالات.

وهو لا يعزى إلى سوء حوكمة بقدر ما هو إفراز حتمي لطبيعة المنظومة السابقة وبنيتها الاقتصادية ولذلك فإنه يصح القول بأنه أصبح للفساد غطاء سياسي ذلك أن الارتباط بين عصابات المال والتهريب والاحتكار وبين العناوين السياسية والحزبية الحاكمة هو ارتباط جدلي وعضوي فليس الأمر سببيا ميكانيكيا بل هو متعلق بطبيعة النمط الاقتصادي السائد القائم على الريع والارتباط مع التهمة المالية القائمة منذ سنة 2011 التي لا يمكن إلا أن تنتج شبكات زبائنية لتوزيع فوائد الريع والفساد تكون هي حاميته ويكون هو أساسها المادي الذي تقوم عليه وقد خلق هذا الوضع تسيبا وغيابا للقانون حيث ساد التهرب من المسائلة والمحاسبة وأصبح القانون سيفا على رقبة الضعفاء والمفقرين حصرا في حين تتمتع عصابات الحكم والتخمة المالية بالحصانة الديبلوماسية خاصة في ظل ارتهان جزء هام من الجهاز القضائي لهذه الأطراف الحاكمة في هذه السنوات المذكورة.

سيدتي الوزيرة، أردت من خلال هذه المقدمة المطولة والطويلة أن نذكر بعضنا بسبب الأزمة ولذلك اليوم المطلوب هو تنفيذ رؤية وطنية بعيدة كل البعد عن ما كان سائدا فنحن نرى في كتلة لينتصر الشعب أنه لم يعد من المجدي في نظرنا الحديث عن تقييم للموقف الاستراتيجي لبلادنا بحلول جزئية وإجراءات ظرفية على أهمية بعض الإجراءات العاجلة وإنما بات من الضروري إذا أردنا إنقاذ بلادنا وشعبنا وكسب المستقبل أن نرسم رؤية وطنية استراتيجية متكاملة لإعادة بناء القوة المادية والمعنوية للدولة معا وبشكل مندمج ومتكامل بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية وخاصة فيما يتعلق بالاقتصاد لا بد من رؤية تقوم:

أولا، على التوازن بين تدخل الدولة والسوق الشفافة وإقامة علاقات تكامل بين الدولة والسوق بحيث يكون للدولة دور استراتيجي تعديلي وسوق تكرس التنافسية والشفافية وهو ما يتطلب إعادة صياغة لدور الدولة والسوق معا من أجل تعديل السوق وحماية الفئات الشعبية واستنهاض القطاع العمومي لدفع التنمية الجهوية وتوفير الحوافز للرأس المال الوطني للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية وفي الجهات المهمشة وتمويل البنية الأساسية. أيضا منع استحواذ أقلية على ثمار النمو وضمان التكامل بين التنمية الاقتصادية والعدالة والتنمية الاجتماعية.

ثانيا، الإدماج الاقتصادي والاجتماعي أي إدماج الفئات الاجتماعية الهشة والمناطق الداخلية المهمشة في الدورة الاقتصادية وإعطاء صلاحيات واسعة للمجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم في السياسات التنموية. أيضا الشراكة بين القطاع العام والخاص والاقتصاد الاجتماعي وإعطاء القطاع العام الدور الطلائعي في إعادة البناء الاقتصادي مع إعطاء دور فعال للقطاع الخاص في خطة التنمية وهو ما يستوجب حمايته حتى يتسنى له أداء دوره على أنه مطالب بتجديد نفسه وأن يشق لعمله طريقا من الجهد الخلاق وأن لا يعتمد على الاستغلال الطفيلي والربح بأي ثمن.

أيضا تواجه سيادتنا الوطنية في الأخير وضعا خطيرا شهد تفاقما واضحا في السنوات الأخيرة نتيجة انخراطنا من موقع الضعف والخنوع في منظومة العود ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم بلال ابن المشري غير منتمي له ست دقائق تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا سيدي الرئيس،

في اليوم المئة وأربعة وأربعين من الإبادة الجماعية التي يتعرض لها شعبنا في فلسطين نحيّي أولا صمود شعبنا في غزة وصمود المقاومة في غزة ولبنان واليمن وفي كل البقاع ثم ندين خيانة الشعب الفلسطيني التي حدثت في هذا المجلس برئاسة رئيس المجلس السيد إبراهيم بودربالة ومكتب المجلس الذي أصبح تابعا وندين هذه الخيانة لكل أعضاء مكتب المجلس على رأسهم رئيس المجلس باستثناء من سيعلن موقفا مضادا لهذا الانقلاب بتأجيل الجلسة العامة للمرة الألف.

اليوم تأجيل الجلسة العامة هو سطو على إرادة الشعب التونسي، سطو على إرادة النواب، خيانة للشعب التونسي الذي سالت دمائه في 1985 في القصف الصهيوني والذي سالت دمائه عند اغتيال الشهيد أبو خليل خليل الوزير أبو جهاد، اليوم هذا السطو المعلل بتعلات واهية منها ما يسمى تنقيحا للمجلة الجزائية يذكرنا بآليات السطو في المجالس السابقة عندما ذكروا أنهم سيعقدون استماعات وانتهت المجالس مثل المجلس التأسيسي 2011 مجلس 2014 انتهت المدة النيابية في 2019 وكذلك المجلس السابق المنحل ولا واحدا منهم أتم النقاش في القانون.

وبالتالي فالكذب من قبيل أنهم يختلفون فقط في الشكل غير مقبول لأن هؤلاء هم ذاتهم الذين كانوا يقولون بأنهم خائفون على المصالح الخارجية لتونس، من كان يخاف على المصالح الخارجية لابد أن يخاف عليها من هذا العدو الصهيوني والسيد رئيس المجلس اليوم أصبح يسطو على إرادة النواب وبالتالي إرادة شعب كامل، الجلسة العامة تؤجل الجلسة العامة لا ترفع إلا نفسها بعد أن صادقت على فصلين لا رئيس المجلس له الشرعية ليرفعها ولا مكتب المجلس، اليوم تعتبر هذه مهزلة فالسيد رئيس المجلس أصبح يتسلط على النواب، الجلسة العامة هي أعلى سلطة موجودة في المجلس لا إرادة تعلو فوق إرادتها وهذه مهازل يجب أن تتوقف.

أريد أن أذكر السيد رئيس المجلس الزميل إبراهيم بودربالة بأن ممارسات التسلط هذه كان بقوم بها سابقا سلفه الذي كان يجلس على كرسيه راشد الغنوشي لم نقم بإقالة راشد الغنوشي لنأتي براشد الغنوشي جديد وأريد أن أذكره بمآل الرئيس السابق أين هو وأين هو المجلس السابق بأكمله؟ اليوم عندما نُوقف جلسة عامة يسطو على إرادة النواب في الهيئات البرلمانية ويوزعها خلسة يطرد الصحافة ثم يوزع ومن لم يرض عنه الزميل إبراهيم بودربالة لا يحظى لا بهيئات برلمانية ولا صداقات أصلا لا يتم دعوتنا حتى أنهم يختارون من يدعون من غير المنتمين.

سامحناكم في المقاعد سطوتم على المقاعد في مكتب المجلس فلتأخذوها أخذتم مقاعد في اللجان فلتأخذوها، لكن من يتعدى على خياراتنا المبدئية في القضية الفلسطينية وقضية شعبنا

التونسي فإننا لن نسكت وعلى كل واحد الالتزام بحدوده اليوم. عندما أرى ثلاثين ألف شهيد والآخرون يرتبكون من رسالة السفير الأمريكي فلترسل نحن دولة ذات سيادة إذا مكتب المجلس ورئيس المجلس لا يستطيع الرد نحن يمكننا أن نرد عليهم، اليوم هذه المهازل أصبحت معرقلة للمجلس والسيد رئيس المجلس فشل فشلا ذريعا في تسيير وإدارة هذا المجلس وأصبح عقبة حقيقية أمام أن يقدم هذا المجلس أيّ شيء الى الشعب التونسي أو الى الشعب الفلسطيني.

تذكّرني هذه المهازل اليوم بتسلط سلفك تذكرني بكثير من المآسي وبالتالي إذا لم تتوقف هذه المآسي وإذا حسبنا " comme comptable" غضب ماما أمريكا أو غيرها أمام الدماء فهذا عار أمام 30 ألف شهيد ليسوا أرقاما أمام أكثر من 70 ألف جريحا ليسوا أرقاما.

هذه هي الحقيقة التي أصبح عليها اليوم النظام الداخلي لا يستعمل إلا ضدنا ونحن لن نقبل بتسلط أحد علينا لم تطبق شيئا من النظام الداخلي سيدي الرئيس واليوم سنعلمك إما أن تطبقه أنت أو إنه لا يلزمني في شيء وأحمّلك مسؤولية ما سيسير إليه المجلس لأنك بهذا الخرق الجسيم المتتالي للنظام الداخلي والمحاصصة وتوزيع الصداقات والهيئات بالولاءات وبمن نرضى عنه تقود المجلس نحو الفوضى...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل وله عشر دقائق.

السيد محمد اليحياوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة ومرحبا بإطارات وزارة المالية،

في الحقيقة نحن اليوم نختم ميزانية 2017 إلى حدود 2020 وتعتبر هذه الميزانيات مواصلة لنهج عرفته تونس منذ 2011 في إطار ما يسمى بـ "الربيع العربي" وأود أن أحيل السيدات والسادة النواب إلى كتاب يلخص هذه المرحلة وعنوانه "الاغتيال الاقتصادي للأمم" حيث قامت الرأسمالية العالمية ومن ورائها صندوق النقد بنهب خيرات هذه الدول الثالثية وذلك بالتواطؤ مع أذرعها المالية وأذرعها السياسية في أوطاننا العربية وقامت بتدمير ممنهج لكل الاقتصاد العربي منذ 2011 إلى سنة 2022 ونحن اليوم عندما قاطعنا ذات يوم من سنة 2022 مع هذه المنظومة القديمة فنحن نود أن نؤسس لمرحلة جديدة تبنى على خيارات وطنية وليس على خيارات في الارتهان والارتباط بالأذرع المالية العالمية.

اسمحوا لي سيدتي الوزيرة أن أقول نحن اليوم في مرحلة جديدة ونريد أن نؤسس لمرحلة جديدة فيها من التضامن والتعاون بين المهمة التشريعية والمهمة التنفيذية الشيء الكبير لأنه لا يمكننا الخروج من هذه الأزمة التي تعرفها البلاد وتعرفها أوطاننا العربية بصفة عامة إلا بالتكاتف فيما بيننا لنبني تصورات ورؤية جديدة.

وفي هذا السياق أقول للسيدات والسادة النواب بيتا شعريا يلخص ما نعيشه نحن اليوم:

لَعمْرُك ما ضَاقَت بلادٌ بأهْلِهَا ولكِن أحْلامُ الرِّجال تضِيقُ

وحتى لا تضيق أحلامنا لابد أن نعود إلى الأسس والتعامل الديمقراطي فيما بيننا لأن فض النزاعات والخلافات لا يمكن إلا أن تكون بآلات ديمقراطية واضحة وما دونها فهو سيؤدي بنا إلى الرجوع إلى حلقة التطاحن والتناحر والاقتتال التي عرفها المجلس السابق ونحن نريد أن نبين لأبناء شعبنا أننا مختلفون وأننا ندير حواراتنا بشكل ديمقراطي وواضح نابع عن أسس الاحترام في التعامل فيما بيننا.

سأعود لبعض الملاحظات إلى ما وقع على مستوى قانون تجريم التطبيع الذي أسال كثيرا من الحبر سواء في وسائل الإعلام أو في مواقع التواصل الاجتماعي أو بين السادة والسيدات النواب، فقد أثار هذا القانون جدلا كبيرا وهناك اختلاف هل يمكن أن نعتمد قانونا واضحا بمفرده لتجريم التطبيع أو أنّ هناك مبادرة ثانية تمثلت في تعديل الفصل 61 من المجلة الجزائية؟ لأننا عندما نمرر قانونا خاصا بالتجريم فكيف يمكن تطبيقه ولم ترد فيه إشارات على مستوى المجلة الجزائية فنحن هنا في حاجة إلى مراجعة جذرية لهذه المجلة وأعتقد اليوم أن البلاد التونسية لا تتعامل لا من قريب ولا من بعيد مع هذا الكيان الغاشم باعتبار أننا لا نتعامل لا سياسيا ولا اقتصاديا ولا إداريا مع الكيان الصهيوني فخصّه بقانون خاص أعتقد فيه اختلاف كبير وهذا الشيء الذي حصل داخل مجلسنا الموقر.

في هذا السياق قدمت مبادرة قدمت لتعديل الفصل 61 من المجلة الجزائية وأمضى عليها 82 نائبا والمجلس ومكتب المجلس هو من يمتلك السلطة الفعلية لإحالة هذا القانون إلى لجنة التشريع العام التي ستواصل الاستماع في المقترحين وستستمع إلى جهات أخرى وهي وزارة العدل ووزارة الخارجية لتكوين رأي ثابت في هذا الموضوع.

هناك موضوع ثان أيضا وقعت إثارته وتضمن نقاشا كبيرا جدا فهناك مبادرة وقع تقديمها من قرابة 40 نائبا لتعديل المرسوم 54 ولكن في الحقيقة رأت الأغلبية أن الوقت لا يسمح لتمرير هذا التعديل وأنه لضمان الاستقرار اليوم في تونس لابد من المواصلة بهذا المرسوم للحفاظ على الأمن العام نتيجة لحالات الانفلات التي توجد اليوم على وسائل التواصل الاجتماعي.

ولهذا عند رغبتنا التدخل إذا في الشأن العام لابد أن تكون لدينا رؤيا واضحا ومحاولة القدح في المجلس هو من باب التجني على هذا المجلس الذي يقدّم في الحقيقة الشيء الكثير كالمبادرات التشريعية ومحاولة مساعدة أبناء شعبنا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ولا يمكن أن نراهن فقط على بعض المواضيع التي يمكن أن تخلق فتنة داخلية يرفضها المجتمع التونسي.

بالعودة إلى القضية الفلسطينية، اسمحوا لي السيدات والسادة النواب عندما يتدخل العرب وهذا عبر التاريخ في القضية الفلسطينية فستكثر الخيانات ويمكن أن أعطيكم بعض المحطات الفارقة في تاريخ القضية الفلسطينية في سنة 1948 يُحاصرُ الجيش العراقي في غوط الأردن وتوجه له بنادق عربية ممّا أجبره على العودة إلى العراق وعدم المشاركة والحرب ما بين العرب والصهاينة، في1967 يمتطي زعيم عربي الطائرة وينزل في تل أبيب ليخبر قولدا مايير بوجود مؤامرة ضدها وأنها ستتعرض إلى الاعتداء من قبل دولتين عربيتين، في 1971 ماذا حصل لإخواننا الفلسطينيين في أيلول الأسود في الأردن؟ وقع تقتيلهم وإبادتهم وإخراجهم إلى لبنان، ماذا وقع لهم في لبنان؟ تواطأت الميليشيات مع القوات الصهيونية

وتمت إبادة الإخوان الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا في 1982ووقع اجتثاثهم من أرضهم وإخراجهم في اتجاه البلاد التونسية التي احتضنت إخواننا الفلسطينيين. ولهذا اتركوا أهل البندقية يقاومون بمفردهم فالأوطان العربية اليوم تتعامل في بعض الأحيان مع هذه القضية بشكل سياسي فقط وبشعار شعبوية فإذا افترضنا أننا فعلا نريد أن نساعد إخواننا في فلسطين فلابد أن نساعدهم بالموقف السياسي الحكيم الذي يستند إلى مقاومات هذا الشعب ولابد من البحث على سبل دعمهم حقيقة وليس من باب المزايدة السياسية ولا من باب إعطاء موقف غير مسؤول.

فنحن اليوم في تونس ليس من أولوياتنا إذن هذه هي الشعارات الرنانة بل نحن في أزمة ونريد الخروج منها وليس بقانون لتجريم التطبيع بهذه الشاكلة فالشعب التونسي يعاني من مشاكل عديدة ولابد أن نحاول سن تشريعات مثلا للتخفيف واختزال التراخيص لدفع الاستثمار لابد من مراجعة قانون الصفقات العمومية لابد من مراجعة الفصل 96 من المجلة الجزائية ولابد من مراجعة قانون الصرف ولابد من دعم الاستثمار حقيقة فتونس اليوم تحتاج منا جهدا كبيرا.

ما نلاحظه اليوم أيضا السيدة الوزيرة أن هناك ربما تعطل ما بين مجلسنا والحكومة ولهذا لماذا لا تكون هناك جهة ترابط بين المجلس والحكومة للتواصل ولتذليل بعض المشاكل؟ ولما لا يكون هناك وزير أو كاتب دولة مكلف بالتواصل مع البرلمان حتى نتجاوز بعض الإشكاليات؟

ولهذا أدعو السيدات والسادة النواب إلى التريّث والالتزام بقوانين هذا المجلس فالمجلس لا يسيّر بشخص بل بآليات ديمقراطية وبهياكل انتخبناها نحن سابقا ومن يريد تعديل النظام الداخلي فله ذلك وهذا يمر عبر آليات ديمقراطية ولا يمكن منع كل من يقدم مبادرة من أجل تعديل النظام الداخلي ويمكن أن يكون في الأيام القليلة القادمة.

عموما نحن نريد اليوم أن تكون اليد في اليد ما بين المهمة التنفيذية والتشريعية من أجل الخروج من هذه الأزمة التي تشهدها البلاد وسيكون المستقبل أفضل ولكم كل الشكر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وأخيرا النائب المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له عشر دقائق.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا سيدي رئيس المجلس الموقر،

السيدة الوزيرة وكافة الإطار المرافق،

عندما تم تقديم مشاريع قوانين لغلق ميزانيات السنوات السابقة يتوجب على البرلمان القيام بدور مسؤول في التأكد من شفافية وملاءمة الإنفاق الحكومي من خلال تلك الفترة ويشمل هذا التحقق مدى انضباط الحكومة المالي والتأكد من عدم وجود تجاوزات في الإنفاق.

وتتطلب عملية المصادقة من البرلمان دراسة دقيقة لتقارير الميزانيات المقدمة من الحكومة حيث يجب أن تتضمن هذه التقارير تفاصيل على الإيرادات والنفقات لكل جزء من الحكومة ولكل برنامج أو مشروع بعد دراسة هذه التقارير ومناقشتها بشكل جيد في اللجان البرلمانية المختصة.

ويقوم البرلمان بتقديم توصياته وملاحظاته ويصوت على هذا المشروع بأكمله ومن هنا أريد أن نشكر لجنة المالية على العمل الجبّار الذي تقوم به.

ويعد هذا الإجراء جزء أساسيا من "mécanisme" الرقابة والتوازن الذي يعمل على ضمان استخدام الأموال العامة بشكل ملائم وفعال بالتالي يمكن القول أن مسؤولية البرلمان في المصادقة على مشاريع قوانين غلق الميزانيات تعتبر جزء حيويا من عملية الحوكمة المالية السليمة في أي دولة.

من ناحية أخرى يتمثّل دور مجلس النواب في خدمة مصالح الشعب وتحقيق المصلحة العامة بشكل عام وليس لتحقيق مصالح أو توجهات خاصة لفئة معينة أو جهة محددة.

يعتبر مجلس النواب جزء أساسيا من النظام الديمقراطي حيث يمثل الناخبين ويعكس آرائهم واهتماماتهم.

يجب على أعضاء مجلس النواب وعلى زملائي أن يتبنوا مواقف تعكس مصلحة الشعب بشكل عام ويعمل على تشكيل وتشريع السياسات التي تخدم الجميع وتعزز رفاهية المجتمع بأسره ومن المهم أن يكون لدى أعضاء مجلس النواب الشفافية والنزاهة في عملهم وأن يستمعوا إلى آراء الناخبين ويعبروا عنها بفعالية في صنع القرارات.

بشكل عام يتطلب القيام بنجاح بدور مجلس النواب الالتزام بالمبادئ الأساسية للديمقراطية وحكم القانون وضمان تمثيل متوازن وعادل لجميع شرائح المجتمع للعمل على تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية.

في الحقيقة نشاهد ونستمع اليوم لمبادرات من شأنها تقزيم عمل المجلس ومشاريع القوانين لا تخدم الشعب التونسي من ناحية أخرى نطالب الحكومة وننقدها لعدم إرسالها الى اليوم لمشاريع قوانين تخدم الشعب التونسي في حين أننا كمجلس نواب شعب يمكن أن نبادر ونقدم القوانين.

هذا المرسوم نفس الشيء، في الحقيقة اليوم أريد أن أعطي مثالا، كثر الحديث عن المرسوم عدد 54 لسنة 2022 وهو يتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال في تونس يتضمن هذا المرسوم أحكاما تتعلق بمنع إفشاء السر المهني ومكافحة الاحتيال والتدليس المعلوماتي وحماية الأطفال من استغلال أنظمة المعلومات ومكافحة الإشاعة والأخبار الزائفة، يجرّم الفصل 24 من المرسوم استخدام شبكات وأنظمة المعلومات لنشر أخبار كاذبة أو وثائق مزورة بهدف الاعتداء على حقوق الاخرين والإضرار بالأمن العام أو بث الرعب بين السكان أو التشهير أو تشويه السمعة أو التحريض على العنف .

في الحقيقة كما تعلمون جميعا وصلنا في تونس الى فقدان الأخلاق العامة في الشارع التونسي وأصبح من السهل على أي شخص أن ينكل بأي مواطن تونسي على مواقع التواصل الاجتماعي ويشهّر به، جاء هذا المرسوم ليصلح ما يمكن إصلاحه.

اليوم في الحقيقة نستمع لأشخاص يريدون تعديل المرسوم هل هذا يخدم الشعب التونسي وقد قدمنا لمجلس نواب الشعب رغبة منا في خدمة الشعب التونسي؟ رغم أن بعض الأشخاص يعتبرون هذا المرسوم تقييدا لحرية الرأي والصحافة إلا أنه يهدف في الحقيقة لمكافحة الجرائم المتصلة بالمعلومات وحماية المجتمع

والأفراد من التشهير والأخبار الزائفة والأضرار الناتجة عن استخدام خاطئ لوسائل الاتصال الحديثة أيضا.

نعود اليوم لمحاولات تخوين هذا المجلس باعتبار المجلس ضد تجريم التطبيع في حين أنّ هناك أكثر من 82 نائبا أمضوا على مشروع قانون تنقيح الفصل 62 من المجلة الجزائية لكي لا يُقبل المقترح الأول للسادة النواب الساقط شكلا ومضمونا وهذا يعلمه الجميع.

في الأخير يمكن أن تكون الأزمات نتيجة لعوامل متعددة بما في ذلك التداعيات الطبيعية أو السياسات السيئة أو التوترات الاجتماعية ومن الممكن أيضا وهذا الخطير اليوم أن يفاقم البشر الأزمات من خلال افتعالها وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

رجاء نرفع الجلسة لمدة خمسة عشرة دقيقة إثرها نحيل الكلمة إلى السيدة وزيرة المالية لكي تتولى الرد على النقاش العام.

(كانت الساعة الخامسة وخمس دقائق مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشاريع القوانين

(كانت الساعة الخامسة وعشرون دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الآن الكلمة إلى السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فيما يخص موضوع جلسة اليوم لا أكثر ولا أقل.

السيدة سهام البوغديري نمصية، وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدات والسادة النواب على الأسئلة التي تقدموا بها،

لقد وردت عدة أسئلة تتعلق بالمشاريع المعروضة اليوم على أنظار المجلس وقد تمحورت خاصة حول أسباب تأخر تقديم مشاريع قوانين غلق الميزانيات وهل أننا ملزمين اليوم على تقديمها أم لا؟

أريد مدكم بإجابة ستلخص مختلف التساؤلات التي تم تقديمها. أريد أن أقول بأن مشروع قانون أو قوانين غلق الميزانية تعتبر من أهم أدوات الرقابة التي يقوم بها مجلس نواب الشعب لتنفيذ الميزانية المرخص فيها خلال سنة معينة وذلك من خلال دراستها ومساءلة السلطة التنفيذية قبل المصادقة عليها، إن المبالغ النهائية للمداخيل وللمصاريف ترسّم بمشاريع غلق ميزانية الدولة يعني عندما نقوم بغلق الميزانية يتم غلقها بالمبالغ النهائية التي يتم تقديمها، متى يتم تقديم الميزانية؟ يتم تقديمها بعد أن يتم إقرارها من قبل محكمة المحاسبات التي تمارس سلطة رقابتها وذلك من خلال:

إعداد تقرير يتضمن تحليلا إجماليا حول تنفيذ عمليات الميزانية،

تحليل مفصل لمداخيل ميزانية الدولة وتكاليفها وميزانيات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وميزانيات المؤسسات العمومية وصناديق الخزينة والصناديق الخاصة،

النتائج العامة لتنفيذ أحكام قوانين المالية،

التصريح العامّ بمطابقة حساب تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية.

وتتولّى الوزارة إثر تجميع حسابات المحاسبين العموميين إعداد الحساب العام للسنة المالية والجداول الملحقة به ومشروع قوانين غلق الميزانية والجداول الملحقة به ومشروع قوانين غلق الميزانية والجداول الملحقة بها هذا بصفة عامة كيف يتم إنجاز هذه المشاريع.

وبعد أن تقوم الوزارة بهذه العمليات يتم إرسال هذه الوثائق كما ذكرنا إلى محكمة المحاسبات بهدف إجراء مختلف أوجه الرقابة وإعداد تقرير في الغرض يتضمن التصريح لأنه لا يمكننا تقديم مشروع هذا القانون أو مشاريع القوانين التي جئنا بها اليوم إلاّ بعد أن يتمّ إعداد تقرير في الغرض يتضمّن التّصريح العام بمطابقة حسابات تصرف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية، لذلك إذا لم يكن تقرير محكمة المحاسبات الذي يتضمن التصريح بالمطابقة جاهزا فإنه لا يمكننا تقديم قوانين غلق الميزانية لكن لو أن لجنة المالية عند تقديمها لتقرير واستماعها إلى إطارات الوزارة في الحقيقة لقد ذكرت المبررات في التقرير التي جعلتنا نقدم اليوم ميزانيات هذه السنوات ونقدم بشأنها مشاريع غلق الميزانية لقد سمعت المبررات التي جاءت في التقرير وفي الحقيقة لقد قاموا بتقديمها بكل أمانة وكما قدمتها أيضا وزارة المالية.

بالنسبة إلى سنة 2017، ذكروا بأن إحالة مشروع قانون غلق ميزانية 2017 والجداول الملحقة به تمت إحالتها على محكمة المحاسبات بتاريخ 21 فيفري 2019، تم التوصل بشهادة مطابقة الحساب العام للدولة بتاريخ 27 جوان 2019 وانعقد مجلس وزاري في أوت 2019 لتتم إحالة مشروع قانون غلق ميزانية 2017 على مجلس نواب الشعب بغرض المصادقة عليه بتاريخ 10 سبتمبر 2019.

لذلك نلاحظ أن وزارة المالية قد قامت بعملها في الآجال وبالنسبة إلى ميزانية سنة 2017 تم إرسال مشروع القانون للمجلس الذي كان موجودا قبل 25 جويلية في 10 سبتمبر 2019 إلا أنه لم يتم عقد جلسات استماع بشأن هذه المشاريع ولم تكن هناك مناقشات حول مشاريع هذه القوانين في لجنة المالية وبالتالي لم يتسن عرضه للمصادقة على أنظار الجلسة العامة.

لذلك بإمكاننا أن نقول بأن الوزارة قد قامت بعملها لكن عندما وصل إلى مجلس النواب لم يتم النظر فيه في ذلك الوقت.

بخصوص ميزانية 2018 نفس الشيء أحيل مشروع قانون غلق ميزانية 2018 والجداول الملحقة إلى محكمة المحاسبات في 30 مارس 2020، تم التوصل بشهادة في المطابقة للحسابات بتاريخ 23 جويلية 2020 وتم عقد مجلس وزاري وإحالة المشروع في ذلك الوقت، في 2 أكتوبر 2020 لم يتم أيضا عقد جلسات استماع ولم يكن هناك نقاش ولم يعرض على الجلسة العامة.

بالنسبة إلى غلق ميزانية 2019، تم إرسال المشروع إلى محكمة المحاسبات في أوت 2021 واعتبارا أنه تمّ حلّ مجلس النواب في 25جويلية 2021 في ذلك الوقت لم نتمكن من أن نتحصل على شهادة من محكمة المحاسبات ولم يتم مد الوزارة بهذه الشهادة إلاّ في 25 جويلية 2023.

بخصوص 2020 الأخير، تم إرساله إلى محكمة المحاسبات في 21 جوان 2022 وفي تاريخ 16 جوان 2023 وقع إرساله إلى المحكمة في 16 جوان 2023 وتوصلنا بشهادة المطابقة في 25 أوت 2023.

إذن عندما نرى الآجال بالنسبة إلى الميزانيات القديمة ومن البديهي جدا أن تتساءلوا عن أسباب كل هذا التأخير لقد قدمنا لكم المبررات. ولكن علاوة على كل هذه المبررات التي تتعلق بأسباب تأخير عرض مشاريع قوانين غلق هذه الميزانيات على أنظاركم أود أن أقول بأن المصادقة على قانون غلق الميزانية لأن هناك بعض النواب ذكروا بأن هناك ميزانيات تم القيام بها في حكومات سابقة وفي ظرف معين وذلك الظرف تتعلق به شبهات وما إلى ذلك، كيف يمكننا أن نصادق اليوم على ميزانيات تم القيام بها في ذلك الوقت؟

يمكن أن أقول لكم بأن المصادقة على قانون غلق الميزانية لا يعني إعطاء شهادة إبراء للمتصرفين في الميزانية أو في خصوص الجرائم المرتكبة بمناسبة التصرف في الميزانية حيث ينص الفصل الأول من قانون غلق الميزانية في فقرته الثانية: "على أنه لا تحول المصادقة على قانون غلق الميزانية دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية."

هذا ما أردت قوله لكم كما ذكر أحد النواب أو كما ذكر رئيس اللجنة في إطار تواصل الدولة نحن نعمل في إطار تواصل الدولة، لكن مصادقتكم اليوم على مشروع هذا القانون لا يعني أن هذا المجلس الموقر قد أعطى شهادة إبراء لا بالعكس إن المصادقة عليه لا تحول دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

لذلك فإن الأربعة سنوات التي مضت وقد أعلمناكم بأسباب التأخير، بالنسبة إلى بقية الميزانيات التي تمت المصادقة عليها ونحن كوزارة بصدد إعداد مشاريع غلق الميزانية بشأنها تعمل الوزارة على التقليص في التأخير حيث أنه تم إعداد قانون غلق ميزانية 2021 وانتهينا منه وتمت إحالته إلى محكمة المحاسبات منذ جويلية 2023 وهو بصدد المراجعة ويتم حاليا استكمال إعداد قانون غلق ميزانية 2022 يعني أن قانون غلق ميزانية 2021 انتهينا منه وميزانية 2022 على وشك النهاية من إعداده أما بالنسبة لسنة 2023 فإنه عملا بأحكام الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية فإنه يتعين تقديمه بالتوازي مع عرض ميزانية 2026 وبالتالي فإن التأخير يتمثل في سنة واحدة.

في الحقيقة هذه أكثر الأسئلة التي طرحت علينا بخصوص مشاريع هذه القوانين.

تقدم أحد النواب بسؤال حول الصلح في المادة الصرفية مع الإدارة العامة للديوانة وحول إشكاليات المخالفات المتعلقة بعدم إرجاع محصول الصادرات في الآجال، أظن أنكم اطلعتم على البلاغ الصادر بالأمس عن رئاسة الحكومة، تم بالأمس عقد مجلس وزاري مضيق حول مشروع قانون تنقيح مجلة الصرف وإن تنقيح هذا القانون سيكون في اتجاه تجاوز وحل الإشكاليات التي يعاني منها المستثمرون، المستثمرون التونسيون والأجانب يعاني منها المواطنون بمختلف أصنافهم من خبراء من مواطنين لهم عقود وصفقات في الخارج من دبلوماسيين كانوا يعملون سابقا بالخارج من طلاب من أبنائنا الذين يعملون في مجال الذكاء الاصطناعي، لذلك يمكن أن نقول أن المشروع الذي نظرنا فيه بالأمس في مجلس وزاري مضيق وسيتم عرضه خلال الأيام القادمة إن شاء الله على مجلس الوزراء وبالتالي سيصل إلى هذا المجلس سترون أنه ستكون فيه ثروة تشريعية بكل المقاييس لمنظومة الصرف وهي منظومة تعود للسبعينيات وبالتالي فقد حان الوقت لتتم مراجعة هذه المنظومة وحل الإشكاليات التي يعاني منها العديد وسيتم عرضها عليكم إن شاء الله وبالطبع أنتم كسلطة تشريعية ستتقدمون بملاحظاتكم وبمقترحاتكم وسيتم الخروج بقانون يليق بمستوى انتظارات كل الفئات من مؤسسات ومن أفراد ومن شبان سيكون مشروع قانون في مستوى انتظارات الجميع وهذا لا يمكن أن يكون إلا بالتوافق مع بعضنا البعض كسلطة تنفيذية وكسلطة تشريعية.

السؤال الموالي جاء حول مدى تقدم إعداد مشروع الأمر التطبيقي للفصل 24 من قانون المالية المتعلق بالتونسيين بالخارج والمتمثل في الإعفاء الجزئي أو الكلي في دفع الأداءات والمعاليم المستوجبة مرة كل عشر سنوات وقد قدم هذا المقترح من مجلسكم الموقر في الجلسة العامة وقد تمت المصادقة عليه في إطار قانون المالية، إن الإدارة العامة للديوانة منكبة منذ أن تمت المصادقة على هذا القانون على إعداد مشروع الأمر المذكور وقد تم استكمال إعداد المشروع وقد قامت به الإدارة العامة للديوانة وسيتم إحالته على رئاسة الحكومة ليتم عرضه على مجلس الوزراء وبعد المصادقة عليه من قبل مجلس النواب سيتم إصداره وسنقوم بحل كل الإشكاليات المتعلقة بهذه الفئة.

تحدثتم بخصوص مسألة تتعلق بأعوان وبإطارات وزارة المالية وقد تم طرح سؤال يتعلق بالنظام الأساسي وبمنح الاستخلاص، كل ما يتعلق بهذه المسائل كما تعلمون في خصوص مسألة النظام الأساسي لا يوجد سوى النظام الأساسي وهو المسمى كما تعلمون باتفاق 6 فيفري 2021 الذي عرض على الحكومة برمته وكما تعلمون بأنه يتضمن عدة اتفاقيات تم القيام بها قبل 25 جويلية كان التوجه في معالجة كل هذه الاتفاقيات التي تم القيام بها من قبل الحكومة الموجودة قبل 25 جويلية على مستوى الحكومة ولم يتم القيام بها بصفة منفردة من طرف كل وزارة فقد كان التوجه العام كذلك ولا يوجد سوى على مستوى وزارة المالية هناك عدة أنظمة أساسية بالنسبة إلى الوزارات الأخرى، هناك عدة منح مقترحة على مستوى الوزارات الأخرى وسيكون هناك حل كلي لمختلف الوزارات.

تحدثت عن سلك موجود في وزارة المالية هو سلك زملائنا عدول الخزينة وتحدثت عن المنح المخولة لهذا السلك، كما تعملون عدول الخزينة تابعون للوظيفة العمومية والإدارة العامة للمحاسبة العمومية أعدت مشروع أمر يتعلق بهذه الطلبات وكما تعلمون أن المسائل المتعلقة بمراجعة المنح لا يمكن أن تكون سوى في إطار أمر وليس بمقتضى قرار يتم عرضه على مجلس الوزراء ثم يتم إصداره.

إذن مشروع على مستوى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية أعلمني السيد المدير العام أنه قد تم إعداده وسيتم عرضه إن شاء الله على رئاسة الحكومة وعلى مجلس الوزراء لتفادي ما تقدم لي به الآن زملائي الذين يعملون بالإدارة العامة للمحاسبة العمومية.

تساءل أحد السادة النواب المحترمين، هل تخضع عملية تسجيل أرض في إطار عملية المعاوضة من قبل البلدية لمعاليم التسجيل؟ أريد أن أقول له أنه بهذا التشريع فإن العملية تخضع لنسبة تسجيل بـ2,5 % يتم احتسابها على أساس قيمة العقار وإذا كان هناك فارق مكمل فهو يخضع لنسبة 5 % مع إضافة معلوم

الترسيم العقاري المحدد بـ1 % على أساس قيمة العقار موضوع المعاوضة هذا ما يقوله التشريع في هذا الخصوص.

وردت مداخلة من قبل نائبين بخصوص المستجدات المتمثلة في التتبع الذي شمل بعض موظفي الإدارة العامة للأداءات والتي طالت عددا منهم ومن بينهم شخصان في حالة إيقاف وهما في حالة احتفاظ أريد أولا أن أشير إلى أمر إن هذه التتبعات مأذون بها من النيابة العمومية وهي تحت إشرافها، وكما تعلمون هناك أعمال قضائية مادام الملف موجود لدى القضاء وهذا نعرفه جميعا كيف سيكون التدخل من قبل الإدارة إذا كان الملف تحت أنظار القضاء، لكن أريد أن أقول لأن البعض يقول لا، أين الوزارة لماذا لا تقف إلى جانب أبنائها وهناك اتهامات موجهة للوزارة اتهامها بالتقاعس للقيام بواجباتها تجاه أبنائها؟ أقول هذا الكلام مردود عليه، لماذا؟ لو أنني لن أخوض في قضية تحت أنظار القضاء لأنه لا يحق لي ذلك، ولكن سأذكر هذا الشيء لأن وسائل الإعلام ذكرته وهو موجود والجميع اطلع عليه وأنا متأكدة أنكم قرأتم هذا كما أنني اطلعت عليه في وسائل الإعلام.

هناك وشاية ضد إطارات لا تهم فقط إطارات من وزارة المالية بل من عدة هياكل أخرى تتعلق بأعوان وبإطارات تعلقت بهم شبهة التعامل مع رجل أعمال معروف وهو الآن موجود على ذمة القضاء وقد تم إيقافه بخصوص عدة قضايا وليس في قضايا جبائية فقط هو موقوف حسب ما قرأناه وما رأيناه في وسائل الإعلام في عدة قضايا وقد جاءت الوشاية جاءت من خارج الإدارة ومن خارج الوزارة وهذا يعلمه الجميع.

إذن هؤلاء الأعوان طالتهم الأبحاث منذ أسبوع يعني منذ يوم الاثنين هذا ما تم إعلامي به من قبل الإدارة العامة للأداءات لقد تم إعلامي أن يوم الاثنين تم الاحتفاظ بزميلين: الزميل الذي تم ذكره بالاسم الأعوان أنا أعرفه جيدا والزميل الآخر حقيقة لا أعرفه تعلمون كم يوجد من موظف في الإدارة العامة للأداءات، صحيح أنني ابنة الوزارة وأنا من القدماء في الوزارة لكن لا عرف كل العاملين فيها، أنا أتفاعل مع المدير العام للإدارة العامة للمؤسسات الكبرى، هذا الشخص قمت بتدريسه، هذا الشخص تلميذي وأعرف أن في عمله يعتبر من أكفء الإطارات وأقول هذا بكل صراحة هو شخص كفء ويعمل دون ملل وأنا أعرف هذا وعندما تم تكليفي على رأس وزارة المالية من سيادته منذ أوت 2021 أجريت تغييرات على رأس عدة إدارات عامة بالنسبة إلى وزارة المالية لكنني أعلم جيدا جدية هذا الشخص في العمل أنا أتفهم انشغالهم بالسيد المدير العام للمؤسسات الكبرى يمكن أن تكونوا منشغلين بوضعيته ولكن يمكن أن أقول لكم أن انشغالكم لا يفوق انشغالنا وانشغالي كمسؤولة أولى في وزارة المالية لأن الشخص الذي تحدثت عنه أنا أعرفه وقد درسته على الأقل في سنة 1995 يعني منذ 28 سنة.

إذن ماذا أقول؟ هناك كما ذكرنا وشاية وصلت هناك أبحاث وأنا بصدد متابعة هذا الأمر هناك متابعة لصيقة للموضوع لأنني أعرف أهمية هذه المؤسسة وأهمية هؤلاء المسؤولين في الإدارة وخاصة كما ذكر السيد النائب مساهمة هذه المؤسسة في المداخيل الجبائية المساهمة الكبرى التي تحققها صحيح أن هناك إنجازات وهناك تطور كبير على مستوى المداخيل الجبائية لهذه المؤسسة أنا أعرف هذا وأتابعه وأكثر شخص يعلم ما يقوم بكل إدارة في الإدارة الجبائية أو المحاسبة العمومية أو الديوانة الإطارات العليا هذه للبلاد ويجب أن نقول إن مصالح الإدارة العامة للأداءات أو مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية أو الإدارة العامة للديوانة لقد ذكرت هذا الشيء عديد المرات.

هؤلاء الناس هم جنود يخدمون البلاد وهؤلاء هم الذين يقفون للبلاد وهم الذين يقفون اليوم على خزينة الدولة ما بقي في هذه الفترة جعلنا متماسكين، هناك أشخاص يعملون في الإدارات ويقفون للبلاد وهؤلاء قاموا حقيقة بواجبهم وهذا معروف ولا يمكن لأحد أن ينكره وأقول لكم بما أنهم اليوم يعملون بثبات وفي هذه المرحلة القانون يطبق على الجميع، هناك عدة إطارات وعدة أعوان في إدارة الجباية وفي الديوانة وفي المحاسبة هم عرضة للتشويه هم عرضة للوشايات الكيدية هذا موجود كل هذا موجود وهذا يبلغنا يوميا، لكن هذه القضية كما تعلمون جاء فيها تسخير من النيابة العمومية وهناك فرقة متعهدة بالأبحاث في قضية تتعلق برجل أعمال تم إيقافه وتتعلق به شبهات في عدة مجالات منها شبهات تتعلق بوضعيته الجبائية. على كل حال لقد تنقلت خلال اليومين الفارطين للإدارة العامة للمؤسسات الكبرى وزرتهم وقضيت معهم مساء لأنني أعلم بأن هناك حالة من الإحباط لدى زملائه الذين كانوا يعملون معه وبينا لهم أنه لدينا ثقة في القضاء لدينا ثقة في أجهزة الدولة الإنسان البريء حتى لو جاءت في شخصه شبهة ونحن كلنا معرضون لهذا إذا كان بريئا ونظيف اليد. أنا أطمئنكم إن كان هو بريء ونظيف اليد فإن قضاؤنا في هذه الفترة هو قضاء عادل ولا يظلم أحد ونتمنى ألا نسمع خلال الأيام القليلة القادمة سوى ما يسرّ.

كما ذكرت وكما ذكر السيد النائب أظن أنه يعرفه وأظن أنه ابن جهته وأنت أيضا أظن أنه ابن جهتك؟ لذلك فإنكم تعرفون هذا الشخص منذ الصغر وأنا أعرفه لأنني درسته وأنتم تعرفونه أيضا، جميعنا يدعو له وأنا كوزيرة مالية أتمنى ألا تشوب كل أعواني وكل إطارات وزارتي أي شائبة وأود أن لا يقال على هؤلاء الجنود هم جنود حقيقة أن لا تشوبهم شائبة صدقوني أن من يمس من أي عون أو أي إطار في وزارة المالية يمسني شخصيا لأنني أعلم كم يعملون وكم هم مرهقون أنا أعرفهم، لكن أقول لكم أن الأبحاث وكل شيء الآن تحت أنظار القضاء صدقوني أن هذه القضية لا أعرف عنها أي جزئية، لكن الحمد لله الأجهزة القضائية موجودة القضاء تعافى وأتمنى أن تكون كما ذكرتم مجرد شبهة وأن تمر هذه السحابة وأريد أن أقول شيئا آخر لأن هناك من قال وسمعت هذا حتى في الإذاعة قالوا أن الوزارة لم تحرك أي ساكن أقول كما ذكرت الملف تحت أنظار القضاء وقد راسلنا المكلف العام بنزاعات الدولة لتكليف محامي على ذمتهم وقد تمّ ذلك، إذا كان الملف تحت أنظار القضاء هذا ما يمكن أن تقوم به الوزارة فلا يمكننا القيام بأكثر من هذا، هذا هو دور الوزارة.

أقول للنائبين المحترمين اللذين تقدما بسؤال بخصوص المستجدات المتعلقة بإيقاف بعض الإطارات العليا على ذمة قضايا جبائية، أعلمكم أن الوزارة تقوم بمتابعة كافة الأطوار والمستجدات وهما مازالا في حالة احتفاظ لحد الآن وأتمنى ألا يكون هناك سوى ما يسرّ وأنا أؤمن بأن كل من كانت يده نظيفة وقام بتطبيق القانون في عمله وخاصة أن أجهزة الدولة قد تعافت الآن إن شاء الله وكل من كان مظلوما سيجد حقه.

أظن أن هذا بصفة عامة السيد رئيس المجلس بخصوص بعض الأسئلة التي جاءت في هذه الجلسة وشكرا على الاستماع.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. نشكر السيدة سهام البوغديري نمسية، وزيرة المالية على كل البيانات والإفادات القيمة.

ونمر الآن نمر إلى التصويت تباعا على مشاريع القوانين محل النظر ونشرع في التصويت على مشروع القانون عدد 42 لسنة 2023.

أولا، الاستعداد للتصويت على الانتقال لمناقشة مشروع القانون عدد 42 لسنة 2023، عملا بأحكام الفصل 109من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

92 صوتا "نعم" 9 محتفظون ومعترضان اثنان. إذن تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

الكلمة للجنة تفضل.

السيد المقرر

العنوان:

مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2017

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 95 موافقون و7 محتفظون و3 معارضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر الآن إلى التصويت على الفصل الأول بنفس الأغلبية المطلوبة تفضل الكلمة للسيد المقرر لتلاوة الفصل.

السيد المقرر

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2019 وفقا لأحكام الفصلين 45 و46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

لا يوجد تعديل بالفصل، إذن نمر إلى التصويت على الفصل الأول.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 98 موافقون و16 محتفظون و4 معارضون. تمت المصادقة على الفصل الأول.

ونمرّ إلى تلاوة الفصل الثاني الكلمة للجنة.

السيد المقرر

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة 2017 ما جملته **34 643 281 371,762** دينارا موزعة كما يلي:

الموارد:

العنوان الأول	22 734 700 000,000 دينار
العنوان الثاني	11 050 507 666,000 دينار
صناديق الخزينة	858 073 705,762 دينار

النفقات:

العنوان الأول	23 595 200 000,000 دينار
العنوان الثاني	23 595 200 000,000 دينار
- صناديق الخزينة	858 073 705,762 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و2 الملحقين بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 100 موافقون و15 محتفظون و5 معارضون وبذلك تمت الموافقة على الفصل الثاني ونمر إلى تلاوة الفصل الثالث والكلمة للجنة.

السيد المقرر

الفصل 3:

بلغت مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2017 ما جملته **36 650 372 463,913 دينارا** موزعة كما يلي:

العنوان الأول:	22 583 292 133,107 دينارا
العنوان الثاني:	11 113 689 022,284 دينارا
جملة موارد العنوانين:	**33 696 981 155,391 دينارا**
صناديق الخزينة:	**2 953 391 308,522 دينار**

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة:	2 572 305 113,317 دينار
- حسابات أموال المشاركة:	381 086 195,205 دينارا

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 101 موافقون و17 محتفظون و5 رافضون وبذلك تمت المصادقة على الفصل الثالث.

ونمر إلى تلاوة الفصل الرابع والكلمة للجنة.

السيد المقرر

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2017 ما جملته **34 288 163 405,436 دينار** موزعة كما يلي:

العنوان الأول: 23 489 071 167,206 دينارا

الجزء الأول: نفقات التصرف: 21 237 640 250,881دينارا

القسم الأول: التأجير العمومي: 14 352 388 707,921 دينار

القسم الثاني: وسائل المصالح: 1 112 502 947,019 دينارا

القسم الثالث: التدخل العمومي: 5 772 748 595,941 دينارا

القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة -

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي 2 251 430 916,325 دينارا

القسم الخامس:

فوائد الدين العمومي 2 251 430 916,325 دينارا

العنوان الثاني: 9 960 610 881,574 دينارا

الجزء الثالث: نفقات التنمية: 5 125 717 213,086 دينارا

القسم السادس:

الاستثمارات المباشرة 2 564 564 653,377 دينارا

القسم السابع: التمويل العمومي 1 827 327 484,001دينارا

القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة -

القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة

بالموارد الخارجية الموظفة 733 825 075,708 دينار

الجزء الرابع: تسديد أصل

الدين العمومي 4 834 893 668,488 دينارا

القسم العاشر: تسديد أصل

الدين العمومي 4 834 893 668,488 دينارا

جملة نفقات العنوانين: 33 449 682 048,780دينارا

صناديق الخزينة : 838 481 356,656 دينارا

الجزء الخامس:

نفقات صناديق الخزينة **838 481 356,656 دينارا**

القسم الحادي عشر:

نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 792 071 414,355 دينارا

القسم الثاني عشر:

نفقات حسابات أموال المشاركة 46 409 942,301 دينارا

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و2-1 و2-2 الملحقة بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 94 موافقون و18 محتفظون و5 معارضون. تمت المصادقة على الفصل الرابع.

ونمر الآن لتلاوة الفصل الخامس.

السيد المقرر

الفصل 5:

تم اقتطاع مبلغ قيمته **1 135 247 880,382 دينارا** من صناديق الخزينة وتحويله إلى العنوان الأول من ميزانية الدولة ويفصل ذلك كالآتي:

صناديق الخزينة		فواضل تم تحويلها لميزانية 2017
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط	الأرباح الراجعة للدولة	12 178 236,458
صندوق الوقاية من حوادث المرور		4 692 993,234
صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط		38 794 071,286
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين		257 127,960
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور		5 318 062,989
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري		24 548 062,955
صندوق النهوض بجودة التمور		2 674 435,428
صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري		1 589 922,729
صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية		98 610 591,681
صندوق الانتقال الطاقي		22 569 702,088
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب		2 487 269,771
الصندوق العام للتعويض		74 427 501,868
صندوق النهوض بالصادرات		599 375,953
صندوق تنمية قطاع المواصلات		124 465 900,092
صندوق حماية المناطق السياحية		8 092 896,271
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي		13 304 173,508
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء		236 884 867,613
صندوق مقاومة التلوث		55 559 655,577
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني		11 276 663,498
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد		4 315 974,878
الصندوق الوطني للتشغيل		266 423 326,873
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني		126 177 067,672
المجموع		**1 135 247 880,382**

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 95 موافقون و19 موافقون و5 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الخامس.

والكلمة للجنة لتلاوة الفصل السادس.

السيد المقرر

الفصل 6:

بلغت الاعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2017: **335 525 617,220** دينارا يقع إلغاؤها.

بلغ فائض الموارد على نفقات العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2017: **106,611 299 247 دينار** يقع نقله إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة.

بلغت فواضل صناديق الخزينة **2 114 909 951,866** دينارا في موفى سنة 2017 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1 780 233 698,962 دينارا وحسابات أموال المشاركة في حدود 334 676 252,904 دينارا وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2018 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السادس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء عملية التصويت بـ 95 موافقون و18 محتفظون و5 معارضون. تمت المصادقة على الفصل السادس.

ونمر إلى الفصل السابع والكلمة للجنة.

السيد المقرر

الفصل 7:

بلغت الاعتمادات المفوضة إلى المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2017، دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 283,342 868 151 دينارا بينما بلغت الدفوعات ما جملته 775,994 928 147 دينارا مما أسفر عن فائض قدره **507,348 939 3** دينار يحال إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل 7.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 93 موافقون و19 محتفظون و4 رافضون. تمت المصادقة على الفصل.

ونمر إلى الفصل 8 والكلمة للجنة.

السيد المقرر

الفصل 8:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 881,054 418 434 1 دينار بينما بلغت الموارد 068,6401 882 185 دينارا والنفقات 604,676 339 981 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره **463,964 542 204** دينارا ينقل إلى سنة 2018 وعن اعتمادات باقية بما قدرها **276,378 079 453** **دينارا** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد5 الملحق بهذا القانون

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثامن.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 93 موافقون و18 محتفظون و5 رافضون، تمت المصادقة على الفصل الثامن.

والكلمة للجنة لتلاوة الفصل التاسع والأخير.

السيد المقرر

الفصل 9:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة لسنة 2017 ما قدره347,606 979 708 دينار مقابل دفوعات قدرها 504,042 744 407 دينارا مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ 843,564 234 301 دينارا ينقل إلى سنة 2018 وذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل التاسع والأخير.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 97 موافقون و18 محتفظون و5 معارضون. تمت الموافقة على الفصل التاسع.

الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2017

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الانجازات	مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية	
							+	-
العنوان الأول	22 351 700 000,000	383 000 000,000	22 734 700 000,000		22 734 700 000,000	22 583 292 133,107		151 407 866,893
العنوان الثاني	8 960 000 000,000	1 857 000 000,000	10 817 000 000,000	233 507 666,000	11 050 507 666,000	11 113 689 022,284	63 181 356,284	
الجملة	**31 311 700 000,000**	**2 240 000 000,000**	**33 551 700 000,000**	**233 507 666,000**	**33 785 207 666,000**	**33 696 981 155,391**	**63 181 356,284**	**151 407 866,893**
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	888 300 000,000	-110 000 000,000	778 300 000,000		778 300 000,000	2 572 305 113,317	1 794 005 113,317	
حسابات أموال المشاركة				79 773 705,762	79 773 705,762	381 086 195,205	301 312 489,443	
الجملة	**888 300 000,000**	**-110 000 000,000**	**778 300 000,000**	**79 773 705,762**	**858 073 705,762**	**2 953 391 308,522**	**2 095 317 602,760**	
الجملة العامة	**32 200 000 000,000**	**2 130 000 000,000**	**34 330 000 000,000**	**313 281 371,762**	**34 643 281 371,762**	**36 650 372 463,913**	**2 158 498 959,044**	**151 407 866,893**

2 007 091 092,151

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2017

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الدفوعات	الاعتمادات الباقية
العنوان الأول	22 280 200 000,000	1 315 000 000,000	23 595 200 000,000		23 595 200 000,000	23 489 071 167,206	106 128 832,794
العنوان الثاني	9 031 500 000,000	925 000 000,000	9 956 500 000,000	233 507 666,000	10 190 007 666,000	9 960 610 881,574	229 396 784,426
الجملة	**31 311 700 000,000**	**2 240 000 000,000**	**33 551 700 000,000**	**233 507 666,000**	**33 785 207 666,000**	**33 449 682 048,780**	**335 525 617,220**
صناديق الخزينة:							
الحسابات الخاصة في الخزينة	888 300 000,000	-110 000 000,000	778 300 000,000		778 300 000,000	792 071 414,355	-13 771 414,355
حسابات أموال المشاركة				79 773 705,762	79 773 705,762	46 409 942,301	33 363 763,461
الجملة	**888 300 000,000**	**-110 000 000,000**	**778 300 000,000**	**79 773 705,762**	**858 073 705,762**	**838 481 356,656**	**19 592 349,106**
الجملة العامة	**32 200 000 000,000**	**2 130 000 000,000**	**34 330 000 000,000**	**313 281 371,762**	**34 643 281 371,762**	**34 288 163 405,436**	**355 117 966,326**

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول: نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1	مجلس نواب الشعب	25 272 693,232	3 176 577,607	1 061 311,662		29 510 582,501		29 510 582,501
2	رئاسة الجمهورية	78 054 762,511	16 837 465,260	5 627 458,635		100 519 686,406		100 519 686,406
3	رئاسة الحكومة	114 791 650,418	13 613 492,612	34 333 333,202		162 738 476,232		162 738 476,232
4	وزارة الوظيفة العمومية والحوكمة	1 499 098,604	675 564,200	2 246 980,000		4 421 642,804		4 421 642,804
5	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان	1 668 472,384	810 129,268	65 080,000		2 543 681,652		2 543 681,652
6	وزارة الداخلية	2 138 642 882,562	214 380 791,466	23 466 996,523		2 376 490 670,551		2 376 490 670,551
7	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	38 592 158,379	7 090 241,311	435 495 979,489		481 178 379,179		481 178 379,179
8	وزارة العدل	396 255 440,874	59 362 497,559	9 185 029,807		464 802 968,240		464 802 968,240
9	وزارة الشؤون الخارجية	127 534 683,822	59 566 734,198	20 953 607,484		208 055 025,504		208 055 025,504
10	وزارة الدفاع الوطني	1 476 646 717,070	144 788 751,209	23 286 414,690		1 644 721 882,969		1 644 721 882,969
11	وزارة الشؤون الدينية	82 232 640,518	13 915 381,973	10 147 857,764		106 295 880,255		106 295 880,255
12	وزارة المالية	599 710 279,405	48 112 040,567	6 219 796,869		654 042 116,841		654 042 116,841
13	وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	51 611 424,155	8 937 324,553	1 488 400,000		62 037 148,708		62 037 148,708
14	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	524 674 171,764	44 450 465,322	15 747 820,182		584 872 457,268		584 872 457,268
15	وزارة الصناعة والتجارة	50 021 944,423	9 350 284,756	1 514 669 831,735		1 574 042 060,914		1 574 042 060,914
16	وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	13 370 591,275	3 204 952,995	1 550 204 350,000		1 566 779 894,270		1 566 779 894,270
17	وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	14 428 848,635	2 342 351,877	1 854 800,000		18 626 000,512		18 626 000,512
18	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	48 113 927,649	9 780 058,550	495 705,360		58 389 691,559		58 389 691,559

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
19	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	91 240 380,101	55 600 133,239	2 998 712,382		149 839 225,722		149 839 225,722
20	وزارة النقل	14 205 390,437	2 938 552,311	448 528 531,480		465 672 474,228		465 672 474,228
21	الثقافية وزارة الشؤون	127 804 526,262	10 704 788,807	43 940 191,777		182 449 506,846		182 449 506,846
22	وزارة شؤون الشباب والرياضة	435 105 958,244	14 135 183,543	37 772 666,791		487 013 808,578		487 013 808,578
23	وزارة المرأة والأسرة والطفولة	92 951 044,177	7 178 411,382	17 425 376,588		117 554 832,147		117 554 832,147
24	وزارة الصحة	1 523 301 997,077	134 777 635,045	5 369 995,322		1 663 449 627,444		1 663 449 627,444
25	وزارة الشؤون الاجتماعية	159 028 707,029	12 792 943,135	1 251 826 811,963		1 423 648 462,127		1 423 648 462,127
26	وزارة التربية	4 820 891 918,378	100 033 201,644	38 691 548,742		4 959 616 668,764		4 959 616 668,764

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
27	التعليم العالي والبحث وزارة العلمي	1 027 940 322,805	86 321 666,457	188 335 007,494		1 302 596 996,756		1 302 596 996,756
28	التكوين المهني والتشغيل وزارة	275 791 474,231	27 461 051,173	2 209 000,000		305 461 525,404		305 461 525,404
29	المجلس الأعلى للقضاء	1 004 601,500	164 275,000	0,000		1 168 876,500		1 168 876,500
30	المحكمة الدستورية			0,000		0,000		0,000
31	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات			60 000 000,000		60 000 000,000		60 000 000,000
32	هيئة الحقيقة والكرامة			19 100 000,000		19 100 000,000		19 100 000,000
33	الموزعة النفقات الطارئة وغير				0,000	0,000		0,000
34	الدين العمومي					0,000	2 251 430 916,325	2 251 430 916,325
	الجملة	14 352 388 707,921	1 112 502 947,019	5 772 748 595,941	0,000	21 237 640 250,881	2 251 430 916,325	23 489 071 167,206

جدول عدد 2-2

العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
1	مجلس نواب الشعب	1 220 227,839				1 220 227,839		1 220 227,839
2	رئاسة الجمهورية	10 578 772,887	760 000,000			11 338 772,887		11 338 772,887
3	رئاسة الحكومة	849 571,741	3 763 945,000			4 613 516,741		4 613 516,741
4	وزارة الوظيفة العمومية و الحوكمة	0,000				0,000		0,000
5	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان	3 300,000	35 000,000			38 300,000		38 300,000
6	وزارة الداخلية	208 826 420,194	24 200 000,000			233 026 420,194		233 026 420,194
7	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	6 965 293,273	212 454 500,000		0,000	219 419 793,273		219 419 793,273
8	وزارة العدل	66 727 828,385	250 000,000			66 977 828,385		66 977 828,385
9	وزارة الشؤون الخارجية	6 168 043,442				6 168 043,442		6 168 043,442
10	وزارة الدفاع الوطني	381 024 013,460	4 180 000,000			385 204 013,460		385 204 013,460
11	وزارة الشؤون الدينية	1 188 474,234				1 188 474,234		1 188 474,234
12	وزارة المالية	64 308 239,202	78 500 000,000			142 808 239,202		142 808 239,202
13	وزارة التنمية والإستثمارو التعاون الدولي	20 055 507,986	480 659 227,866		19 190 732,095	519 905 467,947		519 905 467,947
14	وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري	355 045 095,386	229 422 339,191		130 323 712,837	714 791 147,414		714 791 147,414

جدول عدد 2-2

العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
15	وزارة الصناعة و التجارة	14 537 280,913	57 328 447,000		0,000	71 865 727,913		71 865 727,913
16	وزارة الطاقة و المناجم والطاقات المتجددة	316 397,268	2 231 000,000			2 547 397,268		2 547 397,268
17	وزارة تكنولوجيات الإتصال و الإقتصاد الرقمي	12 546 483,057				12 546 483,057		12 546 483,057
18	وزارة السياحة و الصناعات التقليدية	211 746,877	57 053 368,000			57 265 114,877		57 265 114,877
19	وزارة التجهيز والإسكان و التهيئة الترابية	792 405 280,900	108 300 000,000		553 892 011,154	1 454 597 292,054		1 454 597 292,054
20	وزارة النقل	346 541,302	460 328 800,000		16 697 473,075	477 372 814,377		477 372 814,377
21	وزارة الشؤون الثقافية	66 449 225,185	6 030 610,000			72 479 835,185		72 479 835,185
22	وزارة شؤون الشباب و الرياضة	70 586 967,503	1 910 000,000			72 496 967,503		72 496 967,503
23	وزارة المرأة و الأسرة و الطفولة	21 428 205,360	240 000,000			21 668 205,360		21 668 205,360
24	وزارة الصحة	141 284 764,046	37 421 975,944			178 706 739,990		178 706 739,990
25	وزارة الشؤون الاجتماعية	9 361 194,839	41 560 000,000			50 921 194,839		50 921 194,839
26	وزارة التربية	195 596 906,456	200 000,000		6 772 371,767	202 569 278,223		202 569 278,223

جدول عدد 2-2

العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2017 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	جملة العنوان الثاني
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	
27	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	114 835 816,513	1 521 800,000		6 948 774,780	123 306 391,293		123 306 391,293
28	وزارة التكوين المهني والتشغيل	1 697 055,129	11 731 684,000		0,000	13 428 739,129		13 428 739,129
29	المجلس الأعلى للقضاء		0,000			0,000		0,000
30	المحكمة الدستورية		0,000			0,000		0,000
31	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات		7 244 787,000			7 244 787,000		7 244 787,000
32	هيئة الحقيقة و الكرامة		0,000			0,000		0,000
33	النفقات الطارئة و غير الموزعة			0,000		0,000		0,000
34	الدين العمومي						4 834 893 668,488	4 834 893 668,488
	الجملة	2 564 564 653,377	1 827 327 484,001	0,000	733 825 075,708	5 125 717 213,086	4 834 893 668,488	9 960 610 881,574

الجدول عدد 3

نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2017

بالدينار

البيانات	الموارد				التقديرات النهائية		النتائج		الفوارق		
	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	للموارد	للإعتمادات	المقابيض	الدفوعات	بين المقابيض والتقديرات النهائية	بين الاعتمادات والدفوعات	بين المقابيض والدفوعات
العنوانين الاول و الثاني:	31 311 700 000,000	2 240 000 000,000	33 551 700 000,000	233 507 666,000	33 785 207 666,000	33 785 207 666,000	33 696 981 155,391	33 449 682 048,780	-88 226 510,609	335 525 617,220	247 299 106,611
العنوان الأول	22 351 700 000,000	383 000 000,000	22 734 700 000,000	0,000	22 734 700 000,000	23 595 200 000,000	22 583 292 133,107	23 489 071 167,206	-151 407 866,893	106 128 832,794	-905 779 034,099
العنوان الثاني	8 960 000 000,000	1 857 000 000,000	10 817 000 000,000	233 507 666,000	11 050 507 666,000	10 190 007 666,000	11 113 689 022,284	9 960 610 881,574	63 181 356,284	229 396 784,426	1 153 078 140,710
صناديق الخزينة:	888 300 000,000	-110 000 000,000	778 300 000,000	79 773 705,762	858 073 705,762	858 073 705,762	2 953 391 308,522	838 481 356,656	2 095 317 602,760	19 592 349,106	2 114 909 951,866
الحسابات الخاصة في الخزينة	888 300 000,000	-110 000 000,000	778 300 000,000	0,000	778 300 000,000	778 300 000,000	2 572 305 113,317	792 071 414,355	1 794 005 113,317	-13 771 414,355	1 780 233 698,962
حسابات أموال المشاركة				79 773 705,762	79 773 705,762	79 773 705,762	381 086 195,205	46 409 942,301	301 312 489,443	33 363 763,461	334 676 252,904
الجملة العامة	32 200 000 000,000	2 130 000 000,000	34 330 000 000,000	313 281 371,762	34 643 281 371,762	34 643 281 371,762	36 650 372 463,913	34 288 163 405,436	2 007 091 092,151	355 117 966,326	2 362 209 058,477

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) فائض الموارد على نفقات العنوانين الاول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2017 يقع تحويله للحساب الخاص لتسبقات الخزينة.

الجدول عدد 4

إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج (العنوان الاول)

لسنة 2017

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة والإعتمادات المفوضة
المقابيض			151 868 283,342	
المصاريف	151 868 283,342	151 868 283,342	147 928 775,994	0,000
الفارق بين المقابيض والمصاريف			3 939 507,348 (*)	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 5

ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2017

العنوان الأول

بالدينار

البيانات	فواضل 2016	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
المقابيض	211 752 528,790	999 306 000,000	435 112 881,054	1 434 418 881,054	1 185 882 068,640	248 536 812,414	
النفقات		999 306 000,000	435 112 881,054	1 434 418 881,054	981 339 604,676	453 079 276,378	(**)
فائض المقابيض على النفقات	211 752 528,790				204 542 463,964 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2018

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6

الصناديق الخاصة

المقابيض والدفوعات لسنة 2017

بالدينار

الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2016	المقابيض			الدفوعات	الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2017	
	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض			
358 930 473,520	150 324 000,000	199 724 874,086	708 979 347,606	407 744 504,042	301 234 843,564	(*)

الى سنة 2018 ينقل (*)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

في الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 99 موافقون و14 محتفظون و6 رافضون وبذلك تمت المصادقة على مشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2017، عدد 2023/42.

ننتقل زميلاتي زملائي الأعزاء إلى التصويت على مشروع القانون الموالي عدد 2024/43.

أولا، الاستعداد للتصويت على الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون عدد 43 لسنة 2023 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 102 موافقون و11 محتفظون و3 رافضون وتبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون.

نحيل الكلمة للجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

السيد المقرر

العنوان:

مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2018

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 91 موافقون و12 محتفظون و4 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر الآن إلى التصويت على الفصل الأول والكلمة للجنة للقيام بتلاوته.

السيد المقرر

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2018 وفقا لأحكام الفصلين 45 و46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الأول.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 88 موافقون و16 محتفظون و5 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الأول.

ونمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني.

السيد المقرر

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لميزانيـــة الدولة لسنة 2018 ما جملتــه **37 962 625 159,272 دينارا** موزعـة كما يلي:

الموارد:

العنوان الأول:	26 419 200 000,000 دينار
العنوان الثاني:	10 682 743 769,000دينارا
صناديق الخزينة:	860 681 390,272 دينارا

النفقات:

العنوان الأول:	26 392 200 000,000 دينار
العنوان الثاني:	10 709 743 769,000دينارا
صناديق الخزينة:	860 681 390,272 دينارا

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و2 الملحقين بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 89 موافقون و16 محتفظون و5 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الثاني.

ونمر إلى الفصل الثالث والكلمة للجنة.

السيد المقرر

الفصل 3:

بلغـت مقابيـــض ميزانيـــة الدولة لسنـــة 2018 مـــا جملتــه **38 641 937 490,981 دينارا** موزعة كما يلي:

العنوان الأول:	26 442 015 473,752 دينارا
العنوان الثاني:	9 135 209 828,575 دينارا
جملة موارد العنوانين:	**35 577 225 302,327 دينار**
صناديق الخزينة	**3 064 712 188,654 دينارا**

موزعة بين:

- الحسابات الخاصة في الخزينة: 2 686 154 545,478 دينارا
- حسابات أموال المشاركة: 378 557 643,176دينارا

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 94 موافقون و15 محتفظون و4 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الثالث.

الكلمة للجنة لتلاوة الفصل الرابع.

السيد المقرر

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2018 ما جملته **37 447 486 422,793 دينارا** موزعة كما يلي:

العنوان الأول: **26 155 091 983,072 دينارا**

الجزء الأول: نفقات التصرف 23 400 098 554,022دينارا

القسم الأول: التأجير العمومي 14 774 631 720,463دينارا

القسم الثاني: وسائل المصالح 1 208 081 836,941 دينارا

القسم الثالث: التدخل العمومي 7 417 384 996,618 دينارا

القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة -

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي 754 993 429,0502 دينارا

القسم الخامس:

فوائد الدين العمومي 2 754 993 429,050 دينارا

العنوان الثاني: **10 298 406 369,617 دينارا**

الجزء الثالث: نفقات التنمية 5 212 406 369,617 دينارا

القسم السادس:

الاستثمارات المباشرة 2 837 502 754,406 دينارا

القسم السابع: التمويل العمومي 1 668 222 598,567 دينارا

القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة _

القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة

بالموارد الخارجية الموظفة 706 681 016,644 دينارا

الجزء الرابع:

تسديد أصل الدين العمومي 5 086 000 000,000 دينار

القسم العاشر:

تسديد أصل الدين العمومي 5 086 000 000,000 دينار

جملة نفقات العنوانين: **36 453 498 352,689 دينارا**

صناديق الخزينة: **993 988 070,104 دينارا**

الجزء الخامس:

نفقات صناديق الخزينة **993 988 070,104** دينارا

القسم الحادي عشر:

نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 919 704 331,884 دينارا

القسم الثاني عشر:

نفقات حسابات أموال المشاركة 74 283 738,220 دينارا

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و2-1 و 2-2 الملحقة بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الرابع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت بـ 91 موافقون و14 محتفظون و4 رافضون. تمت المصادق على الفصل الرابع.

والكلمة للجنة للمرور الى الفصل الخامس.

السيد المقرر

الفصل 5:

تم اقتطاع مبلغ قيمته **1 299 086 514 ,346 دينارا** من صناديق الخزينة وتحويله إلى العنوان الأول من ميزانية الدولة وإليكم الجدول المصاحب لهذا الفصل صناديق الخزينة وفواضل تم تحويلها لميزانية 2018.

انتهى الفصل.

صناديق الخزينة	فواضل تم تحويلها لميزانية 2018
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة	8 560 909,636
صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات	143 810,219
صندوق الوقاية من حوادث المرور	4 167 608,955
صندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط	66 613 163,816
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	302 211,895
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	6 652 021,128
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	21 415 811,222
صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية	114 176 223,783
صندوق الانتقال الطاقي	13 436 869,337
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	16 111 959,506
الصندوق العام للتعويض	86 993 956,660
صندوق النهوض بالصادرات	655 130,771
صندوق تنمية قطاع المواصلات	77 711 622,261
صندوق حماية المناطق السياحية	13 437 126,532
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	27 841 356,152
الصندوق الوطني لتحسين السكن	2 111 496,917
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	262 120 007,565
صندوق مقاومة التلوث	82 950 545,959
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي و الفني	12 362 248,187
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	3 646 840,560
الصندوق الوطني للتشغيل	244 746 214,082
صندوق النهوض بالتكوين و التدريب المهني	119 327 984,847
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	113 601 394,356
المجموع	**1 299 086 514,346**

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الخامس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

91 موافقون، 14 محتفظون، 4 رافضون، تمت المصادقة على الفصل الخامس.

اللجنة الفصل السادس.

السيد المقرر

الفصل 6:

- بلغت الاعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة **416,311 445 648** دينارا يقع إلغاؤها.
- بلغ فائض النفقات على موارد العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2018 **050,362 273 876 دينارا** يقع تحميله ضمن الحساب القار لتسبيقات الخزينة.
- بلغت فواضل صناديق الخزينة **118,550 724 070 2 دينارا** في موفى سنة 2018 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 213,594 450 766 1 دينارا وحسابات أموال المشاركة في حدود 956, 904 273 304 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2019 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السادس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

88 موافقون، 14 محتفظون، 4 رافضون، تمت المصادقة على الفصل السادس.

اللجنة الفصل السابع.

السيد المقرر

الفصل 7:

بلغت الاعتمادات المفوضة إلى المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2018، دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 534,476 828 194 دينارا بينما بلغت الدفوعات ما جملته 985,964 853 189دينارا مما أسفر عن فائض قدره **548,512 974 4 دينارا** يحال إلى الحساب القار لتسبيقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السابع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

88 موافقون، 14 محتفظون، 4 رافضون، تمت المصادقة على الفصل السابع.

اللجنة الفصل الثامن.

السيد المقرر

الفصل 8:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 153,061 752 482 1 دينار بينما بلغت الموارد 545,421 016 293 1 دينارا والنفقات 335,279 522 089 1 دينارا،

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره **210,142 494 203 دينار** ينقل إلى سنة 2019 وعن اعتمادات باقية بما قدرها **817,782 229 393 دينارا** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 5 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثامن.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

90 موافقون، 15 محتفظون، 4 رافضون.

اللجنة الفصل التاسع والأخير.

السيد المقرر

الفصل 9:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة لسنة 2018 ما قدره 118,708 335 667 دينارا مقابل دفوعات قدرها 958,877 414 334 دينارا مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ **159,831 920 332 دينارا** ينقل إلى سنة 2019 وذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل التاسع والأخير.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

85 موافقون، 16 محتفظون، 4 رافضون وبذلك تمت المصادقة على الفصل التاسع والأخير.

الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2018

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الانجازات	مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية	
							+	-
العنوان الأول	24 603 200 000,000	1 816 000 000,000	26 419 200 000,000		26 419 200 000,000	26 442 015 473,752	22 815 473,752	
العنوان الثاني	10 431 000 000,000	-101 000 000,000	10 330 000 000,000	352 743 769,000	10 682 743 769,000	9 135 209 828,575		1 547 533 940,425
الجملة	35 034 200 000,000	1 715 000 000,000	36 749 200 000,000	352 743 769,000	37 101 943 769,000	35 577 225 302,327	22 815 473,752	1 547 533 940,425
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	816 800 000,000	0,000	816 800 000,000		816 800 000,000	2 686 154 545,478	1 869 354 545,478	
حسابات أموال المشاركة				43 881 390,272	43 881 390,272	378 557 643,176	334 676 252,904	
الجملة	816 800 000,000	0,000	816 800 000,000	43 881 390,272	860 681 390,272	3 064 712 188,654	2 204 030 798,382	
الجملة العامة	35 851 000 000,000	1 715 000 000,000	37 566 000 000,000	396 625 159,272	37 962 625 159,272	38 641 937 490,981	2 226 846 272,134	1 547 533 940,425

679 312 331,709

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2018

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الدفوعات	الاعتمادات الباقية
العنوان الأول	24 728 200 000,000	1 664 000 000,000	26 392 200 000,000		26 392 200 000,000	26 155 091 983,072	237 108 016,928
العنوان الثاني	10 306 000 000,000	51 000 000,000	10 357 000 000,000	352 743 769,000	10 709 743 769,000	10 298 406 369,617	411 337 399,383
الجملة	35 034 200 000,000	1 715 000 000,000	36 749 200 000,000	352 743 769,000	37 101 943 769,000	36 453 498 352,689	648 445 416,311
صناديق الخزينة:							
الحسابات الخاصة في الخزينة	816 800 000,000		816 800 000,000		816 800 000,000	919 704 331,884	-102 904 331,884
حسابات أموال المشاركة				43 881 390,272	43 881 390,272	74 283 738,220	-30 402 347,948
الجملة	816 800 000,000	0,000	816 800 000,000	43 881 390,272	860 681 390,272	993 988 070,104	-133 306 679,832
الجملة العامة	35 851 000 000,000	1 715 000 000,000	37 566 000 000,000	396 625 159,272	37 962 625 159,272	37 447 486 422,793	515 138 736,479

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1	مجلس نواب الشعب	25 078 013,612	3 668 303,388	288 407,026		29 034 724,026		29 034 724,026
2	رئاسة الجمهورية	80 849 989,627	16 759 788,955	1 472 429,366		99 082 207,948		99 082 207,948
3	رئاسة الحكومة	122 863 695,963	12 754 731,957	34 588 436,090		170 206 864,010		170 206 864,010
4	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان	2 418 903,787	1 403 940,928	3 414 640,000		7 237 484,715		7 237 484,715
5	وزارة الداخلية	2 307 593 146,455	209 953 619,935	25 397 389,850		2 542 944 156,240		2 542 944 156,240
6	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	43 274 672,392	7 002 779,006	496 408 231,767		546 685 683,165		546 685 683,165
7	وزارة العدل	446 617 442,345	58 502 338,238	8 508 027,382		513 627 807,965		513 627 807,965
8	وزارة الشؤون الخارجية	150 648 658,642	57 072 968,603	20 706 366,753		228 427 993,998		228 427 993,998
9	وزارة الدفاع الوطني	1 645 002 547,515	244 897 108,589	24 419 540,951		1 914 319 197,055		1 914 319 197,055
10	وزارة الشؤون الدينية	90 376 008,766	22 200 287,108	9 871 629,434		122 447 925,308		122 447 925,308
11	وزارة المالية	592 899 083,747	44 137 401,849	2 292 481,006		639 328 966,602		639 328 966,602
12	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	42 179 019,039	3 843 564,382	788 000,000		46 810 583,421		46 810 583,421
13	وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	56 882 861,865	7 950 350,664	1 538 000,000		66 371 212,529		66 371 212,529
14	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	503 038 281,062	40 827 979,554	14 295 732,155		558 161 992,771		558 161 992,771
15	وزارة الصناعة والمؤوسسات الصغرى والمتوسطة	15 740 136,028	2 307 285,533	602 442,136		18 649 863,697		18 649 863,697
16	وزارة التجارة	35 335 633,575	7 073 571,344	1 781 224 536,500		1 823 633 741,419		1 823 633 741,419
17	وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	13 795 555,485	3 034 975,255	2 700 192 550,000		2 717 023 080,740		2 717 023 080,740
18	وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	13 575 643,522	2 255 016,179	1 964 000,000		17 794 659,701		17 794 659,701
19	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	55 692 018,317	9 423 468,292	466 135,570		65 581 622,179		65 581 622,179

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
20	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	85 387 850,917	51 617 927,757	2 909 891,103		139 915 669,777		139 915 669,777
21	وزارة النقل	15 222 708,509	2 957 953,239	450 666 000,000		468 846 661,748		468 846 661,748
22	الثقافية وزارة الشؤون	138 864 891,745	10 273 150,701	40 052 820,969		189 190 863,415		189 190 863,415
23	وزارة شؤون الشباب والرياضة	463 014 003,080	15 756 319,749	38 348 964,233		517 119 287,062		517 119 287,062
24	وزارة المرأة والأسرة والطفولة	94 695 383,612	7 390 392,919	16 711 299,410		118 797 075,941		118 797 075,941
25	وزارة الصحة	1 597 094 389,647	138 443 397,733	5 972 967,482		1 741 510 754,862		1 741 510 754,862
26	وزارة الشؤون الاجتماعية	164 741 013,291	12 880 041,771	1 485 152 275,371		1 662 773 330,433		1 662 773 330,433
27	وزارة التربية	4 597 678 308,897	98 040 040,308	36 781 224,117		4 732 499 573,322		4 732 499 573,322

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول: نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
28	التعليم العالي والبحث وزارة العلمي	1 051 978 524,053	82 787 332,072	209 739 577,947		1 344 505 434,072		1 344 505 434,072
29	التكوين المهني والتشغيل وزارة	302 207 913,036	26 371 208,042	2 143 000,000		330 722 121,078		330 722 121,078
30	المجلس الأعلى للقضاء	1 558 421,932	67 592,891	0,000		1 626 014,823		1 626 014,823
31	المحكمة الدستورية	0,000	0,000	0,000		0,000		0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	11 600 000,000	5 000 000,000	300 000,000		16 900 000,000		16 900 000,000
33	هيئة الحقيقة والكرامة	6 727 000,000	1 427 000,000	168 000,000		8 322 000,000		8 322 000,000
34	الموزعة النفقات الطارئة وغير				0,000	0,000		0,000
35	الدين العمومي					0,000	2 754 993 429,050	2 754 993 429,050
	الجملة	14 774 631 720,463	1 208 081 836,941	7 417 384 996,618	0,000	23 400 098 554,022	2 754 993 429,050	26 155 091 983,072

جدول عدد 2-2

العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب و الأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
1	مجلس نواب الشعب	1 422 206,049				1 422 206,049		1 422 206,049
2	رئاسة الجمهورية	10 568 999,189	460 000,000			11 028 999,189		11 028 999,189
3	رئاسة الحكومة	3 683 116,674	14 963 785,000		0,000	18 646 901,674		18 646 901,674
4	وزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان	7 700,000	84 195,000			91 895,000		91 895,000
5	وزارة الداخلية	212 779 166,488	27 200 000,000			239 979 166,488		239 979 166,488
6	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	5 508 683,384	266 632 000,000		0,000	272 140 683,384		272 140 683,384
7	وزارة العدل	74 276 426,319	350 000,000			74 626 426,319		74 626 426,319
8	وزارة الشؤون الخارجية	7 675 603,004				7 675 603,004		7 675 603,004
9	وزارة الدفاع الوطني	508 062 722,624	5 676 080,000			513 738 802,624		513 738 802,624
10	وزارة الشؤون الدينية	1 148 295,397				1 148 295,397		1 148 295,397
11	وزارة المالية	62 820 463,430	85 717 000,000		0,000	148 537 463,430		148 537 463,430
12	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	3 380 465,900				3 380 465,900		3 380 465,900
13	وزارة التنمية والإستثمارو التعاون الدولي	7 470 348,525	511 662 920,888		23 785 800,000	542 919 069,413		542 919 069,413
14	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	357 260 393,642	310 152 323,963		106 013 082,532	773 425 800,137		773 425 800,137

جدول عدد 2-2

العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
15	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	6 766 601,095	98 062 329,724			104 828 930,819		104 828 930,819
16	وزارة التجارة	1 134 938,751	10 920 765,600		0,000	12 055 704,351		12 055 704,351
17	وزارة الطاقة والمناجم والطاقات المتجددة	207 660,100	3 202 826,000			3 410 486,100		3 410 486,100
18	وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	1 205 051,215	2 879 852,000			4 084 903,215		4 084 903,215
19	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	154 145,000	69 632 930,000			69 787 075,000		69 787 075,000
20	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	893 173 765,316	1 620 000,000		543 698 547,614	1 438 492 312,930		1 438 492 312,930
21	وزارة النقل	525 566,325	170 641 699,000		0,000	171 167 265,325		171 167 265,325
22	وزارة الشؤون الثقافية	65 835 300,901	12 159 000,000			77 994 300,901		77 994 300,901
23	وزارة شؤون الشباب والرياضة	71 711 105,542	3 000 000,000			74 711 105,542		74 711 105,542
24	وزارة المرأة والأسرة والطفولة	29 430 162,792	555 000,000			29 985 162,792		29 985 162,792
25	وزارة الصحة	184 070 947,766	23 350 391,392		0,000	207 421 339,158		207 421 339,158
26	وزارة الشؤون الاجتماعية	8 388 484,037	40 822 000,000			49 210 484,037		49 210 484,037
27	وزارة التربية	199 399 996,140	240 500,000		14 403 846,759	214 044 342,899		214 044 342,899

جدول عدد 2-2

العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2018 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
28	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	118 213 023,395	5 423 000,000		18 779 739,739	142 415 763,134		142 415 763,134
29	وزارة التكوين المهني والتشغيل	1 178 475,556	2 814 000,000		0,000	3 992 475,556		3 992 475,556
30	المجلس الأعلى للقضاء	42 939,850				42 939,850		42 939,850
31	المحكمة الدستورية	0,000				0,000		0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات		0,000			0,000		0,000
33	هيئة الحقيقة والكرامة		0,000			0,000		0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000		0,000		0,000
35	الدين العمومي						5 086 000 000,000	5 086 000 000,000
	الجملة	2 837 502 754,406	1 668 222 598,567	0,000	706 681 016,644	5 212 406 369,617	5 086 000 000,000	10 298 406 369,617

الجدول عدد 3

نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2018

بالدينار

البيانات	الموارد				التقديرات النهائية		النتائج		الفوارق		
	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	للموارد	للإعتمادات	المقابيض	الدفوعات	بين المقابيض و التقديرات النهائية	بين الاعتمادات و الدفوعات	بين المقابيض و الدفوعات
العنوانين الاول و الثاني:	35 034 200 000,000	1 715 000 000,000	36 749 200 000,000	352 743 769,000	37 101 943 769,000	37 101 943 769,000	35 577 225 302,327	36 453 498 352,689	-1 524 718 466,673	648 445 416,311	-876 273 050,362
العنوان الأول	24 603 200 000,000	1 816 000 000,000	26 419 200 000,000	0,000	26 419 200 000,000	26 392 200 000,000	26 442 015 473,752	26 155 091 983,072	22 815 473,752	237 108 016,928	286 923 490,680
العنوان الثاني	10 431 000 000,000	-101 000 000,000	10 330 000 000,000	352 743 769,000	10 682 743 769,000	10 709 743 769,000	9 135 209 828,575	10 298 406 369,617	-1 547 533 940,425	411 337 399,383	-1 163 196 541,042
صناديق الخزينة:	816 800 000,000	0,000	816 800 000,000	43 881 390,272	860 681 390,272	860 681 390,272	3 064 712 188,654	993 988 070,104	2 204 030 798,382	-133 306 679,832	2 070 724 118,550
الحسابات الخاصة في الخزينة	816 800 000,000	0,000	816 800 000,000	0,000	816 800 000,000	816 800 000,000	2 686 154 545,478	919 704 331,884	1 869 354 545,478	-102 904 331,884	1 766 450 213,594
حسابات أموال المشاركة				43 881 390,272	43 881 390,272	43 881 390,272	378 557 643,176	74 283 738,220	334 676 252,904	-30 402 347,948	304 273 904,956
الجملة العامة	35 851 000 000,000	1 715 000 000,000	37 566 000 000,000	396 625 159,272	37 962 625 159,272	37 962 625 159,272	38 641 937 490,981	37 447 486 422,793	679 312 331,709	515 138 736,479	1 194 451 068,188

(*) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

(**) فائض النفقات على موارد العنوانين الاول و الثاني لميزانية الدولة لسنة 2018 يحمل على الحساب القار للسبقات الخزينة.

الجدول عدد 4

إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج (العنوان الاول)

لسنة 2018

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة والإعتمادات المفوضة
المقابيض			194 828 534,476	
المصاريف	194 828 534,476	194 828 534,476	189 853 985,964	0,000
الفارق بين المقابيض والمصاريف			4 974 548,512 (*)	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 5

ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2018

العنوان الأول

بالدينار

البيانات	فواضل 2017	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية والإنجازات	
المقابيض	204 542 463,964	1 007 571 000,000	475 181 153,061	1 482 752 153,061	1 293 016 545,421	189 735 607,640	
النفقات		1 007 571 000,000	475 181 153,061	1 482 752 153,061	1 089 522 335,279	393 229 817,782	(**)
فائض المقابيض على النفقات	204 542 463,964				203 494 210,142 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2019

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6

الصناديق الخاصة

المقابيض و الدفوعات لسنة 2018

بالدينار

الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2017	المقابيض			الدفوعات	الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2018	
	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض			
301 234 843,564	139 137 000,000	226 963 275,144	667 335 118,708	334 414 958,877	332 920 159,831	(*)

الى سنة 2019 ينقل (*)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمّته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

80 موافقون، 17 محتفظون، 4 رافضون وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2018، عدد 43 لسنة 2023.

أستسمحكم زميلاتي زملائي الأعزاء لمواصلة أشغالنا والانتقال للتصويت على مشروع القانون الثالث عدد 44 لسنة 2023.

أولا، الاستعداد للتصويت على الانتقال لمناقشة القانون عدد 414 لسنة 2023 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

93 موافقون، 5 محتفظون، 3رافضون. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة المشروع والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا، الكلمة للجنة.

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2019

التصويت على العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

79 موافقون، 11 محتفظون، 4 رافضون. تمت المصادقة على العنوان نمر الآن إلى الفصل الأول الكلمة للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2019 وفقا لأحكام الفصلين 45 و46 من القانون عدد 53 لسنة 1967 المؤرخ في 8 ديسمبر 1967 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية كما تم تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

انتهى الفصل

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الأول.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

78 موافقون، 12 محتفظون، 4 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الأول.

اللجنة الفصل الثاني.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لميزانية الدولة لسنة **2019** ما جملته **43 257 945 353,119 دينارا** موزعة كما يلي:

الموارد:

العنوان الأول	31 279 800 000,000 دينارا
العنوان الثاني	10 833 470 657,000 دينارا
صناديق الخزينة	1 144 674 696,119 دينارا

النفقات:

العنوان الأول	29 941 800 000,000 دينار
العنوان الثاني	12 171 470 657,000 دينارا
صناديق الخزينة	1 144 674 696,119 دينارا

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدولين 1 و2 الملحقين بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني،

الإذن بالتصويت،

انتهاء التصويت،

76 موافقون، 11 محتفظون، 3 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الثاني.

الكلمة للجنة الفصل الثالث.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 3:

بلغت مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2019 ما جملته **44.659.338.189,759 دينارا**

موزعة كما يلي:

العنوان الأول	29 148 527 509,722 دينارا
العنوان الثاني	11 001 317 496 838 دينارا
جملة موارد العنوانين:	**40 149 845 006,560 دينارا**
صناديق الخزينة	**4 509 493 183,199 دينارا**

موزعة بين:

الحسابات الخاصة في الخزينة:	4 069 744 582,124 دينارا
حسابات أموال المشاركة :	439 748 601,075 دينارا

وتتوزع هذه المقابيض وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

74 موافقون، 12 محتفظون، 3 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الثالث.

الكلمة للجنة الفصل الرابع.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 4:

بلغت دفوعات ميزانية الدولة لسنة 2019 ما جملته **42. 350. 388. 667,359 دينارا**

موزعة كما يلي:

العنوان الأول: 29. 372. 997. 815,258 دينارا.

الجزء الأول: نفقات التصرف 26. 140. 372.950, 342 دينارا

القسم الأول: التأجير العمومي 16. 764. 996. 952 980 دينارا

القسم الثاني: وسائل المصالح 1. 606. 335. 929,636 دينارا

القسم الثالث: التدخل العمومي 7. 696. 040. 067, 726 دينارا

القسم الرابع: نفقات التصرف الطارئة -

الجزء الثاني: فوائد الدين العمومي 3. 232. 624. 864,916 دينارا

القسم الخامس:

فوائد الدين العمومي 3. 232. 624. 864,916 دينارا

العنوان الثاني: 11 850 132 472,358 دينارا

الجزء الثالث: نفقات التنمية 5 229 831 311,039 دينارا

القسم السادس:

الاستثمارات المباشرة 2 713 476 548,747 دينارا

القسم السابع: التمويل العمومي 1 924 104 342,342 دينارا

القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة -

القسم التاسع: نفقات التنمية المرتبطة

بالموارد الخارجية الموظفة 592 250 419,950 دينارا

الجزء الرابع:

تسديد أصل الدين العمومي 6 620 301 161,319 دينارا

القسم العاشر:

تسديد أصل الدين العمومي 6 620 301 161,319 دينارا

جملة نفقات العنوانين: 41 223 130 287,616 دينارا

صناديق الخزينة: 1 127 258 379,743 دينارا

الجزء الخامس: نفقات صناديق الخزينة 1 127 258 379,743دينارا.

القسم الحادي عشر:

نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة 1 038 945 186,513 دينارا

القسم الثاني عشر:

نفقات حسابات أموال المشاركة 88 313 193,230 دينارا

وتتوزع هذه الدفوعات وفق الجداول 2 و2-1 و2-2 الملحقة بهذا القانون.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الرابع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

77 موافقون، 11 محتفظون، 3 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الرابع.

اللجنة الفصل الخامس.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 5:

- بلغت الاعتمادات الباقية على مستوى العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2019 **890 140 369,384 دينارا** يقع إلغاؤها.

- بلغ فائض النفقات على موارد العنوانين الاول والثاني لميزانية الدولة لسنة 2019 **1 073 285 281,056 دينارا** يقع تحميله ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

- بلغت فواضل صناديق الخزينة **3 382 234 803,456 دينار** في موفي سنة 2019 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 3 030 799 395,611 دينارا وحسابات أموال المشاركة في حدود 351 435 407,845 دينار وتنقل فواضل صناديق الخزينة إلى سنة 2020 وفق الجدول 3 الملحق بهذا القانون.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الخامس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

79 موافقون، 12 محتفظون، 3 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الخامس.

اللجنة الفصل السادس.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 6:

بلغت الاعتمادات المفوضة إلى المراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2019، دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية، ما جملته 217 179 625,875 دينارا بينما بلغت الدفوعات ما جملته 210 271 431,161 دينارا مما أسفر عن فائض قدره **6 908 194,714 دينارا** يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 4 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السادس.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 82 صوتا موافقون مقابل 13 محتفظون و4 معترضون.

تمت المصادقة على الفصل السادس.

نمر مع اللجنة إلى الفصل السابع.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 7:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 1 616 425 093,938 دينار بينما بلغت الموارد 1 389 281 884,281دينارا والنفقات 1 180 541 455,919 دينارا.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للمقابيض على النفقات بما قدره 208**740 428,362** دينارا ينقل إلى سنة 2020 وعن اعتمادات باقية بما قدرها **435 883 638,019 دينارا** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 5 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السابع.

الاذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 79 صوتا موافقون مقابل 12 محتفظون و4 معترضون.

تمت المصادقة على الفصل السابع.

نمر مع اللجنة إلى الفصل الثامن والأخير.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 8:

بلغت مقابيض الصناديق الخاصة لسنة 2019 ما قدره 838,970 917 826 دينارا مقابل دفوعات قدرها 357,093 278 449 دينارا مما أسفر عن فائض في المقابيض على الدفوعات بلغ**481,877 639 377 دينارا** ينقل إلى سنة 2020 وذلك وفق الجدول 6 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الثامن والأخير.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 81 صوتا موافقون مقابل 11 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الثامن والأخير.

الجدول عدد 1: مقابيض ميزانية الدولة لسنة 2019

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الانجازات	مقارنة الانجازات بالتقديرات النهائية	
							+	-
العنوان الأول	29 029 800 000,000	2 250 000 000,000	31 279 800 000,000		31 279 800 000,000	29 148 527 509,722		2 131 272 490,278
العنوان الثاني	10 702 000 000,000	30 000 000,000	10 732 000 000,000	101 470 657,000	10 833 470 657,000	11 001 317 496,838	167 846 839,838	
الجملة	39 731 800 000,000	2 280 000 000,000	42 011 800 000,000	101 470 657,000	42 113 270 657,000	40 149 845 006,560	167 846 839,838	2 131 272 490,278
صناديق الخزينة:								
الحسابات الخاصة في الخزينة	1 009 200 000,000	0,000	1 009 200 000,000		1 009 200 000,000	4 069 744 582,124	3 060 544 582,124	
حسابات أموال المشاركة				135 474 696,119	135 474 696,119	439 748 601,075	304 273 904,956	
الجملة	1 009 200 000,000	0,000	1 009 200 000,000	135 474 696,119	1 144 674 696,119	4 509 493 183,199	3 364 818 487,080	
الجملة العامة	40 741 000 000,000	2 280 000 000,000	43 021 000 000,000	236 945 353,119	43 257 945 353,119	44 659 338 189,759	3 532 665 326,918	2 131 272 490,278

1 401 392 836,640

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2019

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	الدفوعات	الاعتمادات الباقية
العنوان الأول	28 212 800 000,000	1 729 000 000,000	29 941 800 000,000		29 941 800 000,000	29 372 997 815,258	568 802 184,742
العنوان الثاني	11 519 000 000,000	551 000 000,000	12 070 000 000,000	101 470 657,000	12 171 470 657,000	11 850 132 472,358	321 338 184,642
الجملة	39 731 800 000,000	2 280 000 000,000	42 011 800 000,000	101 470 657,000	42 113 270 657,000	41 223 130 287,616	890 140 369,384
صناديق الخزينة:							
الحسابات الخاصة في الخزينة	1 009 200 000,000		1 009 200 000,000		1 009 200 000,000	1 038 945 186,513	-29 745 186,513
حسابات أموال المشاركة				135 474 696,119	135 474 696,119	88 313 193,230	47 161 502,889
الجملة	1 009 200 000,000	0,000	1 009 200 000,000	135 474 696,119	1 144 674 696,119	1 127 258 379,743	17 416 316,376
الجملة العامة	40 741 000 000,000	2 280 000 000,000	43 021 000 000,000	236 945 353,119	43 257 945 353,119	42 350 388 667,359	907 556 685,760

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2019 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول: نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
1	مجلس نواب الشعب	26 870 442,551	3 938 652,967	1 274 112,695		32 083 208,213		32 083 208,213
2	رئاسة الجمهورية	92 976 659,049	17 533 948,809	2 056 158,919		112 566 766,777		112 566 766,777
3	رئاسة الحكومة	157 586 826,930	21 728 549,571	45 083 888,898		224 399 265,399		224 399 265,399
4	وزارة الداخلية	2 629 545 848,982	223 847 839,452	60 963 958,589		2 914 357 647,023		2 914 357 647,023
5	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	46 963 294,083	7 850 295,496	503 990 872,693		558 804 462,272		558 804 462,272
6	وزارة العدل	527 159 853,776	61 879 132,864	14 900 188,256		603 939 174,896		603 939 174,896
7	وزارة الشؤون الخارجية	150 481 960,500	58 687 524,849	35 201 140,321		244 370 625,670		244 370 625,670
8	وزارة الدفاع الوطني	1 964 886 734,151	287 017 781,221	53 480 272,914		2 305 384 788,286		2 305 384 788,286
9	وزارة الشؤون الدينية	98 441 703,103	16 995 617,232	9 287 663,288		124 724 983,623		124 724 983,623
10	وزارة المالية	683 979 425,143	75 817 183,137	9 621 487,173		769 418 095,453		769 418 095,453
11	وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية	47 950 830,427	4 702 724,970	1 405 817,622		54 059 373,019		54 059 373,019
12	وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي	61 941 477,111	10 103 482,076	1 974 449,177		74 019 408,364		74 019 408,364
13	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	555 392 444,624	36 230 110,738	21 524 244,670		613 146 800,032		613 146 800,032
14	وزارة الصناعة والمؤوسسات الصغرى والمتوسطة	30 755 743,693	5 493 812,666	2 539 055 185,763		2 575 304 742,122		2 575 304 742,122
15	وزارة التجارة	40 744 922,270	9 240 968,314	1 882 298 999,238		1 932 284 889,822		1 932 284 889,822
16	وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	14 551 895,010	2 830 022,816	3 181 259,489		20 563 177,315		20 563 177,315
17	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	59 423 966,353	10 292 789,405	395 261,040		70 112 016,798		70 112 016,798

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2019 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	جملة العنوان الأول
18	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	93 933 346,955	54 157 433,703	4 197 801,361		152 288 582,019		152 288 582,019
19	وزارة النقل	16 856 857,541	3 382 252,804	452 086 020,610		472 325 130,955		472 325 130,955
20	الثقافية وزارة الشؤون	167 089 264,732	16 978 385,613	58 844 236,389		242 911 886,734		242 911 886,734
21	وزارة شؤون الشباب والرياضة	470 430 074,818	27 669 113,286	50 436 042,378		548 535 230,482		548 535 230,482
22	وزارة المرأة والأسرة والطفولة	103 002 460,776	8 751 236,068	22 069 008,569		133 822 705,413		133 822 705,413
23	وزارة الصحة	1 726 942 404,519	194 507 676,631	26 660 797,472		1 948 110 878,622		1 948 110 878,622
24	وزارة الشؤون الاجتماعية	193 493 570,935	17 199 121,915	1 520 237 934,904		1 730 930 627,754		1 730 930 627,754
25	وزارة التربية	5 264 174 522,814	306 981 483,066	127 809 892,723		5 698 965 898,603		5 698 965 898,603

جدول عدد 2-1

العنوان الأول نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2019 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الأول						
		الجزء الأول : نفقات التصرف					الجزء الثاني	جملة العنوان الأول
		القسم الأول: التأجير العمومي	القسم الثاني: وسائل المصالح	القسم الثالث: التدخل العمومي	القسم الرابع : نفقات التصرف الطارئة	جملة الجزء الأول	القسم الخامس: فوائد الدين العمومي	
26	التعليم العالي والبحث العلمي وزارة	1 169 620 894,713	89 661 047,177	228 274 979,666		1 487 556 921,556		1 487 556 921,556
27	التكوين المهني والتشغيل وزارة	356 450 095,748	27 095 771,008	2 389 728,034		385 935 594,790		385 935 594,790
28	المجلس الأعلى للقضاء	1 749 431,673	761 971,782	8 664,875		2 520 068,330		2 520 068,330
29	المحكمة الدستورية	0,000	0,000	0,000		0,000		0,000
30	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات	11 600 000,000	5 000 000,000	90 330 000,000		106 930 000,000		106 930 000,000
31	الموزعة النفقات الطارئة وغير				0,000	0,000		0,000
32	الدين العمومي					0,000	3 232 624 864,916	3 232 624 864,916
	الجملة	**16 764 996 952,980**	**1 606 335 929,636**	**7 769 040 067,726**	**0,000**	**26 140 372 950,342**	**3 232 624 864,916**	**29 372 997 815,258**

جدول عدد 2-2

العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2019 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني					
		الجزء الثالث نفقات التنمية				الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
1	مجلس نواب الشعب	1 487 363,535				1 487 363,535		1 487 363,535
2	رئاسة الجمهورية	7 120 388,478	520 000,000			7 640 388,478		7 640 388,478
3	رئاسة الحكومة	1 789 215,502	2 551 530,000			4 340 745,502		4 340 745,502
4	وزارة الداخلية	195 658 071,945	30 525 000,000			226 183 071,945		226 183 071,945
5	وزارة الشؤون المحلية والبيئة	1 608 835,761	324 188 000,000		0,000	325 796 835,761		325 796 835,761
6	وزارة العدل	68 960 711,664	450 000,000			69 410 711,664		69 410 711,664
7	وزارة الشؤون الخارجية	5 441 009,710				5 441 009,710		5 441 009,710
8	وزارة الدفاع الوطني	581 302 419,032	13 264 326,000			594 566 745,032		594 566 745,032
9	وزارة الشؤون الدينية	1 666 914,008				1 666 914,008		1 666 914,008
10	وزارة المالية	35 619 403,102	60 601 405,000		673 320,103	96 894 128,205		96 894 128,205
11	وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية	3 004 471,984				3 004 471,984		3 004 471,984
12	وزارة التنمية والإستثمارو التعاون الدولي	7 587 751,572	674 297 582,454		29 631 000,000	711 516 334,026		711 516 334,026
13	وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	384 316 467,378	342 940 955,888		94 394 218,167	821 651 641,433		821 651 641,433

جدول عدد 2-2

العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2019 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

	بيان الأبواب	العنوان الثاني					
		الجزء الثالث نفقات التنمية				الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
14	وزارة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	1 668 384,760	89 330 000,000			90 998 384,760		90 998 384,760
15	وزارة التجارة	1 512 277,602	7 227 000,000		14 799 424,003	23 538 701,605		23 538 701,605
16	وزارة تكنولوجيات الإتصال والإقتصاد الرقمي	1 993 772,404				1 993 772,404		1 993 772,404
17	وزارة السياحة والصناعات التقليدية	205 144,854	59 180 139,000			59 385 283,854		59 385 283,854
18	وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	582 950 364,495	101 700 000,000		381 426 730,975	1 066 077 095,470		1 066 077 095,470
19	وزارة النقل	1 011 631,729	135 837 200,000		0,000	136 848 831,729		136 848 831,729
20	وزارة الشؤون الثقافية	46 188 004,899	16 523 600,000			62 711 604,899		62 711 604,899
21	وزارة شؤون الشباب والرياضة	76 133 918,439	4 150 000,000			80 283 918,439		80 283 918,439
22	وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	29 823 642,720	364 000,000			30 187 642,720		30 187 642,720
23	وزارة الصحة	267 129 266,719	20 605 000,000		0,000	287 734 266,719		287 734 266,719
24	وزارة الشؤون الاجتماعية	11 827 833,894	32 700 000,000			44 527 833,894		44 527 833,894
25	وزارة التربية	264 875 610,069	370 000,000		48 930 546,180	314 176 156,249		314 176 156,249

جدول عدد 2-2

العنوان الثاني نفقات ميزانية الدولة المدفوعة لسنة 2019 حسب الأبواب والأقسام

بالدينار

بيان الأبواب		العنوان الثاني						
		الجزء الثالث نفقات التنمية					الجزء الرابع	
		القسم السادس الإستثمارات المباشرة	القسم السابع: التمويل العمومي	القسم الثامن: نفقات التنمية الطارئة	القسم التاسع نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية	جملة الجزء الثالث	القسم العاشر تسديد أصل الدين	جملة العنوان الثاني
26	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	129 806 239,327	4 865 000,000		22 395 180,522	157 066 419,849		157 066 419,849
27	وزارة التكوين المهني والتشغيل	1 644 641,574	1 913 604,000		0,000	3 558 245,574		3 558 245,574
28	المجلس الأعلى للقضاء	1 142 791,591				1 142 791,591		1 142 791,591
29	المحكمة الدستورية	0,000				0,000		0,000
30	الهيئة العليا المستقلة للإنتخابات		0,000			0,000		0,000
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000		0,000		0,000
32	الدين العمومي						6 620 301 161,319	6 620 301 161,319
	الجملة	2 713 476 548,747	1 924 104 342,342	0,000	592 250 419,950	5 229 831 311,039	6 620 301 161,319	11 850 132 472,358

الجدول عدد 3:نتائج تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2019

بالدينار

البيانات	الموارد				التقديرات النهائية		النتائج		الفوارق		
	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التكميلي	تنقيحات أخرى	للموارد	للإعتمادات	المقابيض	الدفوعات	بين المقابيض والتقديرات النهائية	بين الاعتمادات والدفوعات	بين المقابيض والدفوعات
العنوانين الاول والثاني:	39 731 800 000,000	2 280 000 000,000	42 011 800 000,000	101 470 657,000	42 113 270 657,000	42 113 270 657,000	40 149 845 006,560	41 223 130 287,616	-1 963 425 650,440	890 140 369,384	-1 073 285 281,056 (**)
العنوان الأول	29 029 800 000,000	2 250 000 000,000	31 279 800 000,000	0,000	31 279 800 000,000	29 941 800 000,000	29 148 527 509,722	29 372 997 815,258	-2 131 272 490,278	568 802 184,742	-224 470 305,536
العنوان الثاني	10 702 000 000,000	30 000 000,000	10 732 000 000,000	101 470 657,000	10 833 470 657,000	12 171 470 657,000	11 001 317 496,838	11 850 132 472,358	167 846 839,838	321 338 184,642	-848 814 975,520
صناديق الخزينة:	1 009 200 000,000	0,000	1 009 200 000,000	135 474 696,119	1 144 674 696,119	1 144 674 696,119	4 509 493 183,199	1 127 258 379,743	3 364 818 487,080	17 416 316,376	3 382 234 803,456
الحسابات الخاصة في الخزينة	1 009 200 000,000	0,000	1 009 200 000,000	0,000	1 009 200 000,000	1 009 200 000,000	4 069 744 582,124	1 038 945 186,513	3 060 544 582,124	-29 745 186,513	3 030 799 395,611
حسابات أموال المشاركة				135 474 696,119	135 474 696,119	135 474 696,119	439 748 601,075	88 313 193,230	304 273 904,956	47 161 502,889	351 435 407,845
الجملة العامة	40 741 000 000,000	2 280 000 000,000	43 021 000 000,000	236 945 353,119	43 257 945 353,119	43 257 945 353,119	44 659 338 189,759	42 350 388 667,359	1 401 392 836,640	907 556 685,760	2 308 949 522,400

(*) إعتمادات صافية يتم إلغاؤها

(**) فائض النفقات على موارد العنوانين الاول و الثاني لميزانية الدولة لسنة 2019 يحمل ضمن الحساب القارلتسبقات الخزينة.

الجدول عدد 4

إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج (العنوان الاول)

لسنة 2019

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفتوحة بميزانية وزارة الخارجية	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات المفتوحة والإعتمادات المفوضة
المقابيض			217 179 625,875	
المصاريف	217 179 625,875	217 179 625,875	210 271 431,161	0,000
الفارق بين المقابيض والمصاريف			6 908 194,714 (*)	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

الجدول عدد 5

ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2019

العنوان الأول

بالدينار

البيانات	فواضل 2018	التقديرات الأولية	التنقيحات	التقديرات النهائية	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
المقابيض	203 494 210,142	1 078 080 800,000	538 344 293,938	1 616 425 093,938	1 389 281 884,281	227 143 209,657	
النفقات		1 078 080 800,000	538 344 293,938	1 616 425 093,938	1 180 541 455,919	435 883 638,019	(**)
فائض المقابيض على النفقات	203 494 210,142				208 740 428,362 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2020

(**) إعتمادات باقية يتم إلغاؤها

الجدول عدد 6

الصناديق الخاصة

المقابيض والدفوعات لسنة 2019

بالدينار

الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2018	المقابيض			الدفوعات	الرصيد المتوفر إلى 31 ديسمبر 2019
	منحة الدولة	المقابيض الذاتية	جملة المقابيض		
332 920 159,831	186 394 965,000	307 602 714,139	826 917 838,970	449 278 357,093	377 639 481,877 (*)

الى سنة 2020 ينقل (*)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 80 صوتا موافقون مقابل 13 محتفظون و6 معترضون وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2019، عدد 44 لسنة 2023.

وفي الأخير نمر الى التصويت على مشروع القانون عدد 45 لسنة 2023.

أولا، الاستعداد للتصويت على الانتقال الى مناقشة مشروع القانون عدد 45 لسنة 2023 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 87 صوتا موافقون مقابل 6 محتفظون و3 متعرضون. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون والآن نحيل الكلمة الى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

الكلمة للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2020

التصويت على العنوان.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 81 صوتا نعم مقابل 9 محتفظون و4 معترضون.

تمت المصادقة على العنوان.

نمر الآن إلى التصويت على الفصل الأول والكلمة للجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2020 وفقا لأحكام القانون عـدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الأول.

الاذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 77 صوتا نعم مقابل 14 محتفظون و5 معترضون.

تمت المصادقة على الفصل الأول.

نمر مع اللجنة إلى الفصل الثاني.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لمداخيل ميزانية الدولة لسنة 2020 ما جملته **30 778 331 885,000 دينار**

مفصلة كما يلي:

*تقديرات قانون المالية التعديلي : **30 221 000 000,000 دينار**

-المداخيل الجبائية : 26 407 000 000,000 دينار

-المداخيل غير الجبائية : 2 757 000 000,000 دينار

-الهبات

1 057 000 000,000 دينار

* ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة **331 156 042,000 دينار**

* ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة **226 175 843,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني.

الاذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 76 صوتا موافقون مقابل 12 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الثاني.

نمر مع اللجنة إلى الفصل الثالث.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 3:

بلغت التقديرات النهائية لنفقات الدولة لسنة 2020 ما جملته **42 270 331 885,000 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

*النفقات المحمولـــة على الموارد العامة للميزانية: **35 598 350 802,000 دينار**

- نفقات التأجير: 19 333 977 322,759 دينار

- نفقات الاستثمار: 3 154 946 970,114 دينار

- نفقات العمليات المالية: 215 600 000,000 دينار
- نفقات أخرى: 12 893 826 509,127 دينار

* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة : **913 718 285,000 دينار**
- نفقات الاستثمار: 874 636 285,000 دينار
- نفقات أخرى: 39 082 000,000 دينار

* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة: **1 347 756 042,000 دينار**
- نفقات الاستثمار: 261 579 745,000 دينار
- نفقات أخرى: 1 086 176 297,000 دينار

* النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة **276 175 843,000 دينار**
- نفقات التأجير: 2 983 542,000 دينار
- نفقات الاستثمار: 220 887 984,000 دينار
- نفقات أخرى: 52 304 317,000 دينار

* نفقات التمويل: **4 134 000 000,000 دينار**

* النفقات الطارئة وغير الموزعة: **330 913,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجداول 2 ،3، 4 ،5، 6 و7 الملحقة بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 80 صوتا موافقون مقابل 14 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الثالث.

نمر مع اللجنة إلى الفصل الرابع.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 4:

بلغت التقديرات النهائية لنتيجة ميزانية الدولة (عجز) ما جملته**11 492 000 000,000 دينار**.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الرابع.

الاذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 77 صوتا موافقون مقابل 15 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الرابع.

نمر مع اللجنة إلى الفصل الخامس.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 5:

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة لسنة 2020 ما جملته **33 898 125 083,411 دينار** مفصلة كما يلي:

القسم الأول: المداخيل الجبائية: 27 091 714 820,464 دينار

القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية: 6 027 271 375,228 دينار

القسم الثالث: الهبات: 779 138 887,719 دينار

وتتوزع هذه المداخيل المستخلصة وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الخامس.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 75 صوتا موافقون مقابل 14 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الخامس.

نمر مع اللجنة إلى الفصل السادس.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 6:

بلغت النفقات المنجزة لميزانية الدولة لسنة 2020 ما جملته **40 747 819 505,228 دينار** مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

* النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية: **35 020 882 010,927 دينار**
- نفقات التأجير: 19 199 837 151,129 دينار
- نفقات الاستثمار: 3 016 608 024,287 دينار
- نفقات العمليات المالية: 187 808 841,496 دينار
- نفقات أخرى: 12 616 627 994,015 دينار

* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة **724 737 899,844 دينار**
- نفقات الاستثمار: 722 766 505,068 دينار
- نفقات أخرى: 1 971 394,776 دينار

* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة: **1 141 373 959,682 دينار**
- نفقات الاستثمار: 222 197 737,343 دينار
- نفقات أخرى: 919 176 222,339 دينار

* النفقات المحمولة على موارد

حسابات أموال المشاركة: **119 867 901,974 دينار**

- نفقات التأجير: 2 979 196,440 دينار

- نفقات الاستثمار: 87 588 259,653 دينار

- نفقات أخرى: 29 300 445,881 دينار

* نفقات التمويل: **3 740 957 732,801 دينار**

وتتوزع هذه النفقات المنجزة وفق الجداول 2، 8 ،9، 10، 11 و12 الملحقة بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السادس.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 81 صوتا موافقون مقابل 13 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل السادس.

نمر مع اللجنة إلى الفصل الذي يليه.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 7:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى عجز قدره **6 849 694 421,817 دينار** ناتج عن:

فائض النفقات المنجزة على الموارد الحاصلة للميزانية دون اعتبار الحسابات الخاصة **11 388 526 860,879 دينار**

فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة **4 538 832 439,062 دينار**

تفصل نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة ضمن الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

الاستعداد للتصويت على الفصل السابع.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 81 صوتا موافقون مقابل 13 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل السابع.

نمر مع اللجنة إلى الفصل الثامن الذي يليه.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 8:

يحمل فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة لسنة 2020 الذي بلغ **11 388 526 860,879 دينار** على الحساب القار لتسبقات الخزينة وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

بلغت فواضل الحسابات الخاصة ما قدره **4 538 832 439,062 دينار** في موفى سنة 2020 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 734,075 314 044 4 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود704,987 517 494 دينار وتنقل فواضل الحسابات الخاصة إلى سنة 2021 وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

بلغت اعتمادات نفقات ميزانية الدولة غير المستعملة ما قدره **1 522 512 379,772 دينار** ويقع إلغاؤها وفق الجدول 2 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الثامن.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 82 صوتا موافقون مقابل 13 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الثامن.

ونمر إلى الفصل الذي يليه مع اللجنة.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 9:

بلغت التقديرات النهائية لموارد الخزينة لسنة 2020 ما قدره **19 491 000 000,000دينار**

تستعمل هاته الموارد كالآتي:

-تمويل عجز الميزانية: 11 492 000 000,000 دينار

-تسديد نفقات الخزينة: 7 999 000 000,000 دينار

بلغت الموارد المستخلصة لموارد الخزينة لسنة 2020 ما قدره **307 386 651 413,887 دينار**

بلغت جملة نفقات الخزينة لسنة 2020 ما قدره: **306 401 489 297,243 دينار**

مما أدى إلى فائض لعمليات الخزينة قدره: **985 162 116,644 دينار**

كما مولت موارد الخزينة عجز الميزانية بمبلغ قدره: **6 849 694 421,817 دينار**

تفصل نتائج التوازن العام للخزينة ضمن الجدول 14 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

قبل الإذن بالتصويت الرجاء التثبت في الرقم بالنسبة الى الموارد المستخلصة بموارد الخزينة لسنة 2020.

أعد قراءة الرقم الصحيح علينا.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

توضيح لإعادة قراءة المبلغ:

بلغت الموارد المستخلصة لموارد الخزينة لسنة 2020 ما قدره: **307 386 651 413,887 دينار**

بلغت جملة نفقات الخزينة لسنة 2020 ما قدره: **306 401 489 297,243 دينار**

مما أدى إلى فائض لعمليات الخزينة قدره: **985 162 116,644 دينار**

كما مولت موارد الخزينة عجز الميزانية بمبلغ قدره: **6 849 694 421,817 دينار**

تفصل نتائج التوازن العام للخزينة ضمن الجدول 14 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

الرجاء الاستعداد للتصويت على التاسع.

الاذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 78 صوتا موافقون مقابل 15 محتفظون و3 معترضون. تمت المصادقة على الفصل التاسع ونمر إلى الفصل الذي يليه.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 10:

بلغت الموارد الحاصلة للمراكز الديبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2020 ما جملته 739,146 889 204 دينار بينما بلغت النفقات المنجزة ما جملتـه 018,806 711 200 دينار مما أسفر عن فـائض قدره **4 178 720,340 دينار** يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول 15 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العاشر.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 80 صوتا موافقون مقابل 15 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل العاشر ونمر مع اللجنة إلى الفصل الحادي عشر والأخير.

السيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 11:

بلغت جملة التقديرات النهائية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولـة 678,612 951 648 1 دينار بينما بلغت الموارد الحاصلة 402,199 290 412 1 دينار والنفقات المنجزة 078,205 939 073 1 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولـة عن فائـض للموارد الحاصلة على النفقـات المنجـزة بمـا قـدره **323,994 351 338 دينار** ينقـل إلى سنـة 2021 وعـن اعتمادات غير مستعملة بما قـدره **600,407 012 575 دينار** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 16 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على الحادي عشر.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 80 صوتا موافقون مقابل 13 محتفظون و4 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الحادي عشر والأخير.

الجدول عدد 1: مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2020

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التعديلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	المداخيل الحاصلة	مقارنة المداخيل الحاصلة بالتقديرات النهائية	
							+	-
مداخيل ميزانية الدولة دون الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
القسم الأول: المداخيل الجبائية								
جملة القسم الأول	31 759 000 000,000	-5 352 000 000,000	26 407 000 000,000	0,000	26 407 000 000,000	27 091 714 820,464	684 714 820,464	
القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية								
جملة القسم الثاني	3 800 000 000,000	-1 043 000 000,000	2 757 000 000,000	0,000	2 757 000 000,000	6 027 271 375,228	3 270 271 375,228	
القسم الثالث: الهبات								
جملة القسم الثالث	300 000 000,000	757 000 000,000	1 057 000 000,000	0,000	1 057 000 000,000	779 138 887,719		277 861 112,281
جملة 1	**35 859 000 000,000**	**-5 638 000 000,000**	**30 221 000 000,000**	**0,000**	**30 221 000 000,000**	**33 898 125 083,411**	**3 954 986 195,692**	**277 861 112,281**
الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة				331 156 042,000	331 156 042,000			331 156 042,000
ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة				226 175 843,000	226 175 843,000			226 175 843,000
جملة 2	**0,000**	**0,000**	**0,000**	**557 331 885,000**	**557 331 885,000**	**0,000**	**0,000**	**557 331 885,000**
الجملة العامة	**35 859 000 000,000**	**-5 638 000 000,000**	**30 221 000 000,000**	**557 331 885,000**	**30 778 331 885,000**	**33 898 125 083,411**	**3 954 986 195,692**	**835 192 997,281**

3 119 793 198,411

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2020

بالدينار

النفقات حسب مصدر التمويل/الأقسام	تقديرات قانون المالية الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التعديلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	النفقات المنجزة	الاعتمادات غير المستعملة يقع إلغاؤها
الموارد العامة للميزانية							
نفقات التأجير	19 030 000 000,000	216 585 000,000	19 246 585 000,000	87 392 322,759	19 333 977 322,759	19 199 837 151,129	134 140 171,630
نفقات الاستثمار	2 851 761 000,000	37 976 000,000	2 889 737 000,000	265 209 970,114	3 154 946 970,114	3 016 608 024,287	138 338 945,827
نفقات العمليات المالية	215 600 000,000	0,000	215 600 000,000	0,000	215 600 000,000	187 808 841,496	27 791 158,504
نفقات أخرى	10 622 586 000,000	1 712 000 000,000	12 334 586 000,000	559 240 509,127	12 893 826 509,127	12 616 627 994,015	277 198 515,112
جملة النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية	32 719 947 000,000	1 966 561 000,000	34 686 508 000,000	911 842 802,000	35 598 350 802,000	35 020 882 010,927	577 468 791,073
موارد القروض الخارجية الموظفة							
نفقات الاستثمار	766 805 000,000	7 143 000,000	773 948 000,000	100 688 285,000	874 636 285,000	722 766 505,068	151 869 779,932
نفقات أخرى	88 751 000,000	-49 669 000,000	39 082 000,000	0,000	39 082 000,000	1 971 394,776	37 110 605,224
جملة النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	855 556 000,000	-42 526 000,000	813 030 000,000	100 688 285,000	913 718 285,000	724 737 899,844	188 980 385,156
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة							
نفقات الاستثمار	133 676 000,000	-10 000 000,000	123 676 000,000	137 903 745,000	261 579 745,000	222 197 737,343	39 382 007,657
نفقات أخرى	902 924 000,000	-10 000 000,000	892 924 000,000	193 252 297,000	1 086 176 297,000	919 176 222,339	167 000 074,661
جملة النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	1 036 600 000,000	-20 000 000,000	1 016 600 000,000	331 156 042,000	1 347 756 042,000	1 141 373 959,682	206 382 082,318
موارد حسابات أموال المشاركة							
نفقات التأجير	0,000	0,000	0,000	2 983 542,000	2 983 542,000	2 979 196,440	4 345,560
نفقات الاستثمار	39 200 000,000	0,000	39 200 000,000	181 687 984,000	220 887 984,000	87 588 259,653	133 299 724,347
نفقات أخرى	10 800 000,000	0,000	10 800 000,000	41 504 317,000	52 304 317,000	29 300 445,881	23 003 871,119
جملة النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	50 000 000,000	0,000	50 000 000,000	226 175 843,000	276 175 843,000	119 867 901,974	156 307 941,026
نفقات التمويل	3 762 000 000,000	372 000 000,000	4 134 000 000,000	0,000	4 134 000 000,000	3 740 957 732,801	393 042 267,199
النفقات الطارئة وغير الموزعة	766 897 000,000	245 965 000,000	1 012 862 000,000	-1 012 531 087,000	330 913,000	0,000	330 913,000
الجملة العامة	39 191 000 000,000	2 522 000 000,000	41 713 000 000,000	557 331 885,000	42 270 331 885,000	40 747 819 505,228	1 522 512 379,772

جدول عدد 3

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب	33 064 000,000	4 050 000,000		6 789 000,000	43 903 000,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية	113 908 000,000	6 560 000,000		26 506 000,000	146 974 000,000
3	مهمة رئاسة الحكومة	161 927 000,000	4 768 850,000		61 664 420,000	228 360 270,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	1 628 000,000			1 800 000,000	3 428 000,000
5	مهمة الداخلية	3 074 719 908,312	268 859 945,561		435 939 746,127	3 779 519 600,000
6	مهمة البيئة	41 748 790,000	5 512 000,000		559 377 239,000	606 638 029,000
7	مهمة العدل	603 299 950,000	62 550 000,000		79 932 050,000	745 782 000,000
8	مهمة الشؤون الخارجية	175 986 000,000	8 000 000,000		132 228 000,000	316 214 000,000
9	مهمة الدفاع الوطني	2 235 637 000,000	501 554 000,000		451 724 097,000	3 188 915 097,000
10	مهمة الشؤون الدينية	115 844 000,000	4 370 000,000		29 036 000,000	149 250 000,000
11	مهمة المالية	813 323 447,000	70 031 094,000		303 246 069,000	1 186 600 610,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	55 525 000,000	3 917 700,000		5 849 022,000	65 291 722,000

جدول عدد 3

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	70 834 000,000	230 000,000	50 000 000,000	572 019 000,000	693 083 000,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	638 159 000,000	425 873 320,000	84 000 000,000	635 159 654,000	1 783 191 974,000
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	26 995 213,000	8 927 000,000		127 019 775,000	162 941 988,000
16	مهمة التجارة	47 787 000,000	4 276 486,000		2 549 064 746,000	2 601 128 232,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	17 000 000,000	7 167 000,000		6 501 000,000	30 668 000,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية	63 547 000,000	430 000,000		95 605 000,000	159 582 000,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	107 494 400,000	828 298 000,000	81 600 000,000	61 823 600,000	1 079 216 000,000
20	مهمة النقل	21 000 000,000	6 580 000,000		800 459 000,000	828 039 000,000
21	مهمة الشؤون الثقافية	195 243 100,000	52 302 000,000		100 866 400,000	348 411 500,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة	558 166 000,000	152 960 000,000		83 711 000,000	794 837 000,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	122 274 000,000	27 520 000,000		36 736 200,000	186 530 200,000
24	مهمة الصحة	2 219 835 000,000	280 296 000,000		370 095 000,000	2 870 226 000,000

جدول عدد 3

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية	222 680 000,000	13 787 000,000		2 456 177 000,000	2 692 644 000,000
26	مهمة التربية	5 792 889 494,447	237 655 000,553		391 018 505,000	6 421 563 000,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1 268 823 023,000	148 070 977,000		340 987 000,000	1 757 881 000,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل	479 444 000,000	6 000 000,000		45 442 000,000	530 886 000,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	2 500 000,000	6 722 597,000		3 500 000,000	12 722 597,000
30	المحكمة الدستورية	2 590 000,000	2 530 000,000		1 020 000,000	6 140 000,000
31	محكمة المحاسبات	17 338 000,000	340 000,000		4 287 000,000	21 965 000,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13 000 000,000			12 666 000,000	25 666 000,000
33	نفقات التمويل					0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0,000
35	مهمة الشؤون المحلية	11 886 210,000	3 788 000,000		480 054 761,000	495 728 971,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	7 880 787,000	1 020 000,000		1 625 522 225,000	1 634 423 012,000
	الجملة	19 333 977 322,759	3 154 946 970,114	215 600 000,000	12 893 826 509,127	35 598 350 802,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0,000
3	مهمة رئاسة الحكومة			0,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية			0,000
5	مهمة الداخلية			0,000
6	مهمة البيئة	100 000,000	5 250 000,000	5 350 000,000
7	مهمة العدل			0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية			0,000
9	مهمة الدفاع الوطني			0,000
10	مهمة الشؤون الدينية			0,000
11	مهمة المالية			0,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي			0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	200 604 285,000		200 604 285,000
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة			0,000
16	مهمة التجارة	1 406 000,000	17 032 000,000	18 438 000,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	14 655 000,000		14 655 000,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية			0,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	507 271 000,000		507 271 000,000
20	مهمة النقل	460 000,000	6 300 000,000	6 760 000,000
21	مهمة الشؤون الثقافية			0,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة			0,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن			0,000
24	مهمة الصحة	15 304 000,000		15 304 000,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية			0,000
26	مهمة التربية	56 745 000,000		56 745 000,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	75 891 000,000		75 891 000,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل	2 200 000,000	6 500 000,000	8 700 000,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0,000
30	المحكمة الدستورية			0,000
31	محكمة المحاسبات			0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0,000
33	نفقات التمويل			0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000
35	مهمة الشؤون المحلية			0,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي		4 000 000,000	4 000 000,000
	الجملة	874 636 285,000	39 082 000,000	913 718 285,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0,000
3	مهمة رئاسة الحكومة		3 560 438,000	3 560 438,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية			0,000
5	مهمة الداخلية	83 848,000	19 500 000,000	19 583 848,000
6	مهمة البيئة	96 500 000,000	28 197 537,000	124 697 537,000
7	مهمة العدل			0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية			0,000
9	مهمة الدفاع الوطني	8 640 000,000	5 260 000,000	13 900 000,000
10	مهمة الشؤون الدينية			0,000
11	مهمة المالية		100 000,000	100 000,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	10 000 000,000	5 213 136,000	15 213 136,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي			0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 536 000,000	51 785 367,000	54 321 367,000
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة		91 687 000,000	91 687 000,000
16	مهمة التجارة		500 000,000	500 000,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	52 701 397,000	85 862 819,000	138 564 216,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية		18 000 000,000	18 000 000,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	79 600 000,000		79 600 000,000
20	مهمة النقل			0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية		11 000 000,000	11 000 000,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة	18 500,000	21 500 000,000	21 518 500,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن			0,000
24	مهمة الصحة		30 000 000,000	30 000 000,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		8 200 000,000	8 200 000,000
26	مهمة التربية			0,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل	11 500 000,000	565 810 000,000	577 310 000,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0,000
30	المحكمة الدستورية			0,000
31	محكمة المحاسبات			0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0,000
33	نفقات التمويل			0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000
35	مهمة الشؤون المحلية		100 000 000,000	100 000 000,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي		40 000 000,000	40 000 000,000
	الجملة	261 579 745,000	1 086 176 297,000	1 347 756 042,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية		10 624 510,000	2 774 890,000	13 399 400,000
3	مهمة رئاسة الحكومة			1 652 800,000	1 652 800,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية				0,000
5	مهمة الداخلية		26 650 066,000	7 060 000,000	33 710 066,000
6	مهمة البيئة				0,000
7	مهمة العدل				0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية				0,000
9	مهمة الدفاع الوطني		20 338 312,000	15 731 000,000	36 069 312,000
10	مهمة الشؤون الدينية				0,000
11	مهمة المالية	2 972 109,000		4 802 308,000	7 774 417,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية		3 500 000,000		3 500 000,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي				0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	11 433,000	3 577 831,000	203 302,000	3 792 566,000
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة				0,000
16	مهمة التجارة				0,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي			2 695 595,000	2 695 595,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية				0,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية		16 785 447,000	1 857 500,000	18 642 947,000
20	مهمة النقل				0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية			1 964 000,000	1 964 000,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة				0,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن				0,000
24	مهمة الصحة		139 411 818,000	5 124 922,000	144 536 740,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية			438 000,000	438 000,000
26	مهمة التربية			8 000 000,000	8 000 000,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل				0,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0,000
30	المحكمة الدستورية				0,000
31	محكمة المحاسبات				0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0,000
33	نفقات التمويل				0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0,000
35	مهمة الشؤون المحلية				0,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي				0,000
	الجملة	2 983 542,000	220 887 984,000	52 304 317,000	276 175 843,000

جدول عدد 7

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2020 (نفقات التمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
33	نفقات التمويل	4 134 000 000,000	
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة		330 913,000
	الجملة	4 134 000 000,000	330 913,000

جدول عدد 8

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب	30 301 864,475	2 804 516,175		6 715 239,458	39 821 620,108
		112 830				138 898
2	مهمة رئاسة الجمهورية	514,406	5 060 721,569		21 007 390,684	626,659
		161 427				223 589
3	مهمة رئاسة الحكومة	802,121	1 756 716,384		60 405 327,587	846,092
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية	1 627 549,954			1 798 460,000	3 426 009,954
		3 072 091	268 732		423 802	3 764 626
5	مهمة الداخلية	192,898	841,248		298,958	333,104
					554 505	597 230
6	مهمة البيئة	41 471 380,563	1 253 864,581		513,567	758,711
		601 748				740 034
7	مهمة العدل	852,217	59 679 976,817		78 605 797,989	627,023
		174 919			131 208	311 929
8	مهمة الشؤون الخارجية	589,367	5 801 489,301		827,802	906,470
		2 235 524	497 175		430 483	3 163 183
9	مهمة الدفاع الوطني	793,625	823,055		063,585	680,265
		115 549				147 009
10	مهمة الشؤون الدينية	538,101	2 638 699,999		28 821 261,115	499,215
		810 870			280 275	1 120 132
11	مهمة المالية	133,643	28 987 162,008		607,753	903,404
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	55 437 714,055	2 625 482,732		5 692 130,695	63 755 327,482

جدول عدد 8

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
		582 982	492 721			
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي	68 035 477,763	16 268,280	22 208 841,496	494,109	081,648
		626 236	425 854		633 764	1 769 856
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	454,999	868,508	84 000 000,000	971,858	295,365
					126 690	152 838
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة	26 021 074,862	127 117,890		088,508	281,260
					2 508 756	2 556 151
16	مهمة التجارة	45 618 157,136	1 776 601,502		942,492	701,130
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	15 605 038,719	962 348,188		5 903 957,656	22 471 344,563
						153 346
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية	63 412 710,320	208 483,121		89 725 285,532	478,973
		104 465	820 956			1 066 346
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	757,698	861,762	81 600 000,000	59 324 217,271	836,731
					787 435	808 897
20	مهمة النقل	19 400 016,429	2 061 676,377		412,741	105,547
		194 869				343 330
21	مهمة الشؤون الثقافية	772,496	50 277 348,166		98 183 638,223	758,885
		515 695	148 427			742 663
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة	371,107	050,920		78 541 336,703	758,730
		115 699				169 609
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن	340,958	19 070 709,473		34 839 898,155	948,586
		2 194 519	269 550		359 703	2 823 773
24	مهمة الصحة	018,173	942,472		089,551	050,196

جدول عدد 8

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية	217 750 399,551 5 791 416	10 194 829,409 237 652		2 449 982 041,686 390 094	2 677 927 270,646 6 419 164
26	مهمة التربية	521,110 1 257 339	996,965 147 216		965,555 311 773	483,630 1 716 330
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	498,626 478 290	842,352		970,416	311,394 523 567
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل	128,161	960 467,922		44 316 685,711	281,794
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	1 890 406,848	3 937 451,770		850 259,281	6 678 117,899
30	المحكمة الدستورية	0,000	0,000		0,000	0,000
31	محكمة المحاسبات	17 300 372,666	143 059,500		4 269 319,860	21 712 752,026
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13 000 000,000			12 666 000,000	25 666 000,000
33	نفقات التمويل					0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0,000 490 535
35	مهمة الشؤون المحلية	11 797 308,129	452 644,063		478 285 166,707	118,899
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي	7 673 399,953	242 161,778		1 625 478 332,807	1 633 393 894,538
	الجملة	19 199 837 151,129	3 016 608 024,287	187 808 841,496	12 616 627 994,015	35 020 882 010,927

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0,000
3	مهمة رئاسة الحكومة مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية			0,000
4				0,000
5	مهمة الداخلية			0,000
6	مهمة البيئة			0,000
7	مهمة العدل			0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية			0,000
9	مهمة الدفاع الوطني			0,000
10	مهمة الشؤون الدينية			0,000
11	مهمة المالية			0,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0,000

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي			0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	147 877 988,803		147 877 988,803
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة			0,000
16	مهمة التجارة	554 985,611	1 971 394,776	2 526 380,387
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي			0,000
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية			0,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	468 226 616,139		468 226 616,139
20	مهمة النقل			0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية			0,000
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة			0,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن			0,000
24	مهمة الصحة			0,000

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية			0,000
26	مهمة التربية	32 827 539,649		32 827 539,649
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	73 279 374,866		73 279 374,866
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل			0,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0,000
30	المحكمة الدستورية			0,000
31	محكمة المحاسبات			0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0,000
33	نفقات التمويل			0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000
35	مهمة الشؤون المحلية			0,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي			0,000
	الجملة	722 766 505,068	1 971 394,776	724 737 899,844

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0,000
3	مهمة رئاسة الحكومة		3 549 209,400	3 549 209,400
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية			0,000
5	مهمة الداخلية		8 400 000,000	8 400 000,000
6	مهمة البيئة	83 600 536,315	28 197 537,000	111 798 073,315
7	مهمة العدل			0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية			0,000
9	مهمة الدفاع الوطني	2 250 320,459	2 369 796,618	4 620 117,077
10	مهمة الشؤون الدينية			0,000
11	مهمة المالية		197,926	197,926
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	8 898 390,180	4 858 310,240	13 756 700,420

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي			0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 136 000,000	49 358 607,360	51 494 607,360
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة		80 218 403,019	80 218 403,019
16	مهمة التجارة			0,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	49 081 694,194	85 862 819,000	134 944 513,194
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية		3 492 822,162	3 492 822,162
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	76 230 796,195		76 230 796,195
20	مهمة النقل			0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية		6 817 777,081	6 817 777,081
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة		18 282 761,320	18 282 761,320
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن			0,000
24	مهمة الصحة		30 000 000,000	30 000 000,000

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		5 815 007,970	5 815 007,970
26	مهمة التربية			0,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل		467 794 070,243	467 794 070,243
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0,000
30	المحكمة الدستورية			0,000
31	محكمة المحاسبات			0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0,000
33	نفقات التمويل			0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0,000
35	مهمة الشؤون المحلية		98 845 903,000	98 845 903,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي		25 313 000,000	25 313 000,000
	الجملة	222 197 737,343	919 176 222,339	1 141 373 959,682

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية		10 455 039,954	1 556 185,310	12 011 225,264
3	مهمة رئاسة الحكومة			1 152 800,000	1 152 800,000
4	مهمة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة والسياسات العمومية				0,000
5	مهمة الداخلية		3 029 500,182	3 571 604,436	6 601 104,618
6	مهمة البيئة				0,000
7	مهمة العدل				0,000
8	مهمة الشؤون الخارجية				0,000
9	مهمة الدفاع الوطني		2 939 402,795	10 791 873,451	13 731 276,246
10	مهمة الشؤون الدينية				0,000
11	مهمة المالية	2 968 958,100		4 054 366,700	7 023 324,800
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية		3 464 986,800		3 464 986,800

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي				0,000
14	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	10 238,340	1 866 269,673	142 941,728	2 019 449,741
15	مهمة الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة				0,000
16	مهمة التجارة				0,000
17	مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي			2 695 593,892	2 695 593,892
18	مهمة السياحة والصناعات التقليدية				0,000
19	مهمة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية		4 763 952,823	531 225,361	5 295 178,184
20	مهمة النقل				0,000
21	مهمة الشؤون الثقافية			1 132 467,738	1 132 467,738
22	مهمة شؤون الشباب والرياضة				0,000
23	مهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن				0,000
24	مهمة الصحة		61 069 107,426	1 235 211,114	62 304 318,540

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2020 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة الشؤون الاجتماعية			396 000,000	396 000,000
26	مهمة التربية			2 040 176,151	2 040 176,151
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0,000
28	مهمة التكوين المهني والتشغيل				0,000
29	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0,000
30	المحكمة الدستورية				0,000
31	محكمة المحاسبات				0,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0,000
33	نفقات التمويل				0,000
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0,000
35	مهمة الشؤون المحلية				0,000
36	مهمة الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي				0,000
	الجملة	2 979 196,440	87 588 259,653	29 300 445,881	119 867 901,974

جدول عدد 12

نفقات التمويل المنجزة

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل
33	نفقات التمويل	3 740 957 732,801
	الجملة	3 740 957 732,801

جدول عدد 13

نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020

بالدينار

البيانات حسب مصادر التمويل	الإنجازات		الفارق بين الموارد الحاصلة والنفقات المنجزة	
	الموارد	النفقات	بالزيادة	بالنقص
الموارد العامة للميزانية	27 373 312 882,849	38 761 839 743,728		(*) 11 388 526 860,879
موارد القروض الخارجية الموظفة	724 737 899,844	724 737 899,844		
جملة 1	**28 098 050 782,693**	**39 486 577 643,572**		**11 388 526 860,879**
الحسابات الخاصة				
الحسابات الخاصة في الخزينة	5 185 688 693,757	1 141 373 959,682	4 044 314 734,075	
حسابات أموال المشاركة	614 385 606,961	119 867 901,974	494 517 704,987	
جملة 2	**5 800 074 300,718**	**1 261 241 861,656**	(**) **4 538 832 439,062**	
الجملة	**33 898 125 083,411**	**40 747 819 505,228**	(***) **4 538 832 439,062**	**11 388 526 860,879**

(***)
6 849 694 421,817

(*) فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة يحمل على الحساب القار لتسبقات الخزينة .

(**) فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة ينقل إلى سنة 2021 .

(***) نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2020 (عجز) .

جدول عدد 14

التوازن العام للخزينة

بالدينار

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات	مقارنة الإنجازات بالتقديرات	
			بالزيادة	بالنقص
عمليات الميزانية لسنة 2020				
موارد الميزانية لسنة 2020	30 778 331 885,000	33 898 125 083,411	3 119 793 198,411	
نفقات الميزانية لسنة 2020	42 270 331 885,000	40 747 819 505,228		1 522 512 379,772
نتيجة ميزانية الدولة لسنة 2020 (عجز)	11 492 000 000,000	6 849 694 421,817		4 642 305 578,183
عمليات الخزينة لسنة 2020				
موارد الخزينة لسنة 2020	19 491 000 000,000	307 386 651 413,887	287 895 651 413,887	
نفقات الخزينة لسنة 2020	7 999 000 000,000	306 401 489 297,243	298 402 489 297,243	
نتيجة عمليات الخزينة لسنة 2020 (فائض)	11 492 000 000,000	985 162 116,644		10 506 837 883,356
تمويل عجز الميزانية لسنة 2020	11 492 000 000,000	6 849 694 421,817		4 642 305 578,183
نتيجة عمليات الميزانية وعمليات الخزينة لسنة 2020 (عجز)	0,000	5 864 532 305,173	5 864 532 305,173	
موارد الخزينة المستعملة لتمويل عجز الميزانية		6 849 694 421,817		
فائض مقابيض عمليات الخزينة للسنة المنقضية		37 912 271 942,038		
فائض نفقات عمليات الخزينة للسنة المنقضية		34 228 944 326,162		
النتيجة النهائة لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة		4 668 489 732,520		

جدول عدد 15

إعتمادات مفوضة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج (العنوان الاول)

لسنة 2020

بالدينار

البيانات	الإعتمادات المفوضة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية	الإنجازات	الفارق بين الإعتمادات النهائية والإنجازات
الموارد		204 889 739,146	
النفقات	204 889 739,146	200 711 018,806	4 178 720,340
الفارق بين الموارد الحاصلة والنفقات المنجزة		4 178 720,340 (*)	

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

جدول عدد 16

ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2020

بالدينار

البيانات	التقديرات الأولية للموارد والنفقات	التنقيحات	التقديرات النهائية للموارد والنفقات	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية والإنجازات	
الموارد الحاصلة	1 103 347 735,000	543 764 649,958	1 647 112 384,958	1 410 699 797,645	236 412 587,313	
النفقات المنجزة	1 103 347 735,000	543 764 649,958	1 647 112 384,958	1 072 650 476,439	574 461 908,519	(**)
فائض الموارد الحاصلة على النفقات النفقات المنجزة				338 049 321,206 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2021

(**) إعتمادات غير مستعملة يتم إلغاؤها

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

التصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 85 صوتا موافقون مقابل 12 محتفظون و5 معترضون وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2020، عدد 45 لسنة 2023 في صيغته الأصلية.

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء،

شكر خاص للجنة المالية وطاقمها الإداري على المجهودات التي بذلتها ضرورة وأنه احيل عليها 20 مشروع قانون وتمت المصادقة على 18 منها وبقي لها قانونين فحسب يعني صدقا أتقدم لها ولكافة أفرادها ولطاقمها الإداري بجزيل الشكر.

والشكر الموصول كذلك للسيدة سهام البوغديري نمسية، وزيرة المالية والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

ونعلم جميعا أننا نتقابل معك معالي الوزيرة بمعدل مرتين في الشهر بحيث ألفنا التعامل معك وآلفت المناخ الديمقراطي الموجود في هذا المجلس ونحن نبارك هذا الجوّ رغم اختلافاتنا ولا مشكل في ذلك والمهم اننا نعمل لفائدة المصلحة العليا للوطن وأكثر من ذلك أن نسترد ثقة الشعب التونسي في العمل البرلماني.

نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق لتوديع السيدة الوزيرة ثم نستأنفها للإعلان عن تغيير متعلق بالكتل.

(كانت الساعة السابعة والنصف ليلا)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة السابعة وأربعين ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة الزملاء المحترمون،

باسمكم جميعا أرحب بالسادة الأساتذة المحامين الوافدين على بلادنا من مختلف الأقطار العربية (تصفيق) للمشاركة في مؤتمرهم ببلادنا بتونس ونحن إذ نكبر في أشخاصهم ومن خلالهم كافة الزملاء في الوطن العربي الذين يناضلون في ساحات المحاكم للدفاع عن الحقوق والحريات لنصرة المظلوم ولاقرار الحق وللعمل على إقرار الحق.

نكبر فيكم وقوفكم مع القضية المركزية للوطن العربي لكافة جماهير وطننا العربي من الخليج إلى المحيط، القضية الفلسطينية ونحن إذ نعبر عن مساندتنا المطلقة للمقاومة اليوم في غزة (تصفيق)، إلا أننا ومن هذا المنبر نستنكر خلوع الأنظمة العربية التي لم تستطع حتى الاحتجاج، حتى إيصال المعونات، حتى سحب سفراءها من الدول التي تساند الكيان الصهيوني ونقول للمناضلين الذين يستبسلون اليوم للدفاع عن الأرض والعرض أنكم ترسمون تاريخا جديدا لهذا الوطن وبإذن الله الثورة ستنتصر والمقاومة ستنتصر وستحرر أرض فلسطين من النهر إلى البحر وتسترد سيادتها كاملة (تصفيق).

طوبى لكم وكلنا تقدير للمجهودات التي تبذلونها ونتمنى لمؤتمركم النجاح وعمتم فرحا وحبورا وسعادة في بلادكم تونس (تصفيق) وأتمنى لمؤتمركم باسم زملائي النجاح في أعمالكم والنصر لأمتنا والعزة والمجد لشهدائنا ونعدكم أنه لن يهدأ لنا بال إلا عندما نرى فلسطين محررة وقد أطلقت أسماء الشهداء على شوارعها وأنهجها ومدنها وساحاتها العامة.

الإعلان عن تغيير في كتلة نيابية

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن ننتقل إلى النقطة الثانية من جدول أعمالنا.

السيدات والسادة الزملاء،

نستأنف جلستنا وعملا بأحكام الفصل 17 و18 من النظام الداخلي يتم الإعلان عن استقالة السيدة النائبة ألفة المرواني من الكتلة النيابية الوطنية المستقلة ونأذن بنشر هذا التغيير بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذه الجلسة العامة والله ولي التوفيق، رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الثامنة إلا الربع ليلا)

II. تغيير في كتلة نيابية:

عملا بأحكام الفصل 18 من النظام الداخلي وبإذن من رئيس مجلس نواب الشعب ننشر التغيير الذي طرأ على كتلة نيابية كالتالي:

استقالة السيدة النائبة ألفة المرواني من الكتلة النيابية الوطنية المستقلة.

III. الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها:

نور الهدى سبائطي (5 أسئلة كتابية) بتاريخ 31 جانفي 2024، يوسف التومي بتاريخ 27 ديسمبر 2023، لطفي الهمامي بتاريخ 22 جانفي 2024، كمال كرعاني بتاريخ 31 جانفي 2024، عصام البحري جابري (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 أكتوبر 2023 و23 نوفمبر 2023، ماجدة الورغي بتاريخ 22 جانفي 2024، فخرالدين فضلون بتاريخ 23 جانفي 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 23 جانفي 2024، سيرين بوصندل بتاريخ 23 جانفي 2024، حسن جربوعي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 24 نوفمبر 2023 و2 جانفي 2024، حاتم لباوي بتاريخ 18 جانفي 2024، فاطمة المسدي بتاريخ 3 جانفي 2024، أحمد سعيداني (4 أسئلة كتابية) بتاريخ 13 نوفمبر 2023 و26 ديسمبر 2023.

كما تقدم كل من النائب محمد الهادي العلاني بتاريخ 27 ديسمبر 2023 والسيدة النائبة نور الهدى سبائطي (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 6 ديسمبر 2023 و24-25 جانفي 2024 والسيد النائب النوري

جريدي بتاريخ 29 جويلية 2023 والسيدة النائبة عواطف الشنيتي بتاريخ 30 جانفي 2024 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم وتلقوا الإجابة يوم 16 و21 فيفري 2024.

وتقدم كل من السيد النائب رؤوف الفقيري بتاريخ 31 جانفي 2024 والسادة النواب بسمة الهمامي ورشدي الرويسي ومحمد الهادي العلاني بتاريخ 30 جانفي 2024 بسؤاليين كتابيين إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدمت كل من السيدة النائبة عواطف الشنيتي بتاريخ 30 جانفي 2024 والسيد النائب عبد الرزاق عويدات بتاريخ 9 جانفي 2024 والسيد النائب أحمد سعيداني بتاريخ 26 ديسمبر 2023 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة المالية وتلقوا الإجابة يوم 15 و21 فيفري 2024.

وتقدم السيد النائب محمد الهادي العلاني بتاريخ 24 جانفي 2024 والسيدان النائبان غسان يامون وباديس بالحاج بتاريخ 18 جانفي 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير التكنولوجيات الاتصال وتلقوا الإجابة عنها.

كما تقدمت كل من السيدة النائبة عواطف الشنيتي بتاريخ 24 جانفي 2024 والسيدة النائبة نور الهدى سبائطي بتاريخ 31 جانفي 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقتا الإجابة.

وتقدم كل من السيد النائب عصام البحري جابري بتاريخ 8 جانفي 2024 والسيد النائب صالح الصيادي بتاريخ 15 جانفي 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيدة وزيرة الشؤون الثقافية وتلقيا الإجابة.

وتقدم السيد النائب صالح الصيادي بسؤالين إلى كل من السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي والسيد وزير النقل بتاريخ 15 جانفي و13 فيفري 2024 وتلقى الإجابة عنهما يوم 13 و22 فيفري 2024.

وتقدم السيد النائب فوزي دعاس بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ بتاريخ 6 فيفري 2024 وتلقى الإجابة يوم 13 فيفري 2024.

وتقدمت السيدة النائبة سيرين بوصندل بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشباب والرياضة بتاريخ 17 نوفمبر 2023 وتلقت الإجابة يوم 15 فيفري 2024.

وتقدم السيد النائب فيصل الصغير بسؤال كتابي إلى السيد وزير التربية بتاريخ 15 جانفي 2024 وتلقى الإجابة يوم 15 فيفري 2024.

وتقدمت السيدة النائبة مهى عامر بسؤال كتابي إلى السيد وزير النقل بتاريخ 10 ديسمبر 2023 وتلقت الإجابة يوم 20 فيفري 2024.

وتقدم السيد النائب الطاهر بن منصور بسؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني بتاريخ 31 جانفي 2024 وتلقى الإجابة يوم 26 فيفري 2024.

وتقدمت السيدة النائبة بسمة الهمامي بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة البيئة بتاريخ 23 جانفي 2024 وتلقت الإجابة يوم 21 فيفري 2024.

وأخيرا تقدم السيد النائب أحمد سعيداني بأسئلة كتابية إلى كل من السيد رئيس الحكومة (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 ديسمبر 2023 والسيدة وزيرة التجهيز والإسكان (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 26 ديسمبر 2023 والسيد وزير الشباب والرياضة بتاريخ 27 ديسمبر 2023 وتلقى الإجابة عنها.

السؤال الكتابي الأول

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

في إطار ممارسة أحد الأدوار الموكولة لنا كنواب والمتمثلة في نقل مشاغل متساكني دوائرنا الانتخابية والدفاع عن مستحقات الجهة، وإيجاد حلول للمشاريع المعطلة لدفع عجلة الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بالمناطق الداخلية ككل جهات البلاد.

• ماهي مخرجات جلسات اللجنة الجهوية لمتابعة المشاريع المعطّلة المنعقدة بمقر ولاية قابس والخاصة بمعتمدية المطوية حتى نتمكن من متابعة المشاريع المعطلة مع أعضاء الحكومة تحت قبة البرلمان وندفع نحو إيجاد حلول للمشاكل التي تحول دون تنفيذها؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "نور الهدى سبائطي"

عن غنوش -المطوية-وذرف-منزل الحبيب

ملخص السؤال :

"حول مخرجات جلسات اللجنة الجهوية لمتابعة المشاريع المعطلة المنعقدة بمعتمدية المطوية ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن اللجنة الجهوية لمتابعة وتنسيق المشاريع لا تنظر في المشاريع المتعطلة حسب المعتمديات بل حسب القطاعات باقتراح من الأعضاء القارين للجنة وبالاعتماد على معايير محددة استنادا على قرار رئاسة الحكومة بتاريخ 13 جوان 2023 يتعلق بتعيين أعضاء لجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة لوحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة برئاسة الحكومة والمرسوم عدد 68 لسنة 2022 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، وهو ما تم التأكيد عليه صلب اللجان الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية عند انعقاد الجلسة الأولى بتاريخ 15 نوفمبر 2023 حيث تكون المشاريع المقترح عرضها على أنظار اللجنة الجهوية محددة حسب الأولوية وذلك بإعطاء الأولوية القصوى للمشاريع الوطنية المعطلة تليها المشاريع ذات الصبغة الجهوية ثم المشاريع الخصوصية وأخيرا المشاريع البلدية إن اقتضت الضرورة مع اختيار المشاريع المدرجة في المخططات التقديرية والمرسمة بميزانية الدولة .

بالإضافة إلى تحديد الأولويات، تخضع المشاريع العمومية المتعطلة منذ سنوات مع تصنيفها حسب حجم الاعتمادات المرصودة ونوعية التمويلات إلى ترتيب قاعدي تدرج في هرمه وذلك بالانتقاء الأولي للمشاريع موضوع التعاون الدولي في شكل قروض أو هبات مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير والمؤشرات المرتبطة بالسلم الاجتماعي والطاقة

التشغيلية، وقد تم في هذا الإطار عقد خمسة (5) جلسات للجنة متابعة وتنسيق المشاريع بولاية قابس باعتبار الجلسة الافتتاحية.

هذا مع الإشارة إلى أن السلط الجهوية تتولى أيضا عقد جلسات قطاعية مع كافة الأطراف المتداخلة بصفة دورية للنظر في المشاريع المعطلة على غرار **إحداث مركز للنساء ضحايا العنف بالمطوية، بناء منشأة على مستوى وادي البلد والمؤدية إلى السوق اليومي بالمطوية، إعلان طلب عروض لمشروع بناء نادي الأطفال بالعوينات بلدية المطوية** وغيرها .

علما بأنه تم مؤخرا إعطاء الإذن لانطلاق أشغال إحداث القرية الحرفية بالمطوية .

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

في إطار ممارسة أحد الأدوار الموكولة لنا كنواب والمتمثلة في نقل مشاغل متساكني دوائرنا الانتخابية والدفاع عن مستحقات الجهة، وإيجاد حلول للمشاريع المعطلة لدفع عجلة الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بالمناطق الداخلية ككل جهات البلاد.

ماهي مخرجات جلسات اللجنة الجهوية لمتابعة المشاريع المعطّلة المنعقدة بمقر ولاية قابس والخاصة بمعتمدية غنوش حتى نتمكن من متابعة المشاريع المعطّلة مع أعضاء الحكومة تحت قبة البرلمان وندفع نحو إيجاد حلول للمشاكل التي تحول دون تنفيذها؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "نور الهدى سبائطي" عن غنوش -المطوية-وذرف-منزل الحبيب

ملخص السؤال :

"حول مخرجات جلسات اللجنة الجهوية لمتابعة المشاريع المعطلة المنعقدة بمعتمدية غنوش ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن اللجنة الجهوية لمتابعة وتنسيق المشاريع لا تنظر في المشاريع المتعطلة حسب المعتمديات بل حسب القطاعات باقتراح من الأعضاء القارين للجنة وبالاعتماد على معايير محددة استنادا على قرار رئاسة الحكومة بتاريخ 13 جوان 2023 يتعلق بتعيين أعضاء لجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة لوحدة التصرف حسب لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة برئاسة الحكومة والمرسوم عدد 68 لسنة 2022بتاريخ 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، وهو ما تم التأكيد عليه صلب اللجان الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية عند انعقاد الجلسة الأولى بتاريخ 15 نوفمبر 2023 حيث تكون المشاريع المقترح عرضها على أنظار اللجنة الجهوية محددة حسب الأولوية وذلك بإعطاء الأولوية القصوى للمشاريع الوطنية المعطلة تليها المشاريع ذات الصبغة الجهوية ثم المشاريع الخصوصية وأخيرا المشاريع البلدية إن اقتضت الضرورة مع اختيار المشاريع المدرجة في المخططات التقديرية والمرسمة بميزانية الدولة .

بالإضافة إلى تحديد الأولويات، تخضع المشاريع العمومية المتعطلة منذ سنوات مع تصنيفها حسب حجم الاعتمادات المرصودة ونوعية التمويلات إلى ترتيب قاعدي تدرج في هرمه وذلك بالانتقاء الأولي للمشاريع موضوع التعاون الدولي في شكل قروض أو هبات مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير والمؤشرات المرتبطة بالسلم الاجتماعي والطاقة التشغيلية، وقد تم في هذا الإطار عقد خمسة (5) جلسات للجنة متابعة وتنسيق المشاريع بولاية قابس باعتبار الجلسة الافتتاحية.

هذا مع الإشارة إلى أن السلط الجهوية تتولى أيضا عقد جلسات قطاعية مع كافة الأطراف المتداخلة بصفة دورية للنظر في المشاريع المعطلة على غرار **مشروع تعبيد طرق غرب السكة بغنوش، تعبيد شارع طارق بن زياد في الأشغال التمهيدية قبل صب مادة الخرسانة الاسفلتية مشروع سوق الجملة بمدينة غنوش** وغيرها .

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

في إطار ممارسة أحد الأدوار الموكولة لنا كنواب والمتمثلة في نقل مشاغل متساكني دوائرنا الانتخابية والدفاع عن مستحقات الجهة، وإيجاد حلول للمشاريع المعطلة لدفع عجلة الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بالمناطق الداخلية ككل جهات البلاد.

ماهي مخرجات جلسات اللجنة الجهوية لمتابعة المشاريع المعطّلة المنعقدة بمقر ولاية قابس والخاصة بمعتمدية منزل الحبيب حتى نتمكّن من متابعة المشاريع المعطلة مع أعضاء الحكومة تحت قبة البرلمان وندفع نحو إيجاد حلول للمشاكل التي تحول دون تنفيذها؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "نور الهدى سبائطي" عن غنوش -المطوية-وذرف-منزل الحبيب

ملخص السؤال :

"حول مخرجات جلسات اللجنة الجهوية لمتابعة المشاريع المعطلة المنعقدة بمعتمدية منزل الحبيب ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن اللجنة الجهوية لمتابعة وتنسيق المشاريع لا تنظر في المشاريع المتعطلة حسب المعتمديات بل حسب القطاعات باقتراح من الأعضاء القارين للجنة وبالاعتماد على معايير محددة استنادا على قرار رئاسة الحكومة بتاريخ 13 جوان 2023 يتعلق بتعيين أعضاء لجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة لوحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة برئاسة الحكومة والمرسوم عدد 68 لسنة 2022 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة

بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، وهو ما تم التأكيد عليه صلب اللجان الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية عند انعقاد الجلسة الأولى بتاريخ 15 نوفمبر 2023 حيث تكون المشاريع المقترح عرضها على أنظار اللجنة الجهوية محددة حسب الأولوية وذلك بإعطاء الأولوية القصوى للمشاريع الوطنية المعطلة تليها المشاريع ذات الصبغة الجهوية ثم المشاريع الخصوصية وأخيرا المشاريع البلدية إن اقتضت الضرورة مع اختيار المشاريع المدرجة في المخططات التقديرية والمرسمة بميزانية الدولة .

بالإضافة إلى تحديد الأولويات، تخضع المشاريع العمومية المتعطلة منذ سنوات مع تصنيفها حسب حجم الاعتمادات المرصودة ونوعية التمويلات إلى ترتيب قاعدي تدرج في هرمه وذلك بالانتقاء الأولي للمشاريع موضوع التعاون الدولي في شكل قروض أو هبات مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير والمؤشرات المرتبطة بالسلم الاجتماعي والطاقة التشغيلية، وقد تم في هذا الإطار عقد خمسة (5) جلسات للجنة متابعة وتنسيق المشاريع بولاية قابس باعتبار الجلسة الافتتاحية.

هذا مع الإشارة إلى أن السلط الجهوية تتولى أيضا عقد جلسات قطاعية مع كافة الأطراف المتداخلة بصفة دورية للنظر في المشاريع المعطلة **على غرار بتة السوق الأسبوعية بمنزل الحبيب** وغيرها.

السؤال الكتابي الرابع

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم.

في إطار ممارسة أحد الأدوار الموكولة لنا كنواب والمتمثلة في نقل مشاغل متساكني دوائرنا الانتخابية والدفاع عن مستحقات الجهة، وإيجاد حلول للمشاريع المعطلة لدفع عجلة الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية بالمناطق الداخلية ككل جهات البلاد.

- ماهي مخرجات جلسات اللجنة الجهوية لمتابعة المشاريع المعطّلة المنعقدة بمقر ولاية قابس والخاصة بمعتمدية وذرف حتى نتمكن من متابعة المشاريع المعطّلة مع أعضاء الحكومة تحت قبة البرلمان وندفع نحو إيجاد حلول للمشاكل التي تحول دون تنفيذها؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "نور الهدى سبائطي"

عن غنوش -المطوية-وذرف-منزل الحبيب

ملخص السؤال :

"حول مخرجات جلسات اللجنة الجهوية لمتابعة المشاريع المعطلة المنعقدة بمعتمدية وذرف ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن اللجنة الجهوية لمتابعة وتنسيق المشاريع لا تنظر في المشاريع المتعطلة حسب المعتمديات بل حسب القطاعات باقتراح من الأعضاء القارين للجنة وبالاعتماد على معايير محددة استنادا على قرار رئاسة الحكومة بتاريخ 13 جوان 2023 يتعلق بتعيين أعضاء لجنة متابعة وتقييم المهام الموكولة لوحدة التصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة برئاسة الحكومة والمرسوم عدد 68 لسنة 2022 بتاريخ 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة، وهو ما تم التأكيد عليه صلب اللجان الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية عند انعقاد الجلسة الأولى بتاريخ 15 نوفمبر 2023 حيث تكون المشاريع المقترح عرضها على أنظار اللجنة الجهوية محددة حسب الأولوية وذلك بإعطاء الأولوية القصوى للمشاريع الوطنية المعطلة تليها المشاريع ذات الصبغة الجهوية ثم المشاريع الخصوصية وأخيرا المشاريع البلدية إن اقتضت الضرورة مع اختيار المشاريع المدرجة في المخططات التقديرية والمرسمة بميزانية الدولة.

بالإضافة إلى تحديد الأولويات، تخضع المشاريع العمومية المتعطلة منذ سنوات مع تصنيفها حسب حجم الاعتمادات المرصودة ونوعية التمويلات إلى ترتيب قاعدي تدرج في هرمه وذلك بالانتقاء الأولي للمشاريع موضوع التعاون الدولي في شكل قروض أو هبات مع الأخذ بعين الاعتبار المعايير والمؤشرات المرتبطة بالسلم الاجتماعي والطاقة التشغيلية، وقد تم في هذا الإطار عقد خمسة (5) جلسات للجنة متابعة وتنسيق المشاريع بولاية قابس باعتبار الجلسة الافتتاحية.

هذا مع الإشارة إلى أن السلط الجهوية تتولى أيضا عقد جلسات قطاعية مع كافة الأطراف المتداخلة بصفة دورية للنظر في المشاريع المعطلة على غرار **إنجاز مقر الوحدة المحلية للشؤون الاجتماعية، إحداث القرية الحرفية بوذرف، مشروع تعبيد طريق تلمام الميدة بمعتمدية وذرف** وغيرها .

علما بأنه تم مؤخرا إعطاء الإذن لانطلاق أشغال بناء وحدة تصفية الدم بوذرف .

السؤال الكتابي الخامس

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع :المنطقة الصناعية بمعتمدية منزل الحبيب.

في إطار الدفع نحو تحقيق تنمية اقتصادية عادلة بكل جهات البلاد وخاصة بالمناطق الداخلية المهمشة، ما هو برنامج معتمدية منزل الحبيب للنهوض بالمنطقة الصناعية المحدثة بالجهة وحلحلة كل المشاكل التي تحول دون استغلال جزء كبير منها وجلب المستثمرين وتحفيزهم على بعث مشاريع والانتصاب بها ما من شأنه المساهمة في الحدّ من مشكل البطالة المتفاقم بالمعتمدية وخلق مواطن شغل جديدة؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة "نور الهدى سبائطي"

عن غنوش -المطوية-وذرف-منزل الحبيب

ملخص السؤال :

"حول المنطقة الصناعية بمعتمدية منزل الحبيب ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بأن تهيئة المنطقة الصناعية المشار إليها وتجهيزها بالمستلزمات الضرورية لإقامة المشاريع الصناعية وبناء المحلات التي تستجيب لحاجيات المستثمرين التونسيين والأجانب ترجع بالنظر لشركة التصرف في القطب الصناعي والتكنولوجي بقابس التي تأخذ شكل منشأة عمومية تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم والطاقة .

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية وبعد،

نشكر سيد الوزير تفاعلكم بمنح مركز الامن الوطني بالزاوية والقصيبة والثريات سيارة نوع Fiat لكن هذه السيارة لا تتماشى مع طبيعة المنطقة لذا نطلب استبدالها بشاحنة ذات أربعة أبواب .

كما نتساءل عن مدى تقدّم إحداث بلدية بمدينة الثريات خاصة وأنه وقعت جلسة بولاية سوسة حول هذا الموضوع مع العلم وأنه وقع دعم هذا المطلب الشعبي من طرف السيد معتمد الزاوية والقصيبة والثريات؟

كما نتساءل عن مشروع تركيز كاميرات مراقبة بالمفترقات الدائرية بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات؟

كما نتساءل عن تركيز دورية أمنية قارّة بمحيط المعهد والمدرسة الإعدادية بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات؟

كما نتساءل حول إمكانية دعم بلدية زاوية سوسة بشاحنة ضاغطة 16م 3 نظرا لاهتراء حالة الشاحنات القديمة الضاغطة ونظرا لضعف إمكانيات البلدية؟

هل من الممكن مساعدة بلدية قصيبة سوسة والثريات بمساعدة استثنائية نظرا لاهتراء حالة الطرقات وسط مدينة قصيبة سوسة ونظرا لضعف إمكانيات البلدية؟

لماذا لا يقع التصدّي لظاهرة الانتصاب الفوضوي بمحيط المدينة العتيقة بولاية سوسة والذي ساهم في تشويه جمالية المدينة؟

هل من الممكن إضافة مركز أمن وطني وفي نفس الوقت مركز استمرار بمعتمدية الزاوية والقصيبة والثريات نظرا لشساعة المنطقة ونظرا للكثافة السكانية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "يوسف التومي"

عن الزاوية -القصيبة-الثريات

ملخص السؤال :

"حول "مدى تقدم إحداث بلدية بمدينة الثريات خاصة على اعتباره مطلبا شعبيا منذ عديد السنوات تم تدعيمه من طرف السيد معتمد المكان ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن إحداث بلدية جديدة يتطلب توفر جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية، العمرانية الاقتصادية المالية والفنية .

✓ بخصوص المعطيات البشرية والعمرانية والاقتصادية:

***المعطيات السكانية:**

-توفر نسيج عمراني وسكاني محترم من حيث عدد السكان والمساكن والتجمعات السكنية ومدى تقاربها والتصاقها بمركز التجمع السكني الرئيسي

***التجهيزات الأساسية الدنيا:**

-ضرورة توفر الطرقات ومختلف الشبكات العمومية على غرار التنوير الماء الصالح للشراب، شبكة تصريف مياه الأمطار، شبكة التطهير...

***المرافق العمومية:**

-على غرار معتمدية، دائرة بلدية أو مجلس قروي، مركز أمن، قباضة مالية معاهد ثانوية ومدارس إبتدائية، مستوصف، دور ثقافة وشباب ...

***المرافق الاقتصادية والتجارية:**

-تذكر من ذلك تواجد مناطق صناعية قائمة أو بصدد الإحداث منطقة سياحية، أسواق (أسبوعية أو يومية)، أملاك عقارية تشكل مداخيل قارة ومدخرات للبلدية .

✓ بخصوص المعايير المتعلقة بالمعطيات المالية والفنية :

تتعلق هذه المعايير بجملة الموارد الذاتية والفنية الضرورية لمقترح إحداث بلدية وتتكون من :

*جملة من المعاليم المستوجبة (المعلوم على العقارات المبنية، المعلوم على الأراضي غير المبنية، المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية، المعلوم على النزل....)

*جملة من المعطيات الفنية وتتركز بالخصوص في ضرورة إجراء تحوير على مستوى التقسيم الترابي من خلال تحوير حدود بين بلديتين أو أكثر وهو ما يتطلب إصدار أوامر ترتيبية في الغرض بالتنسيق مع مصالح ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط.

*إمكانيات بشرية ولوجستية وذلك بانتداب أعوان في شتى المجالات (الإداري، المالي، الفني ...) ومقرات إدارية ومستودعات لإيواء وسائل النقل واقتناء معدات وتجهيزات لازمة للعمل .

هذا، وتعمل مصالح وزارة الداخلية بكافة هياكلها المركزية والجهوية والمحلية ومع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض بالتنسيق فيما بينهم على مزيد دراسة مدى جدوى الموضوع بالارتكاز على جملة المعطيات الموضوعية المشار إليها سلفا والنظر عند الاقتضاء في إمكانية استعجال النظر في ذلك حال توفر الاعتمادات المالية والامكانيات اللوجستية المستوجبة في الغرض.

السؤال الكتابي

للنائب لطفي الهمامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :مساكن الإطارات النشيطة بوزارة الداخلية.

تحية طيبة،

سيدي الوزير:

متى يتمّ تمليك الشقق التابعة لديوان مساكن وزارة الداخلية لمستأجريها ممن لا يملكون مساكن خاصة؟

وفي انتظار ردّكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " لطفي الهمامي "

عن العمران -العمران الأعلى

ملخص السؤال :

"حول النظر في مدى إمكانية تمليك الشقق التابعة لديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية لمستأجريها من الأمنيين ممن لا يملكون مساكن خاصة ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن الرصيد العقاري لديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية يناهز عدد 2700 من المساكن والشقق على كامل تراب الجمهورية، ويتجاوز عدد مطالب الانتظار الخاصة بالأعوان المباشرين الراغبين في تسوّع مساكن 3000 مطلب جلها صادرة عن أعوان وضعياتهم الاجتماعية حرجة .

وفي ذات السياق، تندرج استراتيجية الديوان في توفير مساكن معدة للكراء بأسعار معقولة لفائدة أعوان وإطارات قوات الأمن الداخلي في إطار الدور الاجتماعي للوزارة واقتناء أراضي وتهيئتها إلى مقاسم معدة للبناء أو بعث مشاريع عقارية معدة للتفويت.

وعليه فإن أهم أسباب عدم التفويت في المساكن التي على ذمة الوزارة تتلخص أساسا في :

*توصية كل من مراجع حسابات ومراقب الدولة وأعضاء مجلس المؤسسة لديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية بعدم التفويت في المحلات السكنية المعدة للكراء لما في ذلك من تهديد على التوازنات المالية للديوان .

*محدودية الرصيد العقاري لديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية، مما يجعل تعويض هذه العقارات بمساكن وشقق جديدة في ظل السوق العقارية الراهنة يتجاوز بكثير الإمكانيات المالية وبخل بالوضعية المالية للديوان.

وتعمل وزارة الداخلية على تنفيذ مبدأ التداول على الشقق المتاحة قصد الاستجابة لطلبات الكراء المذكورة للأعوان وعدم التفويت في هذه المساكن لضمان ديمومة واستمرارية الدور الاجتماعي الذي بعث من أجله ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية.

السؤال الكتابي

للنائب كمال كرعاني

عملا بأحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي

الموضوع :إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد - معتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان .

تقع منطقة سيدي سعد غرب معتمدية منزل المهيري وشمال غرب معتمدية نصر الله وجنوب معتمدية حاجب العيون وعلى حدود ولاية سيدي بوزيد معتمدية أولاد حفوز، مساحتها 12500 كلم 2 ويبلغ عدد سكانها ما يفوق 7500 ساكن وهي مركز عمادة الطويلة ويعود إليها بالنظر عدة قرى لعل أهمها :

مؤسسة من أكبر المؤسسات الوطنية مدرسة حفاظ الأمن بسيدي سعد التي تضم 1700 تلميذ وحوالي 200 عون مستقر بالمدرسة بدون اعتبار الموظفين والعملة ومن أكبر السدود الجمهورية التونسية سد سيدي سعد ومحمية التواتي والشركة التنمية والإحياء سيدي سعد (67 ألف زيتونة) وتضم قرية الطويلة وقرية 14 ديسمبر وقرية بوقبرين وقرية البراهمية والماغير والحي السكني مدرسة الشرطة و14جانفي والشطابرة وفقير الزازية وعين صاش والمساعدية،

وتضم أربع مدارس ابتدائية (المدرسة الابتدائية حي السكني بمدرسة الشرطة والمدرسة الابتدائية بقرية الطويلة والمدرسة الابتدائية بقرية الخبنة ومدرسة الابتدائية سيدي سعد مركز العمادة) ومدرسة اعدادية بسيدي سعد المركز .

مراكز صحة أساسية :مركز الصحة الأساسية بالطويلة ومركز الصحة الأساسية بسيدي سعد (في صدد تصنيف صنف "4").

ومركز إشعاع فلاحي ومكتب بريد ونقطة لبيع الأعلاف وإدارة سد سيدي سعد .

الجمعيات بسيدي سعد :جمعية السد الرياضي بسيدي سعد، جمعية الأطراس الثقافية، دار النشر أطراس .

جمعية الري :جمعية سيدي سعد وجمعية الطويلة.

جمعية صيد الأسماك بسد سيدي سعد .

الكتاتيب وروضات (02)

كما هناك مشاريع مستقبلية نذكر بالخصوص المدرسة الوطنية لتكوين الحرس الديواني بسيدي سعد حيت تم تخصيص 10هكتارات لفائدة وزارة المالية .

بعث ملعب الحي بسيدي سعد (في صدد الإنجاز)

دار الشباب الريفي بسيدي سعد (في صدد الإنجاز)

بعث ملعب جمعية السد الرياضي بسيدي سعد .

ونظرا لارتفاع عدد السكان الناتج عن تقسيم الدوائر الجديد وفي ظل غياب كل المرافق التي تعنى بالخدمات البلدية وبعد المسافة عن مقر المعتمدية، ممّا أدّى إلى معاناة المواطنين وخاصة ضعاف الحال

فبات من الضروري إحداث بلدية في إطار تقريب الخدمات للمواطن وتعزيز الخدمات البلدية بالمنطقة المذكورة.

سيدي الوزير، نلتمس من جنابكم إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد - معتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان علمًا وأنّ السلطة المحلية والسلطة الجهوية لا تمانع على المقترح المذكور ولكم سديد النظر في كل ما تقدّم.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة الإمضاءات حول

إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد – معتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	معز الرياحي	
2	وليد حاجبي	
3	طارق المحمودي	
4	كمال مرزوق	
5	ريم العجني	
6	عبد اللطيف درين	
7	رانية الهاشمي	
6	حسام محجوب	
7	صالح مباركي	
9	مختار عبيدلي	
10	خالد كريم مبروكي	
11	صالح العيادي	
12	الهادف الطاهري	
13	مراد الخزامي	
14	العفوري شنيق	
15	محمد بن سباعي	

قائمة الإمضاءات حول

إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد – معتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
16	عماد الدين سديري	
17	عادل خناف	
18	زين حبيب الله	
19	عبد العزيز سعباني	
20	حاتم بن محمد لباوني	
21	محمد أمين مباركي	
22	أسماء الدرويش	
23	ماجدة الورغي	
24	ساجي السعيد	
25	تمار المؤدب	
26	فاتن النصيبي	
27	نجيب عكرمي	
28	هادي عيلاني	
29	أيمن بن صالح	
30	جلال الخذومي	
31	نزار الصديق	
32	رياض بلال	

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة الإمضاءات حول

إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد – معتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
33	نتحى المشرقي	
34	عبد الستار زايدي	
35	الياس بوكوفة	
36	[illegible]	
37	رمزي الستوي	
38	معز بركالله	
39	الناصر الشوفي	
40	عز الدين طالوت	
41	معز الريحي	
42	عواطف الشنيتي	
43	محمود العامري	
44	منال بديده	
45	لطفي سعداوي	
46	حسن بن علي	
47	عبد الجليل العباسي	
48	محمد زياد العامري	
49	[illegible]	

قائمة الإمضاءات حول

إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد – معتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
50	عصام لسود ستان	
51	فوزي بادخاسا	
52	يوسف التومي	
53	سلطان بن خليفة	
54	جابر الجلاصي	
55	رضا دلاعي	
56	صالح السالمي	
57	محمود شلغاف	
58	حمدي باعبد العالي	
59	فتحي رجب	
60	عمر بن عمر	
61	ابو البوتريكا	
62	ابراهيم حسنة	
63	أيمن العرعوي	
64	نائلة الزغدي	
65	محمد الهادي العلاتي	
66	عادل البوسالمي	

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة الإمضاءات حول

إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد – معتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
67	أنور المرزوقي	
68	محمد علي قنيزة	
69	مليكة كتون	
70	ماهر بوبكر الحزري	
71	محمد العياري	
72	رؤوف العقيري	
73	ثابت العابد	
74	[illegible]	
75	[illegible]	
76	[illegible]	
77	أيمن نفزي	
78	الطيب الطالبي	
79	[illegible]	
80	[illegible]	
81	[illegible]	
82	[illegible]	
83	[illegible]	

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة الإمضاءات حول

إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد – معتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
84	المعز بن يوسف	
85	نورة الشراك	
86	حسن يوسفية	
87	هالة الكتاري	
88	كلاء الأحيائي	
89	الشاذلي السوكة	
90	سيرين طرابلسي	
91	عبد السلام الدحماني	
92	لمان جديدي	
93	حبيب القادر بن رجب	
94	هالة جاب الله	
95	صلاح العزيزي	
96	يامنة ماتي	
97	مرجانة البوبكري	
98	حنان العواني	
99	رشدي الدوعاجي	
100	الهادي المرواني	

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

قائمة الإمضاءات حول

إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد – معتمدية منزل المهيري من ولاية القيروان.

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
101		
102		
103		
104		
105		
106		
107		
108		
109		
110		
111		
112		
113		
114		
115		
116		
117		

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "كمال كرعاني "

عن نصر الله-منزل مهيري-الشراردة

ملخص السؤال :

"حول مدى إمكانية إحداث بلدية بمنطقة سيدي سعد من ولاية القيروان خاصة مع عدم ممانعة السلطة المحلية والسلطة الجهوية في ذلك ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن إحداث بلدية جديدة يتطلب توفر جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية، العمرانية، الاقتصادية المالية والفنية .

✓ **بخصوص المعطيات البشرية والعمرانية والاقتصادية:**

***المعطيات السكانية**

-توفر نسيج عمراني وسكاني محترم من حيث عدد السكان والمساكن والتجمعات السكنية ومدى تقاربها والتصاقها بمركز التجمع السكني الرئيسي .

***التجهيزات الأساسية الدنيا**

-ضرورة توفر الطرقات ومختلف الشبكات العمومية على غرار التنوير الماء الصالح للشراب، شبكة تصريف مياه الأمطار، شبكة التطهير...

***المرافق العمومية**

-على غرار معتمدية، دائرة بلدية أو مجلس قروي، مركز أمن، قباضة مالية، معاهد ثانوية ومدارس إبتدائية مستوصف دور ثقافة وشباب ...

***المرافق الاقتصادية والتجارية**

-نذكر من ذلك تواجد مناطق صناعية قائمة أو بصدد الإحداث منطقة سياحية، أسواق (أسبوعية أو يومية)، أملاك عقارية تشكل مداخيل قارة ومدخرات للبلدية .

✓ **بخصوص المعايير المتعلقة بالمعطيات المالية والفنية**

تتعلق هذه المعايير بجملة الموارد الذاتية والفنية الضرورية لمقترح إحداث بلدية وتتكون من :

*جملة من المعاليم المستوجبة (المعلوم على العقارات المبنية، المعلوم على الأراضي غير المبنية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية، المعلوم على النزل ...)

*جملة من المعطيات الفنية وتتركز بالخصوص في ضرورة إجراء تحوير على مستوى التقسيم الترابي من خلال تحوير حدود بين بلديتين أو أكثر وهو ما يتطلب إصدار أوامر ترتيبية في الغرض بالتنسيق مع مصالح ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط .

*إمكانيات بشرية ولوجستية وذلك بانتداب أعوان في شتى المجالات (الإداري المالي الفني ...) ومقرات إدارية ومستودعات لإيواء وسائل النقل واقتناء معدات وتجهيزات لازمة للعمل .

هذا وتعمل مصالح وزارة الداخلية بكافة هياكلها المركزية والجهوية والمحلية ومع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض بالتنسيق فيما بينهم على مزيد دراسة مدى جدوى الموضوع بالارتكاز على جملة المعطيات الموضوعية المشار إليها سلفا والنظر عند الاقتضاء في إمكانية استعجال النظر في ذلك حال توفر الاعتمادات المالية والامكانيات اللوجستية المستوجبة في الغرض .

السؤال الكتابي الأول

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع :إعداد ملف للتهذيب العمراني لمنطقة البلد وشط السلام .

1. لم يقع إعداد ملف للتهذيب العمراني من طرف بلدية قابس منطقة شط السلام والبلد رغم النداءات وأولوية هذه المنطقة نظرا لتضرر المباشر من التلوث؟

2. لماذا لم يتم إعداد ملف لبلدية قابس لوزارة السياحة حتى تكون بلدية سياحة والتمتع بصندوق البلديات السياحية؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " عصام البحري جابري "

عن قابس المدينة-قابس الغربية

ملخص السؤال :

"حول اعداد ملف للتهذيب العمراني لمنطقة البلد وشط السلام."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

✓ **في خصوص اعداد ملف تهذيب عمراني من طرف بلدية قابس منطقة شط السلام والبلد:**

تقدمت بلدية قابس خلال سنة 2018 بملف ترشح منطقة شط السلام (7 أحياء) بهدف تمويل أشغال التهذيب ضمن برنامج تهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي وذلك على إثر الدعوة لمشاركة البلديات للانتفاع بتمويل إضافي (في حدود70 م.د) للبرنامج خلال الفترة 2019-2022 عن طريق صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية حيث تم اعداد كراس شروط حول شروط الانتفاع بالبرنامج تهم أهلية البلديات للترشح وشروط تهم تمويل المشاريع .

وقد تم دراسة ملف الترشحات من قبل لجنة التوزيع السنوي للبرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي تحت اشراف وزارة التنمية والتعاون الدولي(حاليا وزارة الاقتصاد والتخطيط) وفرز الترشحات والتأكد من استيفاء البلديات لجميع الشروط للانتفاع بتدخلات البرنامج حسب كراس الشروط المعد في الغرض .

وقد تمت المصادقة على نتائج فرز الترشحات من قبل اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية بتاريخ 13 نوفمبر2018 (حيث أن البرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي يندرج ضمن برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية الذي يتم تمويله بقرض من البنك العالمي)، وقد أفضت نتائج فرز الترشحات الى عدم الموافقة على إدراج مشروع تهذيب منطقة شط السلام والبلد ضمن التمويل الإضافي للبرنامج الخصوصي لتهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي نظرا لعدم استجابة بلدية قابس لشروط التمويل لأن بلدية قابس غير مؤهلة للمشاركة باعتبارها معنية ببرامج وطنية أخرى فضلا عن تجاوز البلدية المذكورة للسقف المحدد بكراس الشروط بالنسبة لكل نوعية من المشاريع إضافة إلى أن شرط نسبة الربط بشبكة الماء الصالح للشرب غير محقق .

✓ **بخصوص تقديم ملف لبلدية قابس لوزارة السياحة حتى تكون بلدية سياحية والتمتع بتدخلات صندوق حماية المناطق السياحية**

لقد شرعت بلدية قابس في إعداد تقرير علمي منذ شهر نوفمبر 2023بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للسياحة حول الخصوصيات التاريخية والثقافية لمدينة قابس، وسيتم إرسال الملف حين الانتهاء من إعداده في قادم الأيام بما يمكّن من مواصلة الإجراءات المتعلقة بإدراج بلدية قابس ضمن قائمة البلديات السياحية .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب عصام البحري جابري

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع:السياسات العامة للدولة .

ورغم توصيات رئيس الجمهورية في اجتماعه مع السيّد وزير الداخلية لتحمّل السلط الجهوية والبلدية بتطبيق القانون :

1.لماذا معتمدية قابس المدينة لم تنفذ السياسة العامة للدولة بمقاومة الانتصاب الفوضوي ؟

2.لماذا تشهد معتمدية قابس المدينة حالة من الاحتقان نتيجة الفضلات المنزلية ؟

3.ماهي مبررات السيّد معتمد المدينة لرفضه مقاومة الانتصاب الفوضوي ؟

4.لماذا تشهد لجنة الصفقات بالولاية عديد الرفض للمشاريع وهل هناك استراتيجية لتجاوز هذا المشكل ؟

مع فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " عصام البحري جابري "

عن قابس المدينة-قابس الغربية

ملخص السؤال :

"حول عدد من النقاط المتعلقة بالسياسات العامة للدولة"

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

✓ بخصوص عدم تنفيذ السياسة العامة للدولة لمقاومة الانتصاب الفوضوي بمعتمدية قابس المدينة:

أولت وزارة الداخلية موضوع مقاومة الانتصاب الفوضوي الأهمية اللازمة وذلك في إطار تنفيذ السياسة العامة للدولة القائمة على إنفاذ القانون واتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المخالفين .

وقد تم في هذا الإطار عقد جلستي عمل بمقر ولاية قابس بتاريخ 14و30 نوفمبر 2023 بحضور جميع الأطراف المعنية حيث تم التطرق إلى الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة المخالفة للقانون والاشكاليات التي تتسبب فيها، وتم التشديد خلال هاتين الجلستين على تطبيق القانون ووضع حد لظاهرة الانتصاب الفوضوي بمختلف مناطق الجهة بالاعتماد على حملات جهوية تشارك فيها كل الأطراف المعنية على أن تتم قبل ذلك دعوة المنتصبين بشكل فوضوي إلى الامتثال للقانون وممارسة نشاطهم بالفضاءات المخصصة لذلك من قبل البلديات .

كما انتظمت حملة تحسيسية لإزالة الانتصاب الفوضوي من 15 إلى 17 نوفمبر 2023 وتم الشروع بعد ذلك في تنفيذ هذه الحملة بقوة القانون وتتواصل هذه الحملات حاليا على **أن** يكون تنفيذها بصفة تدريجية لضمان نجاحها وعدم تأثيرها على الوضع الأمني بالجهة .

خلال بداية سنة 2024 تولت المصالح البلدية بالجهة بالتنسيق مع المصالح الأمنية وضع برنامج للحد من انتشار ظاهرة الانتصاب الفوضوي، حيث تم بتاريخ 10 جانفي 2024 إصدار قرار بلدي بمنع كافة أشكال الانتصاب الفوضوي والاستغلال المفرط للملك البلدي العام والخاص بالطرقات والأرصفة بكامل تراب المنطقة البلدية.

كما تم القيام بجملة من حملات الرقابة بالتنسيق مع الشرطة البلدية خلال الفترة الممتدة من 17 إلى 19 جانفي 2024 تم خلالها حجز عدد من الكراسي والطاولات واللافتات لمجموعة من المخالفين وتحرير محاضر في الغرض .

✓ بخصوص تراكم الفضلات المنزلية بمعتمدية قابس المدينة

تم تسجيل بعض الاضطرابات على عملية رفع الفضلات المنزلية بمعتمدية قابس المدينة خلال الفترة الماضية، وذلك يعود بالأساس إلى حصول بعض الإشكاليات المتعلقة بخلاص شركة المناولة المكلفة بهذا العمل من طرف بلدية قابس

ولتجاوز هذا الإشكال وتحسين الوضع البيئي بصفة استعجالية تم التنسيق مع السلطة الجهوية وتنفيذ حملات نظافة وتم وضع خطة عمل للحرص على تعزيز وتحسين خدمات الرفع اليومي للفضلات وإيجاد سبل لتحسين مستوى النظافة (من خلال الترفيع في الميزانية المخصصة للصيانة برمجة تعزيز اسطول المعدات ببعض الآليات الجديدة عن طريق الاقتراض واقتناء حاويات جديدة، تخصيص مبلغ لكراء المعدات الثقيلة لاستعمالها خلال الحملات ....).

✓ بخصوص رفض السيد معتمد قابس المدينة مقاومة الانتصاب الفوضوي :

بإجراء التحريات اللازمة حول ما نُسب إلى السيد معتمد قابس المدينة بخصوص تعمده رفض مقاومة الانتصاب الفوضوي بالجهة تبين عدم تسجيل أي خروقات من هذا القبيل، مع الإشارة إلى أنه تم

تنفيذ عديد الحملات ضد هذه الظاهرة بقابس المدينة وأن الحملات لازالت مستمرة إلى حين القضاء نهائيا على هذه الظاهرة.

✓ بخصوص رفض لجنة الصفقات بالولاية عديد المشاريع ومدى وجود استراتيجية لتجاوز هذا المشكل من عدمه:

تخضع لجنة الصفقات بالولاية إلى أحكام الأمر عدد 1039 لسنة 2014المؤرخ في 13 مارس 2014 الذي يضبط تركيبتها ومهامها وهي تلتئم بصفة دورية بمقر الولاية ويعتمد قبولها أو رفضها للمشاريع المدرجة بجدول أعمالها على توفر الشروط القانونية من عدمه للمصادقة عليه عند الاقتضاء

السؤال الكتابي

النائبة ماجدة الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :حول طلب التدخل العاجل لفائدة متساكني نهج حنبعل- تينجة .

المصاحيب * نسخة من عريضة متساكني نهج حنبعل- تينجة.

*نسخة من عريضة متساكني نهج حنبعل - تينجة موجهة إلى رئيس بلدية تينجة.

*صورتان توضيحيتان للوضع الكارثي لسوق تينجة

سيدي الوزير،

تحية طيبة،

تلقيت عدّة تشكيات من مواطني نهج حنبعل- تينجة بخصوص الوضع الكارثي الذي يعيشونه بسبب السوق القديم الموجود مكان انتصاب السوق الأسبوعية اليوم والتي عوض أن تقرّب وتسهّل الخدمات اليومية للمواطن أصبحت تشكلا خطرا له وتهدّد حياته فهذا المكان أصبح مصبا للنفايات وبالتالي انتشار الروائح الكريهة إضافة إلى الامراض التي يمكن أن تنجرّ عنها لا سيما وأن معظم الأوساخ هي بقايا لحوم ودجاج وأسماك ودماء إضافة إلى أنه أصبح وكرا للمنحرفين والعاطلين.

كل هذه المخلفات أثرت سلبا على نفسية المواطنين وولّدت احتقان كبير ومشاكل بينهم، فالرجاء التدخل العاجل لوضع حدّ لهذه الكارثة البيئية .

فماهي الإجراءات التي يمكن اتخاذها في الغرض؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " ماجدة الورغي "

عن منزل بورقيبة-تينجة

ملخص السؤال :

"حول طلب التدخل العاجل لفائدة متساكني نهج حنبعل تينجة ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

✓ تنتصب السوق الأسبوعية يوم الأربعاء من كل أسبوع من الساعة السادسة صباحا الى الواحدة

بعد الزوال تقريبا .

✓ تستغل السوق الأسبوعية فضاء السوق القديم بنهج حنبعل وهي عبارة عن بطحاء منعزلة يُمارس فيها البيع والشراء لمختلف المواد والمنتوجات الفلاحية من بينها بيع الدجاج الحي وعددهم 03 وبيع الأسماك وعددهم 02.

✓ تحرص المصالح البلدية باستعمال مواد التنظيف المختلفة لإزالة الروائح خاصة منها المتعلقة بإفرازات السمك، وتقوم على إثر انقضاء السوق برفع جميع الفضلات والنفايات على اختلافها وذلك تنفيذا لمقتضيات كراس الشروط الخاصة باستلزام السوق المذكورة بفصلها التاسع وبالتالي لا وجود لمصب للنفايات ولا لبقايا اللحوم والدجاج والسمك بالمكان .

✓ تمت مراسلة وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية من أجل اقتناء الفضاء المعروف بالسوق القديمة والمعد حاليا لباعة السمك والدجاج باعتباره يعود بالملكية للدولة قصد تحويله الى مركب اقتصادي سيساهم في دفع عجلة التنمية بالجهة في انتظار تحقيق هذا الإنجاز .

✓ ستعمل المصالح البلدية على تكثيف حملات الرقابة عن طريق فرق الشرطة البلدية ومضاعفة مجهوداتها في تفعيل آلية الردع في حالة تسجيل مخالفات بيئية، هذا إلى جانب اضطلاع السلط الجهوية والمحلية بالدور الاجتماعي في توعية المواطنين من مخاطر الانزعاجات البيئية والعمل على الحد منه وأيضا سيتم التكثيف من المجهودات فيما يتعلق بتنظيف السوق بعد انقضائها .

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

الموضوع : حول الوضع الأمني والانتصاب الفوضوي بمعتمدية قصر هلال .

تحية واحتراما،

سيدي الوزير، منذ أن باشرت مهامي بمجلس نواب الشعب بلغتني عديد الاتصالات من أهالي مدينة قصر هلال حول وضعيتين أقلقت ولا تزال تقلق راحة وأمن المواطنين بالمدينة المذكورة، علما أني تطرقت إلى المسألة الأمنية بالمدينة في أكثر من مداخلة وقد تفاعلتم مشكورين وتم توفير سيارات إلى الجهة الأمنية المعنية إلا أن ذلك لم يحل المشكل على اعتبار النقص المسجل في عدد الأعوان، فقد تواصلت عمليات السرقة والبراكاج بل زادت بشكل أثر على الوضع الاجتماعي بمدينة قصر هلال وآخر هذه العمليات ما وقع في الليلة الفاصلة بين الأحد 21 والاثنين 22 جانفي 2024 إذ تم اقتحام مأوى دراجات بمؤسسة صناعية بالمدينة المذكورة من قبل عدد من المجرمين باستعمال أسلحة بيضاء من أجل السطو وافتكاك دراجات نارية بالقوة هذا إلى جانب مسألة الانتصاب الفوضوي وسط المدينة حيث بلغت ذلك للسيد والي الجهة منذ فترة ولا زال المتساكنون ينتظرون التدخل لتلافي هذه الوضعية وبالتالي سيدي الوزير :

1. ماهي التدابير المرتقبة للتصدّي لعمليات السرقة والبراكاجات المتكرّرة بمدينة قصر هلال؟

2. هل من حلول لتلافي ظاهرة الانتصاب الفوضوي لمدينة قصر هلال على غرار ما وقع في الجهات والمناطق الأخرى؟

وختاما تقبلوا سيدي الوزير فائق عبارات الشكر والتقدير وكل الدعم والمساندة والإكبار للمؤسسة الأمنية لذودها على الوطن ولسهرها على أمن واستقرار المواطن في كل مكان.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " فخر الدين فضلون "

عن قصر هلال-قصيبة المديوني

ملخص السؤال :

"حول النظر في الوضع الأمني وظاهرة الانتصاب الفوضوي بمعتمدية قصر هلال ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

✓ في خصوص الوضع الأمني بمعتمدية قصر هلال:

يشهد الوضع الأمني بالجهة استقرارا وتحسنا في النتائج المسجلة في جميع المجالات، حيث تم تكثيف نسق الحملات الأمنية وبرمجتها في أوقات مختلفة (ليلا ونهارا)، وقد أسفرت عن تحقيق عديد النجاحات الأمنية خلال سنة 2023 على غرار إيقاف عدد 495 مفتش عنه من بينهم عدد 14 عنصرا خطيرا، وحجز كميات مختلفة من المخدرات (الاحتفاظ بعدد 36 نفر) والذين تعلقت بهم عدد 24 قضية عدلية في مجال المخدرات وحجز كميات كبيرة من المشروبات الكحولية وإيقاف عدد 02 أنفار من أجل الاحتكار والمضاربة إضافة إلى إنجاز عدد 1875 من الملفات العدلية المتخلدة (من 2016 إلى 2020) وإحالتها على القضاء ضمانا لحقوق المتقاضين .

✓ ظاهرة الانتصاب الفوضوي بالجهة :

عملت وزارة الداخلية عبر التنسيق بين الوحدات الأمنية والسلط المحلية خلال الأشهر الأخيرة على تنظيم عمليات منع الانتصاب الفوضوي بالسوق الأسبوعية وتطبيق القانون على المخالفين مما ساهم في تسهيل حركة المرور على غرار الطريق المؤدية إلى منطقة الأمن الوطني بقصر هلال حيث كانت تتعطل بها حركة المرور منذ سنة 2004.

تم خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 2023 إلى غاية 31 جانفي 2024تنظيم عدد 61 حملة لمقاومة الانتصاب الفوضوي أسفرت عن تحقيق النتائج التالية (إزالة عدد 80 نقطة بيع انتصاب فوضوي، تحرير عدد 70 محضر مخالفة قرار منع انتصاب حجز عدد 22 خيمة انتصاب حجز كميات كبيرة من السلع المختلفة، تنفيذ عدد 25 قرار بلدي، تحرير عدد 84 محضر مخالفة في إطار الحملات المشتركة مع الإدارة الجهوية للتجارة تحرير عدد 36 مخالفة صحية تحرير عدد 21 محضر معاينة لمخالفات في مجال البناء وغير تراتيب البناء)

ينتصب بمختلف الساحات بمدينة قصر هلال عدد من المنتصبين منذ سنوات طويلة البعض منهم متحصل على تراخيص والبعض الآخر وضعيتهم محل درس من طرف بلدية المكان تمكينهم من رخص انتصاب من عدمه وسيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة في شأنهم حال تسوية وضعيتهم القانونية .

وتبقى مجهودات وزارة الداخلية متواصلة من قبل كافة هياكلها الأمنية والإدارية بهدف الحد من كل أنواع الجريمة وحفظ الأمن والنظام طبقا للقانون.

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع :سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول البلدية المستحدثة بسيدي مرشد

وبعد،

تم إحداث عديد البلديات بين 2016 و2017 دون وضع معايير موضوعية سابقة كما لم يقع الأخذ بعين الاعتبار مصلحة المواطنين في إحداث تلك البلديات ومدى قربها من مختلف التجمعات السكنية ومجمل المرافق العمومية وبالخصوص النقل، ومن بين هذه البلديات المحدثة والتي يبدو أنها لا تحظى بقبول المواطنين ولا تخدم مصالحهم بلدية سيدي مرشد بمعتمدية سليانة الجنوبية حيث تم اختيار مقر هذه البلدية التي من المفروض أنه يتوسط مقرها مختلف التجمعات الراجعة إليها بالنظر في أطراف التراب البلدي مما زاد في تعقيد حياة المواطنين عوض عن تسهيلها .

وعليه فهل هناك إمكانية لمراجعة بعض الإحداثات البلدية بما يتلاءم مع المصلحة العامة للمواطنين وبما يضمن أداء هذه المرافق لدورها في خدمة المواطنين ومن بينها بلدية سيدي مرشد علما وإن منطقة القنطرة من عمادة القابل تعتبر الموقع المركزي الذي يتوسط مختلف التجمعات السكنية ويحظى بدعم من كل المتساكنين .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " بسمة الهمامي"

عن سليانة-برقو

ملخص السؤال :

حول مدى إمكانية مراجعة وتغيير الموقع الجغرافي لبلدية سيدي مرشد بسليانة الجنوبية ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إثر تعميم النظام البلدي خلال سنة 2016، تم إحداث بلدية سيدي مرشد من ولاية سليانة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 601 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 وتضم حوالي 16 ألف ساكن بمساحة 335 كم مربع وللغرض تولت الدولة التونسية خلال سنة 2017إبرام اتفاقية قرض مع البنك الألماني للتنمية (KFW) لتمويل استثمارات 29 بلدية محدثة من بينها توفير مقر لفائدة بلدية سيدي مرشد وتنتهي آجال استغلال الاعتمادات المرصودة في شهر ديسمبر 2024.

وفي ظل عدم وجود عقارات يمكن تخصيصها من الدولة لفائدة البلدية المحدثة، أقر المجلس البلدي آنذاك اقتناء قطعة أرض لبناء مقر البلدية (أين معصرة شطيبة) على الطريق الرئيسة بسليانة القيروان وتم اقتناء العقار بتاريخ 27 أفريل 2021 .

وانطلقت البلدية في إجراءات الإنجاز، حيث تم اعلان طلب عروض بتاريخ 27 ديسمبر 2023 الإنجاز المشروع على قطعة الأرض التي تم اقتناؤها مع التزامها بالإنجاز خلال سنة 2024 حيث وردت 3 عروض وهي الآن بصدد التقييم .

وتجدر الاشارة في هذا الإطار، أن اتفاقية القرض تفترض استهلاك الاعتمادات المرصودة قبل موفق شهر 2024 ويترتب على كل تجاوز لهذه الآجال سحبها وعدم الانتفاع بها.

وتبعا لما تم ذكره، **فإن مقترح تغيير مقر البلدية لم يعد ممكنا حاليا باعتبار أن الآجال المحددة من قبل الممول الألماني لم تعد كافية لاقتناء عقار جديد وفق التراتيب الجاري بها العمل وبعد تحديد القيمة الشرائية للعقار من قبل مصالح وزارة املاك الدولة والشؤون العقارية علاوة على ضرورة احترام التراتيب المستوجبة لإنجاز البناء وفق اجراءات الشراء العمومي والمتعلقة يطلب العروض والاستشارات .**

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول مطلب شعبي يتكرر كلّ سنة بإحداث بلدية مستقلة بجرزونة .

سيدي الوزير،

في إطار متابعتنا لمشاغل المواطنين ومتابعة صفحات التواصل الاجتماعي المؤثرة بالجهة وخاصة منها الصفحات التي تبنّت مطلب إحداث بلدية بجرزونة، وحيث لا يختلف اثنان في أن الجهة تتمتع بكل الشروط التي حددها الدستور وبقية النصوص القانونية من حيث عدد السكان والمساحة الجغرافية لكي تكون لها بلدية مستقلة.

هو مطلب شعبي قديم وعدم الاستجابة له يشعر المواطنين بالظلم وكان سببا في عدة تحركات وعرائض الكترونية خاصة أن منطقة جرزونة تعاني من ارتفاع نسبة البطالة والحرمان من العديد من المرافق العمومية المستعجلة مثل قسم الاستعجالي وSTEGو CNAMوSONEDE ... وضعف الموارد المالية لجمعية ستير جرزونة وكثرة النقائص والمشاكل التي يعاني منها ملعب حمادي البجاوي ...رغم وجود مؤسسات ومنشآت صناعية ذات مردودية مالية مرتفعة .

وحيث أن استمرار تبعية جرزونة لبلدية بنزرت يتناقض مع توجه رئاسة الجمهورية في احترام القانون وإرادة الشعب وتنفيذ النصوص القانونية .وإن بقاء هذا المطلب دون أذان صاغية من الدولة يعتبره المواطنون سببا في عرقلة استقلال بلديتهم .

نطلب منكم سيدي الوزير النظر العاجل في الملف وإيجاد حل جذري لهذا الاشكال وتطبيق القانون .

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " سيرين بوصندل"

عن منزل جميل-جرزونة

ملخص السؤال

"حول مدى إمكانية إحداث بلدية مستقلة بجرزونة لفك ارتباطها ببلدية بنزرت ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن إحداث بلدية جديدة يتطلب توفر جملة من المعطيات والمعايير الموضوعية حول المنطقة المعنية بعملية الإحداث تهم بالأساس المعطيات البشرية، العمرانية، الاقتصادية المالية والفنية

✓ بخصوص المعطيات البشرية والعمرانية والاقتصادية:

***المعطيات السكانية:**

-توفر نسيج عمراني وسكاني محترم من حيث عدد السكان والمساكن والتجمعات السكنية ومدى تقاربها والتصاقها بمركز التجمع السكني الرئيسي.

***التجهيزات الأساسية الدنيا:**

-ضرورة توفر الطرقات ومختلف الشبكات العمومية على غرار التنوير، الماء الصالح للشراب، شبكة تصريف مياه الأمطار، شبكة التطهير

***المرافق العمومية:**

-**على غرار معتمدية** دائرة بلدية أو مجلس قروي، مركز أمن، قباضة مالية، معاهد ثانوية ومدارس إبتدائية، مستوصف، دور ثقافة وشباب ...

***المرافق الاقتصادية والتجارية:**

-نذكر من ذلك تواجد مناطق صناعية قائمة أو بصدد الإحداث منطقة سياحية، أسواق (أسبوعية أو يومية)، أملاك عقارية تشكل مداخيل قارة ومدخرات للبلدية .

✓ بخصوص المعايير المتعلقة بالمعطيات المالية والفنية:

تتعلق هذه المعايير بجملة الموارد الذاتية والفنية الضرورية لمقترح إحداث بلدية وتتكون من :

*جملة من المعاليم المستوجبة (المعلوم على العقارات المبنية، المعلوم على الأراضي غير المبنية المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو المهنية أو التجارية المعلوم على النزل...)

*جملة من المعطيات الفنية وتتركز بالخصوص في ضرورة إجراء تحوير على مستوى التقسيم الترابي من خلال تحوير حدود بين بلديتين أو أكثر وهو ما يتطلب إصدار أوامر ترتيبية في الغرض بالتنسيق مع مصالح ديوان قيس الأراضي ورسم الخرائط

*إمكانيات بشرية ولوجستية وذلك بانتداب أعوان في شتى المجالات الإداري المالي الفني ... ومقرات إدارية ومستودعات لإيواء وسائل النقل واقتناء معدات وتجهيزات لازمة للعمل .

هذا وتعمل مصالح وزارة الداخلية بكافة هياكلها المركزية والجهوية والمحلية ومع كافة الأطراف المتداخلة في الغرض بالتنسيق فيما بينهم على مزيد دراسة مدى جدوى الموضوع بالارتكاز على جملة المعطيات الموضوعية المشار إليها سلفا والنظر عند الاقتضاء في إمكانية استعجال النظر في ذلك حال توفر الاعتمادات المالية والامكانيات اللوجستية المستوجبة في الغرض.

السؤال الكتابي الأول

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول متابعة تقدم دراسات أمثلة التهيئة العمرانية .

تحية طيبة،

على إثر تشكيات من بعض المواطنين من بطء في نسق تقدّم دراسات أمثلة التهيئة العمرانية في بلدية النور من معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس، والذي انجرّ عنه ارتفاع في ظاهرة البناء الفوضوي وضعف التشجيع على الاستثمار.

أتشرف بإعلامكم أن المجلس الجهوي بولاية صفاقس قد قام بإمضاء اتفاقية بينه وبين مكتب دراسات لغرض دراسة مراجعة أمثلة التهيئة العمرانية بقرية بوثدي من بلدية منزل شاكر وقرية بوجربوع من بلدية النور، وقد بلغت الدراسات مرحلة تحليل الوضع الراهن وإعداد فرضيات التهيئة .

وحيث تقدّم مكتب الدراسات بفاتورة لخلاص أعباء هاته المرحلة ولم يتسن للبلدية خلاصه حيث أنّ الاتفاقية مبرمة مع المجلس الجهوي لذلك رفض مراقب المصاريف إتمام عملية الخلاص مما اضطر إدارة التعمير بوزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية إلى عقد جلسة عمل بمقر الوزارة تم الاتفاق فيها على دعوة المجلس الجهوي إلى خلاص مستحقات مكتب الدراسات وإلغاء التعاقد معه وإعداد استشارة ثانية لمواصلة الدراسات ثم تم عقد جلسة ثانية بمقر الوزارة وتم التنصيص على نفس الإجراءات .

ولهاته الأسباب بقي مشروع دراسة مثال التهيئة العمرانية في مرحلة تحليل الوضع الراهن وإعداد فرضيات التهيئة

فمتى سيتم التسريع في هذه الدراسات للنهوض بالجهة؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "حسن جربوعي"

عن منزل شاكر

ملخص السؤال :

"حول طلب "متابعة تقدم دراسات أمثلة التهيئة العمرانية ببلدية النورمن معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

بخصوص دراسات أمثلة التهيئة العمرانية، نشير إلى أن مسألة الإعداد والمصادقة تعود بالأساس إلى الصلاحيات الذاتية للبلدية حيث تتولى التنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للتجهيز والإسكان حول ملف الإعداد أو المراجعة لمثال التهيئة العمرانية لبلدية النور ، ثم تتولى البلدية إبرام اتفاقية مع مكتب دراسات مختص في التهيئة الترابية والتعمير قصد إعداد الملف الفني المطلوب بالتنسيق مع مختلف الإدارات الجهوية ذات الصلة وخصوصا مصالح الولاية التي تم تكليفها بتذليل الصعوبات حيث تم عقد جلسات في الغرض بمقر الولاية .

إلا أن الملف المتعلق بإعداد مثال التهيئة العمرانية لبلدية النور ما يزال في بداياته الأولى ويشهد تعطل مع مكتب الدراسات المكلف بالملف .

وتعمل وزارة الداخلية جاهدة على إيجاد كافة الصيغ التوافقية بين جميع الأطراف باعتماد منهج تشاركي ضمانا لحسن سير العملية لما لها من تداعيات على الأجيال القادمة وعلى المجال الجغرافي لبلدية المكان .

السؤال الكتابي الثاني

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: مطلب تسوية وضعية مهنية .

المصاحيب : *إعلام تنزيل مرتب بتاريخ مارس 2004

*إعلام تنزيل مرتب بتاريخ جانفي 2005 وجانفي 2006

*مراسلة إلى السيد والي صفاقس بتاريخ 31 جانفي 2009

* شهادة عمل من والي صفاقس

*مراسلة من رئيس مركز حرس المرور بمنزل شاكر الى رئيس منطقة الحرس الوطني بجبنيانة بتاريخ 2018/11/8

تحية طيبة أما بعد،

تلقيت عريضة من السيد (ح.ع)صاحب بطاقة تعريف وطنية عدد الصادرة بتونس والقاطن ببوثدي- منزل -شاكر صفاقس، مفادها أنه انتدب للعمل كمنظف بمركز المرور بوثدي سنة 2000 ويتم خلاصه على حساب الاعتمادات المفوضة من طرف وزارة الداخلية بمنحة شهرية ضعيفة لا تمكّنه من توفير أهم احتياجات عائلته .

مع العلم أنه انتدب خلفا لوالدته التي كانت تعمل بنفس المركز والتي هي بدورها خلفت زوجها بعد أن توفّي والذي كان بدوره يعمل بالمركز منذ إحداثه سنة 1974.

ماهي الحلول الممكنة التي يمكن أن تتخذها الوزارة لتسوية الوضعية المهنية السالف ذكرها؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب "حسن جربوعي"

عن منزل شاكر

ملخص السؤال :

"حول تسوية وضعية مهنية لمواطن ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بأن وزارة الداخلية تعمل تبعا للاختصاص على تسوية ملف الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة ومتابعة مدى تقدم عملية التسوية وذلك بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة التي يُعتبر الملف من مشمولاتها .

وللغرض تمت مراسلة مصالح رئاسة الحكومة في الغرض (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) وتم تلقي الموافقة المبدئية على أن يتم ضبط لجنة تضم الأطراف المتداخلة متمثلة في وزارتي الداخلية والمالية ومصالح الوظيفة العمومية .

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع :حول الوضعية المتردية للمركب التجاري التابع لمجلس الجهوي بالقصرين.

بالرغم من المصاريف والاعتمادات التي أنفقت عند بناء المركب التجاري التابع للمجلس الجهوي بالقصرين، إلا أن هذا المشروع أضحى عبئا ثقيلا على أهالي القصرين خاصة وأنه أصبح مرتعا لمنحرفين ووكرا للإجرام في ظل افتقاره للحراسة والإنارة، الأمر الذي أدّى إلى عزوف المستثمرين عن كراءه واستغلال فضاءاته وهي الصيغة الرئيسية التي أنشأ من أجلها .

وأمام هذا الوضع المتردي، ارتأينا ضرورة التدخل لدى السلطة الجهوية بالقصرين من خلال طرح بعض الحلول وعلى رأسها تمكين الشرطة من مقرّ قار داخل هذا المركب لتأمينه وبالتالي تأمين الحركة التجارية ومنه تسهيل دوران عجلة الاقتصاد، بالمنطقة إلا أنّه ما راعنا إلا والسلطة الجهوية المتمثلة في السيد الوالي تتجاهل مقترحاتنا دون إيضاحات تُذكر،

لذلك سيدي الوزير، هل بإمكان وزارة الداخلية المتمثلة في شخصكم الموقر التدخل لدى السلطة المذكورة وعلى رأسها السيد والي القصرين لإيجاد صيغة عاجلة وحلّ جذري لإعادة الحياة للمركب التجاري وانتشاله من الوضعية المزرية التي أضحى عليها والمساهمة في تنشيط الحركة التجارية بالمنطق؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " حاتم لباوي"

عن القصرين الشمالية-الزهور

ملخص السؤال :

"حول الوضعية المتردية للمركب التجاري التابع للمجلس الجهوي بالقصرين."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يحتوي المركب التجاري على عدد 37 محل منهم عدد 25 محل مسوغا وعدد 4 محلات شاغرة ومحل واحد سيتم إبرام عقد كراء بخصوصه وعدد 7 محلات موضوعة على الذمة وهي كالتالي :

-قباضة المجلس الجهوي عدد 4 محلات (بصدد التنسيق مع وزارة المالية قصد إبرام عقد)

-محلات لفائدة السادة العمد عدد 2 مكاتب سيتم الإبقاء عليها على ذمة العمد إلى حين توفير فضاءات داخل المعتمديات .

-محل تم الاعتداء عليه من طرف جمعية تسمى بـ" جمعية شهداء وجرحى الثورة "وسيتم استرجاعه عاجلا.

وفي هذا الإطار، قامت مصالح ولاية القصرين باسترجاع أربعة (04)محلات بعد تتبعات عدلية للخروج لعدم الدفع وهي حاليا في مرحلة إعداد اختبار القيمة الكرائية من طرف الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بالقصرين لإعادة تسويغها، كما تم الحرص على توفير عمال نظافة من أعوان الحضائر لتنظيف الأجزاء المشتركة بالمركب التجاري بصفة دورية مرة كل أسبوع ثم تم بداية من شهر جانفي 2024 تدعيمها لتصبح مرتين في الأسبوع وذلك لكثرة الأوساخ المتراكمة نتيجة دخول بعض الشباب إلى المركب ليلا ورمي الفضلات به.

وقد تم أيضا تركيب أبواب للمداخل الرئيسية للمركب بطلب من المتسوغين قصد حمايته .

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض المحلات غير المستغلة والمغلقة هي محل تتبعات قضائية لاسترجاعها وإعادة استغلالها من جديد على غرار ما تم بخصوص استيلاء اتحاد عمال تونس على محلين واستغلالهم بدون أي صفة قانونية .

وتعمل مصالح وزارة الداخلية جاهدة بالتنسيق مع ولاية القصرين على تلافي جميع الإخلالات والنقائص المسجلة بالمركب المذكور ضمانا لحسن أداء وظيفته والمساهمة في تنشيط الحركة التجارية بالمنطقة.

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

الموضوع: سؤال كتابي

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابيا.

لم تعد تفصلنا سوى أشهر قليلة على انقضاء الآجال القانونية لمدة الاحتفاظ المخولة و ختم الأبحاث من قبل قاضي التحقيق المتعهد بملف شبكات التسفير الى بؤر التوتر في ما يتعلق بمجموع المتهمين المحالين في حالة إيقاف أو حالة سراح و في هذا الإطار وجب الانتباه إلى أن جزء هام من الحقيقة في هذا الملف العابر للحدود تكمن في ما تتحوز عليه السلطات السورية من معطيات و معلومات دقيقة وهامة حول الأطراف المتورطة في تسفير الشباب إلى بؤر التوتر و تسهيل ذلك في سياق سياسي منظم واليوم أمام عودة العالقات الدبلوماسية بين البلدين سوريا وتونس و مباشرة كل من السفيرين لمهامها البد من التسريع و مسابقة الزمن ،

لماذا لا يتم تكوين فريق أمني وقضائي والتحول إلى الأراضي السورية بغاية الاستماع للإرهابيين المودعين بالسجون هناك أو القيام بإنابة قضائية دولية والحصول على كل المعطيات التي وجب إضافتها لملف التحقيق التونسي وبحث امكانية تسلم هذه العناصر خاصة وأن الدولتين أكدتا على الاتفاق والتعاون المشترك في بينهما لتعزيز التعاون الأمني والقضائي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والجرائم المنظمة والاتجار بالبشر؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة " فاطمة المسدي"

عن صفاقس الجنوبية

ملخص السؤال:

" حول مدى إمكانية تكوين فريق أمني وقضائي للتحول إلى الأراضي السورية بغاية الاستماع للإرهابيين المودعين بالسجون هناك أو القيام بإنابة قضائية دولية في الغرض".

نص الإجابة:

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تضم سوريا أكبر عدد من العناصر الإرهابية التونسية الناشطة بمختلف مناطق النزاع وكذلك المودعة بالسجون، سواء النظامية الخاضعة لإشراف السلطات السورية أو الواقعة تحت نفوذ المجموعات الكردية وعلى رأسها" قوات سوريا الديمقراطية/ قسد".

وقد أفضى التعاون الأمني بين وزارة الداخلية وعدد من أجهزة الاستخبارات الشقيقة والصديقة إلى تبادل المعطيات والقائمات حول العناصر الإرهابية التونسية الناشطة والسنية بالأراضي السورية.

حيث يبلغ عدد العناصر الإرهابية التونسية المودعة بالسجون النظامية السورية حاليا 43 شخصا بعد وفاة عنصرين آخرين لأسباب صحية، جميعهم من جنس الذكور، وهم محل متابعة دائمة وزيارة في أكثر من مناسبة من قبل مكتب وزارة الداخلية بسفارة تونس بدمشق، وكذلك البعثة الدبلوماسية التونسية بسوريا بالتنسيق مع السلطات المختصة السورية.

أما بخصوص بقية العناصر الإرهابية التونسية والنزيلة بالسجون الخاضعة لسيطرة الجماعات الكردية (في مقدمتها قوات سوريا الديمقراطية/ قسد، فإن عددها النهائي غير محصور باعتبار عدم وجود قنوات دبلوماسية مع الأكراد، وتتوزع هذه العناصر على عدد من السجون بالمناطق الخاضعة للأكراد شمال شرق سوريا، ويتم متابعة وضعيتها في إطار التعاون الأمني مع أجهزة استخبارات صديقة وشقيقة، وكذلك من قبل البعثة الدبلوماسية التونسية بسوريا بالتنسيق مع " اللجنة الدولية للصليب الأحمر".

وبالتالي، فإنه طالما أن عدد العناصر الإرهابية التونسية المودعة بالسجون النظامية السورية قليلا (43 شخصا)، وسبق زيارتهم في أكثر من مناسبة من قبل مكتب وزارة الداخلية بسفارة تونس بدمشق والبعثة الدبلوماسية التونسية هناك، إلى جانب أن العدد الأكبر والأهم من الإرهابيين التونسيين المسجونين بسوريا يقبعون في مراكز اعتقال خاضعة لسيطرة " قوات سوريا الديمقراطية/ قسد" والتي لا توجد معها قنوات تواصل دبلوماسية مع بلادنا، فإن وزارة الداخلية تبذل مجهوداتها في متابعة آخر تطورات وضعية المساجين التونسيين القابعين بالسجون السورية النظامية وغير النظامية مثلما سلف ذكره.

أما بالنسبة لمقترح القيام بإنابة عدلية دولية للغرض، فإن المسألة تعود إلى اختصاص الجهة القضائية المتعهدة بملف شبكات التسفير إلى مناطق النزاع.

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع :سؤال كتابي لوزير الداخلية بخصوص إجراءات منح شهادة الوقاية ومحضر معاينة انتهاء الأشغال للمستثمرين واعمال فساد مختلفة.

سيدي الوزير،

في إطار ممارسة دورنا الرقابي نرجو منكم مدنا بنسخة ورقية من المنشور المشترك بين وزير الداخلية ووزير الشؤون المحلية والبيئة عدد 1 المؤرخ في 13 افريل 2018 المتعلق بإجراءات منح شهادة الوقاية ومحضر معاينة انتهاء الأشغال للمستثمرين .

كما نرجو منكم مدنا بأسباب عدم تفعيل كامل احكام مجلة السلامة وبالأخص الخطايا التي يجب توظيفها على المارقين الذين يدوسون على احكامها نتيجة لاستشراء الفساد فنتيجة للإهمال والتسيب لم يتم تطبيق الخطايا طيلة أكثر من 12 سنة وبالأخص على من لا يتحصلون على شهادة الوقاية للبنايات العمودية المفتوحة للعموم مثلما هو الشأن على سبيل المثال لا الحصر بالنسبة للعمارات التي شيدتها شركة الثبات العقارية وشركة السريع للبعث العقاري وشركات أخرى تابعة للمدعو احمد الفقي وشركائه بالمركز العمراني الشمالي .وبالنظر لخطورة التجاوزات المرتكبة بهذا الخصوص مثل موت احد الأطباء بمستشفى جندوبة نتيجة للإهمال الناجم عن عدم القيام بالمراقبة الدورية للمصاعد بذاك المستشفى كما نصت على ذلك احكام المجلة بالنسبة لمؤسسات الدولة، لماذا لم تبادروا بالتشديد في العقوبات المالية والبدنية؟

أخيرا وطالما انه ثبت ضعف مردودية المجلة التي لم تعالج العديد من اعمال الفساد كالحصول على شهادات وقاية دون توفر ادنى شروط السلامة كما ثبت ذلك بالنسبة لمركب دائرة المكاتب بالمركز العمراني الشمالي وتلك المفسدة متواصلة الى حد الان نتيجة للإفلات من المحاسبة العقاب، هل تعتزمون العمل بالتعاون مع وزارة التجهيز على مراجعة الاحكام الفاسدة المضمنة بتلك المجلة التي نمت الفساد وكانت وراء ازهاق عديد الأرواح وهل تعتزمون فتح تحقيق بخصوص شهادة الوقاية التي تم منحها خلال سنة 2019 في ظروف مشبوهة بعنوان مركب دائرة المكاتب بالمركز العمراني الشمالي الذي زادت وضعيته سوء وكذلك بخصوص شهادة الاشغال المتعلقة بذاك المركب المنكوب ومحضر مطابقة الاشغال الذي تم تحريره في ظروف مشبوهة دون توفر الشروط ودون مطابقة الاشغال للأمثلة المسلمة لبلدية تونس كما ثبت ذلك من خلال رفض الى حد الان ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري مطلب التقسيم العمودي المقدم خلال سنة 2012 ؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " أحمد السعيداني" عن ماطر-أوتيك

ملخص السؤال :

حول إجراءات منح شهادة الوقاية ومحضر معاينة انتهاء الأشغال للمستثمرين وأعمال فساد مختلفة ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

يتم إسداء الخدمات الوقائية والتكوينية والاختبارية والقيام بالدراسات الفنية والبحوث المتعلقة بالجوانب الوقائية للحماية المدنية باعتبارها من أوكد الخدمات التي تضطلع بها الوحدات لتأمين سلامة المؤسسات وحماية العنصر البشري والأجوار وضمان بيئة سليمة للجميع بكافة أنحاء الجمهورية .

وفي نطاق تدعيم هذا التمشي وتلافي الخسائر التي قد تحصل من أجل عدم إحترام الإجراءات الوقائية الواردة بالنصوص القانونية والتراتيب الإدارية تم إعداد دليل عملي يهدف بالأساس إلى إعطاء القانون المرتبة العليا التي يستحقها واعتماده والتقيد به عند إسداء الخدمات الوقائية لفائدة المؤسسات الخطرة أو المخلة بالصحة أو المزعجة .

وفي هذا الإطار، يقوم أعوان الحماية المدنية بزيارات مراقبة دورية وأخرى استثنائية لمختلف أنواع البنايات وإعلام المخالفين بالمخالفات المرتكبة (عدم التقيد بمضمون السلامة الذي قدّم في الغرض، فتح مكاتب إدارية دون الحصول على شهادة وقاية....) كما يتم إسناد توصيات وقائية حول قواعد وتدابير السلامة والوقاية بالبنايات .

وتتمثل الإجراءات من خلال تقديم ملف سلامة من طرف الطالب لدى الإدارة الجهوية للحماية المدنية المعنية ترابيا التي تحيله بدورها إلى إدارة السلامة والخدمات الوقائية بالديوان الوطني للحماية المدنية ليتم إثر ذلك منح شهادة الوقاية بعد إجراء زيارة معاينة ميدانية للبناية والحرص على اتخاذ كافة التدابير وتدارك جميع النقائص وتقديم شهائد إثبات في الشبكات الفنية من مكتب مراقبة مصادق عليه.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع :سؤال كتابي لوزير الداخلية بخصوص تهريب العملة الصعبة بجربة من قبل صنف من تجار المصوغ ومنتوجات الصناعات التقليدية ومباشرة انشطة سياحية بطريقة غير شرعية.

سيدي،

تتداول معلومات مؤكدة بمدينة جربة مفادها أن صنفا من تجار المصوغ ومنتوجات الصناعات التقليدية وغيرهم من التجار يتعاملون بالعملة الصعبة التي يتولون فيما بعد تهريبها خارج البلاد التونسية وفي اتجاه دولة معادية او ربما استعمالها في انشطة مشبوهة ومجرمة .كما تتداول معلومات مفادها ان هذا الصنف من التجار يحظى بحماية من بعض الجهات المكلفة بإنفاذ القوانين باعتبار أن مبالغ هامة يتم تهريبها على متن وسائل النقل الخاصة .ايضا هناك عدد هام من المالكين لشقق وفيلات مؤثثة ومجهزة بطريقة مشابهة للنزل يقومون بأنشطة سياحية ويؤوون عددا كبيرا من السياح الأجانب يتكونون من افراد وعائلات ويحققون مداخيل تقدر بملايين الدينارات دون التصريح بها ودون الحصول على ترخيص من وزارة السياحة منافسين بطريقة غير شرعية اصحاب النزل، علما ان نفس النشاط يقوم به اجانب حاصلون على الاقامة بجربة .هذا ويتساءل المواطنون عن تغافل مصالح وزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة السياحة عن هذه الانشطة المجرمة قانونا خاصة ان هؤلاء المخالفين معروفون لدى الجميع وقد تكون لهم انشطة مشبوهة مع جهات معادية لتونس .

تبعا لما تقدم، ارجو منكم مدي بأجوبة بخصوص الاسئلة التالية :

- هل أنتم على علم بهذه الانشطة المجرمة؟
- لماذا لم تتحرك مصالح الاستعلامات لرصد هذه الانشطة المجرمة؟
- لماذا لم تتم مداهمة هؤلاء التجار وتفتيش وسائل النقل الخاصة التي يستعملونها بطريقة مباشرة وغير مباشرة؟
- لماذا لم يتم سحب الاقامة من الاجانب الذين يباشرون انشطة سياحية بطريقة غير قانونية؟
- لماذا لم تتم مداهمة الشقق والفيلات المؤثثة المستعملة في انشطة سياحية؟
- لماذا لم يتم كشف الجهات المكلفة بإنفاذ القانون التي تتستر على تلك الانشطة المجرمة؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " أحمد السعيداني" عن ماطر-أوتيك

ملخص السؤال :

"حول تهريب العملة الصعبة بجربة من قبل صنف من تجار المصوغ ومنتوجات الصناعات التقليدية ومباشرة أنشطة سياحية بطريقة غير شرعية ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

✓ **بخصوص تهريب العملة من قبل تجار المصوغ والمنتوجات الصناعية التقليدية بجربة :**

تعهدت الوحدات الأمنية رفقة فريق تابع لمصالح الديوانة التونسية (إثر تعليمات النيابة العمومية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي بتونس وبناء على قرار ختم أعمال اللجنة التونسية للتحاليل المالية بالبنك المركزي التونسي) بالبحث في قضية غسل الأموال المتأتية من التجارة الموازية وتهريب المصوغ وتصريف العملة

الأجنبية بالسوق السوداء "بجهة جربة، وقد شمل البحث عدد 09 أنفار مع حجز مبالغ مالية من العملة التونسية والأجنبية(فاقت قيمتها 400 أد تونسي) وكمية من المصوغ والمنقولات (عدد 03 سيارات بقيمة تناهز 200 أد)، وتمت إحالة المحضر على النيابة العمومية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي حيث تم الإذن بإبقاء الأطراف بحالة سراح على ذمة القضية).

وتسعى الوحدات الأمنية بجربة إلى الحد من النشاط غير القانوني سالف الذكر من خلال تكثيف حملات مراقبة الأنشطة المشبوهة ومظاهر الثراء المستراب وتجميع المعلومات والمعطيات حول المشبوهين لتدارس وضعياتهم وتحديد الأعمال المستوجبة لضبطهم واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنهم، مع تنظيم حملات أمنية شاملة بالتوازي مع الانتشار الأمني بنقاط الحصن بمدخل الجزيرة المكلف بتفتيش الأشخاص والوسائل المشبوهة، حيث تم تحرير عدد 22 محضرا مع حجز مبالغ مالية متفاوتة من العملة التونسية والأجنبية.

✓ **الأنشطة السياحية غير القانونية**

تتولى الوحدات الأمنية بالمنطقة إجراء رقابات دورية على الإقامات ودور الضيافة يتم خلالها التثبت من مدى استجابتها للضوابط والإجراءات القانونية الجاري بها العمل مع تطبيق القانون في شأن المخالفين.

وقد تم خلال سنة 2023 إجراء عدد 10044 رقابة وتحرير عدد 07محاضر في شأن المخالفين، بالإضافة إلى قيامها على مستوى جهة جربة بمداهمات قانونية شملت تجار المصوغ والعملة الصعبة وحجز مبالغ مالية متفاوتة وإحالة المورطين فيها على القضاء **دون** أن يتم رصد شبهات من حيث استغلال الوظيف من قبل إطارات وأعوان الأمن أو ضلوعهم في تجاوزات ذات علاقة بمجال تهريب العملة أو ممارسة الأنشطة الاقتصادية على خلاف الصيغ القانونية.

✓ **الأجانب الذين يستغلون منازل مؤثثة للكراء**

تخضع الإقامات والشقق المؤثثة لقوانين وتراتيب إدارية وتشملها الرقابات والتفقدات، علما وأن عددا هاما من الأجانب يمتلكون محلات سكني، فيما يتولى عدد ضئيل منهم تسويغ منازلهم عند تغيبهم عن الجهة من حين إلى آخر، وتكون أغلب هذه العمليات عن طريق وكالات عقارية وفي إطار القانون من حيث تسجيل عقود الكراء بالقباضة المالية ودفع معاليم الأداءات .

✓ **سحب الإقامة من الأجانب الذين يباشرون أنشطة سياحية بطريقة غير قانونية**

إن إقامة الأجانب ببلادنا ينظمها القانون عدد 07 لسنة 1968 المؤرخ في 08 مارس 1968 (متعلق بحالة الأجانب بالبلاد التونسية) والأمر عدد 198 لسنة 1968 المؤرخ في 22 جوان 1968 (متعلق بضبط تراتيب دخول وإقامة الأجانب بالبلاد التونسية) حيث نص القانون المشار إليه في فصله الثامن على أنه" لا يمكن لأي أجنبي احتراف مهنة أو القيام بعمل مقابل أجر بالبلاد التونسية إذا لم يكن مرخصا له في ذلك من طرف كتابة الدولة التي يهمها الأمر ."

وينظم الفصل 11 من القانون عدد 07 لسنة 1968 المشار إليه مسألة سحب بطاقة الإقامة من الأجانب حيث نص على أنه " يمكن لسلط الأمن أن تسحب بطاقة الإقامة المؤقتة من أي أجنبي إذا صدرت عنه أعمال تمس بالأمن العام أو إذا زالت الأسباب التي من أجلها تحصل على بطاقة الإقامة"، كما نص الفصل 37 من الأمر عدد 1968المؤرخ في 22 جوان 1968 (متعلق بضبط تراتيب دخول وإقامة الأجانب بالبلاد التونسية) على إمكانية سحب بطاقة الإقامة العادية من الأجنبي" إذا زالت الأسباب التي من أجلها تحصل عليها أو إذا صدر ضده قرار طرد."

وبالتالي، فإنه بناء على ما تقدم ذكره لا يمكن اتخاذ قرار سحب بطاقة الإقامة المؤقتة أو العادية من الأجانب أو المبادرة بطرد أي أجنبي دون موجب أو دون تحديد هويته حتى يتسنى إجراء التحريات اللازمة في شأنه، علما وأن المصالح الأمنية لن تتوانى عن تطبيق الإجراءات المشار إليها في صورة ثبوت أية معلومة تخص أجنبي يشكل تواجده على التراب التونسي خطرا على السكينة والأمن العامين.

السؤال الكتابي الثالث

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي لوزير الداخلية بخصوص الفساد المتمثل في منح شهادة وقاية في ظروف فاسدة لشركة الثبات العقارية

سيدي،

سبق لنا ان وجهنا اليكم عديد الاسئلة بخصوص الظروف المشبوهة التي تحصل فيها صاحب شركة الثبات العقارية على شهادة وقاية من الحماية المدنية بخصوص مركب دائرة المكاتب بالمركز العمراني الشمالي دون توفر شروط السلامة وقد طلبنا منكم فتح تحقيق في تلك الشبهة تبعا لذلك، اكدتم ان صاحب الشركة أصلح كل الإخلالات حسب معاينات ميدانية وتقارير فنية مشبوهة (وبالأخص إزالة أجهزة التكييف المثبتة بالدهليز الاول المخصص لوقوف السيارات والحال ان الوضعية لم تتغير وبقيت على حالها بل ازدادت سوءا كما يمكنكم التحقق من ذلك .فعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يتم ازالة تجهيزات التكييف المثبتة بالدهليز الاول الذي تنخره مياه التكييف ولم تتم ازالة عداد الغاز المثبت على الرصيف ولم يتم تحرير المساحة المشتركة التي بها مدارج النجدة التي حولها احد المارقين الى مقهى ومطعم وقد رفض الكاتب العام لبلدية تونس وكاتب عام الدائرة البلدية بحي الخضراء اصدار قرار غلق لذاك المقهى California Foodsو هذا ملف فساد بين كان عليكم فتح تحقيق في شانه اما وضعية المصاعد والشبكات الفنية الخاصة بالكهرباء والهاتف والماء وتصريف المياه، فحدث عنها ولا حرج حيث ان المياه لا زالت تتسرب من كل الجهات وغير بعيد عن الاسلاك الكهربائية الى جانب تحويل الميزانين إلى مقهى باعتبار ان قرار الهدم الصادر في شانه منذ شهر ماي 2016 لم ينفذ الا بصفة جزئية نتيجة لاستشراء الفساد وقد رفض الى حد الان الكاتب العام لبلدية تونس وكاتب عام الدائرة البلدية بحي الخضراء استكمال عملية التنفيذ رغم دعوتهما لذلك وهذا فساد بين كان عليكم فتح تحقيق في شانه فأجهزة التكييف المثبتة بواجهة البناية والدهليز كان من المفروض تثبيتها بالميزانين الذي هو مساحة مشتركة تصرف فيها دون وجه صاحب شركة الثبات العقارية نشير الى ان صاحب شركة الثبات العقارية تحصل في ظروف مشبوهة على رخص اشغال من بلدية تونس لكل العمارات التي شيدها بالمركز العمراني الشمالي دون الاستظهار بشهادة وقاية وهذه شبهة فساد لم تتعهدوا بها الى جانب شهادة الوقاية المشار اليها اعلاه الا يعلم الذين منحوا تلك الرخص المشبوهة ان الفصل 46 من مجلة السلامة

والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع بالبنايات نص على انه "يمنع على مستغلي مختلف أنواع البنايات الخاضعة لأحكام هذه المجلة، استغلالها كليا أو جزئيا، قبل أو دون الحصول من مصالح الحماية المدنية على شهادة وقاية تفيد تطبيق كافة قواعد وتدابير السلامة والوقاية من أخطار الحريق والانفجار والفزع بالبناية". لماذا لم يراجع هؤلاء ملف السلامة الذي اودعه المدعو صاحب الشركة ببلدية تونس طبقا للفصل 6 من نفس المجلة بخصوص كل البنايات التي منحوه رخص اشغال مشبوهة في شانها قبل منحه تلك الرخص المشبوهة؟

فهل ستبادرون بفتح تحقيق بخصوص المغالطات الواردة بالأجوبة السابقة وبخصوص الفساد المشار اليه اعلاه خاصة بعد ان ازال صاحب شركة الثبات العقارية وبعد ان رفض الكاتب العام لبلدية تونس وكاتب عام الدائرة البلدية بحي الخضراء استكمال تنفيذ قرار الهدم الذي نفذ بصفة جزئية نتيجة لاستشراء الفساد؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " أحمد السعيداني" عن ماطر-أوتيك

ملخص السؤال :

"حول الفساد المتمثل في منح شهادة وقاية في ظروف فاسدة لشركة الثبات العقارية ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تمت المصادقة على الأمثلة الخاصة بالبناية ضمن اللجنة البلدية لأمن المؤسسات المفتوحة للعموم بتاريخ 27 أفريل2012 ،

هذا وقد تولت المصالح الفنية بالإدارة الجهوية للحماية المدنية بتونس بزيارة البناية المذكورة في مرحلة أولى وإسداء توصيات وقائية بتاريخ 11 أكتوبر 2018 حيث تبين عدم وجود تطابق مع الأمثلة الهندسية المصادق عليها ضمن اللجنة البلدية السالفة الذكر أين تمت مطالبة وكيل" **الشركة العقارية الثبات** "بتقديم ملف سلامة محين ومصادق عليه من طرف هيكل مراقبة معترف به .

وقد تقدم المعني بالأمر بملف سلامة بتاريخ 01 أفريل 2019 وحظي بالموافقة من طرف المصالح الفنية بإدارة السلامة والخدمات الوقائية بالإدارة الجهوية للحماية المدنية بتونس بتاريخ 10 أفريل 2019على إثر ذلك تقدم وكيل الشركة المعنية بمطلب الحصول على شهادة الوقاية بعد إنجاز التوصيات المطلوبة وقد تم تمكينه من المطلوب بتاريخ 17 أكتوبر 2019 وفقا للإجراءات الجاري بها العمل، كما تم تجديدها بتاريخ 30 نوفمبر2021.

وبتاريخ 09 جوان 2022، قامت المصالح الفنية للإدارة الجهوية للحماية المدنية بتونس بمعاينة البناية فتبين وجود أشغال تهيئة وتعمد صاحب البناية استغلال الفضاءات المشتركة والداخلية وإحداث تغييرات على مستوى الطابق الأول دون ترخيص مسبق في الغرض، وعليه تم سحب شهادة الوقاية المسلمة بتاريخ 30 نوفمبر 2021.

السؤال الكتابي الرابع

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :سؤال كتابي لوزير الداخلية بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشرافكم أو متابعتكم.

سيدي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشرافكم أو متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في إطار المهمة الاستثنائية او الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 إلى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائب " أحمد السعيداني" عن ماطر-أوتيك

ملخص السؤال :

حول مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية تحت إشراف ومتابعة وزارة الداخلية ."

نص الإجابة :

أتشرف بإفادتكم بأن المؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية تتمثل فيما يلي :

- الديوان الوطني للحماية المدنية،
- ديوان مساكن الإطارات النشيطة لوزارة الداخلية،
- مركز الإعلامية بوزارة الداخلية،

فيما تتمثل المنشآت العمومية كالآتي :

- الوكالة البلدية للخدمات البيئية،
- الوكالة البلدية للتصرف،
- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية .

تفيد وزارة الداخلية بأنه بالنسبة للمؤسسات العمومية التي لا تكتسي صبغة إدارية لم يقع تكليف مراقبي الحسابات لكل من منها بأي مهمة استثنائية أو خاصة علاوة على مهامهم .

أما بخصوص المنشآت العمومية، تجدر الإفادة بـ :

بالنسبة للوكالة البلدية للخدمات البيئية

تم ابرام عدد 03 اتفاقيات منذ 2011 إلى حدود 2019 لمراقبة حسابات الوكالة، فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي والتدقيق في القوائم المالية لنفس الفترة **دون ابرام أي اتفاقية للقيام بمهام استثنائية** .

تضمنت الاتفاقيات التعاقد مع مكاتب خبراء محاسبين الآتي ذكرهم :

مكتب اتحاد المراجعة التونسي" OAC مهمة مراقبة حسابات الوكالة لسنوات 2011، 2012 و2013.

مكتب" اتحاد المراجعة التونسي" OAC مهمة مراقبة حسابات الوكالة لسنوات 2014، 2015 و2016.

شركة" أكفي تدقيق وكنسولتينق" ACFI مهمة مراقبة حسابات الوكالة لسنوات 2017، 2018 و2019.

أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2020 إلى 2023، فإن الوكالة البلدية للخدمات البيئية لم تقم بإبرام أي اتفاقية مع مكاتب خبراء محاسبين للقيام بمراقبة الوكالة أو بمهام استثنائية أو خاصة .

بالنسبة للوكالة البلدية للتصرف

تم على إثر عرض المصادقة على ختم حسابات الوكالة البلدية للتصرف لسنة 2012 على أنظار مجلس الإدارة طلب هذا الأخير من السيد طلال الوسلاتي (مراجع حسابات الوكالة) القيام بعمل إضافي يتعلق بالتدقيق في مستندات وتبريرات إضافية تخص حسابات الوكالة للسنة المالية 2012 .

تقدم السيد مراجع الحسابات للوكالة بمذكرة تكميلية للأعمال الإضافية المطلوبة تلخص أهم ما وقع تبريره من العمليات المحاسبية المسجلة سنة 2012 ،

بلغت قيمة المبلغ الإضافي الذي تقاضاه السيد مراجع الحسابات مقابل أتعاب لهذه المهمة 3584 دينار، والتي تمت على إثرها المصادقة على موازنة الوكالة المضبوطة بتاريخ 31 ديسمبر 2012 من طرف مجلس الإدارة في جلسته بتاريخ 19 نوفمبر 2015 .

بالنسبة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

تجدون فيما يلي جدولا مفصلا لأتعاب مراجعي حسابات صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية للفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، علما وأن الصندوق لم يكلف مراجعي حساباته بمهام استثنائية خارج إطار المراجعة القانونية لحساباته السنوية والتدقيق في خطوط الاعتماد الأجنبية.

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول تعطّل مشروع إحداث فرع للشركة الوطنية للكهرباء والغاز بمواصفات جهوية بمكثر .

تحيّة واحتراما وبعد،

نعلم سيادتكم أنه تم برمجة إحداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمواصفات جهوية خلال جلسة المجلس الجهوي للتنمية بولاية سليانة بتاريخ 13 جانفي 2017 وبحضور رئيس إقليم الشركة بسليانة وبيّن السيد رئيس الإقليم أنه تم رصد اعتماد قدره 600ألف دينار لبناء مقرّ الفرع في مكثر بمواصفات جهوية لكنّ المشروع تعطّل منذ ذلك التاريخ .

لذا المرجو من سيادتكم مدنا بأسباب المشروع ومدنا بتاريخ انطلاق الأشغال .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النائب محمد الهادي العلاني

المرجع :مراسلتكم عدد 0000156-3000-26-2024 والواردة بتاريخ 18-01-2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب محمد الهادي العلاني والمتعلق بتعطل احداث فرع للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمواصفات جهوية بمكثر أتشرف بإعلامكم بأن الشركة التونسية للكهرباء والغاز تولي اهتماما كبيرا بتحسين وتقريب الخدمات الحرفائها وذلك مواكبة للنمو الديمغرافي للمنطقة حيث تم تطوير فرع الشركة بمكثر من وكالة تقنية الى وكالة تقنية وتجارية في 27 ماي 1996.

كما نفيدكم علما بأن الشركة حريصة على تنفيذ ما تم الاتفاق عليه خلال جلسة المجلس الجهوي للتنمية بولاية سليانة بتاريخ 13 جانفي 2017 غير أنه تعذر عليها الشروع في الإنجاز حيث تبين بعد معاينة الموقع المخصص حاليا لبناء مقر وكالة الشركة التونسية للكهرباء والغاز بمكثر عدم مطابقته للمواصفات المطلوبة وذلك لعدة أسباب منها بعد المقسم عن الطريق العام ووجوده بمنحدر وبمحاذاة مجرى لمياه الوادي ولا يمكن الولوج اليه الا عبر ممر ضيق عرضه 3.5م .

ورغم الجهود المبذولة من طرف إقليم الشركة التونسية للكهرباء والغاز بسليانة تعذر اقتناء قطعة أرض صالحة لبناء المقر الجديد لوكالة الشركة بمكثر تتوفر فيه شروط البنية التحتية والقرب لمركز المدينة وذلك لعدم توفر عروض جدية .

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائب نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و 129من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي لحضرتكم .

في إطار تكريس أحد أهم المبادئ التي ترتكز عليها السياسة العامة للدولة التونسية بعد 25 جويلية والمتمثلة في ضرورة تثبيت السيادة الوطنية من خلال المحافظة على الثروات الطبيعية ودعم الاقتصاد الوطني وتفادي إهدار المال العام والدفع جدّيا نحو حلحلة كل المشاكل التي تحول دون استمرارية المنشآت العمومية وتطويرها، أتوجه إليكم بالسؤال التالي بعد ان كنت قد طرحته سابقا في الجلسة العامة الخاصة بالنظر في مهمة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 25 نوفمبر 2023ولم أتحصل على الإجابة :

1- ما هو مآل مبلغ مالي قدره 700 مليون دينار وقع إنفاقها منذ سنة 2010 لإحداث معمل المظيلة 2 من ولاية قفصة والمختص في

صنع الحامض الفسفوري والأسمدة الكيميائية الموجهة للفلاحة التونسية وللتصدير، حيث أن المشروع معطل لمدّة فاقت 12 عاما بسبب خلاف بين كلّ من الطرف الأوّل ممثلا في الشركة الصينية والشركة الكورية المكلفتان بتنفيذ الأشغال والطرف الثاني ممثلا في المجمع الكيميائي التونسي لعدم اعتراف هذا الأخير بالأضرار التي لحقت بالجانب الأجنبي المنفذ للمشروع والتي كان للاحتجاجات المتتالية وغلق المنافذ المؤدية للمشروع دورا رئيسيا فيها حسب ما تم التصريح به؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة نور الهدى سبائطي .

المرجع مراسلتكم عدد2024-26-3000- 0000156 والواردة بتاريخ 18-01-2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيدة النائبة نور الهدى سبائطي والمتعلق بمعمل المظيلة 2 لإنتاج صنع الحامض الفسفوري والأسمدة الكيميائية، أتشرف بإعلامكم بما يلي :

يتكون مشروع المظيلة 2 من أربعة أقساط، وهي كما يلي :

-**القسط عدد1 :"** انجاز وحدة انتاج الحامض الكبريتي والحاجيات "الموكل انجازه للشركة الصينية ECEC والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 15 نوفمبر 2010 لمدة أجال 26 شهرا ليكون تاريخ القبول الوقتي 14 جانفي 2013 ، وحيث تم إمضاء محضر نهاية التركيب بتاريخ 26 ديسمبر2019 .

-**القسط عدد2 :"** انجاز "وحدة انتاج الحامض الفسفوري المحلول والمركز " الموكل انجازه للمجمع الكوري التونسي HYUNDAI/SOCOMENIN/SBF والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 23 نوفمبر 2010 لمدة أجال 27 شهرا، ليكون تاريخ القبول الوقتي 22 فيفري 2013، وقد تم إمضاء محضر نهاية التركيب بتاريخ 13 مارس 2019.

-**القسط عدد3 :** الموكل إنجازه إلى مقاولين تونسيين بموجب عقود مختلفة لكل جزء من أجزائه، ويمثل هذا القسط باقي مكوّنات المشروع والذي يحتوي على 10 أجزاء وهو بصدد الانجاز من طرف المقاولين التونسيين، وقد سجل تقدم إنجاز جملي في حدود 51 % حيث أن الأجزاء الضرورية لتشغيل المصنع جاهزة .

القسط عدد 4: والمتمثل في " انجاز وحدة انتاج ثلاثي الفسفاط الرفيع "الموكل انجازه للشركة الصينية " ECEC " والذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ 01 جانفي 2016 لمدة أجال 24 شهرا ليكون تاريخ القبول الوقتي 31 ديسمبر2017 ، وحيث تم إمضاء محضر نهاية التركيب بتاريخ 26 ديسمبر 2019.

ولقد شهد مشروع المظيلة 2 منذ انطلاقه وبداية من جانفي 2011 عديد التوقفات بسبب الاحتجاجات الاجتماعية التي انجر عنها إعلان القوة القاهرة من طرف المجمع الكيميائي التونسي أو من طرف المقاولين نتج عنها تعليق إنجاز الأشغال في عديد من المناسبات .

وأخر هذه التوقفات كانت بتاريخ 20 جانفي 2020 حيث توافد عدد من العمال التابعين للمقاولين المكلفون بإنجاز المشروع، وقاموا بغلق الباب الرئيسي لمعمل المظيلة 2 مطالبين بإدماجهم المباشر صلب المجمع الكيميائي التونسي مما أدى إلى توقف الأشغال بالمشروع كليا .

وحيث أنّ المجمع الكيميائي التونسي، قام بتوجيه جملة من المراسلات إلى كل السلط العمومية ذات الصلة (رئاسة الحكومة / وزارة الدفاع الوطني/ وزارة العدل وزارة الداخلية/ رئاسة مجلس نواب الشعب....)، وعقد عديد الاجتماعات مع كل الأطراف المتداخلة (الولاية، ممثلي عملة الحضائر، الاتحاد العام التونسي للشغل)، هذا فضلا عن رفع العديد من الأذون على العرائض لدى السيد وكيل الجمهورية بقفصة والشكايات الجزائية لدى الفرق العدلية والسيد المكلف العام بنزاعات الدولة .

وقد توقف مشروع المظيلة 2 لمدة أكثر من ثلاث (03) سنوات رغم الأخذ بعين الاعتبار لجملة مطالب المعتصمين وتمكينهم من المشاركة في مناظرة الانتداب التي تم اصدار البلاغ المتعلق بها منذ 20 أفريل2021.

وبتاريخ 26 ماي 2023 تم فك الاعتصام وإعلام جميع المقاولين بفتح موقع المشروع والعودة لإتمام الأشغال .وقد أبدى كل المقاولون استعدادهم للعودة إلى موقع المشروع واستئناف الأشغال بعد تحديد شروط العودة والمتمثلة خاصة في التعويضات المالية المنجرة عن توقف الأشغال لمدة أكثر من ثلاث (03) سنوات باستثناء المجمع الكوري الجنوبي/التونسي "هونداي/سوكومينين بوزقندة إخوان" الذين التجوا إلى التحكيم .

وحفاظا على المصلحة الوطنية ومصالح المجمع الكيميائي التونسي، وتفاديا للأخطار التي قد تنجر عن عدم إتمام الأشغال في أقرب الآجال خاصة في هاته الفترة الحرجة والتي يستعد فيها المجمع الكيميائي التونسي لتشغيل الوحدات المكونة للمشروع، تم إحداث لجنة بمقتضى أمر من رئيس الحكومة في الجلسة المنعقدة بمقر رئاسة الحكومة بتاريخ 24 جانفي 2024 للتفاوض مع كل المقاولين لإيجاد حلول وإتمام المشروع في أقرب الآجال .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي.

ما هو برنامج الوزارة للتسريع في تفعيل مشروع معالجة غاز الأمونونيا NH3 بمعمل الداب بالمجمع الكيميائي التونسي بولاية قابس حيث وصلت نسبة الأشغال المنجزة نسبة 70% ولم تتعدى ذلك منذ سنة 2016 وذلك راجع إلى إخلال المقاول التونسي القائم بتنفيذ الأشغال بالبنود المنظمة للعقد المبرم بينه وبين الشركة المستثمرة (المجمع الكيميائي التونسي) في ما يخص احترام الآجال المحدّدة للتقدّم الأشغال؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة نور الهدى سبائطي .

المرجع مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0000329 والواردة بتاريخ 08-02-2024.

تحية طيبة وبعد

تبعا لسؤال السيدة النائبة نور الهدى سبائطي والمتعلق بمآل مشروع تحسين غسل غاز الأمونيا المنبعث من وحدات انتاج سماد الداب بمعمل الدأب بقابس أتشرف بإعلامكم بما يلي :

- المجمع الكيميائي التونسي وفي إطار سياسته المقاومة ظاهرة التلوث بمعامل قابس كان قد أبرم العقد عدد 9 GM14.5.000مع تجمع تضامني بين كل من المقاول التونسي BGH والشريك الصيني GEC موضوعه غسل غاز الأمونيا المنبعث من وحدات إنتاج سماد الدأب بمعمل الدأب بقابس بكلفة تناهز ثمانية عشرة مليون دينار وقد دخل هذا العقد حيز التنفيذ بتاريخ 2014/09/29.

- وحيث أنه أثناء تنفيذ هذا العقد الذي بلغت نسبة إنجازه حوالي 84 % شهد العديد من العراقيل والصعوبات مرتبطة أساسا بمماطلة المقاول التّونسي (BGH) في تنفيذ التزاماته ورغم عديد المحاولات المبذولة من طرف المجمع الكيميائي التونسي لتجاوز هذه العراقيل والصعوبات قام المقاول المذكور بالتوقف نهائيا عن الأشغال منذ 19 ديسمبر 2018 بتعلة مروره بصعوبات مالية جمة .

- ولتجاوز هذا الإشكال قام المجمع الكيميائي التونسي بتاريخ 08نوفمبر 2019 بمطالبة الشريك الصيني بالحلول محل شريكه التونسي لإتمام الإنجاز فقدم بتاريخ 14 جانفي 2020 اقتراحا تضمن كلفة إضافية بحوالي 22 مليون دولار أمريكي الأمر الذي رفضه المجمع الكيميائي التونسي.

- وأمام هذه الوضعية وجه المجمع الكيميائي التونسي للمقاول عدة تنبيهات لحثه على مواصلة تنفيذ التزاماته التعاقدية، فتقدم هذا الأخير بتاريخ 09 نوفمبر 2020 بطلب الحصول على تسبقة على الدفوعات المرتبطة بإنهاء الاشغال لكي يتمكن من مواصلة إنجاز المشروع،

- يت عرض هذا الطلب على أنظار اللجنة العليا لمراقبة وتدقيق الصفقات العمومية والتي أبدت رأيها بتاريخ 05 جانفي 2021 برفضه .

- وجه المقاول بتاريخ 06 ديسمبر 2021 إلى المجمع الكيميائي التونسي تنبها بواسطة عدل منفذ مطالبا بفسخ العقد وبتعويضات مالية الأمر الذي رفضه المجمع الكيميائي التونسي، وعليه قام المقاول برفع قضية في الغرض لدى المحكمة الابتدائية بتونس التي توالت جلساتها وآخرها المؤجلة الى يوم 12 مارس 2024.

وعليه ينتظر المجمع الكيميائي التونسي حاليا مآل هذه القضية .

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة نور الهدى سبائطي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي

ما هو مآل المشروع الخاص ببناء مقر اجتماعي للمجمع الكيميائي التونسي بولاية قابس والذي تقدر قيمته بـ 17 مليون دينار حيث أنّ الأشغال توقفت منذ حوالي 4 سنوات وذلك بسبب عدم احترام المقاول القائم بالأشغال للبنود المنظمة للعقد المبرم بينه وبين الشركة المستفيدة عبر ارتكاب إخلالات على المستوى الفني بالإضافة إلى عدم احترام المواعيد المحددة للتقدم بالأشغال، واستنادا لما أقرته لجنة فض النزاعات بالحسنى بأن لا وجود لأي مجال للصلح وضرورة المرور إلى فسخ العقد المبرم بين الطرفين متى يتم تفعيل قرار اللجنة وفسخ العقد وبالتالي المرور إلى فتح طلب عروض جديد في الغرض لاستكمال أشغال بناء مقر اجتماعي للمجمع الكيميائي التونسي بولاية قابس؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة نور الهدى سبائطي .

المرجع مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0000329 والواردة بتاريخ 08-02-2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيدة النائبة نور الهدى سبائطي والمتعلق بمآل مشروع بناء مقر الإدارة الجهوية لمعامل المجمع الكيميائي التونسي بقابس، أتشرف بإعلامكم أن المجمع الكيميائي التونسي كان قد أبرم العقد عدد GM17.3.0060 مع "مقاولات بلقاسم المزهودي" موضوعه بناء الإدارة الجهوية لمعامل المجمع الكيميائي التونسي بقابس بكلفة 15 ، 633 مليون دينار بتاريخ 28 نوفمبر 2017 ودخل حيز التنفيذ بتاريخ 18 فيفري 2019 حسب الإذن ببداية الأشغال الصادر عن المجمع الكيميائي التونسي .

وقد شهد انجاز هذا المشروع عدة تعطيلات كان آخرها الإيقاف النهائي للأشغال من طرف "مقاولات بلقاسم المزهودي "بداية من شهر أفريل 2022 ورفعه لقضية تحت عدد 518 أمام المحكمة الابتدائية بقابس مطالبا فيها المجمع الكيميائي التونسي بأداء مبالغ مالية بعنوان تعويض عن التأخير في دخول العقد حيز التنفيذ وخلاص عدد 03 فاتورات يزعم عدم خلاصها وقد صدر الحكم بعدم سماع الدعوى في هذه القضية بتاريخ 08 ماي 2023 لفائدة المجمع الكيميائي التونسي .

هذا بالإضافة الى تولي شركة المقاولات المذكورة خلال شهر جويلية 2022 عرض الملف على لجنة فض النزاعات بالحسنى التي عقدت جلسة بتاريخ 18 ماي 2023 بحضور الطرفين .وقد توصل المجمع الكيميائي التونسي برأي هذه اللجنة بتاريخ 2023/12/28 والذي تضمن تخليها على مواصلة دراسة الملف نظرا لتعهد القضاء بموضوع الخلاف .

وعليه تولى المجمع الكيميائي التونسي إعداد قرار لفسخ الصفقة نظرا لاستحالة مواصلة انجازها على أن يتم توجيهه في الأيام القادمة إلى "مقاولات بلقاسم المزهودي "مع اعلامه بموعد اجراء معاينة لوضعية المشروع وإعداد كشوفات الأشغال المنجزة والحساب بين الطرفين ليتم بعد ذلك نشر طلب عروض جديد لاستكمال المشروع على حساب" مقاولات بلقاسم المزهودي" وتحت مسؤوليته وتحميله الفارق في التكلفة الجملية للمشروع طبقا للتراتيب الجاري بها العمل في هذا المجال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع :سؤال كتابي حول مسألة ترتبط بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة يخص معتمدية بلخير من ولاية قفصة

عملاً بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الصناعة والمناجم والطاقة.

السؤال :متى يقع تجديد مولدات الكهرباء ودعمها في معتمدية بلخير من ولاية قفصة والتي أصبحت في وضعية سيئة جدا نجمت عنها انقطاعات متواصلة أخرت بمختلف مصالح مواطني المعتمدية.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيد النوري الجريدي

المرجع: موقع واب مجلس نواب الشعب .

المصاحيب :قائمة الأشغال المنجزة .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيد النائب النوري الجريدي والمتعلق بتجديد المحولات الكهربائية ودعمها بمعتمدية بلخير من ولاية قفصة، أتشرف بإعلامكم أن المصالح الفنية للشركة التونسية للكهرباء والغاز بإقليم قفصة مرجع النظر قامت بدعم وتطهير شبكة الكهرباء بمعتمدية بلخير منذ سنة2021 . وقد شملت الأشغال المنجزة تدخل الفرق الفنية بالإقليم المذكور على 22 محولا كهربائيا بالمنطقة إلى غاية أواخر سنة 2023. وتجدون مرفقا قائمة الأشغال المنجزة للسنوات الثلاث الماضية2021 ، 2022 و2023 .

هذا وقد تمت برمجة مواصلة بعض التدخلات الأخرى خلال السنة الحالية بهدف دعم الشبكة الكهربائية بالمنطقة .

والسلام

DISTRICT DE GAFSA

A.T.C ELGUETTAR

Société Tunisienne de l'Electricité et du Gaz

الشركة التونسية للكهرباء والغاز

LISTE DES PROJETS EXECUTES ZONE BELKHIR

localite	Annee	nom de projet
Belkhir	2021	MOVMT TRANSFO 2*10 à 2*25 KVA POSTE GUOASSMIA OULED HAJ
		MOVMT TRANSFO 25 à 50 KVA POSTE ALI SALEM AYAYCHA
		MOVMT TRANSFO 10 à 25 KVA POSTE BATRIA AYAYCHA
		MOVMT TRANSFO 2*10 à 2*25 KVA POSTE GUOASSMIA OULED HAJ
		MOVMT TRANSFO 25 à 50 KVA POSTE ALI SALEM AYAYCHA
		MOVMT TRANSFO 10 à 25 KVA POSTE BATRIA AYAYCHA
		MOVMT TRANSFO 10 à 25 KVA POSTE SHILI TALAH
		MOVMT TRANSFO 10 à 25 KVA POSTE OULED DHAW OULED HAJ
	2022	MOVMT 10 à 25 kva KVA POSTEOULED SASSI 2
		MOVMT 25 à 3+25 kva KVA PAR 25 KVA POSTE SONED ELGUETTAR
		MOVMT 10 +2X25 à 3X50 kva KVA POSTE OULED HAJ VILLE
		MOVMT 40 à 3+25 kva POSTE AYAYCHA VILLE
		MOVMT 63 à 3X50 kva KVA POSTE RGUABI ETTALAH
		INJECTION POSTE RMAYLIA TALAH SOUK
		MOVMT 10 à 25 kva KVA POSTE MARZOUGUI TALAH
		MOVMT 10 à 25 kva KVA POSTE OUED BAGEL PRES ECOLE AHED JADID
	2023	RONFOCEMENT RBT poste NICHIOU 4 ELGUETTAR
		RONFORCEMENT RBT PRES ECOLE PRIMLAIRE ORBATA
		Elemination chute de tension ouled dhaw ouled haj
		ELIMINATION DE DANGER POSTE HAWEL LWED TALH SOUK
		MOVMT 10 à 25 kva KVA POSTE MAJBRIA 4
		MOVMT 10 à 25 kva KVA POSTE nsaifia jbilit lwist
		MOVMT 10 à 25 kva KVA POSTE OULED BEN JEDOU 2
		MOVMT 10 à 25 kva KVA POSTE OULED ZAEID PRES DISP
		MOVMT 10 à 25 kva KVA POSTE BHAHLA OULED HAJ

1/1

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

متى تنطلق أشغال تهيئة المنطقة الصناعية تبرسق- دقة، خاصة إثر صدور أمر التفويت بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية منذ 20 أكتوبر2023 ؟

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

الموضوع :إجابة حول سؤال كتابي للسيدة النائبة عواطف الشنيتي .

المرجع :مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0000329 والواردة بتاريخ 08-02-2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لسؤال السيدة النائبة عواطف الشنيتي والمتعلق بمدى تقدم اشغال تهيئة المنطقة الصناعية بتبرسق دقة من ولاية باجة، يشرفني اعلامكم انه وبتاريخ 03 نوفمبر 2023 تلقت الوكالة العقارية الصناعية عقد البيع المتعلق بالتفويت بالدينار الرمزي في العقار الخاص بالمنطقة الصناعية المذكورة من قبل وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وان المشروع يعد في مرحلة الدراسات حيث تمت الموافقة على مثال التهيئة التفصيلي، وتعمل الوكالة حاليا على اعداد والمصادقة على ملف التقسيمات الخاصة بالمنطقة .

كما تجدر الإشارة الى انه من المتوقع الانطلاق في اشغال التهيئة الداخلية للمنطقة خلال السداسي الثاني من سنة 2026 وذلك على امتداد 365 يوم كمدة اشغال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رؤوف الفقيري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: بخصوص المخطط المديري لإحداث مناطق تبادل حر .

تحية طيبة،

لا شك أن الشراكة الاستراتيجية التونسية الجزائرية تكتسي أهمية بالغة، حيث تعتبر الجزائر امتدادا طبيعيا وتاريخيا للسوق الداخلية التونسية، ولضمان نجاعة وفاعلية هذه الشراكة بالإضافة إلى تطوير التنمية الاقتصادية بالمناطق الحدودية والقضاء على التجارة الموازية والحد من البطالة بات من الضروري التسريع في إحداث منطقة تبادل تجاري حر بالمعبر الحدودي الجليل من معتمدية غار الدماء .

متى سيتم الانطلاق في أشغال تهيئة منطقة تبادل حر بالمعبر الحدودي الجليل من معتمدية غار الدماء؟

والسلام .

إجابة السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من قبل السيد النائب رؤوف الفقيري .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-460 بتاريخ 12 فيفري2024 .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من قبل السيد النائب رؤوف الفقيري، أتشرف أن أحيطكم علما أن موضوع السؤال من مشمولات وزارة التجارة وتنمية الصادرات .

والسلام

السؤال الكتابي

للنواب بسمة الهمامي - رشدي الرويسي - محمد الهادي العلاني

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

نتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

<u>الموضوع</u> :بخصوص إعادة فتح "منجم فج الهدوم "

تحيّة وطنية،

تم غلق المنجم سنة 2005 وفي سنة 2017 أكّدت الحكومة أنه تم إسناد امتياز استغلال منجم فج الهدوم لشركة أجنبية وذلك في انتظار المصادقة على الدراسة التقنية والدراسة البيئية.

وفي زيارة وزير الصناعة سليم الفرياني يوم 23 ماي 2019 للمنجم الذي عبر عن استعداد الوزارة للتسريع في إنجاز المشروع .

مع العلم أن هذا المشروع سيساهم في استخراج 250 ألف طن سنويا من خامات الزنك والرصاص وسيوفّر 306 موطن شغل .

ومع غلق المنجم تحوّلت المنطقة إلى منطقة بور صناعي إذ عرفت خلاء سكاني وأغلقت المدرسة وانهارت البنية التحتية، وفي التجارب المقارنة مع نفاذ المناجم تركّز صناعة أخرى في المنطقة

فمتى سيتم إعادة فتح واستغلال المنجم؟

إجابة السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من قبل السادة النواب محمد الهادي العلاني ورشدي الرويسي وبسمة الهمامي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-323 بتاريخ 5 فيفري 2024 .

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من قبل السادة النواب محمد الهادي العلاني ورشدي الرويسي وبسمة الهمامي، أتشرف أن أحيطكم علما أن موضوع السؤال من مشمولات وزارة الصناعة والمناجم والطاقة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا

1)الرجاء مدنا بتقارير الصناديق القطاعية FODEC و FODEP خلال 10 سنوات الماضية؟

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :إجابة وزارة المالية حول سؤال السيدة النائبة عواطف الشنيتي .

المرجع :مكتوبكم عدد 2024-26-3000- 0000319 بتاريخ 02 فيفري 2024 .

1.صندوق مقاومة التلوث FODEP

- تم إحداث صندوق مقاومة التلوث "بمقتضى القانون عدد 122لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 والمتعلق بقانون المالية لتصرف 1993 وخاصة الفصول 35 و36 و37 منه وهو حساب خاص لدى الخزينة مفتوح لدى وزارة البيئة تحت عدد16 ، ويتولى الصندوق المذكور المساهمة في تمويل العمليات الرامية إلى حماية البيئة من التلوث الذي تسببه المؤسسات الصناعية ومشاريع تجميع ورسكلة الفضلات .
- تتأتى موارد صندوق "مقاومة التلوث "من:

- الهبات والقروض المسندة الى الدولة التونسية والمخصصة لمقاومة التلوث،

-مساهمة المؤسسات الملوثة والموارد الجبائية التي يقع إحداثها لفائدة الصندوق،

-اعتمادات من ميزانية الدولة،

-المبالغ المتأتية من ارجاع القروض المسندة من قبل الصندوق،

- الموارد الأخرى التي يمكن رصدها طبقا للتشاريع الجاري بها العمل .

- يضبط الأمر عدد 2120 لسنة 1993 المؤرخ في 25 أكتوبر 1993شروط وكيفية تدخل" صندوق مقاومة التلوث "والمتمثلة أساسا فيما يلي :

-تشجيع الأعمال الرامية الى حماية البيئة من التلوث الصناعي بالمساهمة في تمويل التجهيزات التي من شأنها ان تحد او تزيل التلوث الصادر عن المؤسسات الصناعية ومشاريع وحدات تجميع ورسكلة الفضلات

-المساهمة في تمويل تجهيزات جماعية لإزالة التلوث ينجزها متدخلون عموميون أو خواص لحساب عدد من المؤسسات الصناعية التي تمارس نفس النشاط أو تفرز نفس التلوث .

- يمكن متابعة تطور إنجازات" صندوق مقاومة التلوث " للعشر سنوات الماضية من خلال الجدول التالي:

السنة	المنجزة
2024	20.000.000 (إلى حدود شهر جانفي)
2023	85.045.000
2022	83.014.753
2021	87.850.000
2020	96.697.537
2019	62.979.000
2018	66.720.000
2017	77.612.000
2016	69.665.000
2015	66.212.000
2014	40.000.000
2013	44.000.000

2.صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية : FODEC

- أحدث صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية " بمقتضى الفصل 37 من القانون عدد 127 لسنة 1994 المؤرخ في 26 ديسمبر 1994 المتعلق بقانون المالية لسنة 1995 ووقع تنقيحه خاصة بالفصل 39 من القانون عدد 101 لسنة 1999 المؤرخ في 31ديسمبر 1999 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2000 وبالقانون عدد 44لسنة 2005 المؤرخ في 30 ماي 2005 وبالفصل 14 من القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلّق بقانون المالية لسنة 2011
- تتأتى موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية الصناعية " من مختلف المعاليم المنصوص عليها بالفصلين عدد 36 و37 من قانون المالية لسنة 2000 والمنقحة بالفصل 15 من القانون عدد 58 لسنة 2010 المؤرخ في 17 ديسمبر 2010 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2011.
- تتمثل تدخلات" صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية "فيما يلي :
  - المساهمة في تمويل عمليات إعادة الهيكلة الصناعية .
  - تمويل الدراسات القطاعيّة الاستراتيجية .
  - إسناد منح لفائدة المراكز الفنية المتصلة بالصناعة ومجمع صناعات المصبرات الغذائية .
  - إسناد اعتماد مالي واجب إرجاعه للمستثمرين في المؤسسات الصناعية العاملة في قطاع النسيج والملابس والتي تنتقل من المناولة إلى المشاركة في الإنتاج والمساهمة في رأس مال المؤسسات المذكورة.
  - المساهمة في تمويل عمليات تأهيل قطاع الخدمات وقطاع الصناعات التقليدية .
  - كل العمليات الأخرى التي تهدف إلى الرفع من القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية .
- يمكن متابعة تطور إنجازات صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية " للعشر سنوات الماضية من خلال الجدول التالي :

السنة	المنجزة
2024	4.060.000 (إلى حدود شهر جانفي)
2023	55.505.000
2022	58.666.000
2021	68.937.000

2020	63.179.000
2019	65.164.000
2018	73.119.000
2017	65.862.000
2016	63.193.000
2015	75.206.000
2014	58.934.000
2013	53.303.000

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عبد الرزاق عويدات

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن اتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي:

الموضوع :طلب الاطلاع على قيمة المداخيل الجبائية المتأتية من المصحات الخاصة بالجمهورية التونسية

تحية طيبة وبعد،

أولا :قيمة الأداءات الجبائية التي تدفعها المصحات الخاصة بتونس سنويا من 2010 الى 2022.

ثانيا: كيفية احتساب الأداءات المستوجبة على الأطباء المنتصبين في القطاع الخاص والنصوص القانونية المنظمة لها.

ثالثا: عدد مهمات التدقيق الجبائي التي قامت بها الوزارة في علاقة بالمصحات الخاصة من 2010 الى 2022

رابعا: عدد مهمات التدقيق الجبائي التي قامت بها وزارتكم في علاقة بالأطباء المنتصبين بالقطاع الخاص

وشكراً

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي توجه به النائب عن مجلس نواب الشعب السيد" عبد الرزاق عويدات ."

المرجع :مكتوبكم المؤرخ في 26 جانفي2024 .

وبعد، لقد تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه طلب إيضاحات بخصوص النظام الجبائي للأطباء، بالإضافة إلى طلب معطيات حول المداخيل الجبائية المحققة من قبل المصحات الخاصة وكذلك عدد تدخلات مصالح الجباية بالنسبة للقطاع المذكور .

وجوابا، يشرفني إحاطتكم علما بما يلي :

I-النظام الجبائي المطبق على نشاط الأطباء :

1- في مادة الضرائب المباشرة :

طبقا لأحكام الفصلين 21 و22 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات تخضع المداخيل التي يحققها الأطباء للضريبة على الدخل في صنف مهن الأرباح غير التجارية وذلك على أساس النتيجة المحدّدة اعتمادا على محاسبة مطابقة للتشريع المحاسبي للمؤسسات .ويضبط الربح الصافي الخاضع للضريبة بعد طرح كل الأعباء التي استلزمها نشاطهم .

كما يتم احتساب الضريبة المستوجبة وفقا لجدول الضريبة على الدخل المنصوص عليه بالفصل 44 من المجلة سالفة الذكر .هذا، ولا يمكن أن تقل الضريبة السنوية المستوجبة عن الضريبة المتعلقة بالأشخاص الذين يمارسون نفس النشاط وحسب نفس الخطة في القطاع العمومي .

هذا، ويمكن للأطباء اختيار توظيف الضريبة على أساس ربح تقديري يساوي 80 % من مبلغ المقابيض الخام وذلك عند إيداع التصريح السنوي بالضريبة على الدخل .

2- في مادة الأداء على التكوين المهني :

طبقا لأحكام الفصل 35 من القانون عدد 101 لسنة 2002، يخضع الأطباء للأداء على التكوين المهني الأطباء وذلك بنسبة 2% على أساس المبلغ الخام للمرتبات والأجور والمنح المدفوعة للأجراء بما في ذلك الامتيازات العينية .

3- في مادة المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء :

طبقا لأحكام الفصلين 1 و2 من القانون عدد 54 لسنة 1977 المؤرخ في 03 أوت 1977 تستوجب المساهمة في صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء على الأطباء بنسبة 1 % من المبلغ الخام للمرتبات والأجور والمنح المدفوعة للأجراء بما في ذلك الامتيازات العينية .

4- في مادة الأداء على القيمة المضافة :

طبقا لأحكام العدد 1 من الفقرة II من الجدول" ب "جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة تخضع الخدمات التي يسديها الأطباء والأطباء الاختصاصيون وأطباء الأسنان للأداء على القيمة المضافة بنسبة 7 % باستثناء طب وجراحة التجميل من غير الأعمال ذات الصبغة العلاجية والتي تبقى خاضعة لنسبة 19%

5- في مادة المعلوم لفائدة صندوق دعم الصحة العمومية :

طبقا لأحكام الفصل 59 من قانون المالية لسنة 2019 يوظف معلوم لفائدة صندوق دعم الصحة العمومية على الخدمات المسداة من قبل الأطباء وذلك بنسبة 1 % من رقم المعاملات خال من الأداءات والمعاليم باستثناء رقم المعاملات المتأتي من نشاط تصفية الدم .

6- في مادة المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية :

طبقا لأحكام الفصل 35 من مجلة الجباية المحلية يخضع الأطباء للمعلوم على المؤسسات بنسبة 0.2% من رقم المعاملات الخام مع حد أدنى يساوي المعلوم على العقارات المبنية يحتسب على أساس المساحة المغطاة وعدد الخدمات المسداة والمعلوم المرجعي للمتر المربع .

II-إجراءات خاصة بأصحاب المهن غير التجارية بما في ذلك الأطباء :

يطالب الأطباء بإصدار مذكرات أتعاب بعنوان الخدمات التي ينجزونها طبقا لأحكام الفصل 18 من مجلة الأداء المذكور، ويتعين عليهم التنصيص على معرفاتهم الجبائية ضمن كل الوثائق المتعلقة بممارسة أعمالهم بصرف النظر عن الجهة التي تصدر هذه الوثائق . وفي خلاف ذلك لا يمكن اعتماد الوثائق المذكورة عدا الوصفات الطبية .

ويتم تطبيق خطيّة جبائية جزائية تتراوح بين 250 و10000 دينار في صورة إصدار الوثائق المتعلقة بممارسة النشاط دون التنصيص على المعرّف الجبائي ضمنها وتضاعف هذه الخطية في صورة العود خلال سنتين وذلك طبقا لأحكام الفصل 95 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية .

هذا، وقد تمّ بمقتضى أحكام الفصل 31 من القانون عدد 78 لسنة 2016 إرساء واجب التنصيص ضمن الفواتير التي تصدرها المؤسسات الصحية والاستشفائية على كل العمليات المتعلقة بالخدمات الصحية والطبية وشبه الطبية المسداة من قبلها أو من قبل المتدخلين لديها بصفة مستقلة لغاية إسداء هذه الخدمات ويتعيّن التنصيص خاصة على هويّة مسدي الخدمات ومعرفه الجبائي ونوعية الخدمة المسداة ومبلغها خال من الأداء على القيمة المضافة ونسبة ومبلغ الأداء المتعلّق بها وذلك مع مراعاة الأحكام الواردة بالفصل 18 من مجلة الأداء على القيمة المضافة .

هذا وتجدون ضمن الجداول التالية المردود الجبائي الطوعي وعدد تدخلات مصالح المراقبة الجبائية بالنسبة للمصحات الخاصة والأطباء حسب المعطيات المتوفرة بالمنظومة الإعلامية .

III- المردود الجبائي الطوعي للمصحات الخاصة

		2017	2018	2019	2020	2021	2022
عدد المطالبين بالأداء		187	191	192	193	194	199
المداخيل الجبائية (بحساب الألف دينار)	**الضرائب المباشرة**	3.587.01	5.411.48	7.546.24	4.344.24	7.543.51	13.094.19
	الأداء على القيمة المضافة	6.032.67	10.502.23	13.349.96	8.396.13	13.882.64	15.984.32
	المعاليم الأخرى	6.032.67	6.025.65	14.533.01	12.343.50	15.063.44	16.373.40
	المجموع	**14.968.83**	**21.939.36**	**35.429.20**	**25.083.88**	**36.489.58**	**45.451.91**
نسبة الايداع	**الضرائب المباشرة**	%89.84	%89.53	%89.06	%87.56	%85.57	%81.91
	الأداء على القيمة المضافة	%95.79	%94.14	%93.06	%92.98	%91.55	%90.44

IV.عدد تدخلات مصالح المراقبة الجبائية :

1- <u>بالنسبة للمصحات الخاصة</u> :

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المراجعات الجبائية الأولية المنجزة	7	19	16	18	17	20	23	23	19	29	39
عدد المرجعات الجبائية المعمقة المنجزة	12	12	9	6	9	9	11	11	9	16	11
المجموع	19	31	25	24	26	29	34	34	28	45	50

2- <u>بالنسبة للأطباء:</u>

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المراجعات الجبائية الأولية المنجزة	262	434	333	279	372	403	218	163	250	228	103
عدد المرجعات الجبائية المعمقة المنجزة	144	183	145	151	165	145	140	104	103	137	52
المجموع	**406**	**617**	**478**	**430**	**537**	**548**	**358**	**267**	**353**	**365**	**155**

مع العلم وأن الإدارة هي حاليا بصدد التدقيق في عدد كبير من ملفات الأطباء من القطاع الخاص والتي تم الانطلاق فيها منذ سنة 2023.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب أحمد سعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة المالية بخصوص الصناديق الخاصة للخزينة وحسابات أموال المشاركة

سيدتي،

في إطار ممارسة دورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بالمعطيات التالية :

1/قائمة في صناديق الخزينة ومداخيلها ومصاريفها بعنوان سنة 2022،

2/ قائمة في حسابات أموال المشاركة ومداخيلها ومصاريفها،

3/هل تخضع الصناديق الخاصة وحسابات أموال المشاركة بصفة دورية لعمليات تدقيق؟

4/ما هي الإجراءات التي تتخذونها عند ثبوت سوء تصرف في موارد الصناديق او حسابات أموال المشاركة كما ثبت ذلك من خلال الهبة الصينية وتقرير دائرة المحاسبات المتعلق بصندوق تنمية الصناعات التقليدية؟

5/هل تم وضع الية لتقييم مردودية تلك الصناديق بالنظر للغايات التي أحدثت من اجلها؟

6/هل تم استعمال موارد الصناديق او حسابات أموال المشاركة في غير الغاية التي أحدثوا من اجلها؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة المالية

<u>الموضوع</u> :حول سؤال كتابي للنائب أحمد سعيداني بخصوص الصناديق الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

<u>المرجع</u>:مكتوبكم المؤرخ في 26 ديسمبر 2023 .

<u>المصاحيب:</u> - قائمة في الصناديق الخاصة في الخزينة ومداخيلها ومصاريفها بعنون سنة 2022.

- قائمة في حسابات أموال المشاركة ومداخيلها ومصاريفها بعنوان سنة 2022.

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المتعلق بسؤال كتابي بخصوص الصناديق الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة توجه به السيد نائب الشعب أحمد سعيداني، أتشرف بمدكم بالمعطيات التالية :

- **السؤال 1:** قائمة في الصناديق الخاصة في الخزينة ومداخيلها ومصاريفها بعنون سنة 2022 (الجدول المصاحب).

السؤال2 : قائمة في حسابات أموال المشاركة ومداخيلها ومصاريفها بعنون سنة2022 (الجدول المصاحب).

-**الأسئلة 3 إلى 6 :**

ينص الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13فيفري 2019 على" تكتسي مداخيل الحسابات الخاصة الصبغة التقديرية وتستعمل حسد، نفس المعايير والقواعد المتبعة بالنسبة إلى نفقات ميزانية الدولة...."

كما ينص الفصل 219 من مجلة المحاسبة العمومية على تعقد النفقات المؤداة من الحسابات الخاصة وتصفى ويؤمر بصرفها وتؤدى لأصحابها حسب الأحكام المقررة للمصاريف المؤداة من ميزانية الدولة العامة على أن لا تتجاوز جملة المصاريف المعقودة أو المأذون بصرفها من حساب ما جملة إيراداته ...."

وتبعا لذلك فإن تنفيذ نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة تخضع إلى رقابة عند تأديتها فلا يمكن تأدية النفقات المتعلقة بهذه الحسابات دون التأشيرة المسبقة لمراقب المصاريف العمومة حسب مقتضيات الفصل 88 من مجلة المحاسبة العمومية لا يجوز عقد أي نفقة من نفقات الدولة قبل الحصول على تأشيرة مصلحة مراقبة المصاريف العمومية..." وتندرج التأشيرة في إطار الرقابة المسبقة على النفقة العمومية .

كما يتبع عملية التعهد بالنفقة عملية الأمر بالصرف وتصفية النفقة حيث يتم تقديم والتثبت في الوثائق المؤيدة للنفقة العمومية ومن قاعدة العمل المنجز وبالنسبة لهذه الحسابات يتم التأكد من اندراج النفقة ضمن مجال تدخل الحساب الذي يتم ضبطه في نص إحداث هذه الحسابات ولا يمكن استعمال موارد هذه الحسابات في غير الغاية التي أحدثوا من أجلها .

من جهة أخرى يقوم المحاسب المختص "أمين المال العام" من التثبت من مشروعية النفقة ومن صحة مؤيدات النفقة وقاعدة العمل المنجز قبل القيام بعملية الدفع وخلاص المستفيد .

وأخيرا تخضع نفقات هذه الحسابات إلى رقابة بعدية من طرف محكمة المحاسبات في إطار أعمال الرقابة المنجزة على مشروع غلق الميزانية حيث يتم التثبت في صحة الموارد والنفقات لكل حساب ومن مشروعية النفقة وتوفر المؤيدات وقاعدة العمل المنجز ومدى تلاءم النفقة مع مجال تدخل الحساب والغايات التي أحدث من أجلها هذا الحساب وعملا بمقتضيات الفصل 52 و 57 من القانون الأساسي للميزانية، تنصهر تدخلات هذه الصناديق ضمن تنفيذ السياسات العمومية للدولة ويتم توزيع اعتماداتها حسب البرامج بمقتضى قرار وزير المالية وقرار رئيس المهمة وقرار رئيس البرنامج ويمثل قرار التوزيع برنامج استعمال للموارد المحققة للحساب الذي يموّل تنفيذ السياسات العمومية للدولة .

والسلام

قائمة في الحسابات الخاصة في الخزينة ومداخيلها ومصاريفها بعنوان سنة 2022

بحساب الدينار

المهمات	بيان الحسابات	المداخيل	النفقات
رئاسة الحكومة	- حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الراجعة للدولة	19,390,430.624	3,604,232.300
	- صندوق إعانة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية		
الداخلية	- صندوق الحماية المدنية وسلامة الجولان بالطرقات	14,439,256.285	9,400,000.000
	- صندوق الوقاية من حوادث المرور	7,055,956.412	
	-صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	90,602,153.921	
الدفاع الوطني	- صندوق الخدمة الوطنية	4,558,554.800	2,287,651.015
المالية	- حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميين	413,366.562	17,624.624
أملاك الدولة والشؤون العقارية	- صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	8,976,122.209	5,060,762.971
	- صندوق دعم تحديد الرسيد العقاري	39,402,765.648	11,207,311.300
الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي والصيد البحري	88,383,009.462	47,195,737.000
	- صندوق النهوض بجودة التمور	8,148,246.540	
	- صندوق تمويل الراحة البيولوجية في قطاع الصيد البحري	17,894,241.459	6,551,935.000
الصناعة و المؤسسات الصغرى و المتوسطة	- صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	238,432,697.829	58,666,403.242
	- صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلب	21,685,909.326	4,999,999.831
الصناعة والمناجم والطاقة	- صندوق الانتقال الطاقي	62,678,609.672	13,560,000.000
التجارة و تنمية الصادرات	- الصندوق العام للتعويض	85,475,587.865	
	- صندوق النهوض بالصادرات	589,263.452	
تكنولوجيات الاتصال و الاقتصاد الرقمي	- صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	224,326,928.418	105,438,031.576
السياحة و الصناعات التقليدية	- صندوق حماية المداخيل السياحية	18,041,030.636	3,057,832.186
	- صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	33,161,484.762	5,612,535.295
التجهيز والاسكان	- الصندوق الوطني لتحسين السكن	11,684,243.982	6,272,780.000
	- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	354,993,484.594	47,295,433.000
البيئة	- صندوق سلامة الهواء وحمالية المحيط	7,823,880.884	13,104,229.818
	- صندوق مقاومة التلوث	397,822,979.252	83,014,753.178
الشؤون الثقافية	- صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	36,836,143.273	10,364,436.315
الشباب والرياضة	- الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	6,963,422.103	15,912,723.000
الصحة	- صندوق دعم الصحة العمومية	68,469,851.676	45,000,000.000
التربية	-صندوق دعم المؤسسات التربوية و صيانتها	2,155.000	
الشؤون الاجتماعية	- الصندوق الوطني للتضامن الاجتماعي	4,970,548.990	7,508,199.603
	- حساب تمويل الإجراءات الإستثنائية للإحالة على التقاعد	2,626,743.261	
	- حساب تاويع مصادر تمويل الضمان الإجتماعي	592,499,013.629	452,708,407.569
التشغيل والتكوين المهني	- الصندوق الوطني للتشغيل	478,097,677.390	327,931,200.000
	- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	222,299,934.331	63,027,731.275
الجملة		**3168 745 694**	**1348 799 950**

قائمة في حسابات أموال المشاركة ومداخيلها ومصاريفها بعنوان سنة 2022

بحساب الدينار

المهمات	بيان الحسابات	المداخيل	النفقات
رئاسة الجمهورية	حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس 2019		726,701
	حساب القمة الفرنكوفية		13,029,239
رئاسة الحكومة	حساب تمويل عمليات مكافحة الإرهاب و صرف التعويضات المخولة لفائدة الجرحى و لأولى الحق من الشهداء نتيجة إعتداءات إرهابية		1,856,000
	- حساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد من 17ديسمبر الى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة		14,400
المرأة و الأسرة و الطفولة و كبار السن	حساب رسكلة الذين تسويدي للنهوض بالمرأة		537,000
	حساب دعم الإستراتجية الوطنية للتمكين الاقتصادي و الاجتماعي للنساء و الفتيات في الوسط الريفي	652,200	486,834
الداخلية	حساب تسيير مصالح المصالح النشطة	5,097,170	1,507,111
	حساب اقتناء التجهيز لفائدة قوات الأمن الداخلي	2,020,312	13,291,184
الشؤون الخارجية	حساب تنظيم التظاهرات الدولية بتونس		1,603,630
الدفاع الوطني	حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش الوطني	50,259,969	33,173,556
	حساب معدات الإشارات البحرية و التجهيز	1,324,788	3,077,760
	حساب التصرف و صيانة العربات الخاصة بالتشريفات	454,273	87,300
	حساب دعم القوات المسلحة	237,131,089	828,517
	حساب تنمية و إحياء منطقة المحدث بولاية قبلي	10,980,000	5,980,005
العدلية	حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	6,627,262	4,179,656
	حساب القروض المرتبطة برهن	2,405,923	1,025,822
أملاك الدولة والشؤون العقارية	حساب حراسة و صيانة بعض المباني الراجعة للدولة	2,402	
الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	حساب حماية النباتات	2,704,280	832,327
	حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	3,272,799	3,632,952
التجارة	صندوق تدعيم القدرات و تطوير مجال المنافسة	1,512,158	
التجهيز و الاسكان و التهيئة الترابية	حساب الجسور و الطرقات	262,754	304,043
	حساب إنشاء منشآت مائية مختلفة		435,726
	حساب صيانة و تسيير بضاع جرية	509,037	563,866
	حساب انجاز البنايات المدنية و مراقبة الموانئ البحرية	746	
	حساب انجاز الجسور و الطرقات و المسالك	5,381,817	4,841,774
تكنولوجيات الاتصال و الاقتصاد الرقمي	حساب انجاز مشروع توسيعة قطب الغزالة لتكنولوجيات الإتصال بجهتي منوبة و النحلي		885,157
الشؤون الثقافية	حساب مدينة الثقافة بتونس		210,000
الصحة	حساب تصفية متخلدات المؤسسات الصحية العمومية تجاه المزودين العموميين		250,000
	حساب دعم مراقبة تصفية الدم و الوقاية من القصور الكلوي النهوض بزرع الأعضاء	4,625,230	4,083,000
	حساب تمويل عملية توكيز النية التحتية الرقمية للاتصالات و المعلومات	396,600	
	حساب التوقي و مجابهة الجوائح الصحية	1,244,107	21,627,073
	حساب دعم التهيكل الصحية العمومية و صيانتها	7,821,900	94,537,906
التربية	حساب تنظيم للإمتحانات و المناظرات	4,849,140	5,231,200
	حساب العودة المدرسية		24,352,711
التعليم العالي و البحث العلمي	حساب القروض الجامعية	72,808	
الجملة		**349,608,763**	**243,192,444**

السؤال الكتابي

للنائب محمد الهادي العلاني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: إعادة فتح مركز بريد القرية الشمالية بكسرى سليانة

تحية طيبة،

أحيطكم علما بأنه منذ ثلاثة سنوات وعلى إثر وفاة العون الذي كان يشتغل بمركز بريد القرية الشمالية بكسرى سليانة رحمه الله، تم غلق المركز ولم يتم تعويضه بعون جديد مما أثر سلبا على مصالح المواطنين اقتصاديا واجتماعيا، مع العلم بأن مركز البريد المذكور مسوغ من طرف الوزارة ولا يزال معلوم الكراء ساري المفعول إلى اليوم.

متى يتم تعيين عون جديد لتوفير وتسهيل خدمات المواطنين مع العلم وأن المركز مجهز بجميع المعدات الضرورية؟

والسلام.

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: إجابة عن سؤالين كتابيين

-السؤال الصادر عن النائب السيد محمد الهادي العلاني

المراجع: مكتوبكم بتاريخ 25 جانفي 2024.

تحية وبعد،

- **النائب محمد الهادي العلاني:**

-السؤال:

متى يتم تعيين عون جديد بمركز بريد القرية الشمالية بكسرى من ولاية سليانة لتوفير وتسهيل خدمات المواطنين مع العلم وأن المركز مجهز بجميع المعدات الضرورية؟

-الجواب:

تم غلق مكتب البريد الإضافي القرية من معتمدية كسرى **بصفة مؤقتة نظرا للشغور** الحاصل به ويتم إعادة فتحه حين صدور نتائج المناظرة الخارجية للانتدابات المحلية والتي تتضمن برمجة عون لهذا المكتب.

لقد تم عقد جلسة عمل بين النائب السيد محمد الهادي العلاني عضو مجلس نواب الشعب والسيد المدير الجهوي للبريد بسليانة بتاريخ 1 فيفري 2024، والتي تم إبلاغه خلالها أنه سيتم بداية من الأسبوع الأول من شهر فيفري توفير الخدمات البريدية لمواطني المنطقة المذكورة بواسطة البريد المتحول يومين في الأسبوع (الثلاثاء والخميس) وكذلك يومي 18 و26 من كل شهر بصفة قارة، في انتظار استكمال إجراءات التناظر الخاصة بالانتدابات المحلية وإعادة فتح المكتب للعموم.

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،
نتشرف بأن نحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين:

الموضوع: بخصوص غلق أربعة مكاتب بريد بجزيرة جربة

تحية طيبة،

تقوم سياسة البريد التونسي على تقريب الخدمات البريدية من المواطن إلا انه تمّ مؤخرا علق أربعة مكاتب بريد بجزيرة جربة وهي مكاتب واد زبيب- المثانية-مزراية وبني معقل، ونتيجة لهذا الغلق التعسفي تعطلت مصالح المواطنين خاصة سحب جرايات التقاعد لكبار السن وأصبحوا مجبرين على التنقل لمسافات طويلة، كما تسبب هذا الإغلاق التعسفي في حالة احتقان كبيرة لدى المواطنين لذلك نطلب إعادة فتحها في أقرب الآجال.

وعليه نلتمس من سيادتكم توضيح المسائل التالية:

1. 1. ما هي أسباب غلق مكاتب البريد واد زبيب –المثانية-مزراية وبني معقل؟
2. 2. متى سيتم إعادة فتحها؟

والسلام

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

الموضوع: إجابة عن سؤالين كتابيين

-السؤال الصادر عن النائبين السيدين غسان يامون وباديس بالحاج علي

المراجع: مكتوبكم بتاريخ 26 جانفي 2024.

تحية وبعد،

- **النائبان السيدان غسان يامون وباديس بالحاج علي:**

-السؤال:

ما هي أسباب غلق مكاتب البريد واد زبيب –المثانية-مزراية وبني معقل، متى سيتم إعادة فتحها؟

-الجواب:

1-مكتب البريد الإضافي بني معقل:

تم غلق مكتب بريد الإضافي بني معقل بصفة مؤقتة منذ يوم 19 ديسمبر 2023 على إثر زيارة فريق التفقد للمكتب المذكور وتسجيل بعض النقائص تم إعادة فتحه للعموم يوم 2 جانفي 2024

2-مكتب البريد الإضافي مزراية:

تم غلق مكتب بريد الإضافي مزراية **بصفة مؤقتة** يوم 2 جانفي 2024، تم إعادة فتحه للعموم يوم 17 جانفي 2024.

3- 3-مكتب بريد المثانية:

مكتب على وجه الكراء، على إثر سقوط جزء من السقف على مستوى النافذة ونظرا للأضرار الجسيمة التي لحقت به وحفاظا على سلامة المواطنين والأعوان تم غلقه بصفة مؤقتة إلى حين إيجاد مقر جديد تتوفر به الشروط الأساسية لممارسة النشاط البريدي أو بناء مقر على قطعة أرض بجهة المثانية على ملك البريد التونسي.

4-مكتب بريد الإضافي وادي الزبيب:

تم غلق المكتب بصفة مؤقتة نظرا للنقص الحاصل في الأعوان، وهو مشمول بالانتداب المحلي رغم أنه قريبا جدا من مكتب البريد الإضافي "الصرندي" حيث أن المسافة الفاصلة بينهما لا تتعدي كلم واحد، هذا بالإضافة إلى أن معدل عدد العمليات اليومية لا تتجاوز أربع عمليات في اليوم خلال سنة 2023 سيتم إعادة فتحه حين صدور نتائج الانتداب المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن جزيرة جربة تعتبر الأفضل على المستوى الوطني من حيث نسبة التغطية البريدية، حيث يتوفر بها 29 مكتب بريد (20 مكتب كامل النشاط و9 مكاتب إضافية) ومركز توزيع ووكالة بريد سريع ووكالة طرود بريدية و15 موزع آلي للأوراق المالية، وبمعدل تغطية تساوي مكتب بريد لكل 6282 مواطن.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي

الموضوع :إحداث دار خدمات بمعتمدية تبار من ولاية باجة .

نظرا لارتفاع عدد السكان معتمدية تبار وغياب كلّ المرافق التي تعنى بالخدمات الاجتماعية CNSS و CNAM, CNRPS وبعد المسافة عن مقر الولاية قرابة 45 كلم، ممّا أدّى إلى معاناة المواطنين وخاصة ضعاف الحال كالمرضى والمسنين جراء التنقل، فبات من الضروري التذكير في إحداث دار خدمات تضمّ كلّ من CNSS و CNRPS و CNAM، لعلها تخفف العبء على المرضى وذلك في إطار تقريب الخدمات للمواطن .

سيدي الوزير نلتمس من جنابكم إحداث هذه المنشأة علما وأنه قد سبق ووعدونا بإنشائها .

ولكم سديد النظر في كل ما تقدّم .

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع :حول سؤال كتابي .

المرجع :مراسلتكم عدد ص2024-26-3000- 0000237 بتاريخ 25جانفي 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي يتعلق بإحداث دار خدمات إدارية بمعتمدية تيبار من ولاية باجة تضم الصناديق الاجتماعية الثلاثة، طرحته النائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي.

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

والسلام

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

إجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن سؤال كتابي طرحته النائبة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي

نص السؤال:

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في: 23 جانفي 2024

واردات عدد .....
24 جانفي 2024
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط العام

من النائب عواطف الشنيتي
عضو مجلس نواب الشعب
دائرة : باجة الجنوبية تبار تبرسق

ع / ط : السيّد رئيس مجلس نواب الشعب
إلى السيّد وزير الشؤون الاجتماعية

عملا بالفصلين 114 من الدّستور و129 من النظام الداخلي.

الموضوع : إحداث دار خدمات بمعتمدية تبار من ولاية باجة.

نظرا لارتفاع عدد السكان معتمدية تبار وغياب كلّ المرافق التي تعنى بالخدمات الاجتماعية CNSS و CNRPS و CNAM وبعد المسافة عن مقر الولاية قرابة 45 كلم ،ممّا أدّى إلى معاناة المواطنين وخاصة ضعاف الحال كالمرضى والمسنين جرّاء التنقل، فبات من الضروري التذكير في إحداث دار خدمات تضمّ كلّ من CNSS و CNRPS و CNAM، لعلها تخفف العبء على المرضى وذلك في إطار تقريب الخدمات للمواطن.

سيّدي الوزير، نلتمس من جنابكم إحداث هذه المنشأة علما وأنّه قد سبق ووعدونا بإنشائها.

ولكم سديد النظر في كلّ ما تقدّم.

الإمضاء
عضو مجلس نواب الشعب
عواطف الشنيتي

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون الإجتماعية

الإجـــــابة:

إن إحداث دور الخدمات وتوزيعها الجغرافي وتعميمها على مختلف الولايات يبقى من صلاحيات لجنة القيادة الفنية لمشروع دور الخدمات الإدارية المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة، وتحديدا الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية، مع الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسساتها تحت الإشراف تعتبر ممثلة كغيرها من الهياكل الإدارية ضمن اللجنة المذكورة.

3

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بمعتمدية وذرف .

هل بالإمكان التسريع في تخصيص قطعة الأرض الممنوحة من طرف بلدية وذرف لإحداث الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بمعتمدية وذرف بالتنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية للدفع نحو تقريب الخدمات من المواطن ومزيد تجويدها؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع :حول الإجابة عن سؤال كتابي لنائبة الشعب السيدة نور الهدى سبائطي .

المرجع :مراسلتكم عدد ص-2024-26-3030- 0000457 بتاريخ 08فيفري 2024.

وبعد، تبعا للمرجع المشار إليه أعلاه والمتضمن سؤال نائبة الشعب السيدة نور الهدى سبائطي عن دائرة وذرف حول بناء وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بوذرف، أتشرف بإعلامكم أنه تم الانتهاء من إجراءات تخصيص قطعة أرض مساحتها 404 متر مربع من قبل بلدية المكان وتم تحويل الاعتمادات لتسجيل العقد وسيتم برمجة بناء الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بوذرف ضمن ميزانية سنة 2025.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

الموضوع :سوق جارة بولاية قابس

تحية طيبة،

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

سيدتي الكريمة، يؤسفني إعلامكم بحريق المعلم التاريخي سوق جارة بتاريخ 05 جانفي 2024 ورغم أنّ تأثيرات الحريق السابق مازالت إلى الحد الآن ولم نرى وزارة الثقافة تدخلها بمصالحها المختلفة في المحافظة على أحد المعالم الثقافية والأثرية مما سبب في اندثار أحد أهم المعالم في ولاية قابس وفي الجنوب التونسي لذلك أتوجه إليكم بالأسئلة الكتابية التالية :

1. ماهي الاعتمادات التي رصدتها الوزارة للحريق السابق وهل يمكن مدنا بجرد الاعتمادات والهبات للجهات أو الجمعيات وكيفية صرفها؟

2.ماهي خطوات الوزارة للتدخل المباشر للمحافظة على ما تبقى من هذا المعلم ؟

3.ماهي خطوات الوزارة بمراقبة بعض الأشغال الجارية مخالفة بالقانون بمجلة التراث وهل يمكن مدنا بالتقرير الذي أحيل إلى السلطة الجهوية؟

4.هل رفعت وزارة الثقافة قضيّة لتتبع كلّ ما ينتج عليه البحث لاستعادة الأحجار التاريخية ؟

5.لماذا وزارة الثقافة أصبحت شاهد عيان للحرائق فقط بعد أن رأيناها سابقا سنة 2004 تدخلها بقوّة لهذا المعلم بعد حادثة الحريق الأوّل؟

وفي انتظار ردّكم تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع :حول الإجابة عن السؤال الكتابي الموجّه من قبل السّيد النائب عصام البحري جابري بخصوص سوق جارة- ولاية قابس

المرجع :إحالتكم عدد ص 2024-26-3000-0000272 بتاريخ 26 جانفي 2024.

تحية وبعد،

تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلّقة بالسؤال الكتابي الموجه من قبل السيد النائب عصام البحري جابري بخصوص سوق جارة - ولاية قابس يشرفني إفادة السيد النائب بأنه تمت إحالة المكتوب إلى مؤسسة المعهد الوطني للتّراث التي قدّمت عناصر الإجابة التالية :

1-نظرا للوضعية العقارية للمحلات التجارية بسوق جارة - ولاية قابس، **والتي هي على ملك الخواص**، لم تتمكن وزارة الشؤون الثقافية من تخصيص اعتمادات للقيام مباشرة بأعمال التعهد والصيانة واقتصر تدخلها فقط عن طريق المعهد الوطني للتراث من خلال الإشراف الفني على الأشغال وتحضير الأمثلة الهندسية اللازمة وكراس الشروط الفنية .

2- تعمل الوزارة عن طريق المعهد الوطني للتراث وبالتنسيق مع الإدارة الجهوية للتجهيز وبلدية المكان على إعداد تقرير فنّي (بعد تشكيل لجنة مشتركة في الغرض) لرفع الإخلالات والعمل على تلافيها لمنع تكرار الحرائق كما تعمل في نفس الوقت على إعداد كراس الشروط الفنية لإعادة السوق إلى هيئته الأصلية .

3- تراقب المصالح المختصة بالمعهد الوطني للتراث، الأشغال الجارية في السوق بصفة دورية وترفع المخالفات المرتكبة إلى السلط الجهوية بمقتضى مراسلات صادرة في الغرض.

4- لم ترفع وزارة الشؤون الثقافية قضية لاستعادة أحجار السوق لأن عملية الهدم تمت في الواجهة الرئيسية التي أعيدت تهيئتها في ستينات القرن الماضي وهي أحجار لا تكتسي قيمة تاريخية أو أثرية، كما أن الحجارة المتشبعة بالرطوبة والمتعرضة للحرق لا يمكن إعادة استعمالها .

5-أمام تعقد الوضع العقاري للسوق (جميعه ملك خاص ماعدا المداخل والأروقة التي هي على ملك المجلس البلدي) لم تتحصل السلط الجهوية على ترخيص لإنجاز الأشغال وهذا الأمر يشكل عائقا قانونيا للوزارات المعنية لتخصيص الاعتمادات اللازمة .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير.

السؤال الكتابي

للنائب صالح الصيادي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

1- متى سيقع برمجة صيانة وتعهد وحماية سياج القصر الرئاسي الذي أصبح متحف وطني والنافورة والمطبخ السفلي وما هو مصير Les Bungalows وهل سيقع التفريط فيهم إلى الخواص؟

2- متى سيتم برمجة دار للثقافة بخنيس علما وأنّ الأرض بصدد التخصيص من طرف وكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي في حدود 3500 متر مربع؟

3- الرجاء إعادة الروح لمهرجان النسيج التقليدي بخنيس التي تضم التعاضدية الوحيدة ببلادنا للنسيج التقليدي ولما لا التفكير في بعث قرية حرفية للتراث اللامادي بها حتى تصبح وجهة سياحية ذات خصوصية محلية؟

إجابة السيدة وزيرة الشؤون الثقافية

الموضوع حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية التي توجه بها السيد النائب صالح الصيادي.

المرجع :إحالتكم عدد ص 2024-26-3000- 0000272 الواردة بتاريخ 26 جانفي 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بطلب الإجابة عن الأسئلة الكتابية التي توجه بها السيد النائب صالح الصيادي، يُشرفني إفادة السيد النائب بما يلي :

1-بخصوص الإقامات الخاصة التابعة لقصر المرمر

-تأكيدا للقيمة التاريخيّة والوطنية والرمزية والمعمارية لمعلم قصر المرمر بكافة مكوناته ومكانته في تخليد الذاكرة الوطنية ورموزها ، تم بتاريخ 22 جانفي 2024 **إصدار قرار حماية الإقامات الخمس التابعة لقصر المرمر بالمنستير** وهو ما سيترتب عنه آثارا قانونيّة نصت عليها الفصول من 26 إلى 34 من مجلة حماية التراث الأثري والتاريخي والفنون التقليدية والتي تهدف جميعها إلى حماية كامل عقار القصر وجميع مكوناته باعتبارها وحدة عقاريّة متكاملة، والمحافظة عليها باعتبارها جزء من التراث الوطني .

-الوزارة بصدد التنسيق مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية وشركة الدراسات والتهيئة سقانص -المنستر لتسوية الوضعية العقارية للإقامات والعمل على وضعها على ذمة المستثمرين لاستغلالها وتثمينها في شكل لزمات، كما تعمل مصالح الوزارة على استكمال الأشغال المستوجبة لصيانة القصر وخاصة فيما يتعلق منها بأشغال الكهرباء والسوائل وحماية الأسقف والطابق السفلي من تسرب المياه وذلك حسب ما يتوفر من اعتمادات، كما تستعد لإبرام اتفاقية مع شركة الدراسات والتهيئة سقانص - المنستر لضبط سبل التعاون على إنجاز التدخلات المستوجبة لإعادة تشغيل النافورة والإبقاء عليها كفضاء عام بما يضفي قيمة مضافة على المنطقة .

2- بخصوص برمجة دار ثقافة بخنيس :

على إثر اقتراح عقار وظيفي من حيث الموقع والملكية والمساحة، تولت مصالح وزارة الشؤون الثقافية إحالة ملف التخصيص إلى وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 14 ديسمبر 2022

وفي انتظار إتمام إجراءات التخصيص تعمل الوزارة على التنسيق مع المصالح الجهوية بالمنستير قصد العمل على إدراج المشروع بمخطط التنمية الخاص بولاية المنستير .

3-بخصوص مهرجان النسيج التقليدي بخنيس وبعث قرية حرفية :

تبعا لصدور الأمر عدد 733 لسنة 2014 المتعلق بإحداث المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية أصبح تنظيم المهرجانات موكولا في مجمله للجمعيات وتتولى المؤسسة إسناد هذه المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية الوطنية والجهوية والمحلية فنيا وتقنيا وماليا وفقا للإمكانات المتاحة في إطار التمويل العمومي للجمعيات وعليه، يمكن إعادة إحياء المهرجان على مستوى جهوي وتنظيمه في شكل جمعية والتنسيق في ذلك مع المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية لتقديم الدعم المالي واللوجستي وتوفير فرص التدريب والتأهيل بما يمكن من تكريس قواعد التصرف السليم وضمان نجاح المهرجان والارتقاء به من مختلف النواحي الثقافية والفنية والتقنية والإدارية والمالية .

أما بخصوص مقترح بعث قرية حرفية فإن الأمر يرجع بالنظر إلى وزارة السياحة والديوان الوطني للصناعات التقليدية وتبقى وزارة الشؤون الثقافية على استعداد لإسناد ودعم أية مبادرة للتعريف بالموروث التونسي وتثمينه.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير

السؤال الكتابي

للنائب صالح الصيادي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

السؤال1 : حول مركز البحوث في علوم وتكنولوجيات النسيج بالمنستير .

إنّ أشغال بناء مركز البحوث في علوم وتكنولوجيات النسيج بالمنستير انتهت منذ 2016 وقد تم تجهيزه بأحدث المعدات في ميدان علوم تكنولوجيات النسيج والكلفة النهائية للمشروع تقارب عشرة مليون دينار كمصاريف انجاز وخمسة مليون دينار مصاريف التجهيز وبمرور الزمن أصبحت البناءات والمعدّات خارج التأمين وخسرت الدولة كل حقوقها في التعويض المادي والمعنوي لكل اخلال في الإنجاز والمعدات.

علما وأنه تم تدشين المركز يوم الثلاثاء 18 جويلية 2017 ويعتبر أوّل مركز بحث بجامعة المنستير والذي تم تمويله عن طريق قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بكلفة تقدر بحوالي 9 مليون دينار .

كما تم اصدار الأوامر الرئاسي عدد 619 لسنة 2022 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 79 بتاريخ 15 جويلية 2022 المتعلق بإحداث مركز البحوث في علوم وتكنولوجيا النسيج بالمنستير وهو من شأنه أن ينهض بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ويعزّز تفتح الجامعة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي .

وحيث أنّ في فيفري 2023 جرت المناظرة لإدارة هذا المركز وشارك فيها ثلاثة أساتذة تعليم عالي من أهل الاختصاص والمشهود لهم بالكفاءة وحتى التسيير علما وأنه وقع سدّ كل الشغورات في جميع مراكز البحوث إلا مركز البحث بالمنستير وهنا نتساءل عن هذا التعطيل الذي استهدف مركز البحث في علوم وتكنولوجيا النسيج بالمنستير ونطلب من الجناب التدخل العاجل لفض كلّ الإشكاليات وتحميل المسؤولية لكل من ساهم في تعطيل هذا المشروع الوطني والدولي الهام.

السؤال 2 : حول إحداث مخبر بحث في التكنولوجيات المتقدّمة والذكاء الاصطناعي بالمعهد العالي للإعلامية والرياضيات بالمنستير.

تأسس المعهد العالي للإعلامية والرياضيات بالمنستير سنة 2002 وما فتئت هذه المؤسسة تعمل على تطوير المسارات الجامعية بإدراج اختصاصات جديدة تتلاءم مع سوق الشغل وتطوير التكنولوجيات على غرار الدراسات الهندسية في الإلكترونيك والهندسة في الإعلامية والتكوين في ماجستير بحث في المايكرو إلكترونيك والإعلامية غير أنه لم تتمكن هذه المؤسسة من الحصول على الموافقة لإحداث هيكل بحث (مخبر أو وحدة بحث) من شانه أن يساهم في الرقي بالمعهد وتمكين الأساتذة الباحثين من الاندماج صلب هيكل بحث تابع للمؤسسة قصد إنجاز بحوثهم على عين المكان وتشجيعهم على تطوير أنشطة البحث وتأطير الطلبة الباحثين والمشاركة في طلبات الترشحات لتمويل مشاريع بحث وتطوير وتثمين نتائج البحث في إطار البرامج الوطنية والدولية للبحث والتجديد ممّا يمكن من تعزيز الموارد المالية للمعهد وتجميع وتثمين الإمكانيات البشرية من أساتذة باحثين وطلبة لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والعمل على المزيد من اشعاع المؤسسة وتفتحها على المحيط الاقتصادي بالجهة ووطنيا ودوليا بصفة عامة علما وأن المؤسسة تقدمت بتاريخ 16 فيفري 2022 بمطلب إحداث مخبر بحث متعدّدة الاختصاصات (التكنولوجيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي) في الغرض مدعوما بموافقة المجلس العلمي للمعهد وكذلك المجلس العلمي بجامعة المنستير .

إجابة السيد وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000- 000270 الواردة علينا بتاريخ 29 جانفي 2024.

تحية طيبة،

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتضمنة لسؤالين كتابيين تقدما بهما السيد النائب صالح الصيادي، يشرفني مدّكم بالمعطيات التالية :

السؤال الأول :حول مركز البحوث في علوم وتكنولوجيات النسيج

على إثر استكمال مناظرة انتقاء مدير عام لمركز البحوث في علوم وتكنولوجيات النسيج، تم القيام بالمطلوب وإحالة مقترح التسمية في انتظار استكمال الإجراءات في الغرض.

السؤال الثاني :حول إحداث مخبر بحث في التكنولوجيات المتقدّمة والذكاء الاصطناعي بالمعهد العالي للإعلامية والرياضيات بالمنستير.

تلقت الوزارة إحالة حول طلب إحداث مخبر بحث في التكنولوجيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي بالمعهد العالي للإعلامية والرياضيات بالمنستير غير متضمّنة لملفّ علمي في الغرض.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ الوزارة بصدد العمل على مراجعة خارطة هياكل البحث بمختلف المؤسسات تحت الإشراف بما يتلاءم مع الأولويات الوطنية والتوجهات الاستراتيجية للبحث العلمي .ويتم العمل على إصدار طلب عروض يتضمن إعادة هيكلة المخابر القائمة ويأخذ بعين الاعتبار جميع المطالب والإحالات الواردة على مصالح الوزارة .

وتفضّلوا، سيّدي رئيس المجلس، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

السؤال الكتابي

للنائب صالح الصيادي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ،

أتشرف بأن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة،

1.المطار الدولي الحبيب بورقيبة بالمنستير يشكو العديد من النقائص ولم يشهد أي تطوّر منذ العديد من السنوات فأصبح من الضروري تحسينه وتعصيره فماهي برامجكم المستقبلية؟

2.تشهد مدينة المنستير اختناقا كبيرا في حركة المرور بحكم وجود محطة النقل للحافلات وسيارات الأجرة وسيارات التاكسي وسط المدينة، فمتى سيقع الشروع في إنجاز محطة نموذجية للنقل خارج المدينة علما وأنه وقع وضع حجر الأساس منذ سنوات؟

3. اللوحة الضوئية لمحطّة مترو الساحل بالمنستير معطّبة منذ أشهر فالرجاء الإذن بإصلاحها؟

4.سكّان سقانص المنستير يطالبون بإعادة محطّة المترو سقانص إلى سالف نشاطها ؟

إجابة السيد وزير النقل

الموضوع:الإجابة على سؤال كتابي .

المرجع :مراسلتكم عدد 2024-26-3000- 0000463 الصادرة بتاريخ 09 فيفري 2024 والمسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-0001852 بتاريخ 09 فيفري 2024 .

المصاحيب : بطاقة رد على سؤال كتابي .

وبعد،

تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المرفقة بالتساؤلات التي توجّه بها النائب بمجلس نواب الشعب السيد صالح الصيادي، إلى وزارة النقل أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة في الغرض .

والسلام

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيد صالح الصيّادي عن دائرة المنستير 2
مرجع الإحالة	-صادرة تحت عدد 2024-26-3000-0000463 بتاريخ 09 فيفري 2024 -مسجلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2024-15-0001852 بتاريخ 09 فيفري 2024.
نص السؤال	1. المطار الدولي الحبيب بورقيبة بالمنستير يشكو العديد من النقائص ولم يشهد أي تطوّر منذ العديد من السنوات فأصبح من الضروري تحسينه وتعصيره فماهي برامجكم المستقبلية؟ 2.تشهد مدينة المنستير اختناقا كبيرا في حركة المرور بحكم وجود محطة النقل للحافلات وسيارات الأجرة وسيارات التاكسي وسط المدينة، فمتى سيقع الشروع في إنجاز محطة نموذجية للنقل خارج المدينة علما وأنه وقع وضع حجر الأساس منذ سنوات؟ .3اللوحة الضوئية لمحطّة مترو الساحل بالمنستير معطّبة منذ أشهر فالرجاء الإذن بإصلاحها ؟ 4.سكّان سقانص المنستير يطالبون بإعادة محطّة المترو سقانص إلى سالف نشاطها ؟

رد وزارة النقل

جوابا على تساؤلات النائب بمجلس نواب الشعب السيد صالح الصيادي، عن دائرة المنستير ،2، يشرفنا إفادتكم بما يلي :

1-بالنسبة لمطار المنستير الحبيب بورقيبة الدولي، فهو مستغل من قبل شركة " تاف تونس" في إطار عقد لزمة لمدة 40 سنة، أسند لها بتاريخ 18 ماي 2007 وذلك في إطار الدعوة إلى المنافسة الدولية بتاريخ 18 أفريل 2004 ، وتمّت المصادقة على عقد اللزمة بمقتضى الأمر عدد 1316 لسنة 2007 المؤرّخ في 28 ماي2007 .

-يقوم ديوان الطيران المدني والمطارات، باعتباره مانح اللزمة بمراقبة حسن تطبيق مقتضيات العقد وذلك عبر فرق عمل متعدّدة الإختصاصات من خلال إجراء عمليات مراقبة بصفة متواصلة في المجالات التالية، على سبيل الذكر

-الهندسة المعمارية،

-البيئة والتنمية المستديمة،

-البنية التحتية ومسالك الطائرات،

-التجهيزات الكهربائية، التكييف ومعدات المطارات،

-التجهيزات والاتصالات ،

-جودة الخدمات،

-سلامة منطقة التحرّكات،

-النظافة وشروط حفظ الصحة،

-الأمن والسلامة،

-المجال الإداري والتسويقي والمالي .

وقد تم القيام بـ 17 عملية مراقبة ميدانية خلال سنتي 2022 و2023، كما تم توجيه تنبيه إلى شركة" تاف تونس "في بعض المناسبات لتحميلها المسؤولية ومطالبتها برفع الإخلالات واحترام الآجال .كما تقوم الإدارة العامة للطيران المدني بوزارة النقل بإجراء عمليات مراقبة في المجالات ذات الاختصاص .

وتبعا لعمليات المراقبة، فإنّ شركة تاف تونس تقوم حاليا بـــ:

-صيانة وتجديد نظام التكييف بالمطار، حيث تقوم بتغيير 04 محطات معالجة للهواء

-تغيير جميع أعمدة الإنارة الخاصة بمأوى الطائرات بقيمة جملية تقدر بحوالي 700 أ.د

- تم التعاقد مع مكتب مراقبة مرخص من طرف وزارة التجهيز والإسكان لاختبار حالة السقف المستعار بكامل المحطة الجوية والهيكل الداعم للسقف المستعار وحالة التلبيس الخارجي للواجهة وعازل أسطح المحطة الجوية، وسيتم تبعا لتقرير مكتب المراقبة القيام بجميع أعمال الصيانة اللازمة،

-التعاقد مع شركة لتقييم حالة مدرج الطائرات قصد ضمان سلامة حركتها،

-الإعداد للقيام بطلب عروض قصد تجديد مدرج ومريض الطائرات .

كما تجدر الإشارة إلى أنّ ديوان الطيران المدني والمطارات سيقوم بالتنسيق مع الشركة قصد تجديد مكاتب الإجراءات الأمنية وتعصيرها وذلك تحضيرا للعمل بجوازات السفر البيومترية وإعدادا لتركيز منظومة رقمية تكنولوجية عالية الجودة في جل المطارات التونسية .

2-بخصوص إحداث محطة نموذجية للنقل خارج مدينة المنستير يعتبر مهما نظرا لقرب وسائل النقل بكافة أنماطه بالمنطقة المزمع إنشاء المشروع بها .وحيث يتطلب إنجاز المشروع تمويلا يقدّر بـ 50 مليون دينار، فإنّ التوجّه هو إمكانية إدراج هذا المشروع ضمن آلية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لتوفير التمويلات اللازمة لإنجازه بكافة مكوناته ومراحله .

3-حول الإفادة بتعطّل اللوحة الضوئية لمحطة مترو الساحل بالمنستير، نحيطكم علما بأنّ المصالح المعنية بالشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية تولّت إعداد ملف استشارة في الغرض ولم تتلق عروضا في الغرض و هي بصدد إعادة طلب عروض جديد.

4-بخصوص المطالبة بإعادة محطة المترو سقانص إلى سالف نشاطها، تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المحطة وقع التخلي على استغلالها منذ ما يقارب 20 سنة، وبالتالي فإنّ إعادة فتح المحطة أمام النّشاط التجاري يتطلب ب رصد استثمارات مهمة بعد القيام بدراسة جدوى اقتصادية واجتماعية في الغرض .وبتحسّن الوضعية المالية للشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية ستعمل على إعادة استغلال بعض المحطات في بعض الجهات، من بينها محطة سقانص، وفقا للإمكانيات المتاحة وحسب الجدوى من إعادة فتحها .

أفدناكم بما تقدم، وتبقى مصالح وزارة النقل والهياكل الراجعة إليها بالنظر على ذمتكم للإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم.

السؤال الكتابي

للنائب فوزي دعاسّ

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن

أحيل إليكم سؤال كتابي:

الموضوع: حول مشروع مركب الطفولة بوادي النور-معتمدية الحامة.

يعتبر مشروع مركب الطفولة بوادي النور-معتمدية الحامة من بين أهمّ البرامج المعطلة التي طال انتظارها منذ 29 أفريل 2016، فمتى سيتم الانطلاق في تجسيد هذا المشروع على أرض الواقع خاصة وأنه يتعلق بأهم شريحة بالمجتمع؟

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السنّ

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من النائب المحترم السيد فوزي دعاّس.

المرجع: مكتوبكم عدد 0000454 المؤرخ في 8 فيفري 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتعلق بطلب مدّكم بإجابتنا بخصوص السؤال الكتابي الذي توجه به النائب المحترم السيد فوزي الدعّاس حول مشروع مركب الطفولة بوادي النور من معتمدية الحامة، يشرفنا موافاتكم بما يلي:

حيث أن الوزارة شرعت في إجراءات مركب الطفولة بالحامة وذلك إثر قرار تخصيص الأرض من بلدية الحامة لفائدة وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ للغرض، وقد تمّ إنجاز الدراسات المتعلقة بالبناء وترسيم وفتح الاعتمادات المخصصة لذلك، وتمّ اختيار المقاول الذي سيقوم بالأشغال والذي تمّ دعوته للإنطلاق في البناء بتاريخ 17 مارس 2022، غير أن أهالي المنطقة اعترضوا على تنفيذ المشروع لكون الأرض التي ستقام عليها الأشغال لبناء المركب هي مقبرة، وقد تم عقد جلستي عمل تحت إشراف السيد معتمد الحامة في مناسبتين بتاريخ 12 و24 أفريل 2023 حيث تعهدت بلدية الحامة بنقل الرفات إلى مقبرة أخرى، وتم إقرار الموافقة على إنجاز المشروع على نفس العقار.

وحيث أن المقاول لم يتمكن من البدء في الأشغال نظرا لتواصل اعتراض المواطنين ومنعهم للدخول إلى الأرض المعدة لتنفيذ المشروع بالقوة، وقد تمّ تنظيم جلسة عمل بالولاية بتاريخ 30 أفريل 2023 بإشراف السيد الكاتب العام للولاية أفاد خلالها المقاول أنه بتعذر عليه إنجاز المشروع مع التقيدّ بالأسعار الأصلية للصفقة خاصة وأنه لم يتقدم بطلب مراجعة أو تحيين الأثمان حسب ما تنص عليه كراس الشروط الإدارية الخاصة لملف الصفقة في فصلها 8، وعبر هذا الأخير عن رغبته في فسخ الصفقة بالتراضي استنادا للفصل 29 من نفس كراس الشروط وقد تمّ الاتفاق خلال جلسة العمل المشار إليها على فسخ الصفقة بالتراضي وإعادة طلب العروض الخاص بمشروع مركب الطفولة بالحامة في أقرب الآجال.

وقد تم تبعا لذلك إصدار قرار فسخ الصفقة من قبل السيد المكلف بتسيير شؤون ولاية قابس بتاريخ 19 ماي 2023.

أفدناكم بذلك، والسلام.

السؤال الكتابي

للنائبة سيرين بوصندل

الموضوع :سؤال كتابي إلى السيد وزير الشباب والرياضة حول وضعية دار الشباب بجرزونة

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي للمجلس والفصل 114من الدستور، وبعد معاينة وضعية دار الشباب بجرزونة والاستماع إلى إطار الإشراف وشباب الجهة، وحيث تنوعت الإشكالية التي وقعت إثارتها، منها ما يتعلق بالبنية التحتية والتجهيزات وتتمثل في عدم توفر كاميرات مراقبة والحاجة الأكيدة والملحة إلى تزويد دار الشباب بالطاقة الفوتوفلطائية نظرا لارتفاع استهلاك الكهرباء، وضرورة توفير طاقة استيعابها 300 مقعد ومبيت ومطعم وسيارة إدارية، ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية حيث تحتاج دار الشباب بصفة أكيدة وعاجلة إلى تعزيز الإطار البشري بعامل صيانة آخر وموظف مكلف بالإدارة، ومنها ما يتعلق بالموارد المالية حيث تحتاج دار الشباب إلى الترفيع في الميزانية إلى حدود 50 ألف دينارا نظرا لعدد الجمعيات الناشطة (11 جمعية مدنية ورياضية) وحجم المنخرطين من الشباب (750منخرط).

لذا ولهذه الأسباب

ارتأتينا أن نطرح على السيد الوزير السؤال التالي :

-كيف يمكن أن تقنع وزارة الشباب شباب الجهة بأنّ تشجيع الدولة للنشاط الشبابي داخل دور الشباب ليس مجرد شعارات ؟ وهو رديف السؤال :كيف يمكن لوزارة الشباب والرياضة أن تترجم سياسة الدولة وخياراتها وشعاراتها المتعلقة بالشباب من خلال التفاعل مع هذه الإشكاليات والنقائص التي أثرناها؟

وفي انتظار ردكم تقبلوا سيدي فائق احترامي .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع :الإجابة على سؤال كتابي للنائبة السيدة سيرين بوصندل بخصوص وضعية دار الشباب بجرزونة .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد84 .

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب السيدة **سيرين بوصندل** حول **وضعية دار الشباب بجرزونة**، يشرفني إفادتكم بما يلي:

ع/ر	الموضوع	الإجابة	الملاحظات
01	بالنسبة للبنية التحتية	-تم رصد 100 أد لصيانة السور الخارجي -تمت خلال سنة 2023 صيانة المولد الكهربائي بقيمة 2500 د -تمت تهيئة وتشجير المؤسسة عبر التعاقد مع شركة بستنة بقيمة 1000 د.	المؤسسة من الجيل الثاني تمت تهيئتها بالكامل سنة 2022 باعتمادات تقدر بـ 300 أد
02	بالنسبة للتجهيزات	-تحصلت المؤسسة على هبة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي في شكل تجهيزات بقيمة 80 أد. -تم اقتناء التجهيزات التربوية التي طلبتها المؤسسة والمتمثلة في طاولة كرة طاولة وطالة Babyfoot الفرعي باعتمادات تقدر بـ 350 أد -تم برمجة سنة 2023 إعادة بناء السياح الداخلي للحصول على صلوحية الملعب وهو الآن في مرحلة طلب العروض	-تم تجهيز المؤسسة سنة 2023 بتجهيزات: -radio web et TV web -salle de gaming équipée -salle de musique équipée -scène démontable de Théatre .
03	بالنسبة للميزانية	حققت المؤسسة نسبة صرف بـ 100 % مفصلة كالتالي: -منحة الدولة: 22100 د -مداخيل ذاتية: 14000 د -مبادرات مدعمة: 7300 د -رحلات مدعمة: 4360 د المجموع: 47760 د	
04	بالنسبة لكاميرات المراقبة	تم تجهيز المؤسسة بـ 15 كاميرا مراقبة باعتمادات تقدر بـ 13 أ د	
05	بالنسبة للموارد البشرية	تتوفر المؤسسة على الموارد البشرية التالية: -عدد 1 حارس ليلي. -عدد 2 عامل نظافة وصيانة. -عدد 2 عامل استقبال. المجموع: 5 بالإضافة على عدد 04 إطار تربوي وبيداغوجي	يعتبر عدد العملة والإطارات بالمؤسسة أكثر من المعدل الوطني بالنظر لصنف وحجم المؤسسة رغم ضعف الانتدابات في السنوات الأخيرة.

أما فيما يتعلق بتجهيز المؤسسة بالألواح الضوئية لتوليد الطاقة فقد تم اختيار مقر المندوبية الجهوية ومركز التربصات والاصطياف بشط مامي ضمن المرحلة التجريبية لتركيب هذه التكنولوجيا في انتظار تعميمها مرحليا على بقية المؤسسات،

وبخصوص توفير قاعة عرض مسرحي طاقة استيعابها 300 مقعد فإنه سيتم النظر في برمجة ذلك ضمن المخطط في حال لم تتم إحالة المركب الشبابي والرياضي بوادي الرومين لوزارة الشباب والرياضة المحاذي للمؤسسة والذي يحتوي على قاعة كبرى وملعب رياضي معشب وعديد الفضاءات الأخرى .

أما بالنسبة لطلب إحداث مبيت ومطعم بالمؤسسة فإن ذلك يخضع لجملة من المؤشرات الوطنية والجهوية خاصة وأن ولاية بنزرت تحتوي على 03 مراكز إقامة منها مركزين مجاورين لدار الشباب جرزونة، وهي مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهو الشرط الضروري لتوفير سيارة إدارية .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع: حول وضعية المؤسسات التربوية بمعتمدية سيدي ثابت وقلعة الاندلس

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن التربوي بمعتمدية قلعة الاندلس وسيدي ثابت والذي يشكو من عديد النقائص خاصة على مستوى المؤسسات التربوية في مختلف مراحلها من حيث النقص في عدد الأعوان والقيمين الى جانب اهتراء البنية التحتية ونقص قاعات التدريس .

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالأسئلة التالية .

-هل بدأ العمل على تفادي النقص الفادح في الاعوان والقيمين بالمدرسة الإعدادية بسيدي ثابت والذي يبلغ عدد التلاميذ المرسمين بها 1312 تلميذ؟

-هل بدأ العمل على صيانة القاعات المغلقة بالمدرسة الإعدادية بسيدي ثابت؟

-هل بدأ العمل على صيانة القاعة المغلقة بالمدرسة الابتدائية ببرج يوسف من معتمدية قلعة الاندلس علما وأن هذه المدرسة لا تملك سوى قاعتين للتدريس حاليا وأن عدد التلاميذ بها في تزايد من سنة الى أخرى؟

-هل بدء العمل على تفادي النقائص الأساسية بالمدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية بكل من معتمدية قلعة الاندلس ومعتمدية سيدي ثابت؟

وفي انتظار ما ستشيرون به

تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير التربية

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص2024-26-3000-0000318 بتاريخ 01 فيفري 2024 .

المصاحيب: بطاقة (01) حول سؤال كتابي .

وبعد تبعا لما ورد بالمراسلة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والتي أفادت بها مصالح مجلس نوّاب الشعب بتوجيه سؤال (01) كتابي إلى عناية السيد وزير التربية من قبل النائب بمجلس نوّاب الشعب السيد فيصل الصغير (01) ، يشرفني موافاتكم بالبطاقة المرفقة حول السؤال الكتابي الموجه في الغرض .

للتفضل بالإحاطة ولما يتعيّن .

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيّد فيصل الصغير

الموضوع :بخصوص وضعيّة المؤسسات التربوية بمعتمدية سيدي ثابت وقلعة الأندلس .

جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

السؤال رقم1 : متعلّق بتفادي النقص في القيمين بالمدرسة الإعدادية بسيدي ثابت يتضمن الجدول التالي معطيات إحصائية في الأعوان المباشرين بسلكي القيمين والقيمين العامين بالمدرسة الإعدادية بسيدي ثابت وبمعهد سيدي ثابت:

الأعوان بحسب السلك	المدرسة الإعدادية بسيدي ثابت	معهد سيدي ثابت
القيمين العامين	02	01
القيمين	05	05

هذا، وقد تمت مطالبة جميع المندوبيات الجهوية للتربية بإعادة توزيع مختلف الأسلاك بين المؤسسات التربوية التي تشهد تفاوتا في توزيع الأعوان .

السؤال رقم2 : متعلق بصيانة القاعات المغلقة بالمدرسة الإعدادية بسيدي ثابت

تمت برمجة مشروع تهيئة المؤسسة بما في ذلك تأهيل القاعات المغلقة ضمن برنامج الصيانة لسنة 2022 باعتمادات مبوبة على الموارد العامة للميزانية تقدر بـ600أ.د، وتمت دعوة مصالحنا الجهوية للتسريع في إجراءات إنجاز المشروع .

السؤال رقم3 : متعلق بصيانة القاعة المغلقة بالمدرسة الابتدائية برج يوسف معتمدية قلعة الاندلس:

تم إدراج تهيئة المدرسة ضمن برنامج الصيانة الخاص بالمدارس الابتدائية في إطار برنامج دعم التعليم الابتدائي بتمويل مشترك مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2022 باعتمادات تقدر بـ200 أ.د .

السؤال رقم4 : متعلق بالبنية التحتية الخاصة بالمدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد الثانوية بكل من معتمدية قلعة الاندلس ومعتمدية سيدي ثابت .

بالنسبة إلى معتمدية قلعة الأندلس .تم خلال السنوات الأخيرة تخصيص اعتمادات بـ 5 مليون دينار لإنجاز 20 تدخل بالمؤسسات التربوية بجميع المراحل التعليمية- الابتدائي والإعدادي والثانوي– (تم الشروع أو تنفيذ 6 منها ويجري العمل على تنفيذ بقية المشاريع) موزّعة كما يلي :

-10تدخلات ضمن برنامج الصيانة

-09 مشاريع ضمن برنامج التوسيعات

-إحداث مدرسة ابتدائية

أما بالنسبة إلى معتمدية سيدي ثابت فقد تم كذلك، تخصيص اعتمادات تقدر بـ5 مليون دينار لتغطية 19 تدخل بجميع المراحل التعليمية الابتدائي والاعدادي والثانوي (تم الشروع أو تنفيذ 9 منها ويجري العمل على تنفيذ بقية المشاريع)، موزعة كما يلي :

-10 مشاريع ضمن برنامج الصيانة .

-07 مشاريع ضمن برنامج التوسيعات .

- إحداث مدرستين ابتدائيتين.

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن

أحيل إليكم أسئلة كتابية.

الموضوع:حول تكثيف تواتر سفرات وسائل النقل الجماعي وعدم إحداث تأخير فيها والزيادة في خطوط النقل الجماعي وإحداث خطوط جديدة .

المصاحيب :جواب وزارة النقل حول سؤال تمّ توجيهه بتاريخ 19 أكتوبر 2023

تحية طيبة،

وبعد تبعا لجواب السيّد وزير النقل على سؤالي كتابي كنت توجهت به إليه حول تكثيف تواتر السفرات وعدم إحداث تأخير فيها والزيادة في خطوط النقل الجماعي وإحداث خطوط جديدة والذي أفاد فيه أن سبب تعطيل السير العادي للحافلات يعود إلى الاختناق المروري خاصة بمحطة الترابط / مترو " الانطلاقة "التي وقع الاستحواذ عليها بالكامل مما اضطر السواق إلى التوقف بالطريق العام فقد أثرت هذا الاشكال لحضرتكم في مناسبات عديدة خصوصا في ظلّ وجود سوق بلدي وسوق بديل بحي الانطلاقة .

وبناء عليه متى سيقع استغلال السوق البديل لحلّ مشكل الاختناق المروري؟

أما فيما يتعلق بمسألة إسناد التراخيص لممارسة نشاط تاكسي الجماعي وإحداث خطوط جديدة فقد أفاد السيد وزير النقل أن هذه المسألة من أنظار السادة الولاة وتنحصر عملية اسناد تراخيص النقل العمومي غير المنتظم في إطار تعويض الرخص الملغاة من طرف اللجنة الجهوية المعنية وبناء على دراسة حاجيات الجهة من الرخص الجديدة .

فهل تولت الولاية دراسة حاجيات الجهة ومتى سيقع تعويض الرخص الملغاة؟ ومتى سيقع النظر في إحداث خطوط جديدة في ظل التوسع العمراني؟

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

واردات عدد .....
2023 أكتوبر 19 E
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

باردو في: 19 أكتوبر 2023

من النائب مهى عامر

دائرة : المنيلة

عضو مجلس نواب الشعب

ع / ط : السيّد رئيس مجلس نواب الشعب

إلى السيّد وزير النقل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدّستور والفصل 129 من النظام الدّاخلي لمجلس نواب الشعب.

الموضـــوع : حول وضعية النقل المزرية والكارثية بمعتمدية المنيلة.

تعاني منطقة المنيلة من ضعف التواتر في وسائل النقل مما أثار غضب الأهالي بسبب هذه المعاناة. فالوضع لم يعد يطاق :

- العامل لا يستطيع الوصول إلى مقر عمله في توقيته وأحيانا لا يصل أصلا.
- الطالب لا يستطيع الوصول إلى الدراسة وإن وصل فهو يتكبد العديد من المعاناة.
- المريض لا يستطيع الذهاب للعلاج.

فالكل يصل متأخرا وعندما تأتي وسائل النقل العمومي بعد طول انتظار لا يستطيع كلّ المنتظرين الصعود.

تشهد جميع الخطوط التردي في الخدمات وهي :

- الخط 14C من باب الخضراء إلى البساتين.
- الخط 48 من منوبة إلى البساتين.
- الخط 514 من أريانة إلى البساتين.
- الخط 38C من الحدائق إلى العاصمة.
- مترو رقم 5 من الإنطلاقة إلى برشلونة.

1. لماذا لم تقم الوزارة بتدعيم هذه الخطوط بحافلات أخرى لتكثيف التواتر ؟
2. لماذا لم يقع الزيادة في خطوط النقل الجماعي وإحداث خطوط جديدة ؟
3. لماذا لا يتمّ إحداث شركات نقل في إطار الشراكة بين العام والخاص ؟
4. ولماذا لا يقع إحداث خطوط في النقل الجامعي ؟

الإمضـــاء

عضو مجلس نواب الشعب

مهى عـــامر

البريـــد الالكترونـــي : maha.ameur@gmail.com
maha.ameur@arp.tn

بطاقة رد على سؤال كتابي

مصدر السؤال	نائب مجلس نواب الشعب السيدة مهى عامر عن دائرة المنيلة.
مرجع الإحالة	- صادرة تحت عدد 2023-26-2030 بتاريخ 09 نوفمبر 2023؛ - مسجّلة بمكتب الضبط المركزي لوزارة النقل تحت عدد 2023-15-2215 بتاريخ 10 نوفمبر 2023.
نصّ السّؤال	* تعاني منطقة المنيلة من ضعف التّواتر في وسائل النقل، ممّا أثار غضب الأهالي بسبب هذه المعاناة، فالوضع لم يعد يطاق: - العامل لا يستطيع الوصول إلى مقرّ عمله في توقيته وأحيانا لا يصل أصلا؛ - الطالب لا يستطيع الوصول إلى الدراسة، وإن وصل فهو يتكبّد العديد من المعاناة؛ - المريض لا يستطيع الذّهاب للعلاج؛ فالكلّ يصل متأخّرا وعندما تأتي وسائل النقل العمومي بعد طول انتظار، لا يستطيع كلّ المنتظرين الصّعود. * تشهد جميع الخطوط التردّي في الخدمات وهي: - الخطّ 14C من باب الخضراء إلى البساتين؛ - الخطّ 48 من منوبة إلى البساتين؛ - الخطّ 514 من أريانة إلى البساتين؛ - الخطّ 38C من الحدائق إلى العاصمة؛ - مترو رقم 5 من الإنطلاقة إلى برشلونة. **1- لماذا لم تقم الوزارة بتدعيم هذه الخطوط بحافلات أخرى لتكثيف التّواتر؟** **2- لماذا لم يقع الزّيادة في خطوط النقل الجماعي وإحداث خطوط جديدة؟** **3- لماذا لا يتمّ إحداث شركات في إطار الشراكة بين القطاع العام والخاص؟** **4- ولماذا لا يقع إحداث خطوط في النقل الجامعي؟**

رد وزارة النقل

السؤالين 1 و4:

- توفّر شركة النقل بتونس حاليا 10حافلات مستغلّة على 4 خطوط، إضافة إلى خطّ المترو رقم 5 وذلك على النّحو التالي:

1- شبكة الحافلات :

- الخط 48 : يربط بين حي البساتين بالمنيهلة ومحطة الترابط حافلة/ مترو "سليمان كاهية" بمنوبة مرورا بحي الإنطلاقة و المنطقة الصناعية بقصر السعيد.

- الخط 14 ت : يربط حي البساتين بالمنيهلة و المحطة الرئيسية للحافلات "علي بلهوان" مرورا بحي الإنطلاقة.

- الخط 514 أ: يربط حي البساتين بالمنيهلة بالمنطقة الصناعية بالشرقية مرورا بحي النصر و مدينة أريانة.

- الخط 38 ت: يربط حدائق المنزه بتونس البحرية و يقع تمديده بسفرتين لنقل تلاميذ منطقة رؤوس الحرايق (سفرة صباحية و سفرة مسائية).

2- شبكة المترو:

يربط خط المترو رقم 5 حي الإنطلاقة بتونس العاصمة مرورا بالمركب الجامعي بالمنار و باب سعدون . ويؤمّن هذا الخط يوميا بين 40 و 50 سفرة حسب توفّر المعدّات.

وللإشارة، فإنّ شركة النقل بتونس تواجه في هذه المناطق التي تشهد كثافة سكانية و ارتفاعا متزايدا على طلبات التنقل صعوبات كبيرة في ظلّ الاختناق المروري و اهتراء البنية التحتية التي تضرّ بالأسطول وتسبّب ارتفاعا في حالات الأعطاب . هذا بالإضافة إلى اجتياح الفضاءات التّابعة للشركة من قبل الباعة وسيارات التاكسي الجماعي، ممّا يتسبّب في تعطيل السير العادي للحافلات و ما ينجرّ عن ذلك من اضطراب في البرمجة و مسّ من عنصر السّلامة .

و من بين هذه الفضاءات نذكر بالخصوص محطة الترابط حافلة /مترو "الإنطلاقة " التي وقع الإستحواذ عليها بالكامل ممّا حال دون دخول الحافلات إليها و اضطرار السواق إلى التوقّف بالطريق العام.

مع العلم وأنّ شركة النقل بتونس أثارت هذا الإشكال في مناسبات عديدة لدى السّلط المحلية و الجهوية، كما تسبّب إرتفاع نسق الاعتداءات على المعدّات في الآونة الأخيرة في التّقليص من الأسطول المتجوّل، إلى جانب ارتفاع حالات قطع الطريق ومنع الحافلات من الجولان احتجاجا على نقص العرض بالجهة.

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" مهى عامر " عن المنهلة

ملخص السؤال :

"حول تكثيف تواتر سفرات وسائل النقل الجماعي وعدم إحداث تأخير فيها والزيادة في خطوط النقل الجماعي وإحداث خطوط جديدة ."

نص الإجابة :

بعد التنسيق مع الهياكل المعنية بوزارة الداخلية أتشرف بإفادتكم بما يلي :

✓ بخصوص توجهات وزارة الداخلية في مسألة إسناد التراخيص لممارسة نشاط التاكسي الجماعي ومدى النية لإحداث خطوط جديدة في ظل التوسع العمراني

تولى السيد والي أريانة عملا بأحكام الأمر عدد 1684 لسنة 2008 المؤرخ في 22 أفريل 2008 المتعلق بضبط مشمولات الإدارات الجهوية للنقل وتنظيمها وبمقتضيات منشور السيد وزير النقل عدد 65 المؤرخ في 08 نوفمبر 2014 المتعلق بمشمولات الإدارة الجهوية للنقل دعوة السيد المدير الجهوي للنقل بأريانة للتنسيق مع المصالح الإدارية والمنظمات المهنية ذات النظر لإجراء دراسة فنية قصد تحديد حاجيات الولاية من رخص التاكسي الجماعي والخطوط التي يمكن إسنادها في إطار فك العزلة عن بعض المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات النقل العمومي أو تشكو نقصا في ذلك، وقد اجتمعت اللجنة الفنية المذكورة على التوالي بتاريخ 19 ديسمبر 2023 و 19 جانفي 2024و 02 فيفري 2024 وسوف يتم إثر ذلك إحالة نتائج أعمالها إلى وزارة النقل الإدارة العامة للنقل البري للمصادقة على عدد الرخص والخطوط المقترح إسنادها داخل حدود الولاية وعقد لجنة إقليمية لإبداء الرأي بالنسبة لعدد الرخص والخطوط التي لا تتجاوز منطقة جولانها حدود الولاية

✓ بخصوص تاريخ استغلال السوق البلدي والسوق البديلة بحي الانطلاقة لحل مشكل الاختناق المروري :

اتضح لمصالح وزارة الداخلية وجود إشكال عقاري ساهم في تأخير أشغال بناء الفضاء البديل بحي الانطلاقة، وقد اتخذت بلدية المكان قرارا بتهيئة السوق بوسائلها الذاتية (تبليط الأرضية بالإسفلت Traçage)

ويتم في الغرض عقد جلسات للنظر في السبل الكفيلة لتجاوز الإشكال الحالي وذلك بالتنسيق بين هياكل وزارة الداخلية الأمنية والإدارية على المستويين الجهوي والمحلي .

أما النقطة المتعلقة بالاختناق المروري، فإنه تم تركيز وحدة أمنية بمفترق المنهلة (تابعة للحرس الوطني) قصد السهر على حسن تنظيم الحركة المرورية التي تعرف ضغطا كبيرا نتيجة احتوائها لمحطة ترابط الحافلة- الميترو إضافة إلى نشاط التاكسي الجماعي .

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

بعد الاطلاع على الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن اتقدم اليكم بالسؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول ديوان تنمية المناطق الصحراوية

تحية طيبة وبعد

ما هو مآل مقترح تحويل تسمية ديوان "تنمية رجيم معتوق الى "ديوان تنمية المناطق الصحراوية "؟

مع الشكر

إجابة السيد وزير الدفاع الوطني

الموضوع: حول الإجابة عن سؤال كتابي .

المرجع :مكتوبكم عدد ص2024-26-3000-0000451 بتاريخ 9 فيفري 2024

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، المتعلق بطلب موافاتكم بالإجابة عن سؤال كتابي كان قد توجه به السيد الطاهر بن منصور، عضو مجلس نواب الشعب، يتعلق بمآل مقترح تغيير تسمية" ديوان تنمية رجيم معتوق "إلى" ديوان تنمية المناطق الصحراوية"، أتشرف بموافاتكم صحبة هذا بالإجابة الكتابية لوزارة الدفاع الوطني . كما تجدون نص الإجابة في صيغتها الإلكترونية على البريد الإلكتروني لمجلس نواب الشعب المضمن بمراسلتكم أعلاه .

والسلام

حول مآل مقترح تغيير تسمية ديوان "تنمية رجيم معتوق"

-تم إحداث ديوان تنمية رجيم معتوق بمقتضى القانون عدد 145لسنة 1988 المؤرخ في 31 ديسمبر 1988 المتعلق بقانون المالية لسنة1989 (الفصول 104 إلى 109 منه)، بهدف" تحقيق مشروع إحياء منطقة رجيم" معتوق بولاية قبلي وذلك بالتنسيق مع الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المعنية،

-تم إنجاح المشروع بفضل المساهمة الفعالة للجيش الوطني وتظافر جهود مختلف الهياكل العمومية المعنية .كما كان نتاجا لبرنامج تعاون مثمر مع الجانب الايطالي من حيث التمويل بالأساس،

-بعد نجاح تجربة رجيم معتوق وتحقيق أهداف تنموية واقتصادية واجتماعية ملموسة، تم بمقتضى الفصل 10 من القانون عدد 66 لسنة 2017 المؤرخ في 18 ديسمبر 2017 المتعلق بقانون المالية لسنة 2018 توسيع مشمولات و مجال تدخل الديوان لتشمل منطقة" المحدث"، بالتعاون كذلك مع الجانب الإيطالي،

-تم سنة 2023 التفكير في توسيع دائرة تدخل ديوان رجيم معتوق لتشمل كافة المناطق الصحراوية حتّى يتسنى إحياءها وتثمين الطاقات والثروات الكامنة بها وعلى رأسها الثروات المسائية الجوفية . علما وأنّ هذه التوسعة تستدعي وضع برنامج تدخلات مسبق وإعداد دراسات معمقة للوقوف بكل دقة على الإمكانيات المتاحة للاستثمار وفق نفس المنوال، خاصة من حيث المواقع والمقومات المتوفّرة كما تتطلب اعتمادات مالية معتبرة للانطلاق في تنفيذ التدخلات والإجراءات العملية في هذا الاتجاه،

❖ لذا، تبعا لما سبق ذكره ولئن كان التوجه نحو تعميم هذه التجربة وفق برنامج مرحلي على كافة المناطق المؤهلة بالفضاء الصحراوي، بما فيها تلك التابعة للولايات المجاورة ثابتا ولا رجعة فيه، فإنّ ذلك يظل رهين توفّر مختلف العوامل المذكورة .وعلى هذا الأساس، فقد تم إرجاء اعتماد تسمية" ديوان تنمية المناطق الصحراوية "إلى حين توفر المتطلبات سالفة الذكر وذلك على غرار ما تم بالنسبة لمنطقة" المحدث ."

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع:سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول المياه المعالجة .

وبعد،

في إطار متابعتنا وحرصنا على التنمية المستدامة والمحافظة على ثروات البلاد نرجو من سيادتكم مدنا بجملة من المعطيات التي تهم المياه المعالجة والمتمثلة في :

-عدد محطات التطهير في الجمهورية التونسية وتوزيعها حسب الولايات وطاقة استيعابها وانتاجها والتقنيات المستعملة في المعالجة بالنسبة لكل محطة .

-ما هي المجالات التي يتم فيها استعمال المياه المعالجة حسب نوعية المعالجة (أولية ثنائية، ثلاثية) والميادين المستعملة فيها، وما هو نصيب القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والخدماتي منها .

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للسيدة النائبة بسمة الهمامي

المرجع :مكتوبكم بتاريخ 25 جانفي 2024

المصاحيب : جدول

وبعد

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بالسؤال الكتابي للسيدة النائبة بسمة الهمامي بخصوص معنى الفصل 124 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول بعض المعطيات التي تهم المياه المعالجة، أتشرف بمدكم بالملاحظات التالية :

1-يبلغ عدد محطات التطهير التي هي في طور الاستغلال 122 ويبين الجدول المصاحب توزيعها حسب الولايات وطاقة استيعابها وإنتاجها و التقنيات المستعملة في المعالجة بالنسبة لكل محطة.

2-أما فيما يتعلق بالمجالات التي يتم فيه استعمال المياه المعالجة حسب نوعية المياه والميادين المستعملة فيها ونصيب القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والخدماتي منها، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

تضبط مجالات استعمال المياه المعالجة وفقا للفصل الأول لقرار من وزير الفلاحة مؤرخ في 21 جوان 1994 يتعلق بضبط قائمة الزراعات التي يمكن ريها بالمياه المستعملة المعالجة :

-**الفصل الأول :** يمكن استعمال المياه المستعملة المعالجة لري الزراعات التالية :

-الزراعات الصناعية ومنها القطن والتبغ والكتان والجوجوبا والخروع والقرطم .

-زراعة الحبوب ومنها القمح والشعير والتريتيكال والقصيبة .

-الزراعات العلفية ومنها البرسم والقطانية والدرع العلفيين والفصة .

-الأشجار المثمرة بما فيها النخيل والقوارص والكروم على شرط أن يتم سقيها بغير طريقة الرش .

-الشجيرات العلفية ومنها الأكاسيا والقطن .

-الأشجار الغابية

-النباتات الزهرية المعدة للتجفيف وللاستعمال الصناعي ومنها الورد والسوسن والياسمين والمردقوش والإكليل .

أما فيم يتعلق بميادين استعمال المياه المعالجة فتقتصر على الميدان الفلاحي والميدان السياحي (ري ملاعب القولف) وري المساحات الخضراء وفقا للمواصفة التونسية م ت 106.03 ، حيث يقدر نصيب كل منها :

-**القطاع الفلاحي**: 10.8 مليون م /3السنة

-**القطاع السياحي** (ري ملاعب القولف) : 7.55 مليون م /3السنة

-**ري المناطق الخضراء**: 0.85 مليون م/3سنة

-**الميدان الايكولوجي** (بحيرات): 37.96 مليون م/3سنة

والسلام

قائمة محطات التطهير موزعة حسب الولايات

الولاية	العدد	محطات التطهير	طاقة الاستيعاب م3/ يوم	التقنيات المستعملة	نوعية المعالجة	كمية المياه المعالجة م3/ يوم
تونس	1	الشرقية	60 000	حمأة منشطة ذات تحميل متوسط	ثنائية	44 008
	2	تونس الشمالية	15 750	بحيرات طبيعية	ثنائية	16 500
	3	العطار	60 000	حمأة منشطة ذات تحميل متوسط مع مخثر الحمأة	ثنائية	43 000
أريانة	4	شطرانة 1	79 000	حمأة منشطة ذات تحميل متوسط مع مخثر الحمأة	ثنائية	94 527
	5	قلعة الاندلس	1 500	بحيرات طبيعية	ثنائية	2 413
	6	شطرانة 2	40 000	حمأة منشطة ذات تحميل متوسط مع مخثر الحمأة	ثنائية	31 000
	7	قنطرة بنزرت	200	حمأة منشطة	ثنائية	162
	9	سيدي عمر	520	مرشح المغروس بالقصب مع احواض	ثلاثية	500
منوبة	10	الجديدة	2 800	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	2 952
	11	طبربة	2 825	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	2 487
	12	المرناقية	6 060	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	4 836
بن عروس	13	جنوب مليان 1	37 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	31 350
	14	مرناق	3 200	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 254
	15	المندمجة الصناعية	5 000	حمأة منشطة مع معالجة كيمائية	ثنائية	1 421
	16	جنوب مليان 2	40 000	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	30 956
نابل	17	حمامات الجنوبية	11 386	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	19 508
	18	SE3	3 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	5 356
	19	SE4	16 538	حمأة منشطة ذات تحميل متوسط مع مخثر الحمأة	ثنائية	17 061
	20	قليبية	5 542	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	6 996
	21	المريسة	400	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	200
	22	قرنبالية	3 082	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 475
	23	منزل بوزلفة	5 319	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	3 692
	24	قربة	7 574	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	4 274
	25	سليمان2	12 300	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	5 496
	26	الهوارية	1 523	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 995
	27	بوعرقوب	2 735	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 630
	28	المرازقة AFH	2 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 469
	29	مزل تميم	8 283	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	5 376
	30	قربص	630	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	100
	31	تزركة-معمورة	7 400	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	1 762
	32	خنقة الحجاج	96	مرشح المغروس بالقصب	ثنائية	100
	33	بني عياش	200	مهاد الترشيح المغطس	ثنائية	200

الولاية	العدد	محطات التطهير	طاقة الاستيعاب م3/ يوم	التقنيات المستعملة	نوعية المعالجة	كمية المياه المعالجة م3/ يوم
زغوان	34	حمام الزريبة	2 000	بحيرات مهوية	ثنائية	901
	35	زغوان	2 800	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 673
	36	الفحص	3 350	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1500
	37	بوجريدة	10	مرشح المغروس بالقصب	ثنائية	10
باجة	38	باجة	14 000	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	6 283
	39	مجاز الباب	4 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	3 188
	40	تبرسق	1 200	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	721
	41	تستور	1 180	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 128
	42	نفزة	1 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 289
سليانة	43	سليانة	4 530	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية ـثلاثية	2 950
	44	قعفور	1 325	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	200
	45	بوعرادة	1 451	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 041
	46	مكثر	1 074	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	876
بنزرت	47	بنزرت	26 600	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	24 342
	48	منزل بورقيبة	11 065	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	7 162
	49	ماطر	4 300	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	3 273
	50	عوسجة	9 100	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	6 152
الكاف	51	الكاف	8500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	3 642
	52	الجريسة	691	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	214
	53	السرس	1523	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	178
جندوبة	54	جندوبة	8000	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	5 520
	55	بوسالم	2730	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 852
	56	طبرقة	5500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية ـثلاثية	3 959
	57	غار الدماء	1882	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 844
	58	فرنانة	270	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	495
	59	حمام بورقيبة	230	المرشح المغروس بالقصب	ثنائية	118
	60	عين دراهم	1074	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	200
سوسة	61	سوسة الشمالية 1	17 400	حمأة منشطة ذات تحميل متوسط	ثنائية	31 000
	62	سوسة الشمالية 2	10 000	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	6 350
	63	سوسة الجنوبية	18 700	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	6 481
	64	سيدي بوعلي	664	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية ـثلاثية	779
	65	مساكن	7 844	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	13 884
	66	قلعة الصغيرة	1 450	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	2 034
	67	النفيضة	10 450	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ـثنائية	6 116
	68	سوسة حمدون	31 216	حمأة منشطة ذات تحميل متوسط مع مخثر الحمأة	ثنائية ـثلاثية	21 000
	69	كندار	850	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	200

الولاية	العدد	محطات التطهير	طاقة الاستيعاب م3/ يوم	التقنيات المستعملة	نوعية المعالجة	كمية المياه المعالجة م3/ يوم
المنستير	70	مكنين	6 400	بحيرات طبيعية	ثنائية	9 608
	71	جمال	6 700	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	6 909
	72	الوردانين	1 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	2 165
	73	ساحلين	11 370	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	5 565
	74	صيادة	1 660	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	6 895
	75	الفرينة	13 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	11 147
	76	بني حسان	1584	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 059
المهدية	77	قصور الساف	1 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 681
	78	الجم	1 250	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	1 157
	79	المهدية	10 220	بحيرات مهوئة	ثنائية -ثلاثية	11 897
	80	بومرداس	700	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	593
	81	الشابة	3 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	1 014
القيروان	82	حاجب العيون	2 020	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	1 255
	83	الوسلاتية	1 020	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	1 105
	84	بوحجلة	1 343	المهد البكتيري مع مختر حمأة	ثنائية -ثلاثية	819
	85	حفوز	1 513	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	886
	86	القيروان 2	20 000	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	18 652
	87	السبيخة	1 200	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	873
القصرين	88	القصرين	15 000	بحجيرات مهوئة	ثنائية	11 000
	89	سبيطلة	3 870	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	4 091
سيدي بوزيد	90	جلمة	442	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	642
	91	مكناسي	1362	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	1 257
	92	مزونة	900	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	168
	93	لسودة	7 300	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	5 503
	94	سيدي علي بنعون	2 200	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	462
صفاقس	95	صفاقس الجنوبية	49 500	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	42 429
	96	المحرس	780	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 397
	97	صفاقس الشمالية	17 900	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	13 744
	98	الحنشة	700	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	658
	99	عقارب	2 030	مهد بكتيري	ثنائية	741
	100	جبنيانة	1 312	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	631
	101	قرقنة	2 700	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	653
قفصة	102	قفصة العقيلة	13928	حمأة منشطة ذات تحميل متوسط مع مختر الحمأة	ثنائية -ثلاثية	11 144
	103	المتلوي	4 080	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية	1 612
	104	الكطار	1 200	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثنائية -ثلاثية	1200

الولاية	العدد	محطات التطهير	طاقة الاستيعاب م3/ يوم	التقنيات المستعملة	نوعية المعالجة	كمية المياه المعالجة م3/ يوم
توزر	105	نفطة	1335	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	1 409
	106	توزر	6656	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	7 130
قبلي	107	قبلي	3130	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	3 078
	108	دوز	5365	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية -ثلاثية	2 330
مدنين	109	جربة حومة السوق	3 500	بحيرات مهوئة	ثانية	2 288
	110	سيدي محرز	3 000	بحيرات مهوئة	ثانية	3 341
	111	جرجيس سويحل	1 108	حمأة منشطة	ثانية	548
	112	جرجيس للا مريم	1 726	بحيرات مهوئة	ثانية	655
	113	جرجيس المدينة	1 335	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	2 811
	114	مدنين	8 870	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	5 265
	115	جربة اغير	15 730	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية -ثلاثية	6 000
	116	جربة أجيم	2 000	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية -ثلاثية	709
	117	بن قردان	5200	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية -ثلاثية	4000
تطاوين	118	تطاوين	5 430	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	7 799
قابس	119	قابس	22 100	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	14 688
	120	الحامة	4 061	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	3 799
	121	مطوية-وذرف	2 700	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	2 185
	122	مارث-الزرات	2 860	حمأة منشطة ذات تحميل ضعيف	ثانية	1 582

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص الفساد المتمثل في القبول ببنود اقصائية للمؤسسات التونسية من الصفقات العمومية

سيدي،

لا يخفى عليكم ان الجهات المقرضة والمانحة الاجنبية بصدد اشتراط بنود فاسدة بالصفقات العمومية بغاية اقصاء المؤسسات التونسية من الصفقات العمومية وبالأخص المتعلقة بالمشاريع الكبرى والبنية التحتية في دوس مفضوح على الفصل 5 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بالمنافسة والأسعار وذلك بغاية تمكين بعض الشركات الاجنبية من الفوز بتلك الصفقات .

فعلى سبيل المثال لا الحصر، اشترط البنك الافريقي للتنمية اقصاء الشركات التي توجد تحت اشراف وزارة التجهيز وبالأخص الشركة العامة للمقاولات والمعدات والاشغال من المشاركة في الصفقة العمومية المتعلقة بطريقي الترابط بجسر بنزرت الجديد وذلك في دوس على الفصل 5 من قانون المنافسة والاسعار .

كما ان بعض الجهات المقرضة الاجنبية الفاسدة اشترطت تحقيق الشركات الراغبة في المشاركة في الصفقات الممولة لها ارباح طيلة الخمس سنوات الاخيرة وذلك بغاية فسح المجال للشركات الاجنبية المتحيلة التي لا تتوفر فيها الشروط كالخبرة والمعدات والتجهيزات، علما ان تلك الشروط ممنوعة ببلدانها .

من لا يعرف اعمال التحيل التي قامت بها الشركة الايطالية التي فرضتها الدولة الايطالية في اطار الهبة التي منحتها لتونس بغاية انجاز جسر واشغال بنية تحتية بولاية صفاقس خلال سنة .2012 تلك الشركة المتحيلة التي ليست لها التجهيزات والمعدات والخبرة المطلوبة احدثت صندوق بريد بصفاقس بعد ان تحصلت على بطاقة تعريف جبائية وانجزت الصفقة بواسطة المناولة وفرت من تونس دون ان تدفع مستحقات الشركات التونسية وتودع تصاريحها الجبائية . وعندما رفعت ضدها شركة الاخوة بوزقندة دعوى امام المحاكم الايطالية اتضح أن من تحيلت عليهم تلك الشركة يعدون بالالاف (قائمة الدائنين تتضمن 80 صفحة).

الفساد الاكبر أن يتم تضخيم كلفة الصفقات العمومية 4 او 5 مرات مثلما هو الشأن بالنسبة لأنبوب غاز الجنوب الذي تم نهب ألاف ملايين الدينارات من ورائه في إطار المساعدة الفنية الصورية واسعار التحويل والفواتير المضخمة والصورية المتأتية من الشركة الام وفروعها بالنمسا .

بالنظر لخطورة الأعمال المشار إليها أعلاه، هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية :

1/فتح تحقيق بخصوص هذا الفساد وحث مجلس المنافسة على التعهد بهذا الملف،

2/فتح تحقيق بخصوص تمكين المتحيلين الاجانب الذين لا تتوفر فيهم الشروط ومن يقف وراءهم،

3/تحوير قانون المنافسة والأسعار بغاية التنصيص على عقوبات اشد بخصوص هذه الجريمة،

4/حرمان شركات الخدمات الاجنبية من النشاط قبل تحرير قطاع الخدمات .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول الأسئلة الكتابية .

المرجع : مكتوبكم المؤرخ في 16 جانفي .2023

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن الأسئلة الكتابية التي توجه بها النائب المحترم السيد أحمد سعيداني إلى رئاسة الحكومة في مجال الصفقات العمومية بخصوص " اللجوء إلى مكاتب الدراسات الأجنبية في ميدان الصفقات العمومية "وحول" الشروط الإقصائية للمؤسسات التونسية في إطار المنافسات الدولية الممولة من قبل هيئات التمويل الأجنبية "

فالمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمهما إلى السيد عضو مجلس نواب الشعب المعني بهما .

وتقبلوا، السيد رئيس المجلس، فائق الاحترام والتقدير .

والسلام

عناصر الإجابة بخصوص الأسئلة الكتابية

التي تقدم بها النائب المحترم السيد أحمد سعيداني

حول الشروط الإقصائية للمؤسسات التونسية من الصفقات العمومية

السؤال المتعلق بـ "الشروط الاقصائية للمؤسسات التونسية في إطار المنافسات الدولية الممولة من قبل هيئات التمويل الأجنبية "

الإجابة

فيما يتعلق بالشروط الاقصائية التي تواجه المؤسسات التونسية في إطار المنافسات الدولية الممولة خارجيا، يجدر التذكير بأهم مقتضيات التراتيب التونسية التي ترمي إلى تشجيع المنتوج والمؤسسات المحلية قبل تقديم خصوصية الصفقات العمومية الممولة .

1.أهم مقتضيات التراتيب التونسية التي تشجع المنتوج والمؤسسات المحلية :

يجدر أولا التأكيد على أن تساؤل السيد النائب يتعلق بأحد أهم مقومات منظومة الصفقات العمومية ألا وهو توجيه الطلب العمومي التونسي نحو المؤسسات التونسية والمنتوج المحلي .

في هذا الإطار يشار إلى أنّ البلاد التونسية لم تمض أي اتفاقية دولية من شأنها تحرير قطاع الصفقات العمومية حيث تم خاصة استثناء هذا القطاع من مجال تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي (1995) كما لم يتم إمضاء اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بالصفقات العمومية وذلك رغم الضغوطات التي واجهتها البلاد التونسية من قبل المانحين الأجانب .

ويذكر في هذا الصدد إلى **أن منظومة الصفقات العمومية تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير التحفيزية** يذكر منها بالخصوص :

- ضرورة أن تستجيب الطلبات موضوع الصفقة إلى طبيعة الحاجات المراد تسديدها ومداها فحسب، وتضبط الخاصيات الفنية لهذه الحاجات قبل الدعوة إلى المنافسة أو التفاوض على نحو يضمن جودة الطلبات موضوع الصفقة والنهوض بالمنتوج الوطني والتنمية المستدامة .

- يتعين على المشتري العمومي أثناء إعداد كراسات الشروط مراعاة قدرات المقاولين والمنتجين ومسدي الخدمات ومكاتب الدراسات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة .

ويكون توزيع الطلبات إلى أقساط وجوبيا، كلما تبين أن ذلك التوزيع يساعد على مشاركة المؤسسات الوطنية أو يوفر فوائد مالية أو فنية أو اجتماعية، وتضبط كراسات الشروط طبيعة كل قسط وحجمه .

– ضرورة تخصيص المشتري العمومي سنويا للمؤسسات الصغرى نسبة في حدود 20 % من القيمة التقديرية لصفقات الأشغال والتزود بمواد وخدمات والدراسات،

– تخصيص المشاركة في إنجاز الأشغال والتزويد بمواد والخدمات المتصلة بالصناعات التقليدية ضمن الطلبات العمومية للحرفيين كما تم تعريفهم بالتشريع والتراتيب الجاري بها العمل إلا في حالة التعذر المبرر،

– تحفّز كراسات الشروط على تشريك مؤسسات تونسية مختصة يتم اختيارها حسب مقاييس تضبط ضمن كراسات الشروط عندما يتم اللجوء إلى شركات أجنبية مختصة في صناعة وتطوير المحتوى والبرمجيات الإعلامية،

– تفضيل عروض المقاولات التونسية في صفقات الأشغال على عروض المقاولات الأجنبية وكذلك المنتوجات التونسية المنشأ في كل صفقات التزود بمواد على المنتجات الأخرى مهما كان مصدرها إذا كانت في نفس مستوى الجودة على ألا تتجاوز العروض المالية للمقاولات التونسية وأثمان المنتوجات التونسية مبالغ مثيلاتها الأجنبية بأكثر من عشرة بالمائة (10%) أصبحت 20% بمقتضى المرسوم 68 لسنة 2022 .

- يجب أن لا تتضمن كراسات الشروط الخاصة أحكاما من شأنها استبعاد أو إقصاء المؤسسات التونسية من المشاركة في الطلبات العمومية، وتعتبر أحكاما إقصائية على معنى هذا الفصل اعتماد شروط تتعلق بإنجاز مشاريع مماثلة في مجالات لم يسبق للمؤسسات التونسية القيام بها .في هذا الإطار يتعين على المشتري العمومي تعويض شرط المشاريع المماثلة، بمشاريع لها نفس درجة التشعب وفي نفس المجال المعني بالصفقة دون أن تكون مماثلة إلا في الحالات الاستثنائية التي يجب تبريرها .وتبدي لجنة مراقبة الصفقات المختصة رأيها وجوبا في هذه التبريرات .

- **يتعين ضبط الطلبات موضوع الصفقة وفقا لخاصيات فنية تعتمد على المرجعيات التالية:**

– تحديد مواصفات وطنية أو وثائق مرجعية أخرى معادلة يمكن للمترشحين الاطلاع عليها،

– المحافظة على النسيج الاقتصادي الوطني وذلك بتشجيع وتحفيز المؤسسات الوطنية للمشاركة والفوز بالصفقات العمومية في كافة القطاعات على غرار قطاع الاشغال العمومية والهندسة المدنية سواء على مستوى انجاز المشاريع العمومية مباشرة أو عن طريق المناولة الوطنية .حيث تم التنصيص خاصة على ما يلي :

- ضرورة ملاءمة الترخيص أو التأهيل المطلوب ضمن شروط المشاركة مع طبيعة وحجم الأشغال أو الخدمات موضوع الصفقة وعدم الاقتصار على صنف تأهيل لا تبرره طبيعة وحجم المشروع وذلك خاصة بالنسبة لصفقات البناء والأشغال .
- إضفاء الصبغة الموضوعية على الخاصيات الفنية المطلوبة .
- حصر الشروط المتعلقة برقم المعاملات أو الإنجازات السابقة في حدود معقولة تضمن حسن تنفيذ الصفقة دون المساس بمبادئ المنافسة والشفافية وتكافؤ الفرص .

- **يتعين عدم إدراج معايير مجحفة تهم التجربة وعدد المشاريع السابقة المنجزة** والتي من شأنها أن تحد من مشاركة مؤسسات حديثة العهد تتوفر لديها الكفاءة اللازمة خاصة بالنسبة للمشاريع العادية.

- **حصر شروط الإقصاء بالنسبة للموارد البشرية في** الفريق الفني الأساسي لتسيير المشروع وذلك مع مراعاة خصوصيات الصفقات التي تعتمد أساسا على الموارد البشرية كالدراسات والتصورات .

- **حصر شروط الإقصاء المتعلقة بالمعدات في المستلزمات الأساسية للمشروع :**

– عدم التنصيص على عناصر ثانوية قد تؤدي إلى إقصاء عدد كبير من المشاركين وفي خصوص الشروط الثانوية المتعلقة بالموارد البشرية والمعدات لإنجاز الصفقة (وسائل نقل، تجهيزات متداولة، أصناف معينة من الموارد البشرية ....) ، يتعين التنصيص صلب كراسات الشروط على ألا تكون إقصائية عند عملية الفرز، ويستوجب التعهد بتوفيرها قبل إمضاء عقد الصفقة وهو ما يمكن من تفادي الشروط المخالفة للتشريع الجاري به العمل أو التي تكون مجحفة بصورة تؤدي إلى إقصاء عارضين دون موجب والحد من المنافسة .

2. خصوصية الصفقات العمومية الممولة

يجدر التذكير بأنّ التراتيب الجاري بها العمل تنص على أنّ المبدأ في انجاز الطلبات العمومية هو اللجوء إلى صيغة **طلب العروض الوطني** وحرصا على توفير أكثر ما يمكن من أسباب المناعة للنسيج الاقتصادي الوطني، واعتبارا لما للطلب العمومي من تأثير على المنتوج التونسي وعلى ميزان الدفوعات، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات لإقرار مبدأ أولوية التزويد بالإنتاج التونسي ولا يستثني من ذلك إلا الحالتان الآتيتان :

1- عند الشراء بتمويل خارجي يفرض اللجوء إلى إجراء منافسة عالمية .

2- إذا ما ثبت أن المواد المعنية بالشراء لا تنتج محليا .ولكن هذا الإثبات بواسطة تصريح كتابي ضمن الشراء من قبل المتصرف الذي له تفويض إمضاء للغرض .

كما أقر المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية منح أفضلية لعروض المتعاملين الاقتصاديين التونسيين في صفقات الدراسات والأشغال والتزود بمواد وخدمات على عروض المتعاملين الاقتصاديين الأجانب بنسبة 20% من الثمن الجملي للصفقة .

ومن ناحية أخرى يشار إلى أن الصفقات العمومية الممولة من قبل هيئات التمويل الأجنبية تخضع في إجراءات ابرامها وتنفيذها إلى مقتضيات الاتفاقيات الدولية المبرمة مع الجهة الممولة .وتنص هذه الاتفاقيات في جل الحالات على تطبيق تدابير الجهة الممولة، كما يجدر في هذا الصدد التذكير بأنّه يتم التفاوض بخصوص محتوى اتفاقيات التمويل من قبل الوزارة المكلفة بالتعاون الدولي والمصادقة عليها من قبل مجلس نواب الشعب بمقتضى قانون .

كما يجب التأكيد على أنه رغم خضوع الصفقات العمومية الممولة من الخارج إلى تدابير الممول فإن وثائق الدعوة إلى المنافسة لا يجب أن تتضمن قواعد من شأنها توجيه الطلبات إلى مؤسسات بعينها أو استبعاد مؤسسات أخرى (من باب أولى وأحرى المؤسسات التونسية) ويندرج ضبط هذه القواعد (خاصة شروط المشاركة) ضمن الصلاحيات الراجعة للمشتري العمومي والتي يمكن أن تكون موضوع تفاوض مع مصالح الجهة الممولة المكلفة بمنح الموافقة المسبقة (la non objection)

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص التعاقد مع مكاتب الدراسات الأجنبية المتصهينة والمتحيلة التي تبيعنا الأوهام والخزعبلات والتفاهات تحت غطاء الرقمنة والحوكمة.

سيدي،

لا يخفى عليكم ان عددا من المكاتب الأجنبية وبالأخص الفرنسية الناشطة في مجال الدراسات والاستشارات والرقميات انتصبت بتونس خاصة بعد 14 جانفي 2011 لبيعنا الأوهام والدراسيات والاستشارات التافهة والضحلة والتمعش من مواردنا الشحيحة دون الحديث عن المكاتب المتحيلة والمشبوهة التي فرضتها الجهات الاجنبية المانحة والمقرضة كالوكالة الفرنسية للتنمية التي لها أدوار قذرة ولا علاقة لها بالتنمية على سبيل الذكر لا الحصر .فعلى سبيل المثال لا الحصر، نشطت بتونس بعد 14 جانفي 2011 شركة Business & Decision التي أسسها سنة 1992 الصهيوني باتريك بن صباط Patrick Bensabatالذي تحصل سنة 1986 على شهادة مهندس من المعهد الإسرائيلي للتكنولوجيا بحيفا .وقد تم شراء تلك الشركة الصهيونية خلال سنة 2018 من قبل مافيا ارونج الصهيونية التي تربطها علاقات تعاون وشراكة مع الكيان الصهيوني والتي تمكنت من اختراق منظمة اتصالاتنا بتدخل من الخائن بن علي واصهاره من لا يعرف ان شركة Sofrecomالناشطة في مجال الرقميات التي هي بصدد العمل لعدد من الوزارات كوزارة التربية متفرعة عن الشركة الصهيونية ارونج؟ من لا يعرف ان مافيا أرونج لم تحاسب الى حد الان جزائيا على الاجازة التي انتعت بها مجانا وبدون مقابل لإحداث شركة ارونج تونس بتدخل من الخائن بن علي لفائدة أصهاره المافيوزيين أولاد المبروك الذين لم تصادر ممتلكاتهم الى حد الان بعد تعطيل الفرع الثاني من مرسوم المصادرة من قبل أحزاب الفساد والخيانة التي حكمت بعد جانفي 2011؟ كان من المفروض المبادرة بعد 25 جويلية 2021 بفتح تحقيق معمق بخصوص كل الملفات التي أعدها المرحوم عبد الفتاح عمر وبالأخص التي احالها الى النيابة العمومية والتي تم اتلاف اغلبها مقابل رشاوى كبيرة دفعتها العصابة والمافيا للمشبوهين بالمحاكم كما كان من المفروض فسخ الصفقات الفاسدة والمشبوهة التي فازت بها المكاتب الصهيونية المتفرعة عن المجامع الفرنسية الصهيونية وبالأخص مجمع ارونج وتلك المبرمة في ظروف فاسدة مع الشبكات العالمية للمحاسبة المعروفة بجرائمها الجبائية والمالية والمحاسبية عبر العالم .

تبعا لما تقدم وبالنظر لمخاطر الاختراق والتجسس والنهب والتحيل هل ستبادرون باتخاذ الإجراءات التالية:

1/ فتح تحقيق بخصوص كل الدراسات التفهة والضحلة التي أنجزت بعد 14 جانفي 2011 سواء تم تمويلها من ميزانية الدولة أو بواسطة هبات او قروض وضبط قائمة في المكاتب المتحيلة والمشبوهة التي أنجزتها .

2/ وضع حد لنشاط مكاتب الدراسات والاستشارات الأجنبية المتصهينة والمتحيلة التي كان من المفروض ان لا تنشط بتونس باعتبار أننا لم نتفاوض بعد بخصوص تحرير أنشطة الخدمات.

3/تنظيم كل أنشطة الخدمات بقوانين متطورة وبالأخص نشاط الدراسات حتى لا يمارس من قبل الأجانب، علما ان كراس الشروط المتخلف المعد من قبل وزارة التجهيز بهذا الخصوص غير محترم من قبل وكالة النهوض بالصناعة والتجديد التي ساهمت في تنمية التحيل والتخلف والاختراق 4 .فتح تحقيق بخصوص الفاسدين الذين شلوا اعمال المجلس الوطني للخدمات المكلف نظريا منذ سنة 2006 بتأهيل قطاع الخدمات وتنظيمه بقوانين متطورة .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول الأسئلة الكتابية .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 16 جانفي .2023 .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة عن الأسئلة الكتابية التي توجه بها النائب المحترم السيد أحمد سعيداني إلى رئاسة الحكومة في مجال الصفقات العمومية بخصوص " اللجوء إلى مكاتب الدراسات الأجنبية في ميدان الصفقات العمومية "وحول" الشروط الإقصائية للمؤسسات التونسية في إطار المنافسات الدولية الممولة من قبل هيئات التمويل الأجنبية."

فالمرجو من سيادتكم التفضل بإعطاء الإذن بتسليمهما إلى السيد عضو مجلس نواب الشعب المعني بهما .

وتقبلوا، السيد رئيس المجلس، فائق الاحترام والتقدير .

والسلام

عناصر الإجابة بخصوص الأسئلة الكتابية

التي تقدم بها النائب المحترم السيد أحمد سعيداني

حول التعاقد مع مكاتب الدراسات الأجنبية

أتشرف بإفادتكم بما يلي :

I. بخصوص اللجوء الى مكاتب الدراسات الأجنبية في ميدان الصفقات العمومية

تتعلّق أسئلة السيد النائب بخصوص نشاط بعض مكاتب الدراسات الأجنبية في مجال الدراسات والاستشارات والتي فرضتها الجهات الأجنبية المقرضة والمانحة مثل الوكالة الفرنسية للتنمية وكذلك نشاط بعض الشركات العاملة في قطاع تكنولوجيات الاتصال .

1)أهم المقتضيات الخاصة بتعيين مكاتب الدراسات في ميدان الصفقات العمومية :

تقتضي التراتيب المنظمة للصفقات العمومية من حيث المبدأ الى اللجوء الى مكاتب الدراسات الوطنية في كافة المجالات التي تتمتع فيها هذه المكاتب المحلية بالقدرة على إنجازها وتتوفر فيها الضمانات المهنية اللازمة .

ويكون اللجوء الى اختيار مكاتب الدراسات التونسية في كافة القطاعات الى طلب العروض الوطني على غرار قطاع الاشغال والهندسة المدنية أو تكنولوجيات الاتصال وكذلك القطاعات الأخرى .

2) بخصوص الدراسات الممولة عن طريق هبات أو قروض أجنبية :

يتم في هذه الحالة تطبيق ما جاء باتفاقية التمويل المصادق عليها من قبل الجهات المختصة بتونس بالنسبة للهبات او القروض الأجنبية وتنص غالبا هذه الاتفاقيات على وجوبية اتباع قواعد الممول التي تقتضي في اغلب الأحيان وخاصة الدراسات المعقدة إلى اللجوء إلى المنافسة الدولية

II. بخصوص منع بعض مكاتب الدراسات من المشاركة في ميدان الصفقات العمومية

ينص الأمر عدد 498 لسنة 2016 المؤرخ في 08 أفريل 2016 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الإقصاء من المشاركة في الصفقات العمومية على إمكانية اصدار قرار الإقصاء ضد كل متعامل اقتصادي من المشاركة في الصفقات العمومية في الحالات التالية :

- ثبت ارتكابه لأفعال أو أعمال تمس بالنزاهة المهنية .
- ثبت ارتكابه لممارسة مخلة بالمنافسة تتعلق بالمشاركة في الصفقات العمومية وذلك بمقتضى قرار قضائي بات .
- تعمد القيام بتصاريح كاذبة أو تدليس وثائق أو أي عمل آخر يرمي إلى مغالطة المشتري العمومي في تقييم مؤهلاته المالية أو المهنية أو الفنية عند المشاركة في الصفقات العمومية.
- تعمد الإخلال بالواجبات التعاقدية من خلال ارتكاب أفعال أو أعمال منافية للنزاهة عند تنفيذ الصفقة .

وبالتالي فان وضع حد لنشاط مكاتب الدراسات الأجنبية ممكن في صورة تبين وجود حالة من الحالات المذكورة أعلاه حيث تتولى اللجنة المحدثة لدى الهيئة العليا للطلب العمومي بمقتضى الأمر المذكور أعلاه والتي يطلق عليها" لجنة إقصاء المتعاملين الاقتصاديين من المشاركة في الصفقات العمومية "وتتولى البت في إقصاء المتعاملين الاقتصاديين من المشاركة في الصفقات العمومية .

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة تطهير السجل الوطني للمؤسسات وفتح تحقيق في مكاتب توطين المؤسسات وشركات الاستشارات والدراسات والخدمات التي تقف وراء تصنيف تونس كوكر لتبييض الأموال والتحيل الدولي والتهرب الجبائي والفساد.

سيدي،

لم يتصور التونسيون يوما أن مكاتب الاستشارات القانونية والمساعدة والمحاسبة المتخصصة في التحيل وتبييض الأموال والجرائم الجبائية الشبيهة بمكتب المحاماة البانمي موساك فونسيكا Mossack Fonsecaموجودة بتونس وبالأخص بضفاف البحيرة وهي تنشط على مرأى ومسمع الجميع دون رادع بعد ان اودعت تصاريح بالاستثمار بوكالة النهوض بالصناعة والتجديد لإحداث شركات برأسمال لا يتجاوز في اغلب الاحيان 500 يورو ومباشرة انشطة صورية واردة بالأمر الفاسد السابق عدد 492 لسنة 1994 الضابط لقائمة الانشطة الملحقة بمجلة التشجيع على الاستثمارات من قبيل "دراسات قانونية وادارية واقتصادية واجتماعية وفنية "و"مراكز مختصة في الدراسات والتصرف وتقديم خدمات الإحاطة بالمستثمرين "و"مكاتب الاستشارة في إحداث المؤسسات "و" توطين المؤسسات". هذه المكاتب المشبوهة التي يشرف عليها تونسيون واجانب من بينهم محاسبون ومستشارون قانونيون ومتحيلون تقوم بنفس الانشطة المشبوهة التي يقوم بها مكتب موساك فونسكا ببانما حيث تتولى احداث شركات صورية ليس لها من نشاط بتونس سوى بيع الفواتير الصورية او قبض رشاوى مقابل الوساطة في صفقات تجارية دولية او تبييض الاموال او التهرب من دفع الضريبة بالبلدان الاجنبية من خلال الايهام بالقيام بعمليات تصديرية انطلاقا من تونس .كان من المفروض ان تبادر اللجنة التونسية للتحاليل المالية والنيابة العمومية بفتح تحقيق بخصوص" مكاتب توطين المؤسسات "التي تؤوي عددا كبيرا من الشركات المصدرة كليا المبعوثة من قبل خاصة المتحيلين الاجانب على شاكلة صناديق بريد بتونس ليس لها من نشاط سوى تبييض الاموال والجرائم الجبائية وتنمية التحيل الدولي وتنمية الفساد المرتبط بالصفقات التجارية الدولية من خلال بيع الفواتير الصورية او قبض رشاوى . اضافة الى نشاط المساعدة على تبييض الاموال والتهرب الجبائي الدولي، يتلبس القائمون على مكاتب "توطين المؤسسات بعديد الالقاب المهنية كالمحاسب والمحامي والمستشار الجبائي والوكيل العقاري ووكيل الاشهار والوسيط القمرقي وغير ذلك من الالقاب دون ان تحرك الادارة التي ينخرها الفساد ساكنا رغم علم وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الصناعة ووزارة التجارة بذلك .فالأنشطة المصرح بها لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد وردت عباراتها مطلقة وهي تتضمن لا محالة الانشطة المنظمة بقوانين كالاستشارات القانونية

والجبائية وغيرها .فالشركات المبعوثة بتونس على شاكلة صناديق بريد ليس لها أي وجود بتونس سوى من خلال ملفها القانوني والجبائي الممسوك من قبل احد المتحيلين الباعثين لمكتب لتوطين المؤسسات Domiciliation d'entreprisesولا تشغل يدا عاملة تونسية ولا تصدر الا خدمات التحيل الدولي وتبييض الاموال وهي اليوم تعد بعشرات الالاف دون ان تتحرك مختلف الحكومات في اطار التزاماتها الدولية بفتح تحقيق بخصوصها وذلك في خرق لاتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد الا يعلم اعضاء الحكومات المتعاقبة وبالأخص الوزراء المعنيون بالاستثمار ان المستثمرين الجديين لا يمكن ان تجذبهم تونس باعتبار انها اصبحت مصنفة كوكر لتبييض الأموال والتحيل الدولي والجريمة المنظمة من خلال العديد من التقارير والعديد من المنظمات الدولية التي نخص بالذكر منها معهد بازل للحوكمة وخلية معالجة المعلومات المالية ببلجيكا ومجموعة العمل المالي.

الغريب في الامر ان ترفض الحكومات المتعاقبة تنظيم كل الانشطة المهنية والاقتصادية بقوانين متطورة بالنظر على الاقل للتوصيات الأوروبية وبالأخص تلك المتعلقة بالخدمات .فقد اتضح ان القضاء البلجيكي نظر في عدد هام من القضايا المرتبطة بتبييض الاموال والتحيل الدولي تورطت فيها شركات مبعوثة بتونس على شاكلة صناديق بريد مثلما اتضح ذلك من خلال التقرير الصادر بعنوان سنة 2012عن خلية معالجة المعلومات المالية ببلجيكا .فلولا دخول تونس مرحلة الفساد الشامل، لبادر الحكومات المتعاقبة المهمومة بالاستثمار والتشغيل بفتح تحقيق بخصوص ذاك التقرير الخطير خاصة اذا علمنا ان تصنيف تونس في خانة البلدان المعروفة بإيواء الشركات المبيضة للأموال من شانه جعل المستثمرين الجديين لا يجعلون تونس ضمن وجهاتهم يروي الخبراء في المجال ان البعض من مكاتب المحاماة وعدد هام من "مكاتب توطين المؤسسات "بصدد ايواء مئات المبيضين للأموال خاصة من بين الايطاليين دون ان تبادر اللجنة التونسية للتحاليل المالية والنيابة العمومية بفتح تحقيق بخصوص اعمالها الاجرامية لماذا لم تبادر اللجنة التونسية للتحاليل المالية والنيابة العمومية بالحصول لدى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ومركز النهوض بالصادرات وادارة الجباية على قائمة الشركات الصورية المبعوثة من قبل المتحيلين الاجانب والتونسيين وكذلك قائمة المكاتب المشبوهة التي يتمثل نشاطها في" توطين تلك الشركات" وفتح تحقيق بخصوص انشطة تبييض الاموال التي تقوم بها الجريمة الكبرى تتمثل في قطع رزق التونسيين من خلال تمكين الاجانب بما في ذلك المتقاعدين من تكوين شركات الشخص الواحد والانتصاب بتونس لانتحال عديد الصفات والتلبس بعديد الالقاب على حساب العاطلين عن العمل .وللتحايل على قوانين الاستثمار التي لم تمنحها حرية تشغيل الأجانب تتولى تلك الشركات تشغيل عدد كبير من الاجانب بعد ان تكون لهم شركات شخص بصفة صورية واحد مصدرة كليا .كما تقوم الشركات الاجنبية بنفس الشيء للتحايل على الفصل 258 من مجلة الشغل الذي لا يسمح بتشغيل اجانب يتوفر اختصاصهم بتونس لا ننسى ايضا التونسيين الذين بعثوا بشركات صورية بالجنات الضريبية وبالأخص بالمناطق الحرة بالإمارات مثل جبل علي وراس الخيمة لكي يتهربوا من دفع الضريبة بتونس وتهريب الاموال من تونس مقابل الفواتير الصورية التي تبعث بها شركاتهم بالخارج الى شركاتهم المنتصبة بتونس مقابل خدمات صورية او تصدير الفضلات .

تبعا لما تم شرحه هل تعتزمون اتخاذ الإجراءات التالية:

1/الاذن لمصالح الدولة التي لا تعمل ولا تنتج بتنظيم كل الانشطة الاقتصادية بقوانين متطورة وصارمة بعد وضع التصنيفة الوطنية للأنشطة التي وجب ان تكون متلائمة مع التصنيف الصناعي الدولي للأنشطة الاقتصادية الموضوع من قبل الأمم المتحدة .

2/الاذن للجنة التونسية للتحاليل المالية بفتح تحقيق بخصوص الشركات الصورية التي تم احداثها بوكالة النهوض بالصناعة والتجاديد على شاكلة صندوق بريد برأسمال لا يسمح بممارسة أي نشاط اقتصادي أو مهني.

3/الاذن للجنة التونسية للتحاليل المالية بخصوص المتحيلين التونسيين والأجانب الذين بعثوا بمكاتب لتوطين المؤسسات التي ليس لها أي نشاط فعلي بتونس.

4/تطهير السجل الوطني للمؤسسات من عشرات الاف المتحيلين التونسيين والاجانب الذين تمكنوا من الترسيم بالسجل التجاري في خرق للفصل 3 من القانون عدد 44 لسنة 1995 المتعلق بالسجل التجاري، علما ان هذا المشكل لم يتم تجاوزه في اطار القانون المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات الذي لم ينص بوضوح على الاهلية القانونية للطالب للترسيم.

5/الاذن لوزارة المالية بتفقد الوضعية الجبائية لمكاتب توطين المؤسسات بما في ذلك مكاتب المحامين الماسكة لملفات المتحيلين الأجانب وكذلك وضعية حرفائهم .

6/إحالة ملفات الشركات والمكاتب المشبوهة الى النيابة العمومية .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدّم به النائب المحترم السيد أحمد سعيداني

<u>موضوع السؤال</u>: حول" تطهير السجل الوطني للمؤسسات من المتحيلين التونسيين والأجانب "

الإجابة :

جاء القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات ليسهل عملية التكوين القانوني للمؤسسات من تجار وشركات ومهنيين وحرفيين وجمعيات وليكون قاعدة بيانات عمومية تكرس مبدأ شفافية المعاملات الاقتصادية ويساهم بذلك في الترفيع من ترقيم تونس في مجال تحسين مناخ الاعمال .

ويهدف السجل الوطني للمؤسسات الى جانب التأسيس القانوني للأشخاص الطبيعيين وإكساب الشخصية المعنوية للشركات عبر ترسيم عقودهم التأسيسية والتحيينات المتعلقة بها، الى تجميع المعلومات والبيانات والوثائق المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين والترتيبات القانونية الناشطين في المجال الاقتصادي وبالجمعيات لحفظها ووضعها على ذمة العموم وهياكل الدولة المعنية بها سواء للإشهار والمعارضة أو للإعلام بالوضعية القانونية والمالية للمؤسسة .

وقد تم إرساء السجل الوطني للمؤسسات لمعاضدة مجهود الدولة في الحد من التهرب الضريبي ومكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب

عبر وضع عديد الإجراءات من ذلك إشهار الوضعية الجبائية للمؤسسات والتشطيب على سجل المؤسسات التي لم تمتثل لواجب التصريح الجبائي لمدة تتجاوز الثلاث سنوات الى جانب تعليق سجل الشركات التي لا تقوم بتحيين بياناتها بصفة دورية طبقا للقانون والى جانب مسك سجل للمستفيد الحقيقي .

وتأتي هذه الإجراءات طبقا لالتزامات تونس تجاه مجموعة العمل المالي GAFI والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمكافحة جريمة غسيل الأموال والتهرب الضريبي وكذلك تجاه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فيما يتعلق بتبادل المعلومات عند الطلب لأغراض جبائية .

ومن أهم الالتزامات الدولية المحمولة على السجل الوطني للمؤسسات فيما يتعلق بمكافحة جريمة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب أو التهرب الضريبي :

1. مسك وتحيين سجل للمستفيد الحقيقي : وقد تم إرساء هذا السجل منذ شهر أفريل 2019 وتم إعداد دليل للمستعمل يتعلق بالتصريح أثناء التأسيس أو التحيين للشركات حيث تم إيداع 22320تصريحا سنة 2021 و 30208 تصريحا سنة 2022 و 14814 تصريحا خلال الستة أشهر الأولى لسنة 2023.

2. وجوبية إشهار الوضعية الجبائية للمؤسسات (شخص طبيعي أو معنوي) التي تجاوزت مدة إغفالها الجبائي 12 شهرا متتاليا مع التشطيب على هذه الأخيرة إذا وصلت مدة الاغفال الى 36 شهرا حيث تم الشروع في تطبيق هذا الاجراء بعد إرساء الترابط البيني الحيني بين السجل والإدارة العامة للجباية خلال شهر نوفمبر 2019 .

3. **واجب الامتثال في الترسيم بالسجل وتحيين البيانات وإيداع العقود في الآجال القانونية :** يعد عدم الترسيم أو تحيين البيانات أو عدم إيداع العقود من المخالفات لقانون السجل الوطني للمؤسسات .ويترتب عن هذه المخالفات إما تسليط غرامات تأخير، أو خطية مالية ، أو تحرير محاضر معاينة لعدم الترسيم أو التحيين أو عدم مباشرة النشاط وإحالة الملف الى النيابة العمومية للنظر في حل الذات المعنوية.

4. أحال القانون عدد 52-2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات في فصله 61 جميع السجلات وقواعد البيانات والمنظومة المعلوماتية من وزارة العدل .وقد اتضح بعد دخول السجل حيز العمل وجود تفاوت كبير بين أرقام المؤسسات المرسمة بالسجل الوطني للمؤسسات وبين قاعدة بيانات الإدارة العامة للجباية عند إرساء الترابط البيني الذي جاء به القانون حيث توضح الأرقام التالية عديد المؤشرات تتعلق بموضوع تساؤلكم :

- عدد المؤسسات المرسمة بالسجل الى حدود شهر مارس2023 : 718081 (مباشر وغير مباشر) منها ما يلي :
  - 1381مؤسسة مشطب عليها بالسجل وبإدارة الجباية
  - **168810مؤسسة مشطب عليها بإدارة الجباية لكنها لاتزال في حالة نشاط بالسجل منها 56562 شركة تجارية**
- عدد المؤسسات الحاصلة على معرف جبائي بالإدارة العامة للجباية 1625451 :منها :
  - 764830 .مشطب عليها بإدارة الجباية.
  - 290160 شخص طبيعي و 19809 شخص معنوي ناشط بإدارة الجباية لكنه غير مرسم بالسجل .
  - 587750 مؤسسة نشأت جبائيا وشطبت جبائيا دون أن يكون لها أثرا في السجل التجاري القديم رغم وجوبية تسجيل معظمها وخاصة التجار .

ويعزى هذا التفاوت في الأرقام بين السجل الوطني للمؤسسات وإدارة الجباية الى كون **القانون التونسي يحدث المؤسسة جبائيا قبل الوجود القانوني** .حيث أن إسداء المعرف الجبائي للمؤسسات قبل التكوين القانوني لدى السجل الوطني للمؤسسات يجعل عشرات الالاف من المؤسسات تنشط دون ان يكون لها وجود قانوني فعلي وتزيد في توسع قاعدة الاقتصاد الغير منظم وفي إمكانية التهرب الضريبي .وهو ما يعيق تطبيق القانون فيما يتعلق بشطبهم لموجب الاغفال الجبائي التام أو تجميد سجلاتهم لعدم الامتثال لموجبات القانون حيث أعطى القانون المذكور أعلاه الاهلية للسجل بنشر الوضعية الجبائية للمؤسسة في إطار رفع السر المهني الجبائي لفائدة السجل وذلك لمعاضدة مجهود الدولة في مقاومة التهرب الضريبي والحد من الشركات الوهمية والمؤسسات النائمة .

كما أن عديد الشركات تتحصل على المعرف الجبائي ولا تواصل الإجراءات القانونية الأخرى خاصة المتعلقة بالترسيم بالسجل وتثقل عليها ديون جبائية دون أن يكون لها نشاط أو وجود فعلي مما يعوز أصحابها على تسوية ملفاتها وتركها على حالتها حيث **لا يمنع القانون قيام نفس الشركاء بإنشاء شركات أخرى والحال ان لهم شركات في وضع غير قانوني .**

ويعتبر فريق العمل المالي GAFI مثل هذه المؤسسات او الشركات هي مؤسسات نائمة ذات مخاطرة عالية في مجال التهرب الضريبي أو تبييض الأموال وعلى الدول أخذ القرارات والإجراءات الضرورية للحد من وجودها حيث يدعو الفريق إلى اتخاذ التدابير اللازمة لشطبها والحد من مخاطرها المالية .

علما أن تونس ستخضع نهاية 2024 للتقييم الدوري لفريق العمل المالي فيما يتعلق بغسيل الأموال وكذلك المنتدى العالمي لـ OCDE فيما يتعلق بالتهرب الضريبي وتبادل المعلومات لأغراض جبائية .

هذا وحتى يتسنى للسجل الوطني للمؤسسات تطهير قاعدة بياناته من المؤسسات التي ليس لها وجود فعلي ولعب دوره الرقابي في المطابقة والامتثال وتفعيل الفصل 59 من القانون عدد 2018-2 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات والذي أعطى للسجل سلطة معاينة المخالفات وتحرير محاضر في الغرض وللتقليل من كلفة هذا العمل من جهة ومزيد فعالية الإجراءات المتعلقة بوجوب التحيين الدوري للبيانات، فإن المركز الوطني لسجل المؤسسات بصدد إعداد دراسة تتضمن جملة من المقترحات تتعلق بتنقيح بعض الفصول من القانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 والمتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات، وسوف يتم عرضها على المصالح المختصة برئاسة الحكومة للتعهد .

السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: سؤال كتابي لوزيرة التجهيز بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشرافكم أو متابعتكم.

سيدتي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي، نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت إشرافكم او متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في إطار المهمة الاستثنائية او الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 إلى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0103-263 الموجه إلينا بتاريخ 17 جانفي 2024 .

المصحوب: جدول

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **أحمد سعيداني**، يطلب من خلاله مده بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية الراجعة بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة عن المهمة الأصلية لمراقب الحسابات .

وجوابا، يشرفني موافاتكم طي هذا بجدول يتضمن المعطيات المطلوبة .

جدول حول إجابة المنشآت والمؤسسات العمومية على السؤال رقم 18

المؤسسة	القيام بمهمات استثنائية		
	نعم	السنة	لا
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية	X	2012 و2017	
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال	X	2011	
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للوسط			X
الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب			X
شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية	X	2020	
الوكالة العقارية للسكنى			X
وكالة التهذيب والتجديد العمراني			X
الشركة العامة للمقاولات والمعدات والأشغال	X	2014	
ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري			X
شركة تونس الطرقات السيارة	XXX	2016	
	XXX	2017	
	XXX	2018	
	XXX	2019	
	XXXX	2020	
	XX	2021	
	XX	2022	
شركة الدراسات والنهوض بتونس الجنوبية			X
شركة بن غياضة			X
شركة تبرورة			X
المكتب العربي التونسي الليبي الإستشاري			X

السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني أن أحيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة التجهيز بخصوص مظاهر الغش والتحيل والابتزاز والفساد البلدي في مجال البعث العقاري

سيدتي الوزيرة،

نتيجة لاستشراء الفساد وغياب الرقابة من قبل وزارة التجهيز ووزارة التجارة ووزارة الداخلية وفساد القوانين المتعلقة بالبعث العقاري والرقابة الفنية والتراتيب استشرى الغش والتحيل والخداع والفساد وضياع حقوق المستهلك في مجال البعث العقاري .تلك القوانين الفاسدة التي لم تتضمن أية عقوبات بدنية ومالية منحت الباعثين العقاريين امتيازات ولكن دون توفير أدنى الضمانات للمتعاملين معهم ودون اخضاعهم لأية رقابة هذا الفساد المقنن والمنظم تسبب في مأساة لضحايا الباعثين العقاريين المتحيلين الأتعس من ذلك عدم المبادرة بتحوير تلك القوانين الفاسدة التي نمت التحيل والغش والافلات من العقاب وسمحت للمتحيلين بإحداث اكثر من شركة بعث عقاري .ولذر الرماد في العيون يتم من حين لآخر إصدار قرار لسحب رخصة باعث عقاري وهذا الإجراء التعيس لا يسمن ولا يغني من جوع بالنسبة للضحايا .أما القانون الفاسد عدد 9 لسنة 1994المتعلق بمكاتب المراقبة الفنية فلم ينص على عقوبات بدنية لا تقل عن 20 سنة سجنا وعقوبات مالية مشطة وعلى المسؤولية التضامنية باعتبار ان تلك المكاتب موجودة في وضعية تضارب مصالح ويتولى خلاص اتعابها المتحيلون والغشاشون وما الفائدة من وجود تلك المكاتب اذا لم يتم تحميلها المسؤولية المدنية والجزائية ولم يتم خصها بعقوبات بدنية ومالية صارمة؟ الغريب في الأمر أن وزارة التجهيز لم تبادر إلى حد الآن بتحوير التشريع الفاسد وبتطهير القطاع من المتحيلين والغشاشين رغم خطورة الجرائم التي يرتكبها الباعثون العقاريون المتحيلون ورغم علمها بها ورغم الأضرار الجسيمة التي لحقت بضحاياهم الذين تركوا لمصيرهم في دولة ترعى الفساد والتحيل والجريمة والغش والابتزاز .الغريب في الأمر أن الضحايا لا يبادرون بمقاضاة الباعثين العقاريين المتحيلين على معنى الفصول 283 و291 و294 و304 من المجلة الجزائية .في هذا الإطار وبغاية إنارة الرأي العام وبالأخص الضحايا، نمدكم بعينة من مظاهر التحيل والغش والخداع في مجال البعث العقاري:

1/قبض تسبقات قبل إبرام وعد بالبيع ودون مد الضحية بضمان بنكي أو عقد تأمين في التسبقة وهذا ينطبق على كل الباعثين العقاريين.

2/عدم مد الضحايا بقائمة في وصف المواد والتجهيزات المستعملة ممضاة من قبل الباعث.

3/استعمال مواد وتجهيزات مهربة ومقتناة من السوق الموازية ومتردية الجودة ومخالفة لما هو متفق عليه وهذه جريمة تحيل حسب الفصل 294 من المجلة الجزائية وأحسن مثال في ذلك المدعو احمد الفقي وشركاؤه خاصة بمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي.

4/مد الضحايا بوعود بالبيع وعقود بيع مخالفة للتشريع المتعلق بالبعث العقاري تتضمن بنودا تكرس الغش والتحيل والافلات من المسؤولية المدنية، يتم تحريرها من قبل متحيلين ومتواطئين مع الباعث العقاري يتحمل أتعابهم الضحايا.

5/عدم الدعوة لتكوين نقابة المالكين في أجل سنة حتى يواصل الباعث العقاري المتحيل استغلال الأجزاء المشتركة ويدخل تحويرات على البناية واحسن مثال في ذلك المدعو احمد الفقي وشركاؤه خاصة بمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي .

6/عدم احترام الأمثلة المسلمة إلى البلدية والتمكن في ظروف مشبوهة من الحصول على محضر تطابق الأشغال واحسن مثال في ذلك المدعو احمد الفقي وشركاؤه خاصة بمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي.

7/الحصول في ظروف مشبوهة على رخصة الإشغال رغم مخالفة الأمثلة ورغم عدم الاستظهار بشهادة الوقاية من الحماية المدنية وأحسن مثال في ذلك المدعو احمد الفقي وشركاؤه خاصة بمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي.

8/عدم مد الضحايا بشهادة في رفع اليد من البنك وعدم تمكينهم من الحصول على سند الملكية من ديوان الملكية العقارية .

9/تحويل الميزانين الذي هو ملكية مشتركة إلى طابق اضافي والتصرف فيه والتفويت في مساحات مشتركة وهذا تحيل حسب الفصل 291 و 292 من المجلة الجزائية وهذا شان العديد من الباعثين العقاريين المتحيلين واحسن مثال مركب دائرة المكاتب بالمركز العمراني الشمالي.

10/ابتزاز الضحايا على معنى الفصل 283 من المجلة الجزائية من خلال اجبارهم على امضاء عقود تتضمن بنود تحيل تبرئ الباعث العقاري من مسؤوليته المدنية.

11/عدم جبر ضرر الضحايا عند تسليم العقار بصفة متأخرة وذلك بصفة مخالفة لقانون البعث العقاري الذي نص على فوائد تاخير لفائدتهم.

12/عدم إصلاح العيوب رغم حصول الباعث العقاري على ضمانات من المقاولين وذلك بصفة مخالفة لقانون البعث العقاري وأحسن مثال في ذلك المدعو احمد الفقي وشركاؤه خاصة بمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي.

13/التفويت في عقارات مرهونة دون خلاص البنك والحصول على شهادة في رفع اليد لفائدة الضحايا ودون إعلامهم وهذه جريمة تحيل يعاقب عليها بالسجن حسب الفصل 292 من المجلة الجزائية .

14/عدم احترام قواعد السلامة الواردة بالتشريع الجاري به العمل في دوس على أحكام مجلة السلامة والوقاية من اخطار الحريق والانفجار والفزع وبالأخص الفصل 46 منها.

15/إحداث أكثر من شركة للبعث العقاري لكي يواصل الباعث اعماله الاجرامية إذا ما تم منع احداها من النشاط والحال انه كان على وزارة التجهيز منع كل شركاته من النشاط وأحسن مثال في ذلك المدعو احمد الفقي وشركاؤه.

16/عدم تعيين مكتب مرخص له من قبل وزارة التجهيز لمراقبة الأشغال وضمان حسن الإنجاز وهذا خطير جدا .

17/عدم تسليم البناية وأمثلة الشبكات الفنية والمعطيات المتعلقة بمختلف المقاولين للنقابة أو المشتركين في الملكية وأحسن مثال في ذلك المدعو احمد الفقي وشركاؤه خاصة بمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي .

18/عدم حصول الضحايا على شهائد ملكية منفردة نتيجة لعدم تطابق ملف التقسيم مع محضر تطابق الأشغال مع الوضعية الحقيقية للعقار مثلما هو الشأن الان بالنسبة لمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي.

19/تحرير عقود بيع فاسدة مضرة بالمشتري من قبل محامين مشبوهين في وضعية تضارب مصالح يكلفهم الباعث العقاري ويتحمل اتعابهم الضحايا، علما أنه بالإمكان تحميلهم المسؤولية المدنية والجزائية مثلما هو الشأن الان بالنسبة لمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي.

20/التحوز والتفويت في الأجزاء المشتركة كالممرات التي يتم بيعها مواقف للسيارات مثلما هو الشأن الان بالنسبة لمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي.

21/تثبيت تجهيزات كهربائية وتجهيزات تكييف بالأماكن المخصصة لوقوف السيارات والحصول على شهادة وقاية في ظروف مشبوهة مثلما هو الشأن الان بالنسبة لمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي.

22/عدم مد الضحايا بكل الوثائق المنصوص عليها بالقانون عدد 17لسنة 1990 المتعلق بالبعث العقاري وبالأخص الواردة بالفصل 14 منه وبكراس الشروط المتعلق بالبعث العقاري وبالأخص محضر انتهاء الأشغال ونسخة من رخصة الإشغال ونسخة من شهادة في مطابقة وحسن انجاز الأشغال واحسن مثال في ذلك المدعو احمد الفقي وشركاؤه خاصة بمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي .

23/توقيف الأشغال بصفة صورية بغاية الحصول على محضر تطابق الأشغال ورخصة الإشغال في ظروف مشبوهة دون توفر شروط المطابقة والسلامة ومواصلة الأشغال فيما بعد بإدخال تحويرات كبيرة مخالفة وممنوعة حسب الفصل 21 من كراس الشروط الذي يحجر على الباعث العقاري القيام بأي أشغال مهما كان نوعها بعد الحصول على محضر تطابق الأشغال.

24/ أكد تقرير البنك المركزي الصادر خلال سنة 2017 أن قطاع البعث العقاري مجال خصب بالنسبة لتبييض الأموال والجرائم الجبائية من خلال التسبقات التي لا يتم التصريح بها وعدم القيام بواجب الأشعار والتعامل نقدا.

25/رفض بعض البلديات والولايات التي ينخرها الفساد التصدي لتجاوزات الباعثين العقاريين المتحيلين والغشاشين من خلال عدم إصدار أو تنفيذ قرارات الهدم والإزالة والغلق .

26/الحصول في ظروف مشبوهة على الرخص والشهادات دون توفر شروط مطابقة الأشغال والسلامة والجودة وهذا ملف فساد مسكوت عنه يدخل على الاقل تحت طائلة الفصل 96 من المجلة الجزائية.

27/عدم إنجاز الخدمات المطلوبة وعدم إرجاع ثمنها وهذه جريمة تحيل يعاقب عليها بالسجن حسب الفصل 298 من المجلة الجزائية.

28/تخريب الباعث العقاري للبناية والشبكات الفنية بعد الحصول على رخصة الإشغال وقبل تسليمها لنقابة المالكين وهذه جريمة يعاقب عليها بالسجن حسب الفصل 304 من المجلة الجزائية وأحسن مثال في ذلك المدعو احمد الفقي وشركاؤه خاصة بمركب دائرة المكاتب الكائن بالمركز العمراني الشمالي.

29/عدم إبرام عقد مع شركة تأمين في إطار المسؤولية العشرية في دوس على القانون عدد ولسنة 1994المتعلق بالمسؤولية والمراقبة الفنية في ميدان البناء .

30/رفض ديوان قيس الأراضي مطالب التقسيم العمودي المقدمة من قبل بعض الباعثين العقاريين المتحيلين نتيجة عدم مطابقة الأشغال للأمثلة رغم حصولهم في ظروف مشبوهة على محضر تطابق الأشغال ورخصة الإشغال، وحرمان الضحايا من سندات الملكية الخاصة بهم .

بالنظر لخطورة الاعمال الاجرامية المشار اليها أعلاه، لماذا رفضتم التفاعل بطريقة إيجابية مع العرائض التي وجهتها اليكم بهذا الخصوص بعض منظمات المجتمع المدني ولماذا لم تبادروا بتحوير القانون الفاسد عدد 17 لسنة 1990 الذي نعى التحيل والغش والافلات من العقاب والقانون الفاسد عدد 9 لسنة 1994 المتعلق بمكاتب المراقبة الفنية التي ينخرها الفساد والفصول من 80 الى 88 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير التي نمت البناء الفوضوي والرشوة والفساد وخربت جمالية المدينة ولماذا لم تضعوا الية لإسعاف ضحايا التحيل والغش والابتزاز في مجال البعث العقاري مكتفين بسحب تراخيص المتحيلين؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد أحمد سعيداني .

المرجع: مكتوبكم عدد و -263-0103-13-2024 الموجه إلينا بتاريخ 17 جانفي 2024

وبعد فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **أحمد سعيداني**، أشار من خلاله إلى مظاهر الغش والتحيل والابتزاز والفساد البلدي في مجال البعث العقاري.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن الباعث العقاري يخضع في ممارسة مهنته إلى القانون عدد 17 لسنة 1990 المؤرخ في 26 فيفري 1990 الذي حدد شروط الترخيص للباعثين العقاريين وكذلك العلاقة بين الباعث العقاري والمقتني من خلال المصادقة على كراس الشروط العامة للبعث العقاري الصادرة بالأمر عدد 1330 لسنة 1991 المؤرخ في 26 فيفري 1991.

كما أن الباعث العقاري بعد اقتناء قطعة الأرض التي سيخصصها لبناء المشروع يتولى تكليف مهندس معماري قصد إنجاز الأمثلة الهندسية للمشروع يتم عرضها على أنظار اللجان الفنية المختصة للترخيص في البناء طبقا للتراتيب العمرانية والفنية للمنطقة كما يقوم بتكليف مهندس مستشار مختص في الخرسانة المسلحة قصد إعداد أمثلة الخرسانة المسلحة للمشروع وبتكليف مكتب المراقبة الفنية للمصادقة على الأمثلة الخاصة بالخرسانة المسلحة، وبناء على ذلك وبعد الانتهاء من هذه المراحل، يتولى رئيس البلدية إسناد رخصة البناء .

كما أنه بعد إنجاز المشروع، لا يتم تمكين الباعث العقاري من محضر مطابقة الأشغال للأمثلة المرخص فيها، والتي تمكنه من البدء في عملية التسويق إلا بعد أن يقدم شهادات في حسن تنفيذ الاشغال من المهندس المعماري مصمم المشروع ومن مكتب المراقبة الفنية ومن مكاتب الهندسة الاستشارية في اختصاص السوائل والخرسانة المسلحة والكهرباء إضافة إلى ضرورة قبول الأشغال الخاصة بمختلف الشبكات من قبل المستلزمين العموميين.

وبالتالي، فإن الباعث العقاري يعمل في مجال تتم فيه المراقبة بشكل جيد ومتناسق ويمكن للمواطن أن يطلب من الباعث العقاري إصلاح أي إخلال يظهر على المشروع .وفي صورة إشعار وزارة التجهيز والإسكان بأي إخلالات تتولى المصالح المعنية بالوزارة البحث في الموضوع وتطلب من الباعث العقاري القيام بالإصلاحات اللازمة في صورة ثبوت إخلالات .

كما أن القانون الخاص بالبعث العقاري يمكن وزارة التجهيز والإسكان من سحب كراس الشروط من الباعث العقاري في صورة مخالفته لمقتضيات مجلة التهيئة الترابية والتعمير ويتم ذلك بعد عرض الموضوع على اللجنة الاستشارية للبعث العقاري التي تقترح على الوزير المكلف بالإسكان، سحب كراس الشروط.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع :سؤال كتابي لوزيرة التجهيز بخصوص الفساد المتمثل في القبول ببنود اقصائية للمؤسسات التونسية من الصفقات العمومية

سيدتي،

لا يخفى عليكم ان الجهات المقرضة والمانحة الاجنبية بصدد اشتراط بنود فاسدة بالصفقات العمومية بغاية اقصاء المؤسسات التونسية من الصفقات العمومية وبالأخص المتعلقة بالمشاريع الكبرى والبنية التحتية في دوس مفضوح على الفصل 5 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المتعلق بالمنافسة والأسعار وذلك بغاية تمكين بعض الشركات الاجنبية من الفوز بتلك الصفقات .

فعلى سبيل المثال لا الحصر، اشترط البنك الافريقي للتنمية اقصاء الشركات التي توجد تحت اشراف وزارة التجهيز وبالأخص الشركة العامة للمقاولات والمعدات والاشغال من المشاركة في الصفقة العمومية المتعلقة بطريقي الترابط بجسر بنزرت الجديد وذلك في دوس على الفصل 5 من قانون المنافسة والأسعار.

كما ان بعض الجهات المقرضة الأجنبية الفاسدة اشترطت تحقيق الشركات الراغبة في المشاركة في الصفقات الممولة لها أرباح طيلة الخمس سنوات الاخيرة وذلك بغاية فسح المجال للشركات الأجنبية المتحيلة التي لا تتوفر فيها الشروط كالخبرة والمعدات والتجهيزات، علما ان تلك الشروط ممنوعة ببلدانها .

من لا يعرف أعمال التحيل التي قامت بها الشركة الايطالية التي فرضتها الدولة الايطالية في اطار الهبة التي منحتها لتونس بغاية انجاز جسر وأشغال بنية تحتية بولاية صفاقس خلال سنة . 2012 تلك الشركة المتحيلة التي ليست لها التجهيزات والمعدات والخبرة المطلوبة احدثت صندوق بريد بصفاقس بعد ان تحصلت على بطاقة تعريف جبائية وانجزت الصفقة بواسطة المناولة وفرت من تونس دون ان تدفع مستحقات الشركات التونسية وتودع تصاريحها الجبائية . وعندما رفعت ضدها شركة الاخوة بوزقندة دعوى امام المحاكم الايطالية اتضح أن من تحيلت عليهم تلك الشركة يعدون بالألاف (قائمة الدائنين تتضمن 80 صفحة).

الفساد الاكبر ان يتم تضخيم كلفة الصفقات العمومية 4 او 5 مرات مثلما هو الشأن بالنسبة لأنبوب غاز الجنوب الذي تم نهب الاف ملايين الدينارات من ورائه في اطار المساعدة الفنية الصورية واسعار التحويل والفواتير المضخمة والصورية المتأتية من الشركة الام وفروعها بالنمسا .

بالنظر لخطورة الأعمال المشار إليها أعلاه، هل تعتزمون اتخاذ الاجراءات التالية :

1/فتح تحقيق بخصوص هذا الفساد وحث مجلس المنافسة على التعهد بهذا الملف،

2/فتح تحقيق بخصوص تمكين المتحيلين الاجانب الذين لا تتوفر فيهم الشروط ومن يقف وراءهم،

3/العمل على تحوير قانون المنافسة والأسعار بغاية التنصيص على عقوبات اشد بخصوص هذه الجريمة،

4/حرمان شركات الخدمات الاجنبية من النشاط بتونس قبل تحرير قطاع الخدمات.

انتظار جوابكم، تقبلوا، سيدتي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

<u>الموضوع</u> :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد أحمد سعيداني .

<u>المرجع</u>: مكتوبكم عدد و -263-0103-13-2024 الموجه إلينا بتاريخ 17 جانفي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد *أحمد سعيداني*، أثار من خلاله إقصاء المؤسسات التونسية من الصفقات العمومية المتعلقة بالمشاريع الكبرى وذكر مثال المشاريع الممولة من قبل البنك الإفريقي للتنمية.

وجوابا يشرفني إعلامكم أن المشاريع الممولة بالشراكة بين الدولة التونسية والبنك الإفريقي للتنمية تخضع علاوة على النصوص القانونية والترتيبية الوطنية، إلى مقتضيات النصوص المنظمة لهيكلة وعمل هذه المؤسسة المالية الإقليمية ويتم إبرام اتفاقيات قروض في الغرض بينها وبين الدولة التونسية، لا تدخل حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة عليها بمقتضى قوانين يصادق عليها مجلس نواب الشعب .

ويتم أثناء دراسة المشاريع وإعداد كراسات الشروط التشاور والنقاش مع المؤسسة المالية المذكورة حول شروط المشاركة تطبيقا لمقتضيات اتفاقية القرض وذلك بهدف إيجاد الشروط المثلى التي تمكن من اختيار مقاولات قادرة على الإنجاز في الآجال المحددة وبالجودة المطلوبة وتستند هذه الشروط إلى مقاييس موضوعية

مقارنة بحجم المشروع ومستوى تشعب خاصياته الفنية وقيمته المالية ومحيطه الاقتصادي والاجتماعي والآجال المحددة لإنجازه من جهة وخبرة المقاولة وإمكانياتها البشرية والماديّة ورقم معاملاتها من جهة أخرى.

وبالتالي، فإن المشاريع الممولة من قبل الجهات المقرضة والمانحة الأجنبية تخضع كغيرها من المشاريع إلى مبادئ المنافسة والنزاهة والشفافية ولا تتضمن شروطا إقصائية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أحمد السعيداني

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي يهمني ان احيل عليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع :سؤال كتابي لوزير الشباب والرياضة بخصوص مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم أو متابعتكم

سيدي،

في إطار القيام بدورنا الرقابي نرجو منكم مدنا بقائمة في المؤسسات العمومية وذات المساهمات العمومية التي توجد تحت اشرافكم او متابعتكم والتي منحت مراقبي حساباتها مهمات استثنائية أو خاصة زيادة على مهمة مراقبة الحسابات مع ذكر مراقب الحسابات والمبلغ المالي الذي تقاضاه زيادة عن أجرته كمراقب حسابات والخدمات التي اسداها في اطار المهمة الاستثنائية او الخاصة التي كلف بها وذلك ابتداء من غرة جانفي 2011 الى حد الآن .

في انتظار جوابكم، تقبلوا سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الفترة	مكتب الخبرة في المحاسبة	ملاحظات
2013-2011	ناصر القادري	لم يتم منح مهمات إستثنائية
2016-2014	جمال ساسي	لم يتم منح مهمات إستثنائية
2019-2017	محمد بوعتور	لم يتم منح مهمات إستثنائية

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد والسلام

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد أحمد سعيداني بخصوص" مراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المؤسسات العمومية "التي توجد تحت إشراف الوزارة .

المرجع :إحالتكم المؤرخة في 17 جانفي 2024 والوارد علينا بتاريخ 18جانفي 2024 تحت عدد 84.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد **احمد السعيداني** حول المهمات الاستثنائية لمراقبي حسابات المؤسسات العمومية وذات المؤسسات العمومية التي توجد تحت إشراف الوزارة، يشرفني أن أنهي إليكم قائمة مراقبي الحسابات لكل من شركة النهوض بالرياضة والشركة التونسية لسياحة الشباب.

وتجدر الإشارة إلى أنهم لم يقوموا بأي مهمات استثنائية .

1/بالنسبة لشركة النهوض بالرياضة :

الفترة	مكتب الخبرة في المحاسبة	ملاحظات
2013-	UAT Union Audit	لم يتم منح
2014-	CFA Audit et Conseil	لم يتم منح
2019-	GEM Consult Global	لم يتم منح
2022-	ACFI Audit et	لم يتم منح
2025-	CAI Cabinet Audit	لم يتم منح

2/ بالنسبة للشركة التونسية لسياحة الشباب :

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينارواحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".